

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل-م-د في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

عنوان الأطروحة

دراسة قياسية لرفاهية الأسر بالغرب الجزائري

تحت إشراف:

د. بوقروة مريم

من إعداد الطالب:

شرقية محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
نورين مولود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	رئيسا
بوقروة مريم	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مستغانم	مشرفا مقررا
بكريتي بومدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	ممتحنا
هني أمينة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مستغانم	ممتحنا
راتول محمد	أستاذ	جامعة شلف	ممتحنا
شاشوة عبد الكريم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران 2	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تشكرات

الحمد لله رب العالمين ولي الصالحين والعاقبة للمتقين، والسلام على سيد الدعاة والمرسلين وإمام الأولين والآخريين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

نحمده جل في علاه ونشكره، الذي ثبتت خطانا وفقنا لإنجاز هذا العمل. فالحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

بأسمى معاني الاحترام والتقدير، يسرني أن أرفع أصدق كلمات الشكر والامتنان إلى كل من الأستاذة الفاضلة، الدكتورة "بوتروة مريم"، والأستاذ الفاضل، الأستاذ الدكتور "محمد عيسى محمد محمود"، اللذان تفضلا بالإشراف على هذا البحث، ولم يبخل عليّ بالتوجيهات والنصائح القيمة طيلة فترة الإعداد، والتي كانت عوناً لي في إتمام هذا البحث، فلهما مني كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر العميق إلى لجنة المناقشة على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة، وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها.

كما أتوجه بشكري وتقديري إلى كل من قدم لي يد المساعدة والنصيحة،

وإلى كل من ساهم في تسميل مهمتي بكل موضوعية وتزويدي بالبيانات والمعلومات، وأخص بالذكر كل من ساعدني في تقسيم وإملاء استمارة الاستبيان، فلكم مني جزيل الشكر.

الإهداء

إلى من علمني مبادئ الأُخلاق والحياة، وحثني على طلب العلم والمثابرة والنجاح، وألممني مفاتيح إحراركَ الصعوبات وتخطيها، إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، إليك يا أُملي الناس، إلى قدوتي في هذه الحياة "الوالد الغالي"، بورك الله في عمره.

إلى من في حرب الحياة ساعدتني، وبدعواتها أغرقتني، ففجرت من بين صفراء القنوط واليأس فرحة جرت بأوصالي وأُضرت الحياة بقلبي "الوالدة الغالية" بورك الله في عمرها.

إلى أُمز الناس في قلبي، إلى التي ربتني ورعتني المرحومة الغالية "جدتي". إلى من قاسمتني عناء إنجاز هذا العمل، وواستني في ترجمة الكثير من النصوص "زوجتي الفاضلة".

إلى من سمرت معي الليالي تساعدني في كتابة هذا البحث ابنتي العزيزة "زينب"، وإلى ابني العزيز إبراهيم وابنتي العزيزتين مريم وهناء. إلى كل الإخوة والأخوات، وإلى كل العائلة والأهل والأحباب. إلى كل من جمعني بهم القدر خلال مسيرتي العلمية عامة وإلى زملائي في الدفعة خاصة.

فهرس المحتويات

IX.....	فهرس الجداول
X.....	فهرس الأشكال
XI.....	فهرس الصيغ والمعادلات
أ.....	مقدمة عامة:
2.....	الفصل الأول: الإطار التاريخي والنظري لمفهوم الرفاهية
3.....	مقدمة الفصل:
4.....	المبحث الأول: نبذة تاريخية حول مفهوم الرفاهية:
4.....	1. نشأة وتطور مفهوم الرفاهية:
5.....	2. البنية الفكرية لمفهوم دولة الرفاهية:
5.....	1-2. مفهوم دولة الرفاهية:
6.....	2-2. تاريخ دولة الرفاه:
7.....	3. تعريف دولة الرفاهية:
8.....	4. أهم النظريات حول مفهوم دولة رفاه:
8.....	1-4. النظرية الديمقراطية الاجتماعية:
11.....	2-4. نظرية الليبرالية الجديدة:
14.....	5. نماذج دولة الرفاهية:
14.....	1-5. النموذج الليبرالي:
14.....	2-5. النموذج التعاوني:
15.....	3-5. النموذج الاجتماعي الديموقراطي:
15.....	6. خصائص المناهج النظرية للتحليل الاقتصادي للرفاهية:
15.....	1-6. المنهج الرأسمالي للتحليل الاقتصادي للرفاهية:
16.....	2-6. المنهج الماركسي للتحليل الاقتصادي للرفاهية:
16.....	3-6. المنهج الإسلامي للتحليل الاقتصادي للرفاهية:
17.....	7. الكينزية والوظيفة التوزيعية للدولة:
18.....	8. مستقبل الوظيفة التوزيعية:
21.....	المبحث الثاني: مفهوم الرفاهية:
22.....	1. التعريف اللغوي للرفاهية:
22.....	2. التعريف الاقتصادي للرفاهية:

- 241-2. حجم الدخل القومي:
- 242-2. توزيع الدخل القومي:
- 263. التعريف الاجتماعي للرفاهية:
- 271-3. تعريف الرعاية الاجتماعية:
- 284. التعريف النفسي للرفاهية:
- 285. أهمية الرفاهية:
- 296. أقسام الرفاهية:
- 291-6. الرفاهية الفردية:
- 292-6. الرفاهية الاجتماعية:
- 303-6. الرفاهية الاقتصادية:
- 307. عوامل تحقيق الرفاهية:
- 301-7. الظروف المعيشية المادية (الرفاه الاقتصادي):
- 302-7. جودة الحياة:
- 303-7. استدامة النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية:
- 318. مؤشرات قياس الرفاهية:
- 319. المسؤوليات الاجتماعية ودورها في تحقيق استدامة الرفاهية:
- 311-9. دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في تحقيق الرفاهية:
- 322-9. المسؤولية الاجتماعية ودورها في التحسين من جودة الحياة:
- 333-9. المسؤولية الاجتماعية ودورها في المحافظة على الموارد:
- 354-9. المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الوضعية الاقتصادية:
- 36المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول مفهوم الرفاهية
- 361. الدراسات السابقة عند الرواد الاقتصاديين:
- 362. اقتصاديات الرفاهية:
- 371-2. تحليل بيجو:
- 372-2. تحليل رادوميزلر:
- 383-2. تحليل باريتو للوضع الأمثل:
- 403. الدراسات السابقة للرفاهية في الإسلام:
- 401-3. النظرية الاقتصادية الإسلامية:
- 402-3. مفهوم الرفاهية في الاقتصاد الإسلامي:

42	3-3. مكونات الرفاهية في الإسلام:
43	خاتمة الفصل
44	الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل
45	مقدمة الفصل:
46	المبحث الأول: مفهوم الفقر وقياسه
46	1. مفهوم الفقر:
47	2. تعريف الفقر:
47	1-2. تعريف الفقر لغة:
48	2-2. تعريف الفقر اصطلاحا:
51	3. أنواع الفقر:
51	1-3. الفقر المطلق:
51	2-3. الفقر النسبي:
51	3-3. فقر الدخل:
51	4-3. الفقر الدوري:
51	5-3. الفقر الجماعي:
52	4. قياس الفقر:
54	5. خطوات الفقر:
58	1-6. مؤشر عدد الرؤوس (Head Count Index):
58	2-6. فجوة الفقر (Poverty Gap):
59	3-6. مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Index):
59	7. تشخيص الفقر في الجزائر:
59	8. تعريف الفقر في الجزائر:
60	9. أسباب الفقر في الجزائر:
60	1-9. أسباب ومحددات الفقر في الجزائر:
60	2-9. أسباب وعوامل تفسح ظاهرة الفقر في الجزائر:
62	المبحث الثاني: التفاوت في توزيع الدخل
62	1. مفهوم التوزيع:
63	1-1. المدرسة الأولى:
63	2-1. المدرسة الثانية:

2. اعتبارات منهجية: 63
- 1-2. الإحصاءات: 64
- 2-2. وحدة القياس: 65
- 3-2. طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل: 66
3. أهمية معرفة مقدار اللامساواة: 66
- 1-3. العدالة الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية: 68
- 2-3. إحلال الفقراء في صدارة الاهتمام: 68
- 3-3. النمو والفعالية: 69
- 4-3. الشرعية السياسية: 69
- 5-3. أهداف السياسة العامة: 69
4. مصادر التفاوت في توزيع الدخل: 70
5. أسباب التفاوت في توزيع الدخل: 71
6. الآثار المترتبة على التفاوت: 71
7. طرق توزيع الدخل: 72
- 1-7. التوزيع الشخصي: 72
- 2-7. التوزيع الوظيفي: 72
- 3-7. الحصص التوزيعية: 72
8. طرق معالجة مشكلة التفاوت: 73
- 1-8. التنمية والتغذية في مرحلة الطفولة المبكرة: 73
- 2-8. تغطية صحية شاملة: 74
- 3-8. فرص شاملة للحصول على تعليم جيد: 74
- 4-8. التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة: 74
- 5-8. البنية التحتية في المناطق الريفية - لا سيما الطرق وإدخال الكهرباء: 74
- 6-8. الضرائب التصاعدية: 74
9. تأثير التفاوت على الرفاهية الاقتصادية: 75
10. مؤشرات قياس التباين في توزيع الدخل: 75
- 1-10. منحنى لورنس (Lorenz Curve): 76
- 2-10. معامل جيني (Gini Coefficient): 77

783-10 معامل كوزنتس (Kuznets Coefficient)
794-10 التنمية وتوزيع الدخل (فرضية كوزنتس)
80المبحث الثالث: مبادئ تحقيق العدالة الاجتماعية:
801. مفهوم العدالة الاجتماعية:
801-1. تعريف العدالة لغةً:
812-1. تعريف العدالة الاجتماعية اصطلاحاً:
843-1. تعريف العدالة الاجتماعية في الإسلام:
852. أسس ومرتكزات العدالة الاجتماعية:
851-2. المساواة الاجتماعية:
852-2. تكافؤ الفرص:
863-2. دولة الرفاهية:
864-2. الضمان الاجتماعي:
875-2. إعادة توزيع الدخل:
876-2. الدفاع عن حقوق العمال والنقابات:
873. الأبعاد والإشكاليات:
881-3. ضرورة غياب التمييز بين المواطنين:
882-3. إشكالية توفير فرص متساوية:
883-3. إشكالية التمكين:
884-3. إشكالية الحظ ووجود الفوارق الفردية:
884. العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية:
901-4. أسس التوزيع لتحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام:
922-4. سياسات وقواعد التوزيع في الاقتصاد الإسلامي:
953-4. أسس تحديد مفهوم العدالة في الإسلام:
964-4. سبل تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام:
975. العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي:
981-5. طبيعة العدالة الاجتماعية في الرأسمالية:
1006. العدالة الاجتماعية في الفكر الاشتراكي:
1011-6. أساليب تحقيق العدالة في الاشتراكية:
103خاتمة الفصل:

106.....	الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر
107	مقدمة الفصل:
108	المبحث الأول: قياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر والأفراد
108.....	1. تطبيق أساليب القياس:
109.....	1-1. منحنى لورنس: (Lorenz Curve)
110.....	2-1. معامل جيني: (Gini Coefficient)
113.....	3. قياس عدالة توزيع الدخل بين الأفراد من خلال مؤشر جيني (Gini Index):
113.....	1-3. منحنى لورنس: (Lorenz Curve)
115.....	2-3. حساب معامل جيني (GINI Index) بين الأفراد:
116.....	4. معامل كوزنتس (Kuznets Coefficient):
117.....	5. مقياس كاكا واني (Nanak C. Kakawani):
120	المبحث الثاني: قياس الفقر في إطار الدخل والاحتياجات الأساسية
120.....	1. منظور الدخل:
120.....	2. منظور الاحتياجات الأساسية:
121.....	3. قياس الفقر في إطار الدخل:
121.....	1-3. الدخل (الفردى أو الأسري):
122.....	2-3. الإنفاق الاستهلاكي:
122.....	3-3. الإنفاق على المواد الغذائية:
122.....	4. قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية:
123.....	1-4. الاحتياجات الأساسية الغذائية:
123.....	2-4. الاحتياجات الأساسية غير الغذائية:
123.....	5. طرق قياس الفقر في إطار الدخل والحاجات الأساسية:
123.....	1-5. خطوط الفقر (Poverty Lines):
127.....	6. مؤشرات الفقر (Poverty Index):
127.....	1-6. مؤشر حدوث الفقر (The incident of Poverty):
131.....	2-6. مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap index):
133.....	3-6. مؤشر شدة الفقر (Poverty severity index):
133.....	4-6. مؤشر سان للفقر (Sen's Poverty index):

المبحث الثالث: قياس مستويات رفاهية أسر العينة (أسر من الغرب الجزائري).....	137
1. الاحصاءات ومصادر المعلومات:.....	137
2. التعريف بالمتغيرات:.....	137
1-2. التعريف بالمتغير التابع (الرفاهية العامة):.....	138
3. تحديد الحد الأدنى لمستوى الرفاهية:.....	139
1-3. خط الفقر:.....	139
2-3. خط الفقر المطلق:.....	139
4. أهم المتغيرات المكونة للرفاهية:.....	140
1-4. الدراسات العالمية الكبرى المعاصرة:.....	140
5. اختبار صدق وثبات الاستبانة:.....	143
1-5. التعريف بمعامل ألفا كرون باخ:.....	143
2-5. تفسير نتائج معامل ألفا كرون باخ.....	144
6. دراسة إحصائية وصفية للمتغيرات:.....	147
1-6. المتغير التابع (رفاهية الأسر):.....	147
2-6. المتغيرات المستقلة:.....	149
7. الاستعراض النظري لنموذج الانحدار اللوجيستي:.....	157
8. مفهوم الانحدار اللوجيستي.....	158
9. الحالات التطبيقية للانحدار اللوجيستي:.....	160
10. الانحدار اللوجيستي الرتبي:.....	161
11. أهم فرضيات النموذج اللوجيستي الرتبي:.....	161
12. صياغة وتقدير النموذج اللوجيستي الرتبي:.....	162
1-12. اختبار الكشف عن التعدد الخطي:.....	162
2-12. معالجة مشكل التعدد الخطي:.....	164
3-12. تقليص المتغيرات بطريقة (MCA):.....	164
4-12. التأكد من انعدام التعدد الخطي:.....	167
13. تقدير النموذج اللوجيستي الرتبي:.....	168
1-13. الشكل الرياضي للنموذج اللوجيستي الرتبي:.....	168
2-13. تقدير النموذج اللوجيستي الرتبي:.....	169
3-13. اختبار جودة المطابقة:.....	173

174.....	14. تقدير معاملات النموذج اللوجيستي:
176.....	14-2. تفسير معاملات اللوجيت (Logit coefficient):
181	خاتمة الفصل:
183	خاتمة عامة:
193	قائمة المراجع
207	ملاحق
213	ملخص الدراسة
214	Abstract

فهرس الجداول

109.....	توزيع الأسر حسب فئات الدخل.....	جدول 1-3
112.....	حساب معامل جيني لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر.....	جدول 2-3
114.....	توزيع الأفراد والدخل حسب فئات الدخل.....	جدول 3-3
116.....	حساب قيمة معامل كوزنتس.....	جدول 4-3
145.....	Case Processing Summary.....	جدول 5-3
145.....	Item-Total Statistics.....	جدول 6-3
146.....	Reliability Statistics.....	جدول 7-3
146.....	Reliability Statistics.....	جدول 8-3
147.....	Descriptive Statistics.....	جدول 9-3
148.....	مستويات الرفاهية.....	جدول 10-3
149.....	الفئات العمرية.....	جدول 11-3
150.....	فئات الدخل.....	جدول 12-3
151.....	المستوى التعليمي.....	جدول 13-3
152.....	المستوى الوظيفي.....	جدول 14-3
153.....	الأقدمية المهنية.....	جدول 15-3
154.....	حجم الأسرة.....	جدول 16-3
155.....	الحالة المهنية للزوجة.....	جدول 17-3
156.....	قطاع العمل.....	جدول 18-3
163.....	مصفوفة الارتباط سيبرمان للرتب بين المتغيرات المستقلة.....	جدول 19-3
165.....	مساهمات فئات المتغيرات في بناء المركبات المتعددة.....	جدول 20-3
166.....	جدول جيب تمام تربيع (\cos^2).....	جدول 21-3
167.....	جدول اختبار التعددية الخطية.....	جدول 22-3
168.....	مصفوفة الارتباط بعد تحليل "MCA".....	جدول 23-3
170.....	اختبار توازي الخطوط.....	جدول 24-3
170.....	جودة تأثير معلمات النموذج.....	جدول 25-3
173.....	مقاييس الدلالة العلمية لنموذج الانحدار اللوجستي.....	جدول 26-3
173.....	اختبار مربع (هوزمر-ليشيو) لجودة المطابقة.....	جدول 27-3
174.....	نتائج تقدير النموذج اللوجستي الرتبي.....	جدول 28-3

فهرس الأشكال

77.....	منحنى لورنس.....	شكل 1-2
110.....	منحنى لورنس لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر.....	شكل 1-3
115.....	منحنى لورنس حسب مستويات التفاوت في توزيع الدخل للأسر.....	شكل 2-3
129.....	نسب الأفراد الفقراء فقراً مدقعاً ومطلقاً.....	شكل 3-3
129.....	نسب الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً ومطلقاً.....	شكل 4-3
130.....	نسبة الأفراد الفقراء.....	شكل 5-3
131.....	نسب الأسر الفقيرة.....	شكل 6-3
148.....	رفاهية الأسر.....	شكل 7-3
149.....	الفئات العمرية.....	شكل 8-3
150.....	فئات الدخل.....	شكل 9-3
151.....	المستوى التعليمي.....	شكل 10-3
152.....	المستوى الوظيفي.....	شكل 11-3
153.....	الأقدمية المهنية.....	شكل 12-3
154.....	حجم الأسرة.....	شكل 13-3
155.....	الحالة المهنية للزوجة.....	شكل 14-3
156.....	قطاع العمل لرب الأسرة.....	شكل 15-3
160.....	الدالة اللوجستية حيث يختلف أثر X باختلاف مستوى المتغير Y.....	شكل 16-3
167.....	الرسم البياني لتمثيل المتغيرات.....	شكل 17-3

فهرس الصيغ والمعادلات

58 مؤشر عدد الرؤوس (Head count index)	معادلة (1.2)
58 مؤشر فجوة الفقر (Poverty gap index)	معادلة (2.2)
58 مؤشر فجوة الدخل (Income gap index)	معادلة (3.2)
59 مؤشر شدة الدخل (Income severity index)	معادلة (4.2)
78 معامل جيني (Gini index)	معادلة (5.2)
78 معامل كوزنتس (Kuznets Coefficient)	معادلة (6.2)
118 الصيغة الأولى لمقياس كاكواني	معادلة (1.3)
118 الصيغة الثانية لمقياس كاكواني	معادلة (2.3)
125 مقياس خط الفقر المطلق	معادلة (3.3)
126 مقياس خط الفقر المطلق على مستوى الأسرة	معادلة (4.3)
126 مقياس خط الفقر المدقع	معادلة (5.3)
127 نسبة السكان الفقراء	معادلة (6.3)
131 مؤشر فجوة الفقر	معادلة (7.3)
133 مؤشر شدة الفقر	معادلة (8.3)
134 مؤشر سان للفقر (Sen's Poverty index)	معادلة (9.3)
134 معامل جيني المعدل (Corrected Gini coefficient)	معادلة (10.3)
134 نسبة فجوة الدخل (Income gap ratio)	معادلة (11.3)
158 دالة الانحدار الخطي البسيط	معادلة (12.3)
159 الصيغة الرياضية للوغاريتم نسبة الترجيح	معادلة (13.3)
163 معادلة كاي تربيع لاختبار (Ferrar-glauber)	معادلة (14.3)
169 دالة النموذج اللوجيستي للتقدير	معادلة (15.3)
172 الصيغة الرياضية لحساب R_L^2	معادلة (16.3)
172 الصيغة الرياضية لحساب R_C^2	معادلة (17.3)
177 لوغاريتم معامل الترجيح للمتغير التابع	معادلة (18.3)
178 الصيغة الرياضية لمقدار التغير في معامل الترجيح للمتغير التابع	معادلة (19.3)

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

إن الهدف الأساسي لكل مجتمع من المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية هو رفع المستوى المعيشي لغالبية سكانه، وذلك عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق النمو المتوازن في كافة المجالات، وتوزيع ثمره هذه العملية بالشكل العادل إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق هذا وذلك يكون المجتمع قد وصل إلى أسى غاية في أي دولة، وهي تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية؛ حيث تسعى العديد من الدول إلى رسم مجموعة من السياسات العامة التي يمكن اعتبارها كخارطة طريق العمل من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وإن المحتوى التفصيلي لهذه السياسات يتنوع من دولة إلى أخرى على حسب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات كل مجتمع، وذلك من خلال تطوير السياسات العامة، ومشاركة الفاعلين من المجتمع المدني في تقديم البرامج والخدمات، مع مراعاة مبدأ العدالة والمساواة في تحقيق الهدف المراد؛ ونظراً لتنوع الجوانب الحياتية لأفراد المجتمع، والتي تضم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها من الجوانب، فإن أي منهج لقياس الرفاه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب بشكل شمولي ومتكامل، وذلك باستخدام العديد من المؤشرات التي تغطي الجوانب المختلفة والتي تشكل في مجموعها إطاراً للرفاه مع توفير الآليات المناسبة لذلك؛ فالمجتمعات التي تصل إلى المستوى المطلوب من الرفاهية، تعد من المجتمعات المنتجة والواعية والتي فيها يشعر الفرد بالسعادة والرضا بالعيش فالرضا بالحياة، وبالتالي ينال من حياته التمتع وكسب مختلف حقوقه، وهذا ما يعطيه دافعاً للشعور بالقوة والاكتفاء وأيضاً غير تابعٍ أو ذليل، فبتحقيق هذا الشعور يقوى أداؤه وترتفع إنتاجيته وتزيد ثقته، وبهذا تتحقق الوفرة في مفاتيح التقدم والازدهار.

ولبلوغ أقصى قدر ممكن من الرفاهية والارتقاء بالمجتمعات في التصنيف العالي للرفاهية، تسعى الدول على تحقيق ذلك، وبناءً عليه، وحتى تصل إلى هدفها المنشود، وجب على هذه الدول تكيف سياساتها الاقتصادية؛ ومن بين أهم العوامل وأكثرها تفسيراً للرفاهية في أي اقتصاد بالعالم هو الدخل القومي، فإذا كانت القدرة الإنتاجية للاقتصاد أعلى من الزيادة الديموغرافية يمكن الاستنباط بأن تحقيق الرفاهية في المجتمع على ارتباط كبير بالدخل الكلي، وبالتالي فالهدف النهائي من الجهد الاقتصادي في أي مجتمع ينصب على الارتقاء بمستوى الدخل الفردي إلى أعلى مستوى ممكن.

من هذا المنطلق، فإن دراسة وقياس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع تعد من إحدى أهم المسائل التي تستوجب الاهتمام والمتابعة، وذلك لأن رفاهية المجتمع هي الهدف النهائي لأي

سياسة اقتصادية والتي من خلالها تضمن الدولة الموازنة بين زيادة السكان ورفع مستواهم المعيشي والاقتصادي.

لذا فإن دراسة ظاهرة الرفاهية عند المجتمعات من أهم المسائل التي يهتم بها الخبراء، لأن تحقيق التوازن بين دخل الفرد ومتطلبات عيشه لا يقتصر على الجانب الاقتصادي والمادي فحسب، بل ينعكس ذلك على مختلف الأصعدة والميادين كالسياسي والاجتماعي والنفسي وكذا الثقافي... الخ؛ غير أن الدراسة الاقتصادية لا تعدو أن تكون تفسيراً لمظهر واحد من المظاهر المتعددة لسلوك الإنسان، فقد يكون سلوكه سياسياً أو اجتماعياً أو أخلاقياً أو دينياً، ولهذا؛ فإن الدراسة وثيقة الصلة بالعلوم الاجتماعية الأخرى، كعلم السياسة والدين والأخلاق والاجتماع والمنطق... الخ؛ ولئن عمد العلماء الاجتماعيون إلى الفصل بين هذه الدراسات الاجتماعية المختلفة وجعل كل منها بمنعزل عن الأخرى، فهذا الفصل لا يتسق مع طبيعة النشاط الإنساني في جوهره وحقيقته، فالمظاهر المتعددة لسلوك الإنسان متشابكة، مما يتعذر عنه عزل كل منها عن الآخر، والعلماء الاجتماعيون إذ يعمدون إلى طريقة العزل إنما يستهدفون في واقع الأمر تجزئة مكونات السلوك الإنساني، بحيث يتوافر كل منهم على التخصص والتعمق في تحليل جزء أو مظهر المشكلات العملية، فإن الأمر يدعو إلى التكامل بين جميع فروع الدراسات الاجتماعية حتى أصبح هذا التكامل من أمهات المسائل التي أصبحت تحتل مكاناً بارزاً في الأدبيات الاجتماعية الحديثة، مع العلم أن هذه الدراسة تعتمد على أسس منهجية مثل دراسة باقي العلوم؛ فعملية قياس الرفاهية لأي مجتمع تقتضي إحصاء الدخل القومي مع مراعاة النمو السكاني وهذا من أجل رفع المستوى المعيشي.

بناءً على ما سبق ذكره، فإن مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ما هو إلا دالة لعدة متغيرات لعل من أهمها الدخل القومي، حيث كلما زاد الدخل القومي مع بقاء توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية كما هو كلما زاد مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ولتبيان حقيقة المتغيرات التي تؤثر على الرفاهية ينبغي تحديد تعريف لماهية الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظراً لتعدد واختلاف المفاهيم حول هذا الموضوع، ويعتمد مفهوم الرفاهية على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة وهنا يقع الإشكال في تحديد مقياس هذا الحد الأدنى. تتعدد الآراء حول هذا الموضوع، فهناك من يلجأ إلى المفهوم التقليدي الذي يربط بين الدخل الفردي أو ما يوازيه، وبين الرفاهية المرتقبة من القوة الشرائية للدخل، أما المفهوم البديل فهو يركز على تحقيق أو إشباع الحاجيات الأساسية لحياة كريمة، ألا وهي الصحة، التربية، التعليم والعمل، إضافة إلى حماية الحقوق الإنسانية والتغلب على الفقر، والمفهوم الأخير هو أيضاً موضوع مناقشات

عديدة، والملفت للنظر أنه "لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر"، ذلك لأنه مفهوم مجرد نسبي يحاول وصف حالة اجتماعية واقتصادية معقدة ومتشابكة تختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن ظرف تاريخي إلى آخر.

فالفقر يعتبر ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور. إضافة إلى أن كل الشرائع تطرقت إليها، وبخاصة الشريعة الإسلامية من حيث ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء، ووضع الحلول اللازمة له، إلا أن الاختلاف يكمن في درجة التفاوت من حيث النسبة الموجودة، إذ هناك فجوة كبيرة بين أعداد الفقراء في الدول المتقدمة (الغنية) عنه في الدول النامية (الفقيرة)، ولذلك يعتبر الفقر ظاهرة لا يمكن إغفالها في الدول النامية؛ حيث إن الفقر إضافة إلى معطيات أخرى كالجوع والمرض والجهل، ونقص الفرصة للتنمية الذاتية، هي حال الغالبية العظمى من الناس في البلدان النامية، والفقر هناك ليس شيئاً جديداً، وإنما الجديد هو إدراك هذا الفقر والعمل للقضاء عليه؛ لكن الجزء المشترك يدور حول مفهوم "الحرمان النسبي" لفئة معينة من فئات المجتمع؛ وإلى حد الآن لم تستطع المؤسسات الدولية تحديد تعريف دقيق لهذا المفهوم بسبب التفاوت في الظروف، فالفقر في الريف الصحراوي أو المغربي أو المصري، يختلف عن الفقر في السعودية أو الكويت أو قطر مثلاً، والفقر في قارة إفريقيا وبعض بقع القارة الآسيوية كبنغلادش مثلاً يؤدي في معظم الحالات إلى الجوع فالموت، وهذه الاختلافات جميعها تؤكد صعوبة وتعقيد قياس الفقر، ومن ثم صعوبة تحديد الحد الأدنى لمستوى الرفاهية، إلا أن المهم هو تأكيد النسبية في تحديد هذا المفهوم ومن جراء ذلك نستطيع معرفة قياس مستويات الرفاهية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأبد من ذكر العلاقة بين الرفاهية ومكانة المجتمعات اجتماعياً.

أساساً إن تدخل الدولة عبر القطاع العام في الحياة الاقتصادية ينتج عنه تحقيق التأمين الاجتماعي مثلاً، والذي يعتبره البعض من بين المركبات الأساسية للرفاهية، وفي هذا الإطار، يجب التوضيح بأن تحقيق التأمين أو حتى الضمان الاجتماعي لا ينتهي إلا بشكل غير مباشر إلى مضمون مفهوم الرفاهية، أما الفجوات في توزيع الدخل فهي المبرر لتدخل الدولة، وخاصة فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل عبر الضرائب على الفئات الميسورة والنفقات في برامج اقتصادية واجتماعية لمصلحة الفئات الأقل دخلاً. أما المنتجات التي تعود بإيجابيات خارجية كالتربية أو الصحة العامة، فإن القطاع العام هو الأكثر تأهيلاً فيها من القطاع الخاص.

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول بأن الرفاهية هي نيل الإنسان حالة من الاسترخاء المعيشي وخلو البال مما يشغل الإنسان فيما يتعلق بأمر معاشه، وهي بهذا المعنى طلب راحة النفس بما يلائمها، فإذا تعرض في بعض أحواله لضيق أو تعب أو لمشقة انتفت حال الرفاهية وانعكست. فالرفاهية إذاً هي وضع يتحسن فيه حال الفرد أو المجتمع من سيء إلى حسن ومن حسن إلى أحسن، أو من حال فقد الضروري من القوت والحاجات أو قلة ذلك إلى حال تتوفر فيه هذه الحاجات بكفاية وعلى المعتاد.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق ذكره، نستطيع طرح السؤال الرئيسي للإشكالية على النحو التالي:

✓ ما مدى أثر كل من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مستويات رفاهية الأسر بالغرب الجزائري؟

ويترب على هذا السؤال الرئيسي، طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الحد الأدنى لمستوى الرفاهية؟
- هل للمتغيرات الاقتصادية أثر على قياس مستويات الرفاهية؟
- هل للمتغيرات الاجتماعية أثر على قياس مستويات الرفاهية؟
- ما هو النموذج المناسب لقياس مستويات رفاهية الأسر بالغرب الجزائري؟

الفرضيات:

من خلال ما تم طرحه نرى أن هناك جملة من الفرضيات التي لها علاقة بموضوع البحث، وتعتبر من الأهمية بمكان، أن تكون مادة خصبة للبحث والتحليل واستخلاص النتائج الضرورية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وهذه الفرضيات هي:

- الحد الأدنى للرفاهية هو القدرة على توفير ما فوق الضروريات مما هو من سلم الحاجات؛
- المتغيرات الاقتصادية لها تأثير مباشر وفعال على رفاهية الأسر؛
- المتغيرات الاجتماعية لها تأثير غير مباشر وفعال على مستويات رفاهية الأسر؛
- نموذج الانحدار اللوجستي الرتبي هو النموذج المفترض لقياس رفاهية الأسر للعينة محل الدراسة (الغرب الجزائري).

أسباب اختيار البحث:

نظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع والمتمثلة في أن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من كونها تتعدى الجانب الاقتصادي لتشمل الجانب الاجتماعي، والتي نالت دراسات عديدة لتبقى بذاتها الهدف الأول والأخير مما أثار فضولنا، لذا استوجب علينا تجميع الأفكار لتغطية هذا الموضوع ضمن بحث علمي، واخترنا له موضوعا جديراً بالدراسة وفقاً للتداعيات والأسباب التالية:

- وزن وثقل الموضوع لدرجة أنه أصبح هاجس الإنسان الأول والأخير؛
- تشعب الموضوع وتعدد واختلاف المفاهيم فيه، فأردنا بذلك أن تكون لنا فيه يدٌ حتى نتمكن على الأقل من تأصيل هذا الموضوع وفقاً للأصول المطلوبة والتي لا تتنافى مع الأصول العلمية وثقافة مجتمعنا؛
- محاولة اكتشاف ثقافة الرفاهية في أوساط المجتمع محل الدراسة؛
- والسبب الأخير يعد سببا شخصيا، لأنني مقتنع أساسا بأن علم الاقتصاد هو علم من العلوم الاجتماعية فأردنا بذلك معالجة الموضوع معالجة اقتصادية واجتماعية.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تعد مسألة تحقيق الرفاهية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية من المسائل المهمة التي تعرض لها كل من الفكر الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مراحل تطورها، سواء على مستوى الدولة أو الفرد، وبما أن الدخل هو مصدر الرفاهية التي بدورها تعد مكوناً أساسياً من الرفاهية العامة لأفراد المجتمع بجانب الرفاهية الاجتماعية، فإنه من الضروري معرفة مستوى رفاهية الأسر في الغرب الجزائري حتى يتسنى لنا معرفة العوامل أو المتغيرات الأساسية الأخرى دون الدخل، والتي لها تأثير إيجابي أو سلبي على مستوى الرفاهية، وذلك لاتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل:

- التمكن من استخلاص الدروس والعبر التي أدت إلى تحقيق النجاحات في هذا المجال أو التي أخفقت في ذلك، والتعرف على العوامل الكامنة وراءها؛
- تحديد المسارات المستقبلية لتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

حدود الدراسة:

فيما يتعلق بنطاق الدراسة حول الزمان والمكان فإن:

الحدود المكانية: الغرب الجزائري؛

الحدود الزمنية: سنة 2022.

الدراسات السابقة:

وقد وجد الباحث عدداً من الأبحاث والدراسات التي تناولت مواضيع حول الرفاهية بصيغ وأوجه مختلفة، حيث أن مع التطورات الحاصلة اليوم على مستوى المفاهيم المتعلقة بالمستوى المعيشي، ظهرت بعض الأبحاث والدراسات تتناول مفهوم الرفاهية وأسبابها وآثارها، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

1. الدراسة الأولى: كتاب تم نشره بدار الفكر العربي بالقاهرة، سنة 1999 بعنوان: (الرفاهية الاقتصادية بحث في الأسس العلمية والتطبيقات العملية لرفاهية الفرد والمجتمع)، من تأليف حسين عمر. حيث خلص الباحث إلى أن الزيادة في حجم الدخل القومي يقتضي إلى الزيادة مقابلة في حجم الرفاهية الاقتصادية، شريطة أن تكون معدلات الزيادة في حجم الدخل القومي أكبر من معدلات الزيادة في حجم السكان، ما يقتضي انتهاج تنمية اقتصادية متسارعة، ومتواصلة، ومتوازنة ومخططة؛ كما يقتضي الأمر أن تكون أية تغيرات في توزيع الدخل القومي (سواء كانت مترتبة على زيادة الدخل أم كانت مستقلة عنه) أن تكون محل التعديل وجوباً، إذا دعت الحاجة، على خطى توزيع مثالي مستقر في وجدان المجتمع كأحد مسلمات نظرية الرفاهية.
2. الدراسة الثانية: مقال تم نشره بمجلة الإدارة والاقتصاد، جانفي 2010، تحت عنوان (تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009)، من إعداد يونس وعلي أحمد. حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل وإثبات الدور الفعال لهذا الأخير الذي يلعبه في تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، وتوصل الباحث إلى وجود تباين كبير في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا، حيث 60% من سكان مدينة كركوك تحصلوا على 38% فقط من إجمالي الدخل.
3. الدراسة الثالثة: دراسة مقال تم نشره بمجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، سنة 2010، بعنوان: أثر النفقات الاجتماعية الصحية على ترقية الرفاهية الصحية للطفولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1985-2014)، من إعداد محمد بوقناديل وأحمد زغودي. حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحلي أثر الإنفاق العام الصحي كأحد فروع الإنفاق الاجتماعي للدولة على الرفاهية الصحية للطفولة في الجزائر خلال الفترة ما بين (1985-2014)، وتم اختبار العلاقة بين النفقات العامة للصحة والتعليم وبعض المؤشرات الصحية لرفاهية الطفل باستخدام اختبارات الاستقرار ونموذج التكامل المشترك، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام

- الاجتماعي على الصحة والتعليم يؤثران على المدى الطويل في الرفاهية الصحية الطفولة، بحيث يؤثر الإنفاق العام الصحي تأثيراً إيجابياً مفسراً إحصائياً على الرفاهية الصحية الطفولة.
4. الدراسة الرابعة: مقال تم نشره بمجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، سنة 2013، بعنوان: قياس وتحليل التفاوت في توزيع الرفاهية الاقتصادية بمحافظة السليمانية لعام 2007، من إعداد صابر عثمان سعيد وشظان جمال حمة. حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس درجات التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي باستخدام مقاييس خاصة تسمى بنسب التفاوت الاقتصادي، وتوصل الباحثان إلى أن درجة التفاوت في توزيع الإنفاق الفردي مرتفعة نسبياً في المجتمع محل الدراسة.
5. الدراسة الخامسة: مقال تم نشره بمجلة الإدارة والاقتصاد، سنة 2014، بعنوان: قياس وتحليل العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق، من إعداد الجبوري وخضير. حيث قام الباحثان بتحديد نوع العلاقة السببية والتبادلية بين مؤشر الرفاهية الاجتماعية ومؤشر النمو الاقتصادي في العراق، وذلك باستخدام نموذج التحليل القياسي VAR، خلال الفترة (1980-2012)، حيث تم الاعتماد على ثلاث مؤشرات للرفاهية الاجتماعية وهي: الإنفاق على التعليم، الصحة والحماية الاجتماعية، فتوصلا الباحثان إلى أن زيادة الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية يؤدي بالزيادة في معدل النمو الاقتصادي.
6. الدراسة السادسة: مقال تم نشره بمجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، سنة 2014، بعنوان: دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (2011-1975)، من إعداد عودة ومحمد حسن. حيث هدفت الدراسة إلى وجوب التحقق من مستوى الرفاهية الاقتصادية وذلك عن طريق قياس هذا الأخير بالجمع بين معامل جيني ومتوسط دخل الفرد، وتوصل الباحثان إلى أن الرفاهية الاقتصادية في العراق لا تقاس بدرجة التطور الاقتصادي أو نوعيه الحياة بمستويات صحية و تعليمية، بل تقاس بالجمع بين معامل جيني و متوسط دخل الفرد، و إن وصل مستوى الرفاهية الاقتصادية في العراق إلى مستوى مرتفع فهذا لا يعني أن المواطن مرفه من جميع الجوانب بل مرفه من ناحية الاستهلاك المرتبط بالتطورات الحاصلة في الدخل النقدي فقط، فسياسة الإنفاق في العراق يجب أن تكون قائمة على زيادة النفقات الاستثمارية لأن ذلك يؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية وزيادة الإنتاج و النمو الاقتصادي وصولاً إلى زيادة وديمومة الرفاهية الاقتصادية في المجتمع العراقي.

7. الدراسة السابعة: مداخلة منشورة في كتاب ملتقى المنعقد بجامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر، سنة 2019 بعنوان: تطور الرفاهية الذاتية في الجزائر "دراسة تحليلية"، من إعداد بودير إيمان. حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحديد العوامل التي تؤثر على تطور الرفاهية الذاتية عند الأفراد الجزائريين ولتحقيق هذا الهدف تم القيام باستبيان وتقسيمه على عينة عشوائية من مختلف الأعمار والولايات. حيث اعتمدت الدراسة على الاختيارات الإحصائية في تحليل هذه البيانات. إذ تم القيام باختيار التباين الأحادي، اختيار التباين المتعدد، واختيار التحليل العاملي، وأشارت النتائج المتحصل عليها أن هنالك مجموعة متنوعة من المتغيرات التي تؤثر على تطور الرضا عن الحياة في الجزائر ولها دلالة إحصائية قوية، إلا أنه ومن خلال الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، تم تجميع هذه المتغيرات في عوامل بغية الحصول على ترتيب العوامل حسب درجة التأثير التي يمارسها هذا الأخير على الرفاهية الذاتية في الجزائر، وتمثلت هذه العوامل في كل من نوعية الحياة، الشعور بالأمن، الدخل، الوضعية المالية، العمر، الصحة، وحرية التنقل.

8. الدراسة الثامنة: مقال تم نشره بمجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 5 العدد 8، 2019م، بعنوان: دور الرفاهية النفسية كمتغير وسيط في العلاقة بين السمعة التنظيمية والأداء الوظيفي بمصر، من إعداد موسى عمار فتحي وطه منى حسنين. حيث هدفت الدراسة إلى تحديد نوع وقوة العلاقة بين السمعة التنظيمية والأداء الوظيفي، وبين الرفاهية النفسية والأداء الوظيفي وبين السمعة التنظيمية والرفاهية النفسية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة مدينة السادات، وتوصل الباحثان إلى أن للجامعة محل الدراسة سمعة متوسطة بين الجامعات المصرية في الرفاهية النفسية والداء الوظيفي، وارتباط قوي بين أبعاد السمعة التنظيمية ومستوى الرفاهية النفسية مما يؤكد بأن الرفاهية النفسية بأبعادها الستة لها تأثير وسيط على العلاقة بين السمعة التنظيمية والأداء الوظيفي.

9. الدراسة التاسعة: مقال تم نشره بالمجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 21 ديسمبر 2020، بعنوان: إرساء دعائم التنمية المستدامة في الجزائر من أجل تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرفاهية للفترة (2005-1990)، من إعداد عرابي محفوظ. حيث هدفت الدراسة إلى معرف أهم السبل الواجب اتخاذها لتنمية القطاع الصحي والنهوض به، وتنميته تنمية مستدامة، فتوصل الباحث إلى ضرورة مشاركة كافة الاطراف ذات العلاقة في عملية التخطيط

وبناء نظام صحي ووضع البرامج الكفيلة بالنهوض بالمستوى الصحي للجزائريين وتعزيز الشركات والمسؤوليات في جميع القطاعات ذات الصلة بالصحة. ولذلك هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهم الاليات اللازمة والضرورية لتفعيل القطاع الصحي والنهوض به نحو تنمية مستدامة، وتم ذلك من خلال التعرف على مفاهيم حول الصحة والتنمية الصحية، مصادر وأنظمة تمويل قطاع الصحة، وواقع التنمية الصحية في الجزائر، اضافة الى اهم الاليات لتفعيل القطاع الصحي الجزائري.

10. الدراسة العاشرة: مقال تم نشره بمجلة البحوث المالية والتجارية، سنة 2021، بعنوان: أثر الوحدة في مكان العمل على رفاهية الموظف ونوايا الدوران الوظيفي، من إعداد سليمان عاطف رخا وسالي محمد عامر. حيث هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الوحدة في مكان العمل على رفاهية الموظف ونوايا الدوران الوظيفي، وفحص الدور المعدل لروحانيات مكان العمل في العلاقة بين الوحدة، ورفاهية الموظف، ونوايا الدوران الوظيفي. تم جمع البيانات المستخدمة في هذا البحث من 320 عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مصر. وللتحقق من فروض الدراسة تم استخدام نموذج المعادلة الهيكلية لاختبار العلاقات السببية، بينما تم استخدام منهجية Baron and Kenny (1986) وأسلوب K-means cluster analysis لاختبار الدور المعدل. تشير نتائج الدراسة أن للوحدة في مكان العمل تأثير إيجابي معنوي على نوايا الدوران الوظيفي، بينما لم تدعم النتائج وجود تأثير للوحدة على رفاهية الموظف أو تأثير لرفاهية الموظف على نوايا الدوران الوظيفي. أيضاً تشير النتائج إلى وجود تأثير سلبي معنوي لروحانيات مكان العمل على نوايا الدوران الوظيفي، في حين كان لروحانيات مكان العمل تأثير إيجابي معنوي على رفاهية الموظف. فيما يتعلق بالدور المعدل لروحانيات مكان العمل، أوضحت النتائج أن روحانيات مكان العمل تؤدي دوراً مهماً في الطريقة التي يتفاعل بها الموظفون مع زيادة الشعور بالوحدة في مكان العمل أو انخفاض مستوى رفاهية الموظف.

11. الدراسة الحادية عشر: كتاب تم نشره بدار النشر Ontario K1P 5B5، بمدينة Ottawa، (Lars،) بعنوان: New Estimates of the Index of Economic Well-being for Canada (تقديرات جديدة لمؤشر الرفاه الاقتصادي لكندا)، من إعداد Oseberg وLars Sharp Andrew. حيث هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد تقديرات جديدة لمؤشر الرفاه الاقتصادي (IEWB) ومجالاتها الأربعة (تدفقات الاستهلاك، مخزون الثروة، المساواة الاقتصادية والأمن الاقتصادي) لكندا والمقاطعات للفترة 1981-2008؛ وخلصت نتائج الدراسة إلى أن IEWB تقدم بمعدل نمو سنوي بلغ

- 1.20 في المائة خلال الفترة، وهو أقل من معدل النمو بنسبة 1.58 في المائة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. حيث شهد كل من مجالي الاستهلاك والثروة تقدماً قوياً خلال الفترة، ولكن هذه التطورات قابلتها انخفاضات في مجالات المساواة والأمن الاقتصادي.
12. الدراسة الثانية عشر: مقال تم نشره بمجلة *European Journal and Political Economy*، سنة 2010، بعنوان *Forman Institutions and Subjective well-being Revisiting the cross-country evidence*، (قياس العلاقة بين المؤسسات الرسمية والرفاهية الذاتية)، من إعداد *Christian Bjornskova, Axel Dreher, Justina A.V Fisher*. حيث توصل الباحثون إلى وجود ارتباط قوي وطردى بين جودة المؤسسات الاقتصادية، والقضائية والسياسية الرسمية، والسعادة، وأن الارتباطات الحاصلة بين المؤسسات والرفاهية الذاتية تختلف بين البلدان الفقيرة والغنية، حيث نجد أن تأثير المؤسسات الاقتصادية والقضائية على السعادة يهيمن على المؤسسات السياسية عندما يتم تضمين عدد كافٍ من الدول النامية في العينة، وتبين أيضاً أن التحول الديمقراطي سيكون مفيداً بشكل عام لمؤشر السعادة، ولكن الافتقار المستمر لمثل هذه الخصائص في العديد من الدول النامية، يشير أيضاً إلى أن الجودة المؤسساتية لا يمكن نقلها ببساطة أو نسخها من بلدان أخرى، أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع يرتبط بوجود المؤسسات السياسية الديمقراطية بشكل إيجابي بالسعادة، وفي نفس الوقت يختلف تأثير مثل هذه المؤسسات في البلدان الرائدة.
13. الدراسة الثالث عشرة: مقال تم نشره بمجلة *Comparative Political Studies*، سنة 2014، بعنوان: *Imroring social well-being through new democratic institution* (دور المؤسسات الديمقراطية في تحقيق الرفاه الاجتماعي)، من إعداد *Michael Touchton, Brian Wampler*. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الرفاه الاجتماعي من خلال المؤسسات الديمقراطية الجديدة، وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات أصلية لأكبر المدن من البرازيل على مدار العشرين عاماً الماضية وقد قام الباحثان بتقييم ما إذا مديان اعتماد برامج الموازنة القائمة على المشاركة قد يؤثر على العديد من مؤشرات الرفاهية. وقد أظهرت النتائج أن برامج الموازنة العامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزيادة في الانفاق على الرعاية الصحية، ومنظمات المجتمع المدني، وانخفاض معدلات الوفيات الرضع. وعند الدمج المباشر للمواطنين في الموازنة القائمة على المشاركة نتج عنه سلسلة واسعة من التأثيرات المتعلقة بمشاركة المواطنين مع مشاركة المعلومات والرقابة والمساءلة، فتبني قرار الموازنات القائمة على المشاركة يعني الالتزام بتوسيع القدرات البشرية وتعديل دور الدولة،

والتركيز على احتياجات الفقراء، فالعلاقة إذًا بين الموازنة العامة القائمة على المشاركة ورفاهية الفقراء تعكس بشكل أفضل حجج Sen's (1999) والذي مفاده بأن توسيع قدرات المواطنين والحقوق الديمقراطية جزء ضروري وهام من تحسين الرفاه الاجتماعي.

14. الدراسة الرابع عشرة: مقال تم نشره بمجلة Development du Capital Human، سنة 2016، بعنوان: Croissance Economique et Bien-Etre En Côte d'ivoire (تنمية رأس المال البشري)، من إعداد Seydou Koné. حيث تم التطرق إلى سياسات تنمية رأس المال البشري وتأثيرها على النمو الاقتصادي ورفاهية الأسرة في ساحل العاج، حيث توصل الباحث إلى أن الانفاق العام على التعليم والصحة له آثار إيجابية على تحسين جودة العمل والقدرات الإنتاجية للأسر الفقيرة والضعيفة، وذلك من خلال نتائج الدراسة التي كشفت عن وجود ارتباط قوي وعلاقة طردية بين الانفاق العام على التعليم والصحة والنمو الاقتصادي والرفاه في ساحل العاج.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل تحقيق الهدف المراد من هذه الدراسة، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، مع الاعتماد على الاستقراء في إجراء دراسة قياسية لعينة من الأسر في الغرب الجزائري، وذلك باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من المجتمع محل الدراسة.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين في الجانب النظري، وفصل واحد في الجانب التطبيقي على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار التاريخي والنظري لمفهوم الرفاهية

حيث ناقشنا في هذا الفصل ماهية الرفاهية، وذلك ببيان مفهوم الرفاهية وخصائصها وأنواعها، وعلاقتها بمختلف العلوم والمراحل التي مرت بها في تطورها نظرياً عبر العصور، والنظريات المفسرة لنشئها؛ وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: نبذة تاريخية حول مفهوم الرفاهية؛
- المبحث الثاني: مفهوم الرفاهية؛
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول مفهوم الرفاهية.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

حيث اعتمدنا في هذا الفصل على أهم الأسس والركائز التي تعتمد عليها الدول في محاربة الفقر، وذلك من خلال إرساء القواعد الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق المؤشرات القياسية المعتمدة في ذلك، ومن أهمها مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل؛ وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: مفهوم الفقر وقياسه؛
- المبحث الثاني: التفاوت في توزيع الدخل؛
- المبحث الثالث: مبادئ تحقيق العدالة الاجتماعية.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

تم الاعتماد في هذا الفصل على أهم المؤشرات القياسية لتحديد مستويات رفاهية الأسر، وذلك انطلاقاً من تحديد الحد الأدنى لمستوى الرفاهية بالاعتماد على أسلوب خط الفقر المعتمد دولياً، وقد قمنا بتقسيم الفصل التطبيقي إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: قياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر والأفراد؛
- المبحث الثاني: قياس الفقر في إطار الدخل والاحتياجات الأساسية؛
- المبحث الثالث: قياس مستويات رفاهية الأسر، العينة (أسر من الغرب الجزائري).

الجانب النظري

الفصل الأول:
الإطار التاريخي والنظري لمفهوم
الرفاهية

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

مقدمة الفصل:

على الرغم من أن مصطلح الرفاه موجود منذ زمن بعيد، ويستخدم بكثرة في الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن ما ينقصه هو تعريف يتفق عليه الجميع. حيث تزداد الأمور تعقيداً بسبب اختلاف القيم بين المجتمعات، وعند مقارنة وجهات النظر النظرية والتجريبية بين مختلف البلدان، لذلك فقد يكون من الصعب التوفيق بين التفسيرات المختلفة للرفاه والطريقة التي تطبق بها المؤسسات الدولية هذا المفهوم على قضايا التراث المحلي.

فلطالما كان البحث عن أسباب الرفاه محط اهتمام العديد من الدراسات، وكانت الاختلافات في الفوارق الاجتماعية الشغل الشاغل لدى الاقتصاديين. وتعدى في سياق هذا اقتصاديات الرفاه إلى التخصيص الأمثل للموارد النادرة في ظل الظروف المختلفة من أجل تحسين رفاهية الأفراد في المجتمع الذي يخضع لقيود سياسية واقتصادية معينة. تم تعظيم الرفاهية في النظرية النفعية ونشأت دولة الرفاه في معظم الدول الرائدة لأنها دول صناعية متطورة بالدرجة الأولى ودول رأسمالية ذات اقتصاد سوق حر، وتتميز بمستويات معيشية مختلفة بدرجة كبيرة مقارنة بالدول الأخرى، بالإضافة إلى أنها تملك أنظمة حكم ديمقراطية، تعترف بالحقوق المدنية والاجتماعية لمواطنيها، وتسعى لتقليل التفاوت وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر.

وسنتناول هذا من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: نبذة تاريخية حول مفهوم الرفاهية؛
- المبحث الثاني: مفهوم الرفاهية؛
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول مفهوم الرفاهية.

المبحث الأول: نبذة تاريخية حول مفهوم الرفاهية:

إن مفهوم مصطلح الرفاهية نشوء تاريخي وتطور زمني، فعندما نتحدث عن تاريخ وتطور دولة رفاه، لا بد لنا أن نأخذ ذلك من زمن نشوء دويلات المدن أو الإمبراطوريات قبل الميلاد، وهل فكرت تلك الدول في تحقيق الرفاهية لشعوبها؟، فقد شهدت العصور قبل الميلاد صراعات على الأرض والثروة، بين دويلات المدن والإمبراطوريات، بدءاً بأول إمبراطورية عرفتها الإنسانية، ألا وهي الإمبراطورية الأكادية (سرجون الأكادي) حيث أن تحقيق الرفاهية آنذاك كان يتأتى من الاستحواذ على الأراضي والثروات لإشباع الحاجات، فكانت الحروب هي جوهر وفحوى الرفاهية، فالفوز في الحروب ولو لمدة معينة كان يعني جلب الرفاهية للمجتمع المتحكم آنذاك، لذا نرى بوضوح سيطرة الحروب بين المجتمعات، ولم يكن للاقتصاد أي دور في تحقيق رفاهية الدولة.

1. نشأة وتطور مفهوم الرفاهية:

بحلول نهاية القرن التاسع عشر لم يعد واضعو النظريات الاقتصادية من ذوي الاتجاه السائد ينظرون لمفهوم الرفاهية على أنه متعلق بالثروة المادية فحسب، فهم بدلا من ذلك قاموا بتركيز اهتمامهم على الحس الذاتي والغير الموضوعي بالرفاهية، وذلك من منطلق أن تجسيد مفهوم الرفاهية يكون من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة وممارسة الأنشطة الاقتصادية، فتبلورت الفكرة حول علم الاقتصاد على أنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بالرفاهية، فظهر ما يعرف بعلم اقتصاد رفاه ، والذي صدر في طبعته الثانية عام 1912 تحت عنوان "الثروة والرفاهية"، وبالنظر إلى علم الاقتصاد باعتباره العلم القادر على ترويج الرخاء الاقتصادي، الأمر الذي جعل الاعتقاد السائد آنذاك هو التسليم بصحة القول على أن عالم الاقتصاد هو ذلك العالم الخبير الذي يقوم بصياغة سياسات يتم تنفيذها بغرض ترويج رفاه اقتصادي كلي غير فردي، وقد بدا بكل وضوح على أن واجب علماء الاقتصاد الدفاع عن السياسات التي تعمل حسب اعتقادهم على تعزيز الرفاهية من الناحية العلمية¹. وفي هذه الفترة كان العمل على إيجاد فرص وفيرة للتوظيف من خلال الاستغلال الأمثل والتوزيع العادل للثروات العامل الأساسي في تحقيق الرفاهية، بالإضافة إلى جانب التدخل الحكومي الشامل في الاقتصاد (خلال الربع الثاني من القرن)، الأمر الذي أدى إلى خلق سياسات محددة، بحيث تقوم الدولة بإتباع هذه السياسات.

¹ جورج نايمهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية والاسهامات الكلاسيكية، ترجمة: أ. د صقر احمد صقر، المكتبة الاكاديمية، جامعة المنوفية، مصر، 1997، ص 87.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

إن عقد التسعينيات من القرن العشرين، ومطلع الألفية الثالثة، يشكّلان عصر ازدهار الرأسمالية، حيث شهد الاقتصاد العالمي ما سمي بالاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعلومات، ووجود نظم متطورة في مجال الاتصالات صاحبها حركة غير عادية من الاستحواذ في شركات الإنتاج ومؤسسات الخدمات على السواء، وتسبب ذلك في حركة نشطة غير مسبوقه في أسواق المال، وقد واكب هذه الطفرة من الازدهار للرأسمالية حدث تاريخي مهم، وهو سقوط الاتحاد السوفيتي، وانهايار الاشتراكية. فإن الجميع كانوا واثقين بأن خط المسيرة الرأسمالية لن يكون غير المضي قُدماً وحث الخطى نحو مصاف أعلى، ومع أن هذا الاعتقاد ليس إلا ضلالاً أثبتت الأيام زيفه، فإن بني البشر يستسلمون له تمامًا، كما استسلموا للاقتصاد الجديد¹.

2. البنية الفكرية لمفهوم دولة الرفاهية:

يصنف مفهوم الرفاهية كفكر ضمن أدبيات العلوم الاقتصادية والسياسية والقانونية، فقد أخذ مفاهيم عديدة، فمثلا علم الاقتصاد يتناولها من منظور الدخل الفردي والعمل على تحسين القدرة الشرائية، أما القانون فيتناولها على أنها حق من حقوق الإنسان في التمتع بالرفاهية وإشباع حاجات الإنسان المتعددة، أما العلوم الاجتماعية فتتناولها من منطلق حق المجتمع في الرفاهية من خلال تحقيق أو إشباع الحاجيات الأساسية لحياة كريمة ألا وهي الصحة، التربية والعمل، إضافة إلى حماية الحقوق الإنسانية والتغلب على الفقر.

1-2. مفهوم دولة الرفاهية:

لا يوجد أي إجماع حول الدلالة الدقيقة لهذا المصطلح، يمكن العثور في الأدبيات المختصة على تعريفات عديدة لمصطلح دولة رفاه تعكس الميول النظرية أو المبدئية للباحثين أو المميزات الخاصة للحالات التي يدرسونها، يذهب بعض الباحثين إلى أن بمجرد وجود جهاز خدمات رفاه في دولة معينة يكفي لتعريفها كدولة رفاه، على النقيض من هذا التوجه الذي يكتفي بحد أدنى من أجل تعريف دولة ما (كدولة رفاه)، هناك باحثون آخرون يشددون تحديدا على الفروق الكبيرة بين دول غرب أوروبا وبين دول شمال أمريكا التي تسمى عادة دول رفاه، يزعم هؤلاء أن عدم الوضوح في تعريف دولة رفاه ينبع من عدم وجود نموذج عالمي موحد لدولة رفاه بل هناك نماذج مختلفة لدول عديدة، على سبيل المثال: نموذج دولة رفاه الإسكندنافية يختلف كثيرا عن ذلك النموذج الذي يميز الأنظمة الليبرالية كالولايات

¹ جورج نايمهانز، المرجع نفسه، ص74.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

المتحدة الأمريكية وكندا، وكلاهما يختلف كثيرا عن دولة رفاه المحافظة التي تميز دول وسط أوروبا، كألمانيا على سبيل المثال¹.

ويُطلق على دولة الرفاهية اسم الدولة الرعوية وهي: "هيئة تسلطية تدعي الحق في إخضاع الفرد وحقوقه إخضاعا كاملا لمصلحتها، وتزعم بأنها المقاول أو رب العمل الرئيسي ومزود المجتمع بالخدمات التي يحتاجها في آن واحد، فإن الدولة الرعوية تستحوذ على مهمات اقتصادية شاملة وتسهر على مصلحة المواطنين بتزويدهم بالخدمات الأساسية كالصحة منها والتربوية والإسكانية.

قد تتقاسم جميع دول الرفاهية بعدد من المميزات والقواسم الضرورية المشتركة نذكر منها:

• دولة صناعة، متطورة وغنية نسبيا، لأنها تحتاج إلى موارد لتغطية تكاليف نظم الرفاه التي تطبقها؛

• دولة رأسمالية ذات اقتصاد متطور؛

• دولة ذات نظام حكم ديموقراطي، يتعرف بالحقوق المدنية (الأساسية)، وبالحقوق الاجتماعية لسكان الدولة. بالإضافة إلى الاعتراف بحقوق الفرد في الحصول على خدمات رفاه من الدولة كجزء لا يتجزأ من حقوقه الأساسية كأحد سكان الدولة².

ما هو دور دولة الرفاه؟

تقوم دولة الرفاهية على مبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للموارد والمشاركة العامة للجميع. وهو ما يعرف باستخدام الأموال من الحكومة أو الدولة للخدمة المقدمة بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية وخطة التقاعد. وتستمد الأموال من فرض الضرائب على ضريبة الدخل الكبيرة للحد من الفوارق في الدخل في البلاد. حيث تشمل دولة الرفاهية الحديثة الديمقراطية والرفاهية والرأسمالية.

2-2. تاريخ دولة الرفاه:

تم تقديم مفهوم الرفاهية في الشريعة الإسلامية المبكرة كأحد أركان الإسلام الخمسة في القرن السابع. لقد كان شكلاً من أشكال الصدقة (الزكاة) مع الضريبة المحصلة من قبل الحكومة الإسلامية

¹ CLASEN & John, *Comparative Social Policy*, Oxford: Blackwell, Oxford, 1999.

² نريمان هاجر بن طرشة، حنان رفاص، دراسة تحليلية لأبرز دول الرفاهية في العالم لسنة 2020، المؤتمر الدولي (المؤسسات والرفاهية)، جامعة معسكر، الجزء الثاني، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021، ص.ص 405-406.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

المستخدمة في توفير الدخل للمحتاجين. كما قامت الحكومة بتخزين أكوام من الغذاء في كل منطقة لحالات الطوارئ والإمدادات أثناء وقوع الكوارث.

أما في الدول الأوروبية، فقد تم إقرار توفير دولة الرفاهية من قبل المحافظين في القرن التاسع عشر والفاشيين في القرن العشرين لوقف الإضرابات العمالية والاشتراكية. وبدأ حزب الرفاه في بريطانيا وضع الرفاه الاجتماعي باعتباره تأثيرًا مباشرًا على نجاح الإصلاحات الاجتماعية الألمانية من أعلى إلى أسفل في عهد بسمارك. بدأت دولة الرفاهية الفرنسية في الثلاثينيات من القرن الماضي أثناء الصعود السياسي الاجتماعي.

3-2. تطور دولة الرفاه:

ركزت دولة الرفاهية المبكرة على تخفيف الفقر كشكل من أشكال الرعاية الاجتماعية. والتي تقوم على أساس توفير جميع الاحتياجات الأساسية للمحتاجين. ومع ذلك، بحلول عام 1930 توسعت دولة الرفاه لتشمل الديمقراطية والرفاهية والرأسمالية بحجة أن المواطنة يجب أن تشمل الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية. وبالتالي، فإن مصطلح دولة الرفاه يستخدم للإشارة إلى البلدان التي تكون فيها الحقوق الاجتماعية مصحوبة بكل من الحقوق المدنية والسياسية.

3. تعريف دولة الرفاهية:

دولة الرفاهية هي ما يرغب فيه المجتمع في الدولة، والتي تتحمل مسؤولية تحقيق الرفاهية الأساسية لمواطنيها، ويظهر في مثل هذه الحالة إذا أصبح المجتمع أو الذين يتولون أمورهم مقتنعين بأن رفاهية الفرد بجانب حفظ النظام والأمن القومي من الأهمية بمكان، حتى أنه لا يمكن تركها للتقاليد أو التنظيمات الغير الرسمية، بل هي مسؤولية الحكومة؛ وينطلق التزام دولة الرفاهية بتحقيق الرفاهية الأساسية لأفراد المجتمع من قناعة الدولة أو الشعب بالحقيقة التي تؤكد على الدور الهام لرفاهية الفرد في حفظ النظام والأمن القومي¹.

التعريف المتقدم يصف دولة الرفاهية بالدولة التي تقدم إلى أفراد المجتمع خدمات وتأمينات ومعونات، وذلك إما لتحقيق ارتفاع مستوى المعيشة أو لضمان حد أدنى للمعيشة، وينطلق التزام دولة الرفاهية بتقديم تلك الخدمات والتأمينات والمعونات من حق كل إنسان في حياة كريمة، ومن نظرة اجتماعية وإنسانية تقوم على أساس وجود علاقة قوية بين رفاهية الأفراد والمجتمع. كما يذكر التعريف

¹ أحمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1993، ص 446.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

بعض الأمثلة لتلك الخدمات والتأمينات والمعونات مما يؤكد على اختلاف مجال الخدمات والتأمينات والمعونات من دولة إلى أخرى.

دولة الرفاهية هي ليست تركيبة اجتماعية وتاريخية فحسب، لأن من شأن ذلك أن يلمح ضمناً أنها موجودة خارج أزمة رأس المال العالمية، وأنها حل مستدام للتناقضات الطبقية، فدولة الرفاهية هي نتاج التاريخ أولاً وصانعه ثانياً، والسياق والتميز مهمان بقدر ما تعزز دولة الرفاهية التطور المتدرج لثقافة نزعة إنسانية من جهة، وبقدر ما تكون خاضعة على نحو قاعدة رأس المال كعلاقة اجتماعية من جهة أخرى¹.

4. أهم النظريات حول مفهوم دولة رفاة:

1-4. النظرية الديمقراطية الاجتماعية:

يمكن القول بأن ظهور النظرية الديمقراطية الاجتماعية كان نتاجاً لتطورين مهمين: الأول على الصعيد النظري بمعنى على الافتراضات الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية بشأن رؤيتها لمفهوم الوظيفة التوزيعية للدولة؛ والثاني على صعيد الوضع التاريخي الذي ظهرت فيه هذه النظرية في مطلع القرن العشرين، تعاطف فيه الاتجاه نحو تعديل المعتقدات الكلاسيكية التي كانت تحرص كل الحرص على مبادئ الفردية والمنافسة وغياب الدولة.

ويؤكد أنصار هذه النظرية بأن مقولات المساواة المطلقة مرفوضة، كما أن التفاوت المطلق مرفوض أيضاً؛ وأن تطبيق سياسات أكثر عدالة يعني زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد واستغلالها أيضاً؛ وقد حاول أنصار هذا الاتجاه أن يستخدموا منهجاً اجتماعياً لخدمة التحليل الحدي، فقدموا فكرة "الفائض الاقتصادي للمجتمع" الذي يمكن أن يستخدم لصالح الجماعة ككل، وهو ما شكل لاحقاً مفهوم دولة رفاة².

أما على الصعيد النظري، فكانت النظرية نتاجاً لقراءة مستحدثة لافتراضات المذهب الفردي على صعيدين هما:

أولاً: رفض الافتراض القائل بالدولة الحارسة والتأكيد على أهمية تدخل الدولة؛

ثانياً: رفض التصور لمفهوم الحرية الذي تقدمه النظرية الكلاسيكية والذي يفترض أن الحرية تعني غياب القيود فقط، لكن الفهم الجديد للحرية هنا هو المعنى الإيجابي المرتبط بالمساواة، أي حرية

¹ علي القادري، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 133.

² A.B. ATKINSON, *The Economics of Inequality*, Clarendon Press, Oxford, 1975, pp. 16-25.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

الإنسان أن يختار بين بدائل، وهنا يأتي دور الدولة بأن تتدخل لتوفير قدر معقول من هذه البدائل مع تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة بين الأفراد "ففي دولة رفاه جميع مواطني الدولة يتساوون قانونياً واجتماعياً"؛ وعلى هذا كان المفهوم المحوري الذي تبنته هذه الفقرة هو مفهوم "دولة رفاه".
ومن المخاطر التي يسوقها أنصار دولة رفاه من الديمقراطيين الاجتماعيين، في حال عدم تدخل الدولة كالاتي:

أولاً: التفاوت الحاد في توزيع الدخل والثروات على المستوى القومي؛

ثانياً: إساءة استغلال الموارد وخلق الندرة الاقتصادية.

ومن المفيد إلقاء الضوء على حدود مفهوم "دولة رفاه" الذي يعتبر المفهوم المحوري الذي استند عليه الديمقراطيون الاجتماعيون؛ والواقع أن مفهوم "دولة رفاه" قد استند المنظرون في تأسيسه إلى عدد من الأسس:

• يرى ب. جوسب "b. josseb" أن دولة رفاه هي نتاج مباشر لاقتران مفهوم الديمقراطية بمفهوم الرأسمالية؛

• يفترض هذا المفهوم أن الدولة هي مجموعة من الأجهزة الإدارية والتشريعية التي تقوم على التنسيق فيما بينها سلطة تنفيذية لتحقيق وظيفة الرفاهية؛

• أن يمتد تدخل الدولة لأن تتمتع بالاستقلال والفعالية في مهام "الجباية"، لتقوم بإعادة توزيع الدخل القومي على نحو يضمن العدالة في توزيع الدخل وتكافؤ الفرص؛

• يرتبط هذا المفهوم في بعض الدول الرأسمالية بمقتضيات الصراع الطبقي في المجتمع من ناحية، وضرورات الصراع الدولي ومكانة الدولة في المجتمع الدولي من ناحية أخرى¹.

بيد أن رفاهية البعض قد تخل بحقوق الآخرين في الرفاهية، ومن هنا اجتهد العديد من أنصار الديمقراطية الاجتماعية في تحديد مفهوم الرفاهية، ومن هنا أيضاً ظهرت عدة اتجاهات في تناول هذا المفهوم وهي كالاتي:

أ. معيار الرفاه الشامل كبديل لإنفاذ مكافحة الاحتكار:

هناك بديل آخر له العديد من الفوائد للإشادة به وهو معيار الرفاهية الكاملة، والمعروف أيضاً باسم معيار الرفاه الاقتصادي الكلي، فمقياس معيار الرفاهية الكلي له تأثير على الرفاهية الاقتصادية

¹ معتز بالله عبد الفتاح، الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي، الإسكندرية، 2006، ص. 179-180.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

لجميع المشاركين في السوق، بما في ذلك المنتجون والمستهلكون. بعبارة أخرى، فإنه يشير إلى القيمة الإجمالية التي تم إنشاؤها، بغض النظر عن كيفية توزيع المكاسب أو الخسائر.

لو تدخلت الدولة في النشاط الاقتصادي، فهذا يعني إخلالها بأهم مبادئ التوازن السوقي، كما أن عدم تدخلها يعني أن نوعية وكمية من السلع العامة والسلع ذات الآثار الخارجية السلبية أو الإيجابية لن تنتج على النحو المطلوب، إلا أن تراكم الحاجة إلى سلعة حتى ولو وصفت بأنها عامة، فسيؤدي ذلك إلى سعي الأفراد للحصول عليها مقابل أي ثمن يدفعونه، وبالتالي يختفي الفارق بين السلع العامة والخاصة حتى تنتج، ولكن حين يتم توزيعها فإنه لا بد من وجود سلطة أعلى تقوم بهذه المهمة المزدوجة أي: ضمان كفاءة إنتاجها وتحصيل أثمانها، وطالما أن الدولة تقوم بهذه المهمة من دون تقصير، فما الحاجة إلى استبدالها بمؤسسة أخرى، وهو ما يمكن تطبيقه على حالات الجيش والشرطة والتقاضى¹.

ب. التأكيد على الطابع الاجتماعي لمفهوم الرفاهية:

وقد تحدث بيجو كذلك في كتابه الشهير بعنوان "اقتصاديات الرفاهية" باعتبار أن الرفاهية لا تتوقف على النشاط الفردي، بل تتوقف على النشاط الجماعي؛ مع الملاحظة بأن تنمية مظاهر الرفاهية الاقتصادية وتحقيق آثارها الاجتماعية يستلزم دوراً نشيطاً وإيجابياً للدولة.

وما يمكن ملاحظته أن بيجو قد تجاوز اقتصاد الثروة وانتقل إلى اقتصاد الرفاهية، بهدف زيادة الإشباع أو المنافع القصوى للأفراد، وهذا الإشباع الأقصى يمثل في نظره الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وهو يتوقف على ثلاث شروط تقابلها ثلاث أوجه لتدخل الدولة:

- التوزيع الأمثل لأدوات الإنتاج وهذا هو شرط "كفاءة النظام"؛
- التوزيع العادل للدخول، وهو الذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الاقتصادية للأفراد الأقل حظاً والأكثر احتياجاً، وهذا هو شرط "عدالة النظام"؛
- تصحيح النشاط الاقتصادي من خلال الزمن كمنع التقلبات في الدخل والبطالة والبرامج الاجتماعية، وهذا هو شرط "استقرار النظام"².

¹ Robert Sugden, *The Economics of Rights, Co-operation, and Welfare*, Basil Blackwell, Oxford, 1986, pp. 112-113

² Cecil Pigou., *The Economics of Welfare*, Macmillan and co., limited St. martin's street, London, Fourth Edition, 1932, p. 427.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

ج. التأكيد بأن الرفاهية تعني المفاضلة بين وضعين:

إن اقتصاد الرفاهية موضوعه وغايته الفرد، والأفراد هم الذين يكونون المجتمع، ويجب عدم الاعتراف بوجود وحدات مستقلة عن الأفراد مثل الجماعات أو الطبقات أو الدولة؛ أما الأخيرة فدورها يتحدد باعتبارها أداة تسمح للأفراد بمتابعة مصالحهم الخاصة بوسائل أخرى غير أسلوب السوق، والاعتراف بأن الفرد يسعى إلى إشباع احتياجاته بواسطة السوق أو بواسطة الدولة، لا يغير من طبيعة هذه الحاجة، فالفرد هو أفضل من أن يستطيع تقييم احتياجاته ومدى الإشباع المتحقق؛ وفي هذا المجال وتبعاً لهذا المفهوم يجب أن يتركز النشاط الاقتصادي للدولة على العمل على إسعاد الفرد وإشباع احتياجاته.

2-4. نظرية الليبرالية الجديدة:

نطلق نظرية الليبرالية الجديدة من حقيقة أن نماذج دولة الرفاهية والسياسات الكينزية، كلها تنزع نحو الاشتراكية أكثر من نزوعها نحو الرأسمالية، وأن الرأسمالية دونما حاجة لأي محاولات توفيقية، قادرة على أن تصحح أي اختلال يحدث داخلها، بل إنهم يرجعون الأزمات التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية ذاتها إلى تخلي الدولة عن دورها الأساسي، ومن هنا تركز حجة هؤلاء حول مفهوم أساسي وهو مفهوم "ال فشل الحكومي"¹.

وتبني نظرية الليبرالية الجديدة للوظيفة التوزيعية للدولة على ثلاث أسس وهي:

أ. إحياء نموذج الدولة الحارسة:

أكد كل من روبرت نوزيك وفريدريك هايك على أن أفضل أشكال الدول "هي الدول التي تمارس وظائفها من دون المساس بأكبر قدر ممكن من حرية الأفراد والجماعات المختلفة داخلها بأن تحميهم وتتركهم لتنظيم أنفسهم"².

يفترض نوزيك أن الرفاهية في المجتمع تصل إلى أقصاها عندما يكون عدد أولئك الذين يتمتعون بالمتع الشخصية كما يحدونها هم أكبر ممن يستشعرون الألم.

وتظهر أهمية المدرسة الليبرالية الجديدة في أنها جاءت شديدة المحافظة "أي تدافع عن مصالح الفئات المسيطرة اجتماعياً واقتصادياً" مقارنة بالنظريات الأخرى التي كانت بمثابة اجتهادات توفيقية بين كل من الرأسمالية والاشتراكية مثل الكنزين والديمقراطيين الاجتماعيين.

¹ Howard Davis & Richard Scase, *Western Capitalism and State Socialism*, Sociological Inquiry, 1990, p. 208.

² Ibid., p 148.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

وقد دافع فريدريك هايك (1899-1992) عن فكرة "الدولة غير متدخلة" استناداً إلى تقاليد الفكر الفلسفي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأصبح أقصى ما يجب أن تقوم به الدولة من وجهة نظر الليبراليين الجدد أن ترسخ عدداً من القيم الأساسية مثل: الحرية، المساواة، الملكية، والمنافسة، وبقبولها من الجميع، حيث تشكل هذه القواعد "دستور الحرية" الذي ينبغي للدولة أن تكتفي بحراسته. وظل كل من هايك ونوزيك يقودان الحملة ضد الدولة المتدخلة مدافعين عن حتمية التزامها بحدود الحراسة والأمن حتى الثمانينات، عندما زاد الاقتناع بمقولاتهما، فخفضت الدول الصناعية قروضها على البلدان النامية، وأعدت تقييم القروض التي منحها لبعض القطاعات المثقلة بالديون، وأعلنت عدم التزامها بالتشغيل الكامل، وخفضت الضرائب على المشروعات¹.

ب. الأولوية للسياسات النقدية بدلاً من السياسات المالية:

يرى النقديون، وهم يمثلون مدرسة مهمة داخل النظرية الليبرالية الجديدة، أنه ينبغي أن تنحصر الدولة المتدخلة وأن تكف عن محاولة تحقيق دولة الرفاهية أو التشغيل الكامل، وأن تقتصر على عدد من المهام المحدودة للغاية مثل الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي والمرافق الأساسية، أي وظائف "الدولة الحارسة"؛ لكن تطوراً مهماً قد أُلحِق بالنظرية الليبرالية الجديدة نتيجة حتمية تدخل الدولة لتحقيق الصالح العام، والمتعلق بعرض النقود.

ويشير النقديون إلى قضية مهمة تتعلق بدور الدولة في إدارة السياسة النقدية، إذ إن المعروض من النقود هو المتغير الهم في ما يتعلق باستقرار الاقتصاد أو عدم استقراره، بل إن النقديين يعتبرون أن أزمة الكساد الكبير (1929-1933) أزمة نقدية، بمعنى أن البنوك المركزية لو تدخلت بزيادة المعروض من النقود لما حدثت الأزمة، أما الأزمات التي حدثت بدءاً من السبعينات فهي نتيجة السياسات الغير الرشيدة من قبل الدولة، بما أفضى إلى تمويل الدولة للعجز عن طريق ضخ كمية كبيرة من النقود، ما أدى إلى الأزمات الأربعة وهي: التضخم، انخفاض تراكم رأس المال، تراجع معدلات النمو، زيادة معدل البطالة؛ ومن هنا ينبغي أن تتدخل الدولة بزيادة سعر الفائدة لامتناع الفائض النقدي المتداول، وترفض الدولة السياسات التي تنادي بزيادة الضرائب، مما سيؤدي إلى تراجع حوافز الادخار والاستثمار والعمل².

فالليبرالية الجديدة إذاً قد طالبت بخفض الإنفاق الاجتماعي وخفض الضرائب عن الدخل والثروات المرتفعة، وبالتالي تتخلى عن نظريات "دولة الرفاهية والرأسمالية الاجتماعية".

¹ Mickey Kaus, *The End of Equality*, Yale University Press; Basic Books, New York, 1992, p. 103.

² معتز بالله عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 186-187.

ج. إعادة توزيع الدخل:

وقد تضمن هذا الاتجاه تحركاً على مستويين: إعادة النظر في الضرائب وبيع الشركات، والمشروعات المملوكة بواسطة الدولة للقطاع الخاص، فقد ظهر اتجاه قوي في الليبرالية الجديدة يهاجم دعوى الصالح العام ومقبولات "دولة الرفاهية"، واعتبرها خروجاً عن قواعد القانون الطبيعي، فهاجم الضرائب المرتفعة التي فرضت على دخول وأرباح الأفراد والشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية.

وعلى مستوى آخر تذهب النظرية الليبرالية الجديدة إلى نقل ملكية الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، بغرض تحقيق كفاءة إنتاجية أكبر وفائدة أعظم للمستهلكين؛ ويجدد الليبراليون عدم ثقتهم في الدولة باعتبارها على حد تعبير هايك "أسوأ ما يملك وأسوأ ما ينفق". وتقوم رؤية الليبراليين على أن القضية ليست فقط التشغيل الكامل، ولكنها أيضاً التخصيص الأمثل للموارد. وإذا كان الليبراليون الجدد يتنبؤون بمزيد من الانتعاش في اقتصاداتهم بعد أن تتزايد قدرات الأفراد على الحركة؛ إلا أن بول جونسون وجرشوا كوهين يؤكدان على أنه لا تزال هناك مقدمات أزمة تواجهها الرأسمالية حتماً، وهذه المقدمات ترجع إلى عوامل ثلاث وهي:

- التفاوت في توزيع الدخل والثروة داخل تلك المجتمعات؛
- البطالة الحادة التي تشمل العديد منها؛
- تراكم المنتجات نتيجة الكساد الذي تشهده هذه الاقتصاديات¹.

إن توجه الليبرالية الجديدة يشير إلى حقيقة أن علاج مشاكل التضخم لا يمكن أن يتم إلا بقبول درجة من درجات البطالة، بل إن التطور التكنولوجي يشير إلى أن مشكلة البطالة ستفاقم بسبب قطاع الخدمات الذي كان ينظر إليه على أنه البديل الذي يستوعب أعداداً متزايدة من العمالة قد اتجه أيضاً نتيجة التطور التكنولوجي إلى الاعتماد على المعرفة الكثيفة، وهو ما تشير إليه تطور معدلات البطالة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، وهذا ما يجعل سياساتها التي تدعم المنافسة تنتهي بها إلى حرب اقتصادية لا تضمن الاستقرار، والمتوقع كذلك أن تنبعث جماعات المصلحة والحركات العمالية مرة أخرى مطالبة بدور أكثر فعالية للدولة من مجرد وظيفة "الأمن المادي" وإنما ستطالبها بمزيد من "الأمن الاجتماعي".

مما سبق ذكره يمكن القول بأن مصطلح "الوظيفة التوزيعية للدولة" هو مفهوم منظومة، بمعنى أنه يعكس افتراضاته والوضع التاريخي والاجتماعي الذي خرج منه، وقد تفاعل مفهوم الوظيفة التوزيعية

¹ JOSHUA COHEN, *Maximizing Social Welfare or Institutionalizing Democratic Ideals*, vol. 19 March 1991, *Politics and Society*, pp. 44-45.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

للدولة مع غيره من المفاهيم التي قدمتها النظريات المختلفة، ليفضي ذلك حتماً إلى إحدى النتيجتين، إما عدم تدخل الدولة "إلا في حدود وظائف الحد الأدنى" أو تدخلها في كل المجالات، أو تدخلها في بعض المجالات دون البعض الآخر¹.

5. نماذج دولة الرفاهية:

هناك ثلاثة نماذج لدولة الرفاهية: وهي:

1-5. النموذج الليبرالي:

الليبرالية هي سمة مميزة للديموقراطية الحديثة، وهو مصطلح شائع لوصف البلدان ذات الانتخابية الحرة والنزيمية، وسيادة القانون والحريات المدنية المحمية، ومع ذلك؛ فقد تطورت الليبرالية إلى كيان متميز خاص بها، تحتوي الليبرالية على مجموعة متنوعة من المفاهيم والحجج حول كيفية احتواء المؤسسات والسلوكيات الاقتصادية والتخفيف من خفة القوة العنيفة للدول². تعتبر الليبرالية وجهة سياسية تعمل على حماية وتعزيز حرية الفرد لتكون المشكلة المركزية للسياسة. يتعقد الليبراليون عادة أن الحكومة ضرورية لحماية الأفراد من التعرض للأذى من قبل الآخرين، لكنهم يدركون أيضاً أن الحكومة نفسها يمكن أن تشكل تهديداً للحرية، وهو النموذج التي تتميز به بريطانيا والذي تكتفي فيه الدولة بتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية، تاركة إلى القطاعات الأخرى؛ المؤسسات الإنتاجية والشركات الخاصة مهمة لتأمين ما يزيد عن ذلك الحد الأدنى.

2-5. النموذج التعاوني:

يندرج موضوع الدولة الراعية في فرنسا وألمانيا في إطار الاصطلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها الطور الأخير للعولمة الرأسمالية، والدولة الراعية هي الدولة التي تتولى مهمة تغطية النظام التعليمي وتنظيم العلاقات الإنتاجية عن طريق التشريعات المتعلقة بضبط وسير العمل داخل الوحدات الإنتاجية³.

¹ Robert Heilbroner, *Was Schumpeter Right After All?*, The Journal of Economic Perspectives, Vol 07, No 03, (summer, 1993), p 93.

² Jeffrey W. Meiser, *International Relations, Introducing Liberalism in International Relation Theory*, <https://www.e-ir.info/2018/02/18/introducing-liberalism-in-international-relations-theory/> (accessed: Febraury 18nd, 2022).

³ نهراف، النموذج التعاوني "دراسة مقارنة": النموذج الدولي الفرنسي والنموذج التعاوني الألماني، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 203.

3-5. النموذج الاجتماعي الديمقراطي:

تنتمي الدول الإسكندنافية لهذا النمط وهي "فنلندا، الدانمارك، النرويج، السويد، وأيسلندا" ويتمثل هذا النمط في صفات مشتركة في ميادين السياسة الاجتماعية ورفاهية المواطنين، جميع هذه البلدان تركز على تحقيق الاستخدام الكامل لقوة العمل المتاحة، ويقترن ذلك بسياسة فاعلة في سوق العمل.

إن نظام الرفاهية الشامل في هذه البلدان، هو ما يميزها عن مختلف أنظمة الرفاهية في الغرب، وهذا النظام يعني شمول جميع مواطنيها بالضمانات والخدمات بغض النظر عن علاقتهم بسوق العمل، وتلعب فيه الدولة دوراً مباشراً في تأمين المخاطر الاجتماعية، وذلك من خلال سياسة ضريبية فعالة "اعتماد الضريبة التصاعدية"، ومن خلال إعادة توزيع الثروة من أجل تأمين حد أقصى من تغطية الحاجات الاجتماعية الناتجة عن البطالة والمرض والشيخوخة وحالات العسر والفقر المختلفة¹.

6. خصائص المناهج النظرية لتحليل الاقتصادي للرفاهية:

1-6. المنهج الرأسمالي لتحليل الاقتصادي للرفاهية:

يرتكز المنهج الرأسمالي في تحليله لاقتصاديات الرفاهية على ركيزتين أساسيتين هما:

أ. تجاهل الناحية الروحية أو الأخلاقية في التحليل:

على الرغم من اعتراف الفلسفة الرأسمالية الغربية بأهمية الناحية الروحية أو الأخلاقية وبأثرها على السلوك الاقتصادي للأفراد إلا أنها لا تضعها في اعتبارها عند معالجتها للجوانب الاقتصادية المختلفة فهي في تحليلها تفصل دائماً بين الناحية المادية والروحية ويتضح ذلك جلياً في صياغتهم لنظرية المنفعة والتي اعتمدت في قياس المنفعة على عدد الوحدات التي يستهلكها الفرد وبالتالي فهي منفعة مادية.

ب. إرساء النظرة الفردية في التحليل الاقتصادي:

وينسجم المنهج الاقتصادي الرأسمالي لتحليل الرفاهية مع فلسفة الرأسمالية في الفقر والغنى إذ ترى أن الفقراء مسئولون عن فقرهم وأن المجتمع بريء من فقرهم، وبالتالي فإن الأغنياء ليسوا مسئولين عن مساعدة الفقراء إلا من باب العطف والإحسان، وبالتالي فإن منهجهم في الرفاهية مبني على أسس مساعدة الفقراء دون أن يمس ذلك إشباع الأغنياء.

¹ هادي حسن، النموذج الاجتماعي الديمقراطي، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 2297.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

2-6. المنهج الماركسي للتحليل الاقتصادي للرفاهية:

يرتكز المنهج الماركسي في تحليله لاقتصاديات الرفاهية على ركيزتين أساسيتين هما:

أ. عدم الاعتراف أساساً بالناحية الروحية:

إن الفكر الماركسي فكر كافر لا يؤمن بالله عز وجل وبالتالي فهو يدور في دائرة مادية مغلقة مؤداها أن العوامل الاقتصادية هي وحدها المحددة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ يذهب هذا المذهب إلى تفسير الدين نفسه تفسيراً مادياً، ومن ثم فلا يعطي المنهج الماركسي في التحليل الاقتصادي للرفاهية أي حيز للناحية الروحية، وبالتالي فلا يفرق هذا المنهج بين الإنسان والآلة التي يعمل بها.

ب. انعدام النظرة الفردية في التحليل الاقتصادي:

وينسجم المنهج الاقتصادي للرفاهية في الفكر الماركسي والذي لا يلقي بالأل للجانِبِ الفردي على الإطلاق، وقد اعتمد هذا المنهج على فرضيتين أساسيتين وهما: تناقص المنفعة الحدية للنقود وتمائل دوال المنفعة الحدية للأفراد، ومن ثم فتعظيم المنفعة الكلية للمجتمع وبالتالي استلزام تساوي دخول الأفراد، أي أن المنهج الماركسي للتحليل بني على فكرة تقليص أو حتى إلغاء الفوارق بين الطبقات وذلك بتساوي الدخل بين الأفراد.

3-6. المنهج الإسلامي للتحليل الاقتصادي للرفاهية:

يرتكز الاقتصاد الإسلامي في تحليله على ركيزتين أساسيتين هما:

أ. الدور البارز للناحية الروحية في التحليل:

للناحية الروحية والأخلاقية دور هام في التحليل الإسلامي لاقتصاديات الرفاهية، إذ أن الفرد في المجتمع يجب أن يهتم بالآخرين وبمشاعرهم وأحاسيسهم؛ فالغني ينبغي أن يراعي ذلك عند منحه الصدقة للفقير، فلا يؤدي شعوره فيقل إشباعه من تلقي تلك الصدقة، أو ينعدم كلية، فتقل منفعته من تلك الصدقة أو تنعدم؛ ولذلك حذر الله عز وجل المؤمنين بالأبلا يبطلوا صدقاتهم بالمن والأذى ولكي تحقق هذه الصدقة منفعة بالمفهوم الاقتصادي لأبد من التقيد بما يلي:

لقلوه سبحانه وتعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذًى وَاللَّهُ عَنِّي حَلِيمٌ﴾

[سورة البقرة الآية 263]

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ

عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة الآية 264]

وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [سورة البقرة الآية 271]

ب. إرساء النظرة المجتمعية الشاملة في التحليل:

إن الإسلام لا يركي الجانب الفردي كما هو الحال في الرأسمالية، كما أنه لا يعدم هذا الجانب كلية كما هو في الحال في الماركسية؛ فالإسلام يرى أن المال مال الله عز وجل، وأن الإنسان مستخلف فيه، لذا حدد في مال الغني حقا معلوما للسائل والمحروم، وفي الوقت الذي؛ إذ أن النظام الإسلامي لا يمانع على الإطلاق من مساعدة الفقراء حتى ولو مس ذلك إشباع الأغنياء وإن مبدأ الاقتصاد الإسلامي هو تقريب تلك الفوارق¹.

7. الكينزية والوظيفة التوزيعية للدولة:

يعتبر كينز أن اللجوء إلى جهاز الدولة ضرورة طالما أن النظام الرأسمالي عنده ميل تلقائي إلى الركود، بل ارتأى أن تدخل الدولة يكون لإنقاذ الاقتصاد بصفة عامة، وحجته في ذلك أن الإنفاق الحكومي جزء مهم من الطلب الفعال الذي يمكن التحكم فيه مقارنة بالإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي الخاص. وقد اعتمد كينز مفهوماً مهماً وهو مفهوم "إدارة الدولة للطلب الفعال"، ويعد هذا المفهوم مفهوماً محورياً في نظريته حيث يعطي الوظيفة الاقتصادية للدولة مكانة بارزة. والمقصود من ذلك هو اعتبار الدولة في خلق الطلب وإدارته أمراً ضرورياً من أجل تحقيق التشغيل الكامل عموماً في الاقتصاد القومي. ومع رواج النظرية الكينزية ظهر هؤلاء المنظرون الجدد؛ وقد قدموا العديد من المقترحات التي كانت تنطلق في مضمونها من الافتراضات نفسها، وكانوا في ذلك يمزجون بين أفكار النظرية الديمقراطية الاجتماعية والنظرية المؤسسية والمنفعة الاجتماعية بمفهومهما التقليدي لجون ستيوارت ميل وغيره؛ ومن هنا ظهر مفهوم العدالة الاجتماعية في كتابات بول سيوزي باعتباره يعبر عن قيمة الحاكمة من قيم المجتمع الرأسمالي انطلاقاً من المفهوم الاجتماعي وربطه بالديمقراطية، وكيف أن الرأسمالية إن

¹ أيمن منتصر، المفهوم الإسلامي لاقتصاديات الرفاهية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

كانت ضمناً تعني في كثير من قيمها الحرية وغياب القيود، فإنها تقتضي أن يكون للدولة دور اجتماعي واقتصادي يزيد عن حدود الحراسة والأمن العام¹.

ومن هنا بدت النظرية الكينزية على أنها وإن كانت تصلح لتقدم علاجاً أنياً لمشاكل الدورة الاقتصادية وقت حدوثها، إلا أنها بحكم طبيعة جهازها التحليلي عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات على المدى الطويل بسبب افتقارها إلى البعد الزمني.

من هذا المنطلق بدأ الكينزيون الجدد في تطوير النظرية العامة لكينز من خلال أدوات تحليلية جديدة، وعموماً كانت فضيلة كينز هي أنه اعترف بأن الرأسمالية تنطوي على وجود عدم الاستقرار وميل شديد نحو الركود والقصور المزمّن في استخدام الموارد البشرية والمادية، فكانت مهمته الأساسية التي أنجزها هي أنه وصل بالاقتصاد الكلاسيكي إلى حافة الهاوية، وأثبت أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليس خطئاً، وهكذا اعترف كينز بأن رأسمالية الاحتكارات لا يمكنها أن تستمر إلا إذا ساندتها الدولة، وبذلك بشر كينز بملاحع عهد جديد وهو عهد "رأسمالية الدولة الاحتكارية" الذي يحدث فيه التحالف التام بين الدولة والقوى الرأسمالية².

8. مستقبل الوظيفة التوزيعية:

يمكن إجمال الحديث السابق في أن هناك نوعين أساسيين من النظريات التي تحكم عالمنا المعاصر:

الأولى: ذات الاتجاه الليبرالي وهي التي تحظى الآن بالقبول العام؛

الثانية: ذات الاتجاه الاجتماعي والتي تفقد إلى حد بعيد مبررات تطبيقها مقارنة بالنوع الأول. ومما لا شك فيه أن المستقبل القريب يشهد درجات متزايدة من التحرك نحو النوع الأول من السياسات تحت ضغوط منظمات التمويل الدولية والدول المانحة، وسيادة مشروع رأسمالي ضخم يشمل دول العالم أجمع لتحقيق مصلحتها عن طريق إقامة سوق نقدي كبير ونظام وقواعد تجارة دولية حرة ملزمة لجميع الأطراف، أي كما قال ماركس بوضوح وإيجاز في البيان الشيوعي "إن البرجوازية تخلق عالماً يتلاءم مع صورتها".

¹ Paul A. Samuelson, *The Economists and the History of Ideas*, The American Economic Review, Vol. 52, No 1, 1962, pp. 13-14.

² Ibid., p. 22.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

والحجة التي يمكن أن تنساق بشأن انحصار الوظيفة التوزيعية للدولة على المدى القصير، تتمحور أساساً حول النظام السياسي والاقتصادي العالمي الذي يدفع قدماً نحو الليبرالية الجديدة؛ ولكن يظل التساؤل قائماً، هل من المتصور أن تستمر هذه السياسات على نحو أبدي بما يتناقض مع فكرة دورة النظريات التي تؤكد على أن لكل نظرية أسباب وجود وعوامل انقضاء؟، وأن يظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي منحسراً في حدوده الدنيا.

يؤكد صمويل هنتنغتون أن نمط تدخل الدولة الدائم في النشاط الاقتصادي قد فقد كل مبررات وجوده مع انهيار النظم الاشتراكية، وأن الانخراط في النظام الرأسمالي الحر يقتضي أن يلتزم كل الأطراف بالقواعد نفسها وعلى رأسها قاعدة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ومن هنا فإن مفهوم اشتراكية السوق الديمقراطي الذي تقترحه الدراسة، يقوم على افتراض أن الدولة ينبغي أن تؤدي دوراً في تصحيح اختلال السوق، ولكن تفصيل هذا الدور لا ينبغي أن يترك لأفراد جهاز الدولة أنفسهم، بل لابد من أن يخضع هذا التدخل لرقابة مستمرة.

وإذا استعرضنا الانتقادات المختلفة التي قدمتها النظريات المختلفة للفشل الحكومي أو لعيوب تدخل الدولة، نجد أنها تتمحور حول ثلاث قضايا:

أولاً: إنه جهاز غير عادل في مكافأة المبدع ومعاقبة المخطئ مقارنة بنظام السوق؛

ثانياً: إنه جهاز غير كفء وغير رشيد لأنه ببساطة غير مسؤول، فالجهاز البيروقراطي غير مسؤول أمام الأجهزة الرقابية المنتخبة إن وجدت أصلاً؛

ثالثاً: إن تركيز الثروة في يد جهاز الدولة لا يوفر الأساس لتداول السلطة وتوازنها، أي إنه بعبارة أخرى لا يحقق الديمقراطية¹.

فإذا كان من المهم لدراسات النظرية الاقتصادية أن تحاول تقديم رؤية بشأن علاج مشكلات المجتمع، فإن الربط بين مفهومي الديمقراطية واشتراكية السوق بالمعنى السابق قد تخفف من كثير من الانتقادات التي توجه الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن هنا فإن الدولة وإن كانت تشهد مرحلة التمكين على مدى زمني قصير أو متوسط، إلا أنها حتماً ستعود إلى ممارسة دور أكثر فعالية على المدى الطويل، فكما يذهب الاقتصادي المجري توماس سانتوس بأن اقتصاد السوق إنما هو استجابة لحاجة النظم الرأسمالية إلى الاستمرارية في تطورها التاريخي، فهي إذاً تمثل مرحلة أعلى من التطور من كل الأشكال الاجتماعية السابقة مأخوذة معاً، وهكذا فإن نوعاً من العودة إلى الأشكال السابقة على

¹ Paul Sweezy, **Socialism, Capitalism, and Inequality**, Monthly Review, March 2007, p. 63.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

الرأسمالية ليس فقط استحالة تاريخية، بل إن الرغبة النظرية في العودة إلى تلك المرحلة لا يمكن حتى تبريرها عن طريق طرح أسوأ عيوب المجتمع الرأسمالي¹.

لكن أيضاً لا يمكن أن تستمر نماذج الليبرالية الجديدة التي تدور قرناً كاملاً إلى الوراء غير مبالية بنتائج نظريات أخرى عديدة أكدت على دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو السابق ذكره².

¹ عبد الرحمن حازم، الأنماط المتغيرة للاقتصاد العالمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989، ص 163.

² معتز بالله عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 194.

المبحث الثاني: مفهوم الرفاهية:

يعتبر مفهوم الرفاهية من بين المفاهيم والمواضيع التي شهدت اختلاف كبير من قبل الباحثين، وتشير الدراسات إلى أن أول المحاولات التي سعت لتعريف مفهوم الرفاهية بشكل أكاديمي تعود للدراسات التي قام بها "Bradburn" وذلك سنة 1969، حيث ربط الباحث مفهوم الرفاهية بالجوانب النفسية للفرد والمجتمعات وأشار إلى أن الرفاهية هي نفسها السعادة، وعرفها بأنها عبارة عن حالة تحدث عندما يكون مستوى التأثير الإيجابي للفرد أعلى من التأثير السلبي، وسيكون الفرد أو المجتمع متخلفاً في حال كان التأثير السلبي أعلى من الإيجابي؛ بعد ذلك توالت الدراسات والمحاولات التي سعت لإثراء موضوع الرفاهية، وركز العديد من الباحثين على أن الرفاهية تتجاوز مفهوم السعادة على غرار الباحثين "Shah and Marks"، اللذان ركزا على أن مفهوم الرفاهية يتجاوز مفهوم الشعور بسعادة إلى تطوير القدرات الشخصية بشكل مستمر، والشعور بالرضا عن مختلف جوانب الحياة، والمساهمة في تطوير المجتمع¹.

وعرفتها جامعة كامبريدج في قاموسها الأكاديمي على أنها المتعة والراحة والتميز التي يحصل عليها الشخص من اقتناء الأشياء الغالية والجميلة، والتي غالباً ما تكون مكلفة وغير ضرورية². كما تعرفها "منظمة الاقتصاد الجديد"، "New Economic Foundation" بأنها حالة ديناميكية تحدث عندما يكون الفرد قادراً على إشباع حاجياته المادية والمعنوية، مما يجعله قادراً على التطوير والإبداع والعمل المثمر، وبناء علاقات متميزة مع الآخرين وتحقيق القيمة المضافة للمجتمع³. ويتبين من التعاريف الواردة أن الرفاهية هي مزيج من العوامل المعنوية والمادية المرتبطة ببعضها البعض والتي تساهم في الحصول على الرضا والسعادة من الحياة.

أضحى تحقيق الرفاهية للمواطنين محورياً أساسياً يحتل مرتبة متقدمة على أجندة صانعي السياسات العامة، ولا سيما لتحويل طرق سياقها من مستوى التقدم في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، أو مستوى دخل الفرد، إلى قياس مدى رضا المواطنين عن حياتهم الشخصية؛ الأمر الذي دفع المؤسسات

¹ Dodge & Other, *The Challenge of Defining Wellbeing*, Journal of Wellbeing, Without the year of Publication, Vol 2. No. 3, (August 29th, 2012), p 232.

² Cambridge University, *Definition of luxury in English*, Cambridge University Press, <http://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/luxury> (accessed: Febrary 20st, 2022).

³ OECD, *Economic Well-being in OECD Framework for Statistics on The Distribution of Household*, 2013, OECD publishing, p. 26.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

البحثية إلى مناقشة كيفية تحقيق رفاهية المواطنين استنادا إلى جملة من العوامل المختلفة التي يأتي في مقدمتها العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يشير الباحث "جورج بانجهام" (الباحث ومحلل السياسة في مؤسسة Resolution) في تقرير بعنوان "سعيد الآن؟ دروس لصانعي السياسة الاقتصادية من التركيز على الرفاهية الذاتية"، الصادر عن مؤسسة Resolution في فبراير الجاري، إلى أنه طوال القرن العشرين دائما ما نظر علماء الاقتصاد لقياس الرفاهية على أنه ضرب من الخيال، لأن وجود اختلافات في مستويات الدخل، والفوارق المادية بين البشر؛ جعل هناك صعوبات في قياس مستويات تحقيقها؛ ولكن الرغبة في تحسين السياسات العامة، وتحقيق مستويات معيشة مقبولة للمواطنين، دفع الحكومة البريطانية لأن تولي اهتماما كبيرا لقياس رفاهية مواطنيها منذ عام 2010. ولهذا تم تجميع البيانات المتعلقة بأراء المواطنين من خلال المكتب الوطني الإحصائي، وقد أجاب المواطنون من مجموعة من الاستبيانات التي تضم أربعة أسئلة تتعلق بمدى رضاهم عن حياتهم، ومدى شعورهم بأهمية ما يقومون به، إلى جانب شعورهم بالسعادة، وأخيرا الشعور بالقلق¹.

1. التعريف اللغوي للرفاهية:

رَفَاهِيَةٌ- رَفَاهِيَةٌ [ر ف هـ] (مصدر رَفَهَ). يعيش في رفاهية: أي في رخاء وفي عيش نعيم، رغيد وسعة الرزق².

الرفاهة والرفاهية، والمعنى رغد الخصب ولين العيش، نقول رفه عيشه أي عيشه رفاهه ورفاهه، وأرفههم الله ورفههم. والإرفاه هو التنعم والدعة، وهي رفاهة من العيش، أي سعة، وأصل الرفاهية الخصب والسعة في المعاش³.

2. التعريف الاقتصادي للرفاهية:

وهو الرفاه المادي، وهو ذلك الذي يعبر عن المدى أو الحاجة التي يصل إليها كل شخص، أو عائلة أو مجموعة من الناس، أو مجتمع ما في توفير احتياجاته السلعية والخدمية؛ ويشمل تعبير الرفاه أيضا

¹ محمد وزاني، قادة عيسى، بوزيان قروح، تجارب ونماذج أوروبية للرفاهية والنمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي (المؤسسات والرفاهية)، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، دار النشر الجامعي الجديد، 2021، ص 422.

² أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية، دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 1429هـ/2008م، ص 921.

³ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق لعبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1419هـ-1999م، ص 277.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

صفات كالراحة الشخصية أو شروط الحياة العامة أو القناعة والرضى الذاتيين، ليصبح هذا المفهوم بذلك متطابقاً مع مفهومي الرفاهية ونوعية الحياة.

تعرف الرفاهية الاقتصادية أيضاً على أنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر فيه العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانيات من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق أقصى إشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع¹.

أو بمعنى آخر تشير الرفاهية الاقتصادية إلى الإشباع أو المنفعة التي يحصل عليها الأفراد نتيجة لاستخدام السلع والخدمات الاقتصادية القابلة للتبادل.

وهناك من عرفها بالوفرة في السلع والخدمات التي يعتاد الناس مبادلتها بالنقود، وإن ازدياد الرفاهية الاقتصادية في مجتمع مما يعني ازدياد الرفاهية فيها².

كما تعني الرفاهية في الاقتصاد، النتائج الاجتماعية التي يمكن قياسها موضوعياً في النظرية الاقتصادية كالدخل القومي، أي تدفق السلع والخدمات يقترن اقتراناً مباشراً بالرفاهية، وكلما ازداد الدخل القومي وازدادت المساواة في توزيعه عظمت رفاهية المجتمع الاقتصادية، كما يُعنى اقتصاد الرفاهية بدراسة وتقييم الكفاءة الاقتصادية والنظم المتعلقة بتوزيع الموارد، مما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية، وتوفير الظروف التي بفضلها تحقق السياسات الاقتصادية الرفاهية للمجتمع، وتستدعي هذه السياسات وجوب التدخل لتشجيع المشروعات المنتجة وعدالة التوزيع³.

وقد ارتبط مفهوم الرفاهية الاقتصادية بتطور الاقتصاد الذي يسعى لتحسين أوضاع الناس وظروفهم المعيشية، منذ البداية لكل من أفلاطون، أرسطو وابن خلدون، إلى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، حيث تسعى المجتمعات إلى الاستفادة القصوى من الطبيعة المحيطة بها، لتسخيرها وإشباع حاجاتها جميعاً، وهذا الجهد المبذول يمثل جانبا مهماً من البحث في الرفاهية الاقتصادية التي تسعى إلى العيش الكريم وتقليل التفاوت بين الطبقات والفئات في المجتمع، عن طريق إعادة توزيع الدخل وبلوغ درجة معينة من العدالة الاجتماعية.

¹ يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009م، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جانفي 2010، ص.305.

² كنده حامد التركاوي، الاستخدام الرشيد للمال من أسباب الرفاهية، شبكة الألوكة/ ثقافة ومعرفة/ إدارة واقتصاد، <http://www.alukah.net/culture/o/98122> (تاريخ الاطلاع 2022/04/12).

³ محمد بابيكر، نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاجتماعي، العدد 08، سبتمبر 2014، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، ص.14.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

ويوضح ابن خلدون الرفاهية فيقول: أن الأمة إذا تغلبت وملكت بأيدي أهل المُلْك قبلها كثر ريشها ونعمتها، فتكثر عوائدهم ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونته إلى نوافله ورقته وزينته، وآثروا الراحة والسكون والدعة ورجعوا إلى تحصيل ثمرات المُلْك من المباني والمسكن ويغرسون الرياض، ويستمتعون بأحوال الدنيا، ويتأنقون في الملابس والمطاعم والآنية والفرش، ولا يزال ذلك يتزايد فيهم إلا أن يأذن الله بأمره وهو خير الحاكمين، ويرى ابن خلدون: أنه في الطور الأخير لهذا التلف أي لطور الإسراف والتبذير، يكون صاحب الدولة مُتلفاً لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملاذ واصطناع إخوان السوء وخضراء الدمن¹.

وعرفها بيجو (Pigou) بأنها تتمثل في جوانب ذلك الجزء من الرفاهية العامة التي ترتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستخدام النقود، وقدم بيجو في هذا الصدد مؤشرا هما:

1-2. حجم الدخل القومي:

وهذه الفكرة تعني أن زيادة الدخل القومي للمجتمع تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، بشرط أن تصيب ذوي الدخل المنخفضة لا ينقص عما كان عليه قبل الزيادة إذ يؤكد بيجو أن زيادة الدخل القومي سوف تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع حيث تكون العلاقة طردية بين مستوى الدخل القومي ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

2-2. توزيع الدخل القومي:

حث بيجو على أن تكون هناك إعادة لتوزيع الدخل كل مدة زمنية معينة (سنة) بحيث تؤدي هذه العملية إلى تحسين الوضع الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع من خلال التوزيع العادل للدخل، وعلى أن يكون هذا التوزيع لصالح ذوي الدخل المنخفضة على حساب ذوي الدخل المرتفعة. ويرى البعض أن زيادة الدخل القومي مقياس حقيقي للرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، ولكن هذه النظرة غير صحيحة لأن الدخل القومي لم يقصد به أبداً قياس مثل هذه المفاهيم الذاتية وغير الموضوعية التي تتأثر بكثير من العوامل غير الاقتصادية².

¹ عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الجيل، بيروت، 2004، ص 184.

² حسن ثامر زنزل السامرائي، تحليل اقتصادي وقياس لاستخدام نموذج باريتو لتعظيم الرفاهية الاقتصادية من خلال معياري التخصص الأمثل لإنتاج المنتجين (الذرة والقمح) في محافظة صلاح الدين، المجلد 17، العدد 01، 2012، مجلة الزراعة العراقية، ص 197.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

تعرف الرفاهية اقتصادياً من خلال النتائج الاجتماعية التي يمكن قياسها في النظرية الاقتصادية، إذ أنها تقترن مع الدخل القومي مباشرة، وزيادة العدالة في توزيعه يرفع من مستوى رفاهية المجتمع، والرفاهية الاقتصادية جزء من الرفاهية الاجتماعية فهي تخضع لمجموعة عوامل تتمثل بالاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات لكافة الأفراد¹. الرفاهية الاقتصادية هي ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناول المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة².

من منطلق التعاريف السابقة نستنتج بأن اقتصاد الرفاهية هو أحد فروع الاقتصاد الذي يسعى لتقييم السياسات الاقتصادية من حيث تأثيرها على رفاهية المجتمع، وتُركز اقتصاديات الرفاهية على التخصيص الأمثل للموارد والسلع وكيف يؤثر تخصيص هذه الموارد على الرفاهية الاجتماعية، وذلك يرتبط بشكل مباشر بدراسة توزيع الدخل وكيف يؤثر على الصالح العام.

وقد تم تطوير هذا الفرع من الاقتصاد خلال القرن العشرين من قبل علماء وخبراء اقتصاديين مثل آدم سميث (Adam Smith) وجريمي بينثام (Bentham Jeremy) و فيل فريديو باريتو (Vilfredo Pareto) وغيرهم الكثير، وقد قام باريتو بتصميم مفهوم نظرية اقتصاديات الرفاهية والتي يستخدمها العديد من الاقتصاديين كأهداف كفاءة مثلى، وينص ذلك المفهوم على أن الوضع الاقتصادي سيكون الأمثل إذا لم يكن من الممكن جعل الأفراد أفضل حالاً وذلك بدون جعل أي شخص آخر أسوأ حالاً، ومن البديهي أن المجتمع المتطور والمستقر ينبغي أن يوفر للسكان جميع الاحتياجات الأساسية دون المساس ببقية السكان.

وتعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -OECD- على قياس الرفاه خارج الناتج المحلي الإجمالي منذ السبعينيات القرن الماضي على مدار 50 سنة، وقد رأينا مفهوم الرفاهية يتطور من ملاحظة جانبية مثيرة للاهتمام إلى أجندة سياسية راسخة؛ حيث طورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا المفهوم من خلال تعريف وأساس تحليلي صارم، ساعد الدول على تحديد الوسائل والتي من خلالها تُعزز رفاهية أكبر، ونمواً اقتصادياً مستداماً لجميع مواطنها.

يُبرز اقتصاد الرفاه الحاجة إلى وضع الناس في قلب السياسة، ومن المهم الابتعاد عن موقف "النمو أولاً، وإعادة التوزيع والتنظيم لاحقاً"، نحو نموذج نمو عادل ومستدام من البداية، لأن عدم القيام

¹ مايح الشمري، كاظم شوكت، الأمن الاقتصادي الأسس والتحديات وسبل التحقيق مع إشارة خاصة للعراق، دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2018، ص 77.

² حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 119.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

بذلك له عواقب اقتصادية واجتماعية كبيرة، على سبيل المثال الضغوط المتصاعدة على الطبقة الوسطى -المصدر التقليدي للنمو والاستقرار في أوروبا - في عام 2016 واجه ما يقارب 50% من الأسر ذات الدخل المتوسط صعوبات في تلبية احتياجاتهم في دول الاتحاد الأوروبي، وهذه النسبة تتراوح من أقل من 10% إلى أكثر من 70% بين هذه الدول حسب اختلاف مستوياتهم التنموية، والعواقب السياسية والاجتماعية واضحة أيضا، عبر 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي شملها الاستطلاع في 2018، حيث يعتقد 70% من المستجوبين أنه ينبغي على الحكومة بذل المزيد من الجهد لضمان أمنهم الاقتصادي والاجتماعي؛ وتُعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية -OECD- اقتصاد الرفاه بأنه "القدرة على إنشاء دائرة حميدة يقود فيها رفاهية المواطنين الرخاء الاقتصادي والاستقرار والمرونة، والعكس بالعكس؛ تسمح نتائج الاقتصاد الكلي الجيدة تلك باستدامة استثمارات الرفاهية بمرور الوقت، وللاقتصاد الرفاهية عدة خصائص سياسية.

- تحسين حياة الناس وفق الأبعاد التي تهمهم وتحقيق العدالة الاجتماعية؛
- ضمان ترجمة هذه الفرص إلى نتائج رفاهية للمجتمع بأسره، بما في ذلك أولئك الذين هم في أسفل توزيع الدخل؛
- الحد من عدم المساواة؛
- ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية¹.

3. التعريف الاجتماعي للرفاهية:

الرفاهية الاجتماعية هي جزء من الحماية الاجتماعية، فهي مفهوم يشير إلى مجموعة من الوظائف التي يلزم القانون السلطات الحكومية أن تقدم الخدمات الاجتماعية بما في ذلك خدمات خاصة لقطاعات معينة من السكان².

كما تعرف بأنها أسلوب منظم من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية يستهدف مساعدة الأفراد والجماعات على الوصول إلى مستويات ملائمة للمعيشة والصحة، كما يتوخى تنمية قدرات الأفراد وتحسين الحياة الإنسانية، بما يتفق مع حاجات المجتمع، فالرفاهية الاجتماعية إذاً هي العملية التي

¹ Angel Gurría, *The Economy of Well-Being*, OECD, Brussels, Belgium, 8 July 2019, <https://www.oecd.org/social/economy-of-well-being-brussels-july-2019.htm> (accessed: August 22nd, 2022).

² مهدي سهر غيلان الجبوري، سعدون رشيد خضير الزبيدي، قياس وتحليل العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق، 2014م، مجلة الإدارة والاقتصاد، ص 44.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

تمكن الأفراد من القدرة على العمل اجتماعياً، والتنظيم الذاتي والشعور بالرضا والوفاء بطريقة صحية، فهي تلتزم بالتمسك بالقيم الجيدة¹.

وبما أن الرعاية الاجتماعية جزء من الحماية الاجتماعية فيمكن تعريف الرعاية الاجتماعية كما يلي:

1-3. تعريف الرعاية الاجتماعية:

أشار ريد (Reid) في دائرة معارف الخدمة الاجتماعية عام 1995 إلى أن الرعاية الاجتماعية تغيير شامل ومتسع في نفس الوقت، وغالباً ما تحدد على أنها أنشطة منظمة وتدخلات مهنية تقترح سياسات وبرامج كاستجابة للمشكلات الاجتماعية التي يتم التعرف عليها أو لتحسين أحوال المعرضين للخطر، كما أنها تهتم بالتنظيم المناسب للعلاقات بين الجميع.

كما تعرف بأنها نسق منظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات يرمي إلى مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستويات ملائمة للمعيشة بهدف قيام علاقات اجتماعية سواء بين الأفراد بتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتفق مع حاجات المجتمع².

الرفاهية الاجتماعية يقصد بها حالة من الرخاء التي تصيب الأفراد المؤلفين للنظام الاقتصادي والمتعلقة بالأساليب الاقتصادية لتحقيق السعادة، أي تلك الناتجة عن استهلاك السلع والخدمات الاقتصادية. وقياس الرفاهية متعلق ومتوقف على كمية السلع والخدمات ومنافعها الاقتصادية التي يستهلكها الفرد.

وتعرف أيضاً على أنها عملية مستمرة وحيوية تخضع للتغير حسب الزمان والمكان، ومن ثم تكييفها باستمرار مع التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لمجتمع معين خلال فترة زمنية معينة.

كما يستخدم مفهوم الرفاهية الاجتماعية عادة لوصف عملية تجاوز الفقر وقيام الدولة برعاية الضعفاء من أطفال وكبار السن ومشردين.

فالرفاهية الاجتماعية إذًا: هي عبارة عن محصلة جودة الحالة المعيشية لكافة أفراد المجتمع، وبما أن الرفاهية الاجتماعية لا يتم قياسها بلغة المال، بل تتم مقارنة أحد مستويات الرفاهية الاجتماعية

¹ مريم ساروغي، الرفاهية الاجتماعية العاطفية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، <https://iiit.org/ar> (تاريخ الاطلاع 2022/03/05).

² بول سبيكر، مبادئ الرعاية الاجتماعية مقدمة للتفكير في دولة الرعاية، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، 2017م، ص12.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

بمستوى آخر منها؛ ويتحسن مستوى الرفاهية الاجتماعية عندما تكون هناك زيادة صافية في مستوى الأحوال المعيشية.

4. التعريف النفسي للرفاهية:

تعرف الرفاهية النفسية على أنها ذلك الإحساس الإيجابي بحسن الحال، كما يرصد مجموعة من المؤشرات السلوكية التي تدل على ارتفاع مستويات رضا الشخص عن حياته، وسعيه المتواصل لتحقيق أهداف شخصية مقدره وذات قيمة بالنسبة له¹.

كما تعرف بأنها كيفية تقييم الفرد لحياته، وقد يكون هذا التقييم إما في شكل معرفي إدراكي حيث التقييم قائم على معلومات عن حياة الفرد، أي أحكام تقديرية حول رضا الفرد عن حياته ككل، أو في شكل تقدير فاعليته في المجتمع².

5. أهمية الرفاهية:

للرفاهية تأثيرا بالغا على كافة المستويات والمجالات، لهذا أصبحت تشكل تحدي كبير للدول في تحقيق أقصى مستوى من الرفاهية لصالح المجتمعات، حيث بينت الدراسات أن الرفاهية تساعد في دعم السلوكيات الإيجابية والتطوير من قيمة المجتمعات، وطورت عالمة النفس "B. Fredrickson"، نموذجا يبرز أهمية الرفاهية في التأثير على مختلف المؤشرات التي تقيس جودة المجتمعات على غرار التعليم والصحة والبحث وغيرها، وتوضح الباحثة أن الشعور بالخوف وعدم الرضا والغضب بشكل مستمر، إنما هي سلوكيات تبرز في حالة انعدام الرفاهية، وتؤثر بشكل مباشر على ازدهار المجتمعات؛ بينما في حال الرفاهية يتجه الفرد والمجتمع نحو البحث عن اكتشاف فرص جديدة وبعث مبادرات متنوعة، وزيادة الوعي بالبحث وتوليد المعرفة والتطوير من قيمة الموارد، والزيادة من مستوى الإنتاجية وتماسك المجتمع، كل ذلك يحدث نتيجة لمجموعة من المشاعر الإيجابية.

وتظهر تأثيرات الرفاهية بشكل كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية، كما تشير الأرقام والتقارير الصادرة على الصعيد الدولي، أن الدول التي يكون فيها مستوى الرفاهية عالية تكون فيها المؤشرات الاقتصادية المتنوعة على غرار (الدخل الفردي، القوة الشرائية، جودة الحياة، مستويات الفقر والبطالة) أفضل من الدول التي تعاني من نقص في مستوى الرفاهية. كما تلعب الرفاهية دورا كبيرا في

¹ فهد محمد المزيني، الرفاهية النفسية "الحياة الطيبة"، المدرسة العربية للكوتشينج، <https://arabiccoaching.com/en/articles/detail/2262/?t> (تاريخ الاطلاع 2022/06/13).

² أحلام علي أحمد الزهراني، الرفاهية النفسية وعلاقتها بإدارة الذات لدى عينة من الطالبات ذوات الإعاقة بجامعة الملك عبد العزيز، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، جدة، المجلد 28، العدد 14، 2020، ص 222.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

التطوير من سلوكيات الأفراد والجماعات والتوجه نحو الوحدة والتماسك وزيادة الشعور بالولاء، فالرفاهية لديها تأثير وأهمية جوهرية في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة التي تبحث عنها كل الدول والمجتمعات على حد سواء.

6. أقسام الرفاهية:

لقد تنوعت التقسيمات التي تناولت الرفاهية، وجاء هذا التنوع نتيجة للإسهامات الكبيرة التي عالجت مفهوم الرفاهية، ويمكن ذكر أبرز هذه الأنواع على النحو التالي:

1-6. الرفاهية الفردية:

يتعلق هذا النوع من الرفاهية بالفرد أو الشخص بشكل منفرد، حيث يتم تعريفها بأنها حالة شخصية يكون فيها الفرد في حالة شعور إيجابي ورضا عن الحياة الشخصية، وهي بناء متعدد الأوجه يشمل الرفاهية العاطفية والصحية، الأداء الإيجابي، الشعور بالاحترام وتقدير الذات والقدرة على تلبية الاحتياجات الشخصية بشكل مستمر، والرفاهية الفردية من الصعب أن تحدث بمعزل عن الرفاهية الجماعية والعامية، فالفرد حتى وإن تمتع بالعوامل الشخصية التي تساعد على تحقيق الرفاهية فإنه مكون رئيسي في المجتمع¹.

2-6. الرفاهية الاجتماعية:

يعتبر مفهوم الرفاهية الاجتماعية محور الاهتمام للعديد من الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية، وذلك بسبب أهميته وتأثيره الكبير في تحقيق التنمية على الصعيد الكلي، فمنظمة الصحة العالمية اعتبرت الرفاه الاجتماعي مكون أساسي في تحقيق الصحة العامة للأفراد، وقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفا للرفاهية الاجتماعية، حيث اعتبرتها حالة عن الازدهار والتماسك الجماعي، والسلوكيات الإيجابية الصادرة من المجتمع والتي تعزز المشاركة التنظيمية وتتمين الرأس المال الاجتماعي في المجتمع². وتظهر الرفاهية الاجتماعية من خلال العدالة والتنمية المتوازنة وتحقيق العدل بين الأفراد وعدم التمييز والاضطهاد، وسهولة على كافة الحقوق الأخرى على غرار الحقوق السياسية، وبشكل عام يعتبر الوصول للرفاهية الاجتماعية من أهم وأكبر التحديات التي تواجه البلدان على سواء في الماضي والحاضر وحتى في المستقبل.

¹ Bieri, David, *Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research*, Virginia Tech (Virginia Polytechnic Institute and State University), Blacksburg, Virginia, United States, January 2014.

² Op. Cit, p 6193.

3-6. الرفاهية الاقتصادية:

تعرف بانها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتأثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانيات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى اشباع ممكن من السلع والخدمات كافة لعموم افراد المجتمع، ويتضح من التعاريف الوارد ان الرفاهية الاقتصادي هي جزء من الرفاهية الاجتماعية وتنتج نتيجة لمجموعة من العوامل والمؤشرات الاقتصادية وتساعد الفرد على تحقيق الاشباع الأمثل لمختلف حاجياته المتنوعة، ومن مؤشرات الناتج المحلي الخام، معدلات النمو، الدخل الفردي، مستويات الفقر، البطالة والمستوى المعيشي للمجتمع¹.

7. عوامل تحقيق الرفاهية:

من أجل تحقيق الرفاهية يجب ان تتوفر مجموعة من العوامل التي تساعد في ذلك، وحددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ثلاثة محاور رئيسة تشكل أساس تحقيق الرفاهية ويمكن ذكرها على النحو التالي:

1-7. الظروف المعيشية المادية (الرفاه الاقتصادي):

يعتبر من اهم العوامل التي تساعد في الوصول لحالة الرفاهية للأفراد والمجتمعات، يساعد هذا البعد في تحديد طبيعة الاستهلاك والوصول لتلبية الحاجيات والاختيارات التي يرغب فيها من طرف المعني. 2-7. جودة الحياة:

هي مجموعة الصفات الغير المالية المشكلة من القيم والمهارات والثقافات التي تميز الافراد، وتساعد هذه الصفات في التطوير من جودة الحياة والمساهمة في الوصول الى حالة الرفاهية.

3-7. استدامة النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية:

يشكل هذا العامل الإطار الذي يعيش فيه المجتمع، وهو امر مهم في الرفاهية حيث يجب ان يتميز بالاستدامة، ويعتمد مفهوم الاستدامة على مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الافراد والجماعات التي تؤثر بشكل إيجابي على مختلف النظم، ويضمن هذا البعد تماسك ووحدة المجتمعات والحفاظ على المقومات الطبيعية والبيئية والتطوير من المكتسبات الاقتصادية.

¹ مهدي سهر غيلان الجبوري، سعدون رشيد خضير الزبيدي، مرجع سابق، ص 182.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

وتبقى التقسيمات التي تناولت العوامل التي تساهم في تحقيق الرفاهية عديدة ومتنوعة، حيث هناك من قسمها الى عوامل مادية (الدخل الفردي، القدرة على اشباع الحاجيات) وعوامل معنوية (التقدير، طبيعة العلاقات، الانسجام مع المجتمع وغيرها من العوامل المعنوية الأخرى)، كما هناك من يصنف العوامل من خلال أربعة ابعاد رئيسية، وتشمل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، المادية، النفسية والعاطفية، كل هذه التصنيفات ورغم تنوعها تبين ان الرفاهية حالة تنتج عن تواجد وتكامل مجموعة من العوامل المتنوعة، وليست حالة تنتج من العدم¹.

8. مؤشرات قياس الرفاهية:

هي حالة يمكن قياسها وتقييمها عبر اعتماد مجموعة من المؤشرات التي تساعدنا في معرفة مدى تمتع الفرد أو المجتمع بالرفاهية، ورغم صعوبات حصر المؤشرات التي تمت صياغتها من قبل الباحثين والهيئات الدولية، إلا أنه يمكن ذكر أبرز المؤشرات بشكل عام على النحو التالي:

احترام الذات، الصحة الجيدة، الأمان الاقتصادي، المشاركة الهادفة في المجتمع والحياة الاسرية، قلة الضغوطات، بيئة صحية وآمنة، التعلم المستمر، الحرية، القدرة على الإنجاز، العلاقات المتميزة والحب والاحترام من قبل الآخرين، القدرة على الوصول والتمتع بمختلف الموارد المادية والاجتماعية على حد سواء.

تبين المؤشرات السابقة بأن الرفاهية تظهر نتيجة لاكتساب مجموعة من القدرات المادية والمعنوية بشكل متكامل، فلا يمكن الوصول لحالة الرفاه سواء للفرد أو المجتمع من خلال الاعتماد على الوضعية والجوانب المالية فقط، بل يجب اكتساب الجوانب المعنوية. والتي تنطلق من الشعور والرضا الداخلي على غاية الرضا من العلاقات مع كافة مكونات المجتمع الخارجية والتي يتم التفاعل معها بشكل مستمر.

9. المسؤوليات الاجتماعية ودورها في تحقيق استدامة الرفاهية:

9-1. دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في تحقيق الرفاهية:

بعد التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ومفهوم الرفاهية، سيتم من خلال هذا الجزء التعريف على دور المسؤولية الاجتماعية وأبرز ممارستها في تحقيق الرفاهية.

¹ لخضر بوخاتم، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات كآلية استراتيجية للمساهمة في تحقيق الرفاهية للمجتمعات، المؤتمر الدولي (المؤسسات والرفاهية)، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزء الثاني، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر العاصمة، 2021، ص. ص 568-569.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

إن الوصول إلى تحقيق الرفاهية على الصعيد العام يعتبر غاية كل الدول، المؤسسات والهيئات التي تدير المجتمعات، حيث تتضافر الجهود بين القطاع العام والخاص لتسخر مختلف الإمكانيات التي تساعد على التحسين من مختلف المؤشرات التي تساهم في تحقيق الرفاه، وتنوع المداخل التي يتم اعتمادها في سبيل ذلك. فهناك من يركز على تحقيق النمو الاقتصادي، التنمية الاجتماعية، دعم الحريات، والعمل على دمجها في إطار رؤية استراتيجية متكاملة.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية المطبقة من قبل المنظمات من الأدوات والآليات التي تعتمد بقوة من أجل مساعدة المجتمعات على تحقيق الرقي والازدهار ومعالجة كل المؤشرات والظواهر السلبية، فالمسؤولية الاجتماعية تسعى للمساهمة في تنمية الأفراد والجماعات في المجتمعات والأسواق التي تنشط فيها من منطلق تطوعي، وهذا بدوره ينعكس بشكل مباشر على مضاعفة فرص الوصول على مفهوم الرفاهية¹.

2-9. المسؤولية الاجتماعية ودورها في التحسين من جودة الحياة:

لقد فهمت المنظمات منذ مدة طويلة أن الاهتمام لكافة مكونات وعناصر البيئة المحيطة بها يُعد أمراً استراتيجياً ومحورياً في تحقيق النمو، لهذا دمجت الكثير من المنظمات ممارسة المسؤولية الاجتماعية ضمن فلسفتها وقيمها؛ فأصبحت المنظمات تخصص جزءاً من أرباحها واستثمارها لمساعدة المجتمعات على الازدهار وتحقيق التنمية عبر تحسين مؤشرات جودة الحياة؛ فالمسؤولية الاجتماعية تساهم في التحسين من جودة الحياة والتي تعتبر من أبرز مؤشرات الرفاهية عبر عدة ممارسات على غرار دعم المؤسسات والهيئات التعليمية للتحسين من جودة التعليم وتوفير فرص ومنح تعليمية داخل المجتمعات التي تنشط فيه، كما تساعد المنظمات في إطار المسؤولية الاجتماعية في توفير الدعم الفني واللوجستي لصالح الجمعيات والهيئات الخيرية، وتبين عديد التقارير أن المنظمات تدعم وتمول بشكل كبير المبادرات والأنشطة الثقافية من أجل مساعدة المجتمعات على التطور، وعلى سبيل المثال تلتزم منظمة "Salesforce" وهي واحدة من أبرز المنظمات في مجال التكنولوجيا بالمساعدة في التحسين من جودة الحياة داخل المجتمعات التي تنشط فيها عبر تنفيذ مجموعة من الأعمال الخيرية وفقاً لنموذج خاص بالمنظمة، والذي يسمى "1-1-1"، حيث تتعهد المنظمة بمنح 1% من قيمة المنتوجات، 1% من الأسهم و1% من وقت العاملين إلى صالح المجتمع والمنظمات الغير الربحية، حيث تشير الاحصائيات إلى أن المنظمة ساهمت بما قيمته 260 مليون دولار في شكل منح، وتبرعت لأكثر من 40 ألف

¹ لخضر بوخاتم، المرجع نفسه، ص 569-570.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

منظمة تعليمية غير ربحية، ووفرت برامج تعليمية عبر الانترنت في مجال علوم الحاسوب لصالح الطلبة بشكل مجاني، كما ساهم العاملون بالمنظمة بحوالي 3.8 مليون ساعة عمل تطوعية لصالح المجتمع.

ويقوم معهد السمعة The Reptation Institute بتصنيف المنظمات الأكثر التزاما بالمسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على مجموعة من المعايير المتنوعة، حيث احتلت المنظمة الدنماركية "Lego" المركز الأول في العالم متبوعة بكل من "Nature"، "Microsoft"، "Google"، حيث استطاعت هذه المنظمات في بعد المساهمات الاجتماعية بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الخيرية في المجالات الثقافية، التعليمية، الصحية وغيرها عبر عديد البلدان في العالم، ويشير التقرير إلى التقدم الكبير الذي نالته "Danone" المختصة في الصناعات الغذائية، حيث سعت المنظمة لدعم الجهود في حماية الطفولة وساهمت في بناء مركز شامل لرعاية الطفولة في الأرجنتين والتي تعتبر مركز مهم في الحصول على المواد الأولية للمنظمة.

وتبقى الأمثلة في هذا المجال عديدة ومتنوعة ويصعب حصرها، وتبرز كلها الدور الكبير الذي تساهم به المنظمات في التحسين من جودة الحياة مع أصحاب المصالح الخارجيين، وهذا التحسن بدوره يعود بالفائدة على المنظمات في المدى البعيد من خلال الاستفادة من يد عاملة متمكنة، ومجتمع متماسك يتمتع بقدرة شرائية عالية وغيرها من الأبعاد الأخرى؛ ولا يتوقف دور تأثير المسؤولية الاجتماعية على أصحاب المصالح الخارجيين، بل تساعد ممارسات المسؤولية الاجتماعية في التحسين من رفاهية العمال، فالعاملون ينتظرون أن تظهر المنظمة المسؤولية الاجتماعية تجاههم من خلال ضمان الحصول على التحفيز المادي والمعنوي، وتقديم فرص التنمية الشخصية والتوازن بين العمل والحياة، وضمان السلامة والصحة المهنية، والمشاركة والتمكين وكذلك التقاعد الجيد.

كما يسعى حملة الأسهم والمستثمرين في إطار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والوصول إلى حالة الرفاهية إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح الممكنة وتعظيم الثروة في إطار ممارسات عادلة وأخلاقية، وبشكل عام يظهر أن المسؤولية الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في تحقيق الرفاهية على الصعيد الجزئي من خلال التأثير في حياة الأفراد وطاقم العمل، أو على الصعيد الكلي من خلال المساهمة في تحقيق التنمية، وضمان المساعدات لصالح المجتمعات التي ستساعدهم على التحسين من مختلف المؤشرات التي تقيس وتؤثر على مستوى جودة الحياة.

3-9. المسؤولية الاجتماعية ودورها في المحافظة على الموارد:

يرى العديد من الباحثين والهيئات على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الحفاظ على الموارد من الهدر وضمان استدامتها يعتبر عاملا رئيسيا في ضمان تحقيق الرفاهية لصالح الأفراد

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

والمجتمعات، لهذا توجهت المنظمات وفي إطار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للتفاعل مع البيئة ومختلف الموارد بطريقة صحية وفعالة بعيد عن الاستغلال المفرط، فأصبح التنافس والابتكار في هذا المجال مرتفعا خاصة في العقود الأخيرة لإنتاج منتوجات وخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد والتلوث لضمان بيئة صحية وسليمة لصالح المجتمعات، وتعتبر المنظمة اليابانية "TOYOTA" من أشهر المنظمات في العالم التي التزمت بإيجاد أفضل الطرق والآليات التي تساعدنا بأن تكون صديقة للبيئة سواء في عملية التصنيع أو حتى في المخرجات النهائية، وهذا ما تبينه مجموعة القيم والمبادئ التي تحكم المنظمة أن تحقيق الأرباح الاقتصادية لا يجب أن يكون على حساب مصلحة ورفاهية الأفراد والجماعات، ولذلك مع حلول سنة 2015 تم إطلاق برنامج "تحدي البيئة 2050"، حيث يقوم هذا البرنامج على التحسين من مؤشرات استغلال الموارد والحفاظ على البيئة والمساهمة في تحقيق الرفاهية، وذلك من خلال تطوير المنتوجات وتقديمها بشكل خالي من انبعاثات الكربون بنسبة لا تقل عن 90 بالمائة بالمقارنة مع سنة 2010، كما يحتوي البرنامج على زيادة الاعتماد على مفهوم إعادة التدوير، والتحسين من عملية التصنيع بالاعتماد على مفهوم الطاقة المتجددة، كما تلتزم المنظمة بالتقليل من عملية استغلال المياه حيث بدأت المنظمة في تجميع مياه الأمطار ومعالجة المياه الملوثة واستغلالها في مختلف مراحل التصنيع.

وسارعت العديد من المنظمات الأخرى عبر مختلف الدول العالمية في صياغة نموذج أعمال يقوم على التطوير من التقنيات المتعلقة باستغلال الطاقات المتجددة، وتقليل من التلوث والانبعاثات السامة وعملية الهدر للموارد، كل هذا يحدث من أجل ضمان الوصول إلى مناخ وبيئة صحية تضمن الحفاظ على المقومات والقدرات الطبيعية، ووفقا لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، فإن المسؤولية الاجتماعية تلعب دورا بالغ الأهمية لاستدامة التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمعات عبر تشجيع المنظمات الاقتصادية على الالتزام بممارسة الأنشطة وفقا لمعايير أخلاقية وقانونية اتاه المحافظة على البيئة والموارد، من خلال تقليل الأعباء على البيئة ومستويات التلوث التي تهدد صحة الأفراد¹.

ولقد فهمت المنظمات أن تحقيق النمو السريع لا يجب أن يحدث على حساب البيئة والإنسان، فالإنسان كائن اجتماعي يتفاعل مع مختلف العوامل المحيطة به، يحتاج إلى أن يعيش في ظل بيئة تتمتع بكامل مقوماتها تساعد على التمتع والعيش بصحة جيدة، والوصول لمختلف الموارد والتمتع بها، وهذا بدوره ما ينعكس على المستوى وحالة الرفاهية.

¹ Anna Zelazna, Mtylda Bojar and Ewa Bajor, *Corporate Social Responsibility Towards the Environment in Lublin Region Poland: A Comparative Study of 2009 and 2019*, Published: June 01st, 2020, Sustainability Journal, p 02.

4-9. المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الوضعية الاقتصادية:

تعتبر الأوضاع والمؤشرات الاقتصادية من بين أبرز العوامل التي تؤثر في الرفاهية الفردية والجماعية، وهذا ما يتفق عليه كافة المختصين في مجال الرفاهية سواء كانوا باحثين أو منظمات مختصة على غرار المركز العالمي للتنمية المستدامة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وفي هذا الإطار برزت ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات كآلية استراتيجية تساعد المجتمعات على التحسين من مختلف الأوضاع الاقتصادية وبالتالي الوصول إلى مستوى مرتفع من الرفاهية، ويحدث ذلك من خلال التزام المنظمات بالعمل على تحقيق معدلات نمو عالية وزيادة الاستثمار في تطوير الأعمال وفتح فروع جديدة، وهذا ما ينجر عنه إنشاء فرص عمل متنوعة والتقليل من مختلف الظواهر السلبية التي تؤثر على مستوى جودة الحياة والرفاهية العامة، كما تعمل المنظمات في إطار المسؤولية الاجتماعية على مساعدة العاملين لديها على التحسين من مستوى الدخل بشكل مستمر، سواء كان ذلك في الزيادة من حجم الرواتب أو توزيع جزء من الأرباح السنوية، وعبر المسؤولية الاجتماعية تسعى المنظمات للرفع من المستوى المعيشي لصالح المجتمعات من خلال الالتزام بتقديم منتجات وخدمات بأسعار عادلة، ويحدث ذلك من خلال الإبداع والابتكار في الخدمات والمنتجات وتصديرها إلى الأسواق الخارجية، كل هذا يساهم بشكل مباشر وغير مباشر على حالة ومستوى الرفاهية الخاصة والعامة.

لقد بات من المؤكد أن تأثير المسؤولية الاجتماعية للمنظمات أصبح بالغ الأهمية في تحقيق مستوى عالي من الرفاهية سواء تعلق ذلك بأصحاب المصالح الداخليين من عمال وحملة أسهم ومستثمرين إلى أصحاب المصالح الخارجيين من عملاء وجمعيات وكافة مكونات المجتمع الأخرى، ورغم الاختلافات الحاصلة في المقاربات حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، حيث أن هناك من يرى أنها تشكل عبئ غير مبرر على المنظمات وعلى أن الأعمال الخيرية والتطوعية يجب أن يتحملها المستثمرون وحملة الأسهم بشكل فردي، وبين الرأي الآخر الذي يصر على أن المنظمات يجب أن تتجاوز العمل على تعظيم الأرباح فقط، إلى أن تلعب دوراً تنموياً داخل البيئة التي تنشط فيها والمساهمة في تحقيق الرفاهية الفردية والاجتماعية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول مفهوم الرفاهية

1. الدراسات السابقة عند الرواد الاقتصاديين:

كانت الدعوة إلى التوازن هي نتيجة للحالة المقلقة التي مر بها النظام الرأسمالي منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين والمتمثلة في أطروحات هنري جورج عن التقدم الاقتصادي المرافق للفقير، والانتشار الواسع لأطروحات ماركس الاشتراكية، ثم الحرب العالمية الأولى وما تركته من آثار اقتصادية سيئة على المستوى الاجتماعي ومستوى أداء اقتصاديات الرأسمالية، الأمر الذي وضع النظام الرأسمالي أمام تحدٍ حقيقي، أما نمو القوى الداعية إلى التغيير أو الإصلاح عن طريق الاهتمام بجانب الطلب الذي كان مهملاً في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ممثلاً بقانون ساي للأسواق، وفرضياته القائلة بأن العرض يخلق الطلب عليه، وليس هناك خشية من الإفراط في الإنتاج؛ إذ لا بد من التوازن بين العرض والطلب الذي سيفضي إلى تدخل الدولة بعد أن كانت كل الأطروحات ومنذ آدم سميث وريكاردو تؤكد أن النظام الرأسمالي هو نظام مفتوح يخضع لآليات العرض والطلب دون تدخل من الدولة¹.

وقد تجسدت هذه المفاهيم بعد أزمة الكساد (1929 – 1932)، حيث أصبحت هناك قناعة تميل إلى الاعتقاد بأن رفاهية الفرد أهم من أن تترك لمجرد عمليات قوى السوق².

وللمفكرين الاقتصاديين دراسات مستفيضة في تحديد مفهوم دولة الرفاهية الاقتصادية وأسباب نشوئها، وسنتطرق إلى بعض الدراسات التي تناولت موضوع الرفاهية واختلاف التحليلات حول مفهومها.

2. اقتصاديات الرفاهية:

الرفاهية كلمة ترتبط بالسعادة ورفد العيش، ولقد حاول بيجو أن يحلل مجال دراسة اقتصاديات الرفاهية، فعرّفها بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريق مباشر أو غير مباشر.

ويقرر بيجو في هذا الشأن أن اقتصاديات الرفاهية هي فرع من دراسة علم الاقتصاد، ذلك أن النظرية العامة تحاول أن تكشف قوانين السلوك الاقتصادي، وهي لذلك تتيح التحكم في البيئة المحيطة، فإذا لم يكن ثمة أمل في التحكم في البيئة الاقتصادية فإن دراسة علم الاقتصاد لا يمكن

¹ أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية (رؤية اقتصادية مقارنة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 123.

² محمد السنهوري، الإسلام والتحدّي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمّان، ص 154.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

الدفاع عنها على أنها دراسة مجدية، فالرفاهية الاقتصادية إذاً وثيقة ترتبط دراستها ارتباطاً وثيقاً بدراسة علم الاقتصاد؛ ويختتم بيجو بحثه بافتراض أن الزيادة في الرفاهية الاقتصادية تؤدي إلى الزيادة في الرفاهية العامة، غير أن هذا النوع من الجدل لا يستند إلى التحليل العلمي بقدر ما يستند إلى الحكم الشخصي، فلا يبدو في الواقع أن هناك ارتباطاً بين الرفاهية الاقتصادية والرفاهية العامة، والسعادة لا تتوقف على ما يستهلكه الفرد فحسب، بل على ما يستهلكه الآخرون. وبعبارة أخرى فإن فرضية بيجو تعلق أهمية مبالغاً فيها على الرفاهية المادية كأساس لسعادة الإنسان¹.

1-2. تحليل بيجو:

يفترض بيجو أن المقارنات بين المنافع الشخصية ممكنة، ولقد استخدم في تحليله فكرة (صافي الناتج الاجتماعي)، وهي تتضمن إمكانية إشباع حاجات الأفراد الكلية. ولقد استخدم بيجو في تحليله فكرتين رئيسيتين:

- حجم الدخل القومي؛
- توزيع الدخل القومي.

وللدلالة على الرفاهية الاقتصادية الكلية وتنطوي الفكرة الأولى على أن أي زيادة في الدخل القومي الكلي للمجتمع تؤدي إلى الزيادة في الرفاهية الاقتصادية، شريطة أن نصيب الفقراء من هذا الدخل لا ينقص عما كان عليه قبل الزيادة.

أما عن الفكرة الثانية فمقتضاها بأن التغيرات في توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء سوف يؤدي أيضاً إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، غير أن بيجو أسند هذه الفكرة إلى المقارنة الشخصية، حيث إنها تعتمد في الواقع على استخدام الناتج القومي كدليل أو مرشد على المستوى الذي قد تبلغه الرفاهية الاقتصادية الكلية.

2-2. تحليل رادوميزلر:

يبدأ رادوميزلر تحليله بالتساؤل عما إذا كانت دراسة الرفاهية الاقتصادية دراسة تقريرية أم معيارية، وهو يقرر في هذا الصدد، أن كثيراً من الكتاب يخطئون في اعتقادهم بأن (النظرية الاقتصادية في حد ذاتها متعلقة بوصف ما هو كائن فعلاً، أما الرفاهية الاقتصادية فهي متعلقة بما يجب أن يكون)، إذ يقرر بيجو مثلاً أن دراسة الرفاهية لا تنطوي على رسم سياسة معينة، بل هي تبحث في أسباب

¹ حسين عمر، مرجع سابق، ص 17.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

الرفاهية، وعلى ذلك فهي دراسة علمية إيجابية، ولذا نجد أن بحثه في (اقتصاديات الرفاهية) هو في الواقع الأمر دراسة موضوعية، وعلى الرغم من أن دراسة أسباب الرفاهية لا تعدو أن تكون خطوة تمهيدية أولية لرسم السياسة العملية، فالدراسة النظرية للرفاهية تختلف تماما عن رسم السياسة العملية؛ وهنا يذكر رادوميزلر أن كثيرا من الكتاب لم يدركوا حتى الآن أن وضع السياسات هي دراسة غير علمية، فالسياسة تقرر ما يجب أن يكون، لا ما هو كائن فعلا.

وفي ضوء هذا التحليل يفرق رادوميزلر بين النظرية الاقتصادية واقتصاديات الرفاهية، حيث إنه بالرغم من أن كلا الدراستين دراسة علمية إيجابية، فإن النظرية الاقتصادية هي للمسائل الاقتصادية كالأسعار والدخول والتوظيف والنتائج... الخ، في حين أن اقتصاديات الرفاهية تتناول الجانب الاجتماعي من خلال دراسة أسباب تحقيق العدالة الاجتماعية. لذلك فإن البعض يسمي هاتين الدراستين باقتصاديات الأسعار واقتصاديات الرفاهية.

ويقر رادوميزلر أن مستوى العلاقة بين الدخل في حد ذاتها هي إحدى مكونات الرفاهية، ولذلك قد يعتبر دفع التعويض إجراء غير عادل بالنسبة للخاسرين، فضلا عن ذلك، فلو أصبح الأغنياء أكثر غنى بينما بقيت الدخل الأخرى على حالها دون تغيير فقد لا تزيد الرفاهية الكلية وربما تنقص عن ذي قب، ومن ثم يرى رادوميزلر أننا في حاجة إلى مقياس موحد للإشباع الكلي لكي نصل إلى نتائج حاسمة في موضوع الرفاهية، وطالما أننا لم نوفق بعد إلى التعرف على هذا المقياس الموحد، فإن أي مناقشة حول الرفاهية الاجتماعية لا بد أنها تصبح مناقشة غير علمية، لاسيما أن مهمة اقتصاديات الرفاهية هي دراسة وتحليل أسباب الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرا يعتقد رادوميزلر أن الرفاهية وحدة متجانسة، ولا يمكن الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو غير اقتصادي في موضوع الرفاهية. وقد يكون من الممكن والملائم دراسة الأسباب الاقتصادية في حد ذاتها بمعزل عما عداها من الأسباب الغير الاقتصادية، ولكن هذه الدراسة تتضمن ضرورة التعرف على كافة أسباب الرفاهية¹.

3-2. تحليل باريتو للوضع الأمثل:

يعرّف باريتو الوضع الأمثل (optimum position) أو أقصى الرفاهية العامة (maximum General welfare) بأنه ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالا من ذي قبل.

¹ حسين عمر، مرجع سابق، ص. ص 24-25.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

إذا حدث انتقال معين من الوضع الأصلي إلى وضع آخر، تتحقق معه زيادة في رفاهية بعض الأفراد، ولكن يترتب عليها نقص في رفاهية الأفراد الآخرين، فليس من الممكن - تبعاً لتعريف باريتو - تحديد ما إذا كانت الرفاهية الكلية تزداد أو تنقص بعد التغيير، بعبارة أخرى فإنه لو حدثت كل من الزيادات الموجبة والزيادات السالبة في رفاهية الأفراد في الوقت ذاته، فمن المتعذر مقارنة الوضع قبل حدوث التغيير بالوضع بعد حدوث التغيير.

ويفسر باريتو تعريفه الخاص بالوضع الأمثل للرفاهية على أساس الاستعانة بتحليل منحنيات السواء الخاصة بعمليات التبادل بين فردين، حيث أن باريتو هو أول من أقام دعائم التحليل الحديث لاقتصاديات الرفاهية، وذلك باستخدامه لفكرة التفضيل الغير القابل للقياس العددي، وفي تعريفه للوضع الأمثل فإن تحليل باريتو لاقتصاديات الرفاهية هو في الواقع تحليل حديث بما أنه يضع شروط الأوضاع المثلى في الإنتاج والتبادل دون إضافة منافع الأفراد إلى بعضها بعض؛ فالوضع الأمثل في تحليل باريتو هو ذلك الوضع الذي يستحيل معه وضع أي فرد على منحنى سواء أعلى دون أن يترتب على ذلك وضع أي فرد آخر على منحنى سواء أدنى، ولكن يجب أن نؤكد، أن ثمة عددا لا نهاية له من الأوضاع المثلى، وأن ثمة وضعاً أمثلاً (أفضل الأوضاع المثلى) هو أفضل بالضرورة من أي وضع آخر، وبعبارة أخرى فقد يكون هناك وضع أمثل (حسب تعريف باريتو) يتوافق مع سوء توزيع الدخل، ومع ذلك فهو أسوأ من وضع آخر يتوافق مع حسن توزيع الدخل.

من هذا المنطلق فإن دراسة باريتو لمسألة توزيع الدخل وعدالة هذا التوزيع بمعزل عن حالة الاتساق بين الفعاليات الاقتصادية في الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك المحكومة بمعيار الكفاءة الاقتصادية، وبناء على ذلك فإن التوزيع الأمثل وفق نظرية باريتو يعالج مسألة الكفاءة الاقتصادية أكثر من معالجته لمسألة العدالة الاجتماعية، بل إن عدالة التوزيع هي نتيجة محققة من خلال الكفاءة الاقتصادية لتخصيص الموارد وفق قاعدة باريتو الأساسية والتي مفادها: "أن أي شخص سواء كان منتجا أم مستهلكا ليس بإمكانه أن يكون بوضع أفضل ما لم يلحق الضرر بالآخرين، ووفق هذه النظرية فإن التحليل الاقتصادي عند باريتو يتحرك في فضاء ساكن، ومنه فإن دخل المستهلك ثابت وهو قيد يتحرك المستهلك بموجبه للوصول إلى المنفعة الإجمالية القصوى، وبالعودة إلى حدود إمكانات المنفعة، سوف نجد تشابهاً بين إمكانات حدود الإنتاج في التخصيص الكفء للموارد في مستويات إنتاج سلع مختلفة، ثم الإشباع الذي يحصل عليه الناس في ضوء الدخل الحقيقي¹.

¹ أندرو سكوتر، علم اقتصاد السوق الحرة، ترجمة: إدريس نادر التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 101.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

إذاً، هناك ارتباط بين مستويات توزيع الدخل وإعادة توزيعه، وبين التراكم الرأسمالي المطلوب المغذي لقنوات الاستثمار والنمو الاقتصادي، فليس مجدياً اقتصادياً أن يكون التوزيع موزعاً بشكل عادل وفي الوقت نفسه مثبطاً للنمو الاقتصادي.

3. الدراسات السابقة للرفاهية في الإسلام:

يعتمد مفهوم الرفاهية في مختلف النظريات المقدمة على جلب النفع ودفع الضرر، بينما تقوم النظرية الإسلامية على جلب النفع ودفع الضرر على معايير وقيم أخلاقية تتحدد بموجها حقوق المستحقين ووسائل تحقيق المنفعة العامة، وهذه الواقعية تتحقق رفاهية العيش في المجتمع.

3-1. النظرية الاقتصادية الإسلامية:

تعالج النظرية الاقتصادية الإسلامية المشكلة الاقتصادية انطلاقاً من سوء توزيع الموارد وما يرافق ذلك من تغيرات جذرية مصاحبة للنشاط الاقتصادي، وكذلك سوء الاستخدام والاختيار، إذ يعد تحقيق العدالة واجباً من خلال العلاقة بين فعالية الإنتاج وفعالية التوزيع، فإذا كان النمو الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي يستند أصلاً إلى الجانب الكمي والجانب التقني من فعاليات الإنتاج، فإن حضور التوزيع العادل يعد شرطاً ضرورياً لنمو الإنتاج وتنميته، في حين شخّصت هذه المسألة في النظرية الاقتصادية الغربية بوضوح عند جون مينارد كينز، مفادها: انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي¹.

3-2. مفهوم الرفاهية في الاقتصاد الإسلامي:

أ. مفهوم الرفاهية في القرآن الكريم:

طريقتنا أن نأخذ باللفظ أو مرادفه وهو الرغد الذي ورد ثلاث مرات في القرآن الكريم². وهو بمعنى الرفاهية أو العيشة الطيبة، أي بمعنى عيشة واسعة طيبة، وقد فسر الرغد في الآيات بالعيش الواسع الهنيء³.

¹ نجاح عبد العليم أبو الفتوح، أتراسبعاد الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد في التحول إلى اقتصاد إسلامي، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، القاهرة، 1994، ص 234.

² محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف، دار الحديث، القاهرة، 1422هـ_2001م، ص 396.

³ محمد بن جرير الطبري، تحقيق: جميل العطار صدقي، جامع البيان عن تأويل القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 389.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

وقد فصل الخطاب القرآني مقومات الحياة وفسر معنى الرغد، كما في سورة طه: قال تعالى ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ طه (119-118)، وهي المطعم والملبس والمسكن، والمخالفة تنقل بن آدم إلى الشقاء الذي هو العيش من كد اليد الذي سيكون من نصيب آدم لأنه من الرجال. وانعدام هذه المقومات الضرورية يعني الشقاء الذي هو التعب، وهذا ينتج عنه المعيشة الضيقة.

على ما تقدم يمكننا صياغة مفهوم الرفاهية الاقتصادية من القرآن الكريم، فنقول هي: "حالة من العيش الواسع الطيب يتصف فيها الفرد أو الجماعة بالخلو من الهم أو التعب في طلب المعاش"، فيعتبر وجود الرفاهية إذا وبمفهوم آخر مستنبط من مثل القرية، فنقول إن الرفاهية: "حالة يتوفر فيها الأمن والطمأنينة ورغد العيش من غير مشقة" وضد هذه الحالة، حالة يسود فيها الجوع والخوف. أما المفهوم القرآني الآخر فنستنبطه من آيات الضرورة والمخمصة (المجاعة)، حيث نعتمد في ذلك على أول آية وردت وهي من سورة البقرة، وما ذكر فيها المفسرون، وعلى هذا التأصيل يكون التعريف كالاتي: "حصول الوفرة في العيش في حال الأمن والاختيار على وجه فيه تيسير للحياة بالمعروف، من غيربغي على أحد ولا تعد"¹.

ب. مفهوم الرفاهية في استخدام الفقهاء وأهل الحديث:

ورد لفظ الرفاهية كثيرا في استخدام الفقهاء، مع قلة الآثار التي وردت فيها، وأكثر ما ذكرت كلمة الرفاهية في باب العبادات كما استخدموها فيما يتعلق بالأحوال المعيشية. أما ذكر الرفاهية في الحديث فقد جاءت في معرض النهي عن الإفراط، وعلى معنى تغير الحال إلى الأحسن، والكل بمعنى رغد العيش. وفي الحديث: نبي صلى الله عليه وسلم عن الكثير من الإفراط. قال الخطابي: الرفاهية هي الرغد. وكره رسول الله صلى الله عليه وسلم الإفراط في التنعم والدهن والترجيل.... فأمر بالقصد في ذلك.

على هذا المعنى تأتي صياغة مفهوم الرفاهية على أنها: "حالة من العيش المريح أو الرغد الذي تغيب عنه أو يخلو من المشقة". ويؤيده ما في اللسان، أي التوسع في المطعم والمشرب، فكأنه نهي عن التنعم والدعة ولين العيش، وأمر بالتقشف وابتدال النفس وهو بذلك قريب من المفهوم القرآني الأول².

¹ محمد بابيكر، مرجع سابق، ص 15.

² الخطابي البستي/ أبو سليمان، معالم السنن، ترجمة وتحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1429هـ 2009م، ص 193.

الفصل الأول: الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية

ج. مفهوم الرفاهية في السيرة:

فيما تقدم من الأثر الصحيح، إضافة إلى الحوادث الثماني عشرة التي وقع فيها عام الرمادة، الذي أجدبت فيه أرض الحجاز ثم تحول الحال إلى الخصب وأنشمر الناس عن المدينة إلى أماكنهم، المعنى: أن الناس عادوا إلى الحال الأول من الرفاهية. تأسيساً على ما سبق من أحوال وإجراءات، نقول بأن الرفاهية هي: "سياسة أو إجراء حكومي يتخذ في أحوال ضائقة أو أزمة اقتصادية، بغرض إعادة التوازن في توزيع الدخل وإحداث النمو المتوازن.

3-3. مكونات الرفاهية في الإسلام:

مما تقدم من تعريفات نستخرج مكونات الرفاهية، والتي نعني بها العناصر المهمة الداخلة في تكوين الرفاهية. وتتكون الرفاهية من قسمين من المكونات مالية وروحية، أشار القرآن وبصورة واضحة لهذه المكونات كما قال تعالى ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ النحل الآية 112.

باعتبار الحال فإن الرفاهية نوعان: مادية وروحية. مادية: تتمثل في القوت أو الضروريات؛ وروحية: تتمثل في الأمن والطمأنينة، المتضمنة للعافية*؛ وباعتبار العموم والخصوص فهي نوعان كذلك: مكونات عامة ومكونات خاصة، فالعامة تشمل الضروريات من المطعم والملبس والمسكن، والخاصة تشمل الأمن والطمأنينة المتضمنة للاستقرار النفسي والعافية.

* تمام ذلك موضح في الآية الكريمة من سورة النحل، وكذلك قوله تعالى ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾، وفي الحديث "من أصبح معافى في بدنه آمناً في سربه، عنده قوت يومه، فكأنه حيزت له الدنيا بحذافيرها" رواه البخاري في الأدب المفرد (رقم: 300)، والترمذي في السنن (رقم: 2346).

خاتمة الفصل

حاولنا في هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع، معتمدين في ذلك على المنظور التاريخي لتطور مفهوم الرفاهية عبر العصور، وإبراز الإطار النظري للموضوع من خلال تقديم أهم ما جاء في هذا السياق من تعريفات ومفاهيم في النظريات الاقتصادية المختلفة، كما اعتمدنا في ذلك على المقارنة بين الأقوال والاختلافات بغية استخلاص تعريف عام وشامل لمفهوم الرفاهية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛ وقد تطرقنا في الجزء الثاني من الفصل إلى أهم ما جاء في الدراسات السابقة حول موضوع الرفاهية، ومن أهم ما تطرقنا إليه في هذا الباب:

✓ الدراسات السابقة عند الرواد الاقتصاديين؛

✓ الدراسات السابقة في الإسلام أي ما ورد من تعاريف ومفاهيم حول الموضوع في النظرية الإسلامية.

وتم استخلاص مفهوم وتعريف الرفاهية كحد أدنى كالاتي: "تعني وفرة المطعم والملبس والمسكن، فهي إذاً حالة من العيش الواسع الطيب يتصف فيها الفرد أو الجماعة بالخلو من الهم أو التعب في طلب المعاش".

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

مقدمة الفصل:

إن تحدي القضاء على الفقر وتقليص تفاوت الدخل بين أفراد المجتمع الواحد يعد من المواضيع المهمة التي استرعت اهتمامات الدراسات الاقتصادية منذ عقود، عطفاً على صلته الوثيقة ببلوغ مستهدفات التنمية المستدامة من عدمه. أداة قياس تفاوت الدخل، ووتيرة نموه عبر العقود الماضية، ومسبباته، وانعكاساته على رفاهية الأجيال المقبلة، والدور الحكومي المنشود لمعالجة هذا التفاوت وتحقيق العدالة في توزيع الدخل بين السكان، هي أهم محاور تساؤلات الدراسات الاقتصادية في هذا الشأن.

لقد حظي موضوع توزيع الدخل باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي خلال الفترات التاريخية الماضية، إلا أن هذا الاهتمام تراجع مع توسع انتشار الليبرالية الاقتصادية، والتي تعتبر أن إعادة التوزيع هو أحد منتجات نظرية توازن المنتج، بحيث أن كل عنصر من عناصر الإنتاج يتحدد بإنتاجيته الحدية، وهذا الطرح يستبعد دور التوازنات المجتمعية وأثارها على التوزيع، وقد تم تناول موضوع أسباب وملايسات سوء توزيع الدخل والثروة في العديد من الكتب والدراسات مثل "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" لتوماس بكيت و"اللامساواة: ما الذي يمكن عمله" لأنتوني أتكينسون وغيرها. ومع الإدراك بأنه لن يتحقق بعد التقدم الذي تطمح له المجتمعات في مجال إعادة توزيع الدخل والثروة إلا أنه ووفقاً لتقرير "الفقر والرخاء المشترك" الذي أصدره البنك الدولي عام 2018 فقد حققت بعض الدول إنجازات لافتة في مكافحة الفقر، وهذه النتائج فقد أشار التقرير إلى أنه وفي عام 1990 كان 36% من سكان العالم يعيشون في فقر وفقاً لتعريف خط الفقر الدولي، وتراجعت هذه النسبة إلى 10% عام 2015.

تشير هذه النتائج إلى أن إمكانية رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين ظروف حياتهم هدف قابل للتحقق في حال تم انتهاج السياسات والإجراءات المناسبة، مع الإدراك المسبق بأن الفقر لا يتعلق بمستوى الدخل فقط، وإنما أيضاً بجوانب متعددة لها تأثير مباشر على مستوى حياة ورفاه المواطن، بما ذلك خدمات صحية وتعليمية وخدمات البنية التحتية والشعور بالأمن وغيرها، ومع هذا الإدراك والوعي بالجوانب المختلفة نستطيع أن نبني برامج اجتماعية وتنموية الموجهة للتغلب على هذه المصاعب والتعامل معها بشكل ملائم.

وستتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفهوم الفقر وقياسه؛
- المبحث الثاني: التفاوت في توزيع الدخل؛
- المبحث الثالث: العدالة الاجتماعية.

1. مفهوم الفقر:

على الرغم من أن الفقر كان سببا أو دافعا للعديد من الثورات الاجتماعية، والتغيرات الكبرى، والاضطرابات السياسية الممتدة، وعلى الرغم من أنه كان أيضا مصدر إلهام للفكر الإنساني وللإفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين، ولظهور عدد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية والأيدولوجية، فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر، ويمكن إدراك ذلك من خلال إلقاء نظرة سريعة على الأدبيات الواسعة التي نشرت حول هذه الظاهرة الاجتماعية، في الأقطار المتقدمة أو النامية، ومن قبل المفكرين المستقلين أو المنظمات الدولية.

ويعد الفقر من المفاهيم المجردة النسبية، فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، ومفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس، والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة أخرى.

والجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم " الحرمان النسبي " لفئة معينة من فئات المجتمع، وفيما بعد ذلك تختلف تلك التعريفات في حدوده ومكوناته؛ وحتى في التعريف الشامل الذي حاول البنك الدولي وضعه لهذه الظاهرة والذي يقول بأن "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، فهذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف¹.

فالفقر في الريف الهندي أو الصيني مثلا، والذي يؤدي أحيانا إلى الموت بسبب الجوع، فيختلف عن الفقر في أقطار أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، الذي يشير بدرجة كبيرة إلى قضية التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير على الحرمان المطلق. وهناك محاولات أكثر طموحا، حاولت توصيف أوجه الحرمان التي ترتبط بالفقر، إلا أنه من الواضح أن الإيغال في التوصيف يزيد مهمة قياس الفقر تعقيدا*

¹ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1990، ص 41.

* من هذه المحاولات، تعريف د محمد حسين باقر للفقر بأنه ((حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كمأ ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى المعيشي والتعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالممرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات...)). ويستمر التعريف في رصد جوانب أخرى لظاهرة الفقر. أنظر: محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996).

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

وفي مقابل هذه التعريفات الموضوعية، هناك التعريف الذاتي للفقر، الذي يركز على تصنيف الفرد لذاته فيما إن كان من الفقراء أم لا، وفي غياب طريقة علمية يمكن التعبير بها عن آراء الأفراد أو الأسر في المجتمع، في ماعدا السؤال المباشر لهم عن ذلك، فإن التعريف الذاتي لا يكتسب أية أهمية واقعية، فالفقر ينبغي تحديده بناءً على الظروف الموضوعية للعائلة (بناءً على معيار الدخل أو أي معيار منضبط آخر)، وليس على التقدير الخاص للعائلة ذاتها، ووفقاً لذلك، فإنه ليس من الضروري أو الكافي لأفراد هذه العائلة بأن يعانون من الحرمان حتى يتم تصنيفهم من الفقراء. وعدا ذلك، فإنه وفقاً لهذا المعيار، فإن مستوى المعيشة أو الدخل الذي يعتبر عنده الفرد أو الأسرة ضمن الفقراء يتباين بدرجة كبيرة بين الأفراد أو الأسرة في فترة زمنية معينة*

وهناك مكونان مهمان لا بد من أن يبرزوا في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهذان المكونان هما مستوى المعيشة، والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، ومستوى المعيشة التي يمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة، مثل الغذاء والملبس والسكن، التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء؛ أما الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل، أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها؛ وفي الواقع فإن اعتبار أي من المعيارين، أي مستوى المعيشة أو الدخل سينعكس بالضرورة على الطريقة التي سيقاس بها الفقر، والتي تتمثل في المنهجين الشائعين، منهج تحليل استهلاك الأسرة من السلع الأساسية، أو منهج تحليل الدخل الذي يحصل عليه الأفراد أو الأسر. وسيتضح فيما بعد أن هناك خلافاً جوهرياً بين المنهجين.

2. تعريف الفقر:

1-2. تعريف الفقر لغة:

يعرف المنجد في اللغة والإعلام على أنه: "فَقْرٌ - فِقَاْرَةٌ: ضد استغنى أي احتاج وذلك أن يصبح الإنسان محتاجاً أو ليس له ما يكفيه ..."¹.

* اعتبرت كريمة كريم التعريف الذاتي بأنه النوع الثاني من تصنيفاتها لمفاهيم الفقر. أنظر: كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر (القاهرة: منتدى العالم الثالث، 1994، ص 5-6).

¹ لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، 2009، ص 590.

2-2. تعريف الفقر اصطلاحاً:

ورد للفقر الكثير من التعاريف ضمن العديد من الأدبيات التي تتحدث عن التنمية البشرية والاقتصادية ومكافحة الفقر، وللقر أشكال وأنواع مختلفة فهناك الفقر المادي، وهو النوع المفهوم من قبل الجميع وفقر المشاركة وفقر الاستقلالية وفقر الحماية، كما أن هناك أنواع أخرى من الفقر تبعا لمدة بقائها فعناك فقر صدمة وفقر موسمي وفقر دائم، وهناك أنواع أخرى من الفقر نسبة إلى عدد الفقراء مثل الفقر الفردي والفقر الجماعي والفقر المنتشر والفقر المتوطن، وهناك نوع آخر من الفقر نسبة إلى أسلوب قياسه وأهمها الفقر النسبي والفقر المطلق والفقر المدقع. وتجمع معظم الأدبيات التي تتحدث على الفقر أنه: "عبارة عن حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان". وأهم هذه الاحتياجات هي الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، المسكن أو المأوى، تملك السلع المعمرة وتوفر الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد. إن الفقر هو الوضع الذي يعمل جميع الناس على الهروب منه، الفقر هو الجوع، الفقر هو الافتقار إلى المأوى، الفقر هو أن تكون مريضا وغير قادر على زيارة الطبيب، الفقر هو عدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة ومعرفة القراءة، الفقر هو فقدان طفل بسبب تلوث مياه الشرب... الخ¹.

فالفقر من أكثر المفاهيم التي عُرِفَت من أوجه مختلفة ومتعددة، نذكر منها:

- الفقر يعني الحرمان من الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية والتمتع بالحياة، فهو الجوع، وفقدان المأوى، وعدم القدرة على زيارة الطبيب عند المرض، وعدم الانخراط في الدراسة، والبطالة، الخوف من المستقبل، ويرى البعض أن الفقر صورتين متشابكتين، صورة فقر الوعي وصورة فقر الموارد، أما فقر الوعي فهو فقر ثقافي يحول دول الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، أما فقر الموارد الإنتاجية فهو يوقف تراكم جهود الناس للعيش جثثا تحت خط الحياة الإنسانية الكريمة.
- ويرى البعض الآخر أن الفقر بمعناه الشامل، " هو ندرة الموارد أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل"².

فإذا ما استثنينا ظاهرة الندرة يصبح الفقر مرتبطا بالتخلف الذي هو حالة تشمل النمو الاقتصادي والاجتماعي وتخلق عقبات في طريق استخدام الموارد الطبيعية والإمكانية البشرية المتوفرة لاستخدام

¹ محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 1992، ص 12.

² فيليب عطية، أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة علم المعرفة، ماي 2006، ص 10.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

أمثل، اعتماداً على جهود الذاتية الممكنة، من هنا نتبع ضرورة ملاحظة لعنة الفقر ومحاولات القضاء على التحديات التي يطرحها.

يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، كما يعرف بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، ويشير الفقر بشكل عام إلى مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية إلى وضع يتسم بالحرمان من موارد، أو قدرات تعتبر ضرورية لحياة بشرية كريمة. ويرتبط الفقر بمظاهر حرمان مادي ملحوظ، مثل: تردي الأوضاع السكنية، وسوء التغذية، واللباس، ويؤثر الفقر بشكل كبير على مجموعات وفئات قدرتها على الوصول إلى المصادر الاقتصادية محدودة: (كالمرضى، والأيتام، والنساء).

يفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد يسمى خط الفقر ويختلف خط الفقر من مجتمع لآخر، كما يتغير داخل المجتمع وفقاً للتغيرات التي تدخل على بنية المجتمع وطاقته الإنتاجية ومستواه التكنولوجي¹.

إن الفقر هو عجز الإنسان أو جماعة من الناس في المجتمع عن وجدان ما يوفر مستوى الكفاية في العيش، ظاهرة حاربها الإسلام في تشريعه ووصاياه واعتبارها شراً إنسانياً باعتباره يسبب حرمان الإنسان من أحد حقوقه الذي هو الكفاية في العيش، وشراً اجتماعياً باعتباره يعوق المجتمع عن التقدم المادي والمعنوي.

فالفقر إذاً من أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة، وأكثرها شيوعاً هو: إنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يُعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة.

وعلى المستوى العام: كثيراً ما يكون الفقر ناتجاً عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة، والأفراد الذين لا يملكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل -لأي سبب كان- غالباً ما يكونون فقراء، وبذلك يصبحون تحت عتبة الفقر هذا الذي يصل بين الفقير والغني.

فالتعريف الأول للفقر يحمل بين طياته إحدى التعريفات الثلاثة التي يُعرّف بها الفقراء، والتي حُدِّدت في منتدى العالم الثالث سنة 1994، والتي نذكرها على النحو التالي:

أولها: وهو التعريف الموضوعي الذي يركز على كونهم غير قادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ويعتبر كلا من دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة،

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، تعريف الفقر وطرق قياسه. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3217 (تاريخ الاطلاع 2022/06/18).

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

وهنا يكمن الفرق بين الفقر وعدم المساواة، فكما ذكر البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم (1990) أن الفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، بينما يعبر عدم المساواة عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع ككل ودون استثناء.

أما التعريفان الآخران للفقراء: فهماك التعريف الذاتي للفقراء وتعريف السوسيولوجيا للفقراء. التعريف الذاتي: يعرف فيه الفقراء من وجهة نظر الفرد ذاته، فإذا شعر بأنه لا يحصل عما يحتاج إليه (بصرف النظر عن احتياجاته الأساسية) يُعد فقيرا.

وأما علم السوسيولوجيا: فيعرفهم بكونهم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، ويعتبر الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية.

ومن التعريفات التي تأتي مصاحبة لتعريف الفقر هو تعريف حد الفقر، وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للغذاء والبنود غير الغذائية لأفراد الأسرة، بحيث يعتبر هذا المستوى من الدخل أو الإنفاق هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء، فمن يقعون عند الحد الفاصل أو أدنى منه يوصفون بأنهم فقراء، ومن يقعون فوق الحد الفاصل هم غير الفقراء؛ وقد حدده البنك الدولي في تقرير التنمية عام 1992 بأنه 400 دولار للفرد عام 1990 وما يوازيها من دولارات حتى عام 2000.

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد عرّف الفقراء ببعده إنساني أعمق، وهو أنه إنكار ورفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان، ويتضمن تلك القدرة على العيش حياة طويلة مبدعة وصحية وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين، والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم، وفي تقرير تنمية الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1977 قُدّم مقياس للفقر الإنساني تحت اسم "دليل الفقر الإنساني"، ويقاس هذا الدليل الحرمان والفقر بالنظر لخمس خصائص للفقر من واقع الحياة وهي: الجهل وسوء التغذية بين الأطفال والوفاة المبكرة وفقر الرعاية الصحية وعدم القدرة على الوصول إلى المستوى المعيشي المطلوب.

ولغرضنا في هذه الدراسة يمكن تعريف الفقر بأنه ((عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية الذي يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات وفي فترة زمنية محددة)). وهذا التعريف يركز على مستوى المعيشة المادي المقابل للقياس، والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع من المجتمعات على حدة، وخلال فترة زمنية محددة.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

3. أنواع الفقر:

يتخذ الفقر أنواعاً عديدة، وهي على النحو الآتي:

1-3. الفقر المطلق:

يُقصد بهذا النوع النقص الكلي في جميع متطلبات الحياة الأساسية، وعدم القدرة على الحصول على الطعام، والملبس، والمأوى، والتعليم والصحة.

2-3. الفقر النسبي:

يختلف هذا النوع من مكان إلى آخر باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الإنسان، ويتمثل بافتقار الفرد إلى الموارد اللازمة لتلبية الحد الأدنى من مستويات المعيشة في المجتمع.

3-3. فقر الدخل:

يتحدّد فقر الدخل في الولايات المتحدة بحجم الأسرة، وعدد الأطفال في الأسرة الواحدة، ولذلك لا يوجد مستوى دخل ثابت لتحديد هذا النوع من الفقر.

4-3. الفقر الدوري:

هو الفقر الذي يحدث في مدّة مُحددة، وينتشر على نطاق واسع، ويرتبط بأحداث خاصة في المجتمع، مثل: الحرب، أو الركود والانهيار الاقتصادي، أو حدوث ظواهر وكوارث طبيعية أحدثت خللاً في توزيع الغذاء والموارد الأخرى.

5-3. الفقر الجماعي:

هو نقصان الموارد الأساسية في نطاق واسع، ويصيب هذا النوع مجتمعات بأكملها، أو مجموعة كبيرة من الناس التي تعيش في ذلك المجتمع، ويُشار إلى أنّ الفقر الجماعي يستمر مدّةً زمنيةً طويلةً قد تمتد عبر الأجيال، ويغلب انتشاره في الأماكن التي كانت مُستعمرةً في الماضي، أو الأماكن التي تشتعل فيها الحروب باستمرار¹.

6-3. فقر الرفاهة:

لقد حدد بعض الباحثين نوعاً آخرًا من أنواع الفقر الذي يتعرض له بعض الشرائح الاجتماعية، وخاصة في المجتمعات الغربية التي تعيش فيما يسمى بالبلدان المتطورة، والتي يتمتع أصحابها بالمنجزات

¹ سعيد نواره آيات، بحث عن الفقر، موضوع، <https://mawdoo3.com> (تاريخ الاطلاع 2022/06/22).

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

الحضارية الحديثة، كالأجهزة المتطورة والحديثة، وبعض وسائل الترفيه التي تفتقر إليه بعض الشرائح، فهذا السبب أطلق عليه اسم فقر الرفاهية.

هذا وقد أوردت بعض الدراسات أنواع أخرى للفقر، والتي صنفت حسب العوامل المسببة للفقر، إذ قسم الفقر إلى نوعين رئيسيين، وهما فقر التكوين وفقر التمكين، حيث يمثل النوع الأول مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية، كالعوامل البيولوجية والفسولوجية، والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة، والتي تمثل قصوراً في القدرات الشخصية للأفراد.

أما النوع الثاني من الفقر فهو فقر التمكين، والذي يعتبر فقر مؤسسي، حيث يفصح بدوره عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس أو تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استثمارها¹.

4. قياس الفقر:

هناك العديد من المؤشرات مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء، أو نصيب الفرد من الدخل القومي، والتي تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق، وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا تخفي حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري (Normative)، وأن أي تعريف إحصائي للفقر إنما يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الأساسية في إطار اجتماعي وثقافي محدد، وفي فترة زمنية معينة².

ولكن لما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر، فإن من الطبيعي أن تتجه الجهود لقياس مستوى المعيشة بشكل أولي في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر.

ووفقاً لذلك، هناك ثلاثة مناهج لقياس الفقر: الأول يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة، والثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة)، والثالث هو مستوى الرفاه الكلي، أو حجم الإنفاق الكلي ليس عمل الاستهلاك فقط، وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى. والمنهجان الأولان هما الشائعان في الدراسات التطبيقية المقارنة.

¹ د. عبد الرحمان سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الرياسة للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2015، ص. ص 29-30.

² Atkinson & Antony, *The Economics of Inequality*, Oxford Clarendon Press, Oxford, 1983, pp. 12-13.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

والمنهج الأول (الاستهلاك) يعتمد على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة، ويحتوي على أربع مكونات على الأقل:

1. مقدار الإنفاق المخصص لبنود محددة أساسية مثل الطعام؛
2. قيمة الأسعار الحرارية للطعام؛
3. تكاليف حمية محددة ومتوازنة؛
4. تكاليف أساسيات البقاء الإنساني المحتمل.

والخطوة التالية تتمثل في تحديد تكاليف هذه الحاجات من خلال تحويل الحاجات الأساسية إلى سلة تحوي الحد الأدنى من الطعام، ولكن السهولة النسبية في تحديد تكاليف الطعام ينبغي ألا تنسينا صعوبات تحديد تكاليف الحاجات الأساسية الأخرى مثل الملابس والمواصلات، وحجم الإنفاق المحقق لهذا المستوى المعيشي، والذي بدوره سيحدد أيضا خط الفقر الذي دونه تقع الفئات الفقيرة، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

وبالمقابل، فإن البعض يعتبر أن منهج الدخل هو الاختبار الطبيعي لقياس الفقر؛ فالدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد أو العائلة ما يستهلكه وما لا يستهلكه، والمشكلة تتمثل بعد ذلك في تحديد مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غير الفقراء، وهذا المستوى يرمز إليه مرة أخرى بأنه خط الفقر، وهذا المنهج يحتم علينا تعريف مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه، فالبعض يستخدم الدخل النقدي السنوي للعائلة، بينما يستخدم البعض الآخر الدخل الجاري وليس الدخل طوال العمر، والدخل الفعلي وليس المحتمل¹.

وهناك أسباب عدة تجعل التحليل الذي يعتمد على الدخل يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك التي تعتمد على الإنفاق، فعائلة ما قد يكون لديها دخل محدود أقل من ٧، ولكنها مع ذلك تكون قادرة على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض، ودراسة موازنات الأسرة تظهر مستوى عاليا من الادخار السالب من قبل العائلات المنخفضة الدخل، وقد يظهر ذلك أيضا عندما تتسلم الأسرة دخلا عينا (مثل السكن المجاني أو الدعم المنخفض للغذاء)، أو عندما تشترك في الاستهلاك مع الآخرين.

والمفاضلة بين المنهجين السالفين، المنهج المباشر (الاستهلاك) والمنهج غير المباشر (الدخل)، تعتمد على قضايا منطقية، واعتبارات عملية في الوقت ذاته (مدى توافر ودقة المعلومات)، وأولئك الذين يدافعون عن الطريقة المباشرة يعتبرون أن الموت بسبب حرمان المادي هو أحد أشد أنواع الفقر

¹ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 22.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

وضوحا، ونقصان التغذية هو أيضا صورة من صور الفقر، والطريقة المباشرة تجعلنا قادرين على التعرف على أولئك الذين لا يأكلون بدرجة كافية، كما أنه تجعلنا قادرين على حصر أعداد الذي يعيشون في مساكن غير مناسبة أو الذين لم يحصلوا على التعليم أو الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الصحية؛ أما طريقة الدخل فهي أقل دقة، فعلى الرغم من أن حجما معيننا من الدخل قد يكون ضروريا لشراء الحاجات الأساسية للحياة، إلا أنه ليس هناك ما يضمن أن العائلة ستنفق دخلها على هذه السلع. وعموما، فإن الذين يفضلون طريقة الاستهلاك على طريقة الدخل يقومون على ثلاث مبررات رئيسية:

- إن الاستهلاك يقيس بشكل مباشر تدفق المدخلات التي تولد المنافع، أما الدخل فهو يقيس القدرة على شراء هذه المدخلات، ومن الطبيعي أن يتركز اهتمامنا على ما تم استهلاكه فعلا؛
- إن الدخل يتم قياسه خلال فترة من الزمن (أسبوع، شهر، سنة)، وخلال هذه الفترة قد يكون دخل بعض الأفراد منخفضا لأسباب عشوائية (المرض، الجفاف، ارتفاع مؤقت في الأسعار العالمية لبعض السلع الزراعية أو الموارد الطبيعية... إلخ)، أو لأسباب تتعلق بآثار دورة الحياة (Life-Cycle) كأن يكون الفرد صغير أو كبير السن؛
- إن الأسعار قد تختلف بدرجة أساسية بين الأقاليم أو أن بعض السلع قد لا تتوافر عند الأسعار السائدة، مما سيقود إلى تباين واضح في توزيع الدخل وتوزيع الاستهلاك.

5. خطوط الفقر:

إن كان من السهل نسبيا الحكم على فرد ما بأنه من الفقراء، وفقا لمعايير موضوعية أو ذاتية، فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد معيار محدد يمكن من خلال الوصول للحكم نفسه بالنسبة للمجتمع ككل، أي تحديد الفقراء من غيره في مجتمع ما من مجتمعات؛ وعلى الرغم من الاجتهادات التي حاولت استنباط مثل هذا المعيار، إلا أنه ينبغي القول بأن مفهوم "خط الفقر" هو أكثرها شهرة وانتشارا. وخط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لا يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان، الغذاء والملبس والسكن والنقل، والمنهج الأكثر شيوعا في تحديد خط الفقر يبدأ بوضع افتراضات خاصة بحاجة الإنسان للسعرات الحرارية كل يوم لكي يستطيع الاستمرار في الحياة ومواصلة العمل، وهذه السعرات الحرارية (طاقة الطعام) يتم تحويلها إلى سلع من الغذاء للوجبات اليومية الرئيسية، تبعا للعادات الغذائية لكل قطر، ثم يتم احتساب خيارات متعددة، وفقا للأسعار السائدة في الفترة الزمنية التي يتم تحديد الخط لها، والقيمة الإجمالية تمثل الإنفاق على الطعام، وبعد ذلك يجري تعديل هذا

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

التقدير ليأخذ بالاعتبار الاحتياجات الأخرى المذكورة سلفاً (الملبس والسكن والمواصلات... إلخ) والقيمة الإجمالية لهذه الحاجات الأساسية، والتي تمثل الحد الأدنى الاجتماعي أو خط الفقر، وفئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن الفقراء، وعلى الرغم من معقولية ومنطقية هذا المنهج، إلا أنه ترد عليه جملة من الملاحظات والقيود التي يمكن تلخيصها في التالي:

أولاً: مفهوم خط الفقر يقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بمقياس واحد، وهذا يكافئ القول بأن الناس هم إما فقراء أو غير فقراء تبعاً لموقعهم من هذا الخط، وفي واقع الحياة فإن الفقر هو ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة، ولا يوجد هناك وضع واضح وصريح، فالعائلات التي لديها دخل يعتبر هامشياً أعلى من خط الفقر قد لا يتم تصنيفها كفقراء، بينما أفرادها في واقع الأمر هم فقراء فعلاً، ولا يبدو أن هناك حلاً سهلاً لهذه المشكلة، لأن نقطة الفصل (وهي خط الفقر) قد يتم تحديدها بطريقة عشوائية؛ وكذلك فإن نسبة العائلات دون خط الفقر تخفي الفوارق الكبيرة في الخصائص الفردية بين الفقراء، وبين هؤلاء، هناك الفقر وهناك الذين يعانون الفقر المدقع؛ ثانياً: إن الحاجة للطعام تختلف باختلاف الأفراد، كما أنها تختلف بالنسبة للفرد الواحد بمرور الوقت، ولذا سيكون من المستحسن وضع الافتراضات الخاصة بمستويات النشاط التي تحدد المقدار من الطاقة الإضافية التي سيتم الحاجة إليها، وتحقيق تغذية كافية قد لا يكون المحرك الأساسي أو الدافع للسلوك البشري حتى لأكثر الناس فقراً، كما أنها قد لا تكون المحرك الأساسي للطعام، وهناك احتمال في أن يكون الحد الأدنى من تكاليف الأسعار الحرارية المفترضة أقل من مستوى الإنفاق الذي يحقق فيه الفقراء مستوى الأسعار المطلوبة؛

ثالثاً: وهذا المنهج، أي منهج تحديد الحاجة للطاقة من الطعام، يعتبر جيداً في حالة تحديد خط فقر وحيد، ولكن ينبغي الحذر حين تطبيقه في دراسات مقارنة بين مناطق مختلفة أو فترات زمنية متفاوتة حتى للقطر الواحد؛ ووجه الحذر يتمثل في أن حين مقارنة مستويات المعيشة من حيث متوسط نصيب العائلة من الاستهلاك، فإن المقارنة بين مناطق متباينة أو أزمنة مختلفة قد تكون مضللة ما لم يكن لخط الفقر قوة شرائية ثابتة تعتمد على مؤشر تكاليف المعيشة المناسبة للفقراء، ومن المحتمل جداً ألا يساعد المنهج السابق على إبراز مثل هذه الخطوط الثابتة من حيث الاستهلاك الحقيقي أو الدخل، والسبب يعود إلى أن العلاقة بين جرعات الطاقة من التغذية والاستهلاك أو الدخل لن تكون واحدة لكل المناطق أو الأزمنة، بل قد تتغير نتيجة الاختلاف في الأذواق ومستويات النشاط والأسعار النسبية وعوامل أخرى متعددة؛

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

رابعاً: إن خط الفقر ينبغي أن تكون له علاقة معقولة مع مستوى المعيشة في القطر محل الدراسة، فلو تم استخدام خط الفقر لقطر غنية مثل الولايات المتحدة لأصبح جميع السكان في معظم الأقطار النامية في عداد الفقراء، وبالمثل فإن استخدام خط الفقر لقطر منخفضة الدخل مثل الهند سينفي صفة الفقر عن سكان أوروبا والولايات المتحدة، ولذا فإنه من الطبيعي أن يحدد خط الفقر بناء على المستوى القطري الاقتصادي للقطر، وأن يكون هذا مختلفاً عن الأقطار الأخرى حتى المجاورة منها:

خامساً: الاعتبارات والمحددات التي تتحكم في الإنفاق الغير الغذائي

لقد كان من السهل تحديد الطاقة من الطعام للفرد ثم تقدير القيمة المالية لها، فإن تحديد قيمة الاحتياجات الأخرى مثل المسكن والمواصلات والملابس... إلخ، ففي هذه الحالة سنواجه جملة من الاعتبارات القياسية والمنهجية. ومن هذا المنطلق فإن إحدى الطرق المقترحة هي تحديد التكلفة الدنيا لمجموعة الطعام التي تحقق الحد الأدنى من الطاقة، ومن ثم استخدام مقلوب متوسط هذه النسبة (1/3 في الولايات المتحدة مثلاً) من أجل احتساب قيمة الخدمات الأخرى. وهذا ما يطلق عليه منهج أوشل نسكي (Olshansky) والذي قام باستخدامه لتحديد خط الفقر في الولايات المتحدة¹.

ووفقاً لأوشل نسكي، فإن التباين في مستويات الاستهلاك بين الأسر سيبرز بسبب الاختلافات في متوسط الاستهلاك الحقيقي أو الدخل بين المجموعات المختلفة أو بمرور الزمن، وأولئك الذين لهم متوسط أعلى سيكون لديهم متوسطاً أقل من الطعام مما سيؤدي إلى استخدام خطأ أعلى للفقر:

سادساً: بالنسبة لاختيار وحدة قياس لتحديد خط الفقر، هل هي العائلة أم الفرد؟ والعائلة قد تكون مكونة من فرد واحد أو عدة أفراد. ومن المعلوم بدهاءة أن مسموح ميزانية الأسرة التي تستخدم في تحديد أنماط الاستهلاك، قد قامت بتحليل الاستهلاك والدخل للعائلة ككل وليس كل فرد على حدة. ومن المؤيدين لاستخدام العائلة كوحدة للقياس هو سايمون كوزنتس (Kuznets)، وأحد أهم المبررات لذلك هو حقيقة وجود ظاهرة تقاسم الدخل ضمن العائلة الواحدة. والعائلة هي التي تقرر كيفية تخصيص السلع والخدمات بين أفرادها، والسبب الآخر هو صعوبة تحديد حجم الدخل الذي يحصل عليه فرد ما من العائلة في الأنشطة ذات الصبغة العائلية مثل الزراعة أو بعض الأنشطة التجارية أو الحرفية. وكذلك فإن بعض أنواع الملكية قد تكون مشتركة بين أفراد العائلة، مثل الملكية العقارية، ومن ثم يصعب تحديد دخل كل فرد ضمنها. وأخيراً فإن أحد أفراد العائلة قد ينخرط في نشاط اقتصادي

¹ Aldi Hagenars, *The Definition and Measurement of Poverty*, Journal of human resources, Madison, 1988, p. 25.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

يهدف إلى دعم أو تعويض فرد آخر أو الإحلال محل الخسائر التي تحملها، وهذا ما ينتج عنه صعوبة التقدير.

ومن جانب آخر، هناك حاجة تدعم اختيار الفرد بدل العائلة. ومن هذه الحجج أن العديد من العائلات قد تتجه لتوزيع الدخل بين أفرادها بطريقة غير عادلة (في صالح رب الأسرة مثلاً وعلى حساب أفراد آخرين). وكذلك فإن سوق العمل يوظف أفراداً ويخصص لهم أجوراً وفقاً لخصائصهم.

وأخيراً فإن بعض مؤشرات التنمية مثل التركيب أو الهيكل الوظيفي لقوة العمل، ومعدلات وفيات الأطفال، ومعدلات الالتحاق بالدراسة، تعتبر جميعها مؤشرات للأفراد وليس للأسرة. وأحد الحلول هو استخدام دخل العائلة المتوافرة من أجل قياس أجزاء الفقر ومقدار النقص في الدخل، وأن يتم استخدام خصائص الأفراد من أجل رسم صورة عن خصائص الفقراء؛¹

سابعاً: نظراً إلى التفاوت الكبير في الدخل بين الأسر عبر مختلف المناطق، فقد يكون خط الفقر فيها مفهوماً غير واقعياً. وهذا يعيد إلى الأذهان الجدل الذي دار بين الاقتصاديين حول خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي. وخط الفقر المطلق هو: (الذي لا يتغير بتغير المكان والزمان، حيث يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياطات الأساسية. وعلى هذا الأساس يحدد ما يعرف بخط الفقر المطلق والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية. أما خط الفقر النسبي، فهو يحدد (تبعاً للموقع النسبي للفرد والأسرة ضمن المجتمع المعني. وطبقاً لذلك، فهو يحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى للدخل لنسبة 10% من السكان الدنى دخلياً. وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه)².

على الرغم من أهمية خط الفقر في دراسات الفقر في المجتمع، إلا أنه بحكم تركيبه لا يصلح إلا لغرض تمييز الفقراء من عدم الفقراء في المجتمع، ولا يعطي دلالات أخرى لا تقل أهمية عن مدى عمق ظاهرة الفقر مثلاً أو خصائص الفقراء؛ كما أنه وبسبب طبيعته المحلية لا يصلح للمقارنات الدولية. ومن هنا برزت جهود عدة لتطوير مؤشرات أخرى تحاول سد هذه الثغرات، ولتكميل مؤشر خط الفقر. ومن أهم هذه المؤشرات هي: مؤشر عدد الرؤوس، مؤشر فجوة الفقر ومؤشر شدة الفقر.

¹ Gary s, Fields, *Poverty, Enequality, and Development*, Cambridge University Press, Cambridge, 2009, p. 139.

² محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 1996، ص 14.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

1-6. مؤشر عدد الرؤوس (Head Count Index): وهو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعاً، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر، وهذا المؤشر يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. وإذا افترضنا أن حجماً معيناً من السكان (q) هم فقراء (أي أن مستوى استهلاكهم أقل من خط الفقر الذي تم تقديره)، وأن حجم السكان يعادل (N)، فإن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه بـ:

$$H = q/N \dots\dots\dots (1,2)$$

وهذا المؤشر يعتبر جيداً لأغراض كثيرة، كما أنه سهل الفهم والشرح، كما أنه جيد لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر. ولكنه من جانب آخر؛ ولأغراض أخرى، منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات في الفقراء، يعاني نواقص واضحة، على سبيل المثال فلو أن شخصاً أو عائلة ما كانت فقيرة ثم أصبحت فقيرة جداً، فما الذي سيحصل لمؤشر الفقر؟، لا شيء. أي أن مؤشر عدد الفقراء غير حساس للفروقات في عمق الفقر. وكذلك فإن المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع من الفئات الأكثر فقراً إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالاً، فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة¹.

2-6. فجوة الفقر (Poverty Gap): ولتكميل المؤشر السابق، فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر والذي يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر. وهذا المقياس يحدد كالتالي: لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، أي أن الفقر لديهم Y_1 ، ثم الأقل فقراً لديهم Y_2 وهكذا حتى تصل الفئة الأقل فقراً والتي لديها Y_q ، والتي يكون دخلها بالتعريف ليس أكبر من خط الفقر Z ، فإن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنه كالتالي:

$$PG = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\frac{Z - Y_i}{Z} \right]$$

ويمكن إعادة كتابة ذلك كالتالي:

$$PG = I.H \dots\dots\dots (2,2)$$

حيث إن (I) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه:

$$I = Z - \frac{Y^p}{Z} \dots\dots\dots (3,2)$$

¹ Sen Amartia, *Poverty An Ordinal Approach to Measurement*, Econometrica, Vol 44, No 02, March, 2010, p. 227.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

وحيث إن Y^p هو متوسط الاستهلاك للفقير.

وهذا المؤشر على الرغم من فائدته أيضا، إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات، ومن أهمها، أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء. وعلى سبيل المثال فإن فجوة الفقر ستكون متساوية عندما يكون لدى فردين مستوى من الإنفاق يساوي 50% من خط الفقر، أو عندما يكون لدى أحدهما 75% من خط الفقر بينما لدى الثاني 25%. ففي كلتا الحالتين ستكون فجوة الفقر 0.5 ولتغلب على هذه المشكلة، فقد تم اقتراح المؤشر الثالث وهو مؤشر شدة الفقر¹.

3-6. مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Index): ويمكن احتسابه من خلال متوسط الربع

النسبي لفجوة الفقر: 0.25 في مثالنا الأول و0.32 في مثالنا الثاني. ويمكن التعبير عنه كالتالي:

$$PS = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \frac{(Z - Y_i)}{Z \times 100} \dots \dots \dots (4,2)$$

وكلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

7. تشخيص الفقر في الجزائر:

عند التطرق إلى الأرقام الخاصة بالفقر في الجزائر فإنه يسجل اختلافا وتباينا كبيرين بين المعطيات المعتمدة لدى الهيئات الدولية، عن تلك المتداولة لدى الهيئات الوطنية فيما بينها، نتيجة لاختلاف الأسس والقواعد والمناهج المنتهجة لقياس الظاهرة، أو حتى الاختلاف في الأهداف المرجوة من هذه القياسات، وهذا ما يصعب من عملية المقارنة بين النتائج المتحصل عليها، وبذكر الأرقام والنتائج فإن آخر دراسة تم إجراؤها في الجزائر تتوقف عند الدراسة التي أجراها المركز الوطني للدراسات، والتحليل لأجل السكان والتنمية حول مستوى المعيشة للعائلات الجزائرية "2005 LSMS"، اعتمدت الدراسة على القياس النسبي لتحديد عتبة الفقر، انطلاقا من معامل الميزانية الغذائية، وهو مؤشر يمثل الحصص المخصصة من الميزانية للتغذية وقد حددت بـ 50% من وسيط النفقات.

8. تعريف الفقر في الجزائر:

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر " كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقص في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا².

¹ William Van Eaghen, *Poverty in the Middle East and North Africa*, Macmillan Press; St. Martin's Press, London, 1998, p. 230.

² Conseil National économique et social, *la maitrise de la globalisation: une nécessité pour les plus faibles*, session plèniere, Alger, 2001, p. 107.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

وعرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا*، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملابس).

9. أسباب الفقر في الجزائر:

9-1. أسباب ومحددات الفقر في الجزائر:

لا شك في أن هناك جملة من الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم أي مشكلة، وبذلك فإن دراسة أي مشكلة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، تستلزم الوقوف على الأسباب الكامنة وراء تفاقم هذه المشكلة، وبالتأكيد فإن انتشار الفقر واتساع نطاقه في الجزائر تقف خلفه جملة من الأسباب، والتي تتفاعل فيما بينها مع مرور الوقت لتشكّل آلية متجددة لإنتاج ظاهرة الفقر، والتي من أهم مظاهرها اتساع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر، من هنا نرى أهمية الوقوف على أسباب ومحددات الفقر في الجزائر.

9-2. أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر:

من بين أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر هي كالاتي:

أ. حجم الأسرة:

إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة 27.9%، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة 16.70%، وفي المرتبة الثالثة العامل اليدوي بـ 14.52%، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى 10.76%، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية والتي تفوق ميزانيتها 58%، في حين تقسم نسبة 41% من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، والنقل؛ والصحة.

ب. التضخم:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن

* يقصد بالكم نسبة الاستهلاك إلى الدخل، أما الكيف فتوعية هذا الاستهلاك.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع، ولقد بلغت نسبة التضخم السنوي والجزائر في بداية التسعينيات بأكثر من 17%.

ج. برامج التصحيح الهيكلي:

تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر، وازدياد معدلاته خاصة في الجزائر، حيث إن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، أدى إلى تسريح ما يقارب 500.000 عامل وذلك في الفترة (1995 – 1998)، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تضم 96000 عامل، وبدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح مشكلة العنصر الأساسي في الفقر¹.

د. الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر بداية التسعينيات:

عانت الجزائر من أزمة أمنية حادة تعوج إلى أحداث أكتوبر 1988، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها، هذه الظروف أدت إلى وجود نسبة كبيرة من الفقر في هذه الفترة.

هـ. الفساد والبيروقراطية:

تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، وصنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 (CPI) الجزائر في المركز 105 من أصل 178 دولة شملها التقرير، ورغم تسجيل الجزائر تحسنا نسبيا بإحرازها 2.9 على 10 بالمقارنة مع 2.8 والمركز 111 سنة 2009، إلا أن الجزائر لا تزال مصنفة ضمن البلدان الأكثر فسادا في العالم².

هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعة تكلفة رأس المال، فالفساد يؤدي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام³.

¹ Abdelmajid Bouzidi, *Les années 90 de l'economie Algerienne*, ENAG, Alger, 2000, p. 85.

² حاجي فطيمة، سياسات مكافحة الفقر، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمّان، 2017، ص 22.

³ سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 08، العدد 02، 01 أوت 2008، ص 12.

المبحث الثاني: التفاوت في توزيع الدخل

منذ أقدم العصور ولحد الساعة لا يزال موضوع التفاوت في توزيع الدخل يستقطب الاهتمام والمتابعة والبحث من دون أن تكون هناك خلاصة واضحة وقاطعة، ولا يزال البشر يختلفون فيما يمكن أن يعنيه "التوزيع العادل للدخل"، فتوزيع الدخل في أي مجتمع لا يتم بصورة آلية، بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والتطور الاجتماعي وكذلك التحولات في عملية الإنتاج؛ فالعملية تتم من خلال تفاعل البشر داخل المجتمع وخارجه، ولكن لا يعني ذلك أن الدولة ليس لها تأثير في توزيع الدخل، فهي من خلال سياسات الضرائب والإعانات والدعم والإنفاق العام تستطيع التأثير بشكل هائل في توزيع الدخل وإعادة توزيعه في المجتمع.

1. مفهوم التوزيع:

في الحديث عن التوزيع الدخل، يجب الفصل بين ثلاث قضايا مهمة ذات اتصال بالموضوع وهي: التوزيع الشخصي، والتوزيع الوظيفي، والحصص التوزيعية. فالتوزيع الفردي يتعلق بالأفراد والدخول التي يحصلون عليها، وفي هذه الحالة يتم الاهتمام بحجم الدخل الذي يملكه الفرد ومصدر هذا الدخل إن كان أجرا أو ريعا أو ربحا.

أما التوزيع الوظيفي فهو لا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية، وإنما بعوامل الإنتاج الأربعة، ونظرية التوزيع هنا تبحث في الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، وهذا لا يتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج. أما الحصص التوزيعية، فهو يبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الإنتاج من الدخل القومي. وفي العديد من الأحيان لا يفرق بعض الاقتصاديين بين الثاني والثالث نظرا للصلة الوثيقة بينهما¹.

أما النظريات المختلفة التي قدمت من أجل شرح توزيع الدخل بين الأفراد فقد جاءت من مدرستين فكريتين رئيسيتين:

¹ Pen Jan, **Income Distribution**, Penguin Books, London, 1971, pp. 15-16.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

1-1. المدرسة الأولى:

وهي مدرسة النظرية الإحصائية، ويمثلها جبرات (Gibrat)، وروي (Roy)، وتشامبرنون (Champernow)، أيكسون وبراون (Aitchison & Brown)، وروذفورد (Rutherford)، وقد حاول هؤلاء تفسير عملية توليد الدخل بمساعدة نظرية العملية العشوائية. وقد انتقدت هذه المدرسة على اعتبار أنها توفر فقط تفسيراً جزئياً لعملية توليد الدخل، ولا تلقي الضوء على اقتصادات عملية التوزيع.

2-1. المدرسة الثانية:

يطلق عليها المدرسة الاقتصادية الاجتماعية، وتحاول هذه المدرسة تفسير توزيع الدخل من خلال العوامل الاقتصادية والتنظيمية، مثل الجنس والعمر والوظيفة والتعليم والفروقات الجغرافية. وهناك ثلاث مجموعات من الكتاب تنتمي لهذه المدرسة:

● **المجموعة الأولى:** تتبع منهج رأس المال البشري الذي يقوم على فرضية تعظيم الدخل طوال فترة الحياة، وهذا المنهج تم تقديمه من قبل منسر (Mincer) وتم تطويره من قبل بيكر (Becker) وتشزويك (Chiswick) ضمن آخرين.

● **المجموعة الثانية:** تركز هذه المجموعة على جانب العرض والطلب في السوق، ويشار إليها بأنها مدرسة تخطيط التعليم وتعي مؤلفين من أمثال: بويلز (Bowles) ودورتي (Dougherty) ضمن آخرين، وتفترض هذه المجموعة أن الطلب على الأنواع المختلفة من العمل يتم اشتقاقه من دوال الإنتاج.

● **المجموعة الثالثة:** ويطلق عليها مدرسة العرض والطلب، والمساهمة الرئيسية لهذه المدرسة تم تقديمها من قبل جان تنبرغن (Tinbergen) الذي اعتبر أن توزيع الدخل هو نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب على الأنواع المختلفة من العمل، وتحليله لا ينطبق فقط على دخل العمل وإنما على الدخول المتأتية من العناصر الأخرى للإنتاج¹.

2. اعتبارات منهجية:

إن تحديد معنى "توزيع الدخل" أو التفاوت في توزيعه، على الرغم من الأحكام القيمة التي يتضمنها وذلك لارتباطه بمفهوم العدالة، هو الخطوة الأولى في بحثنا، والخطوة الثانية هي في تحويل هذه المفاهيم

¹ Kakwani, *Income Inequality and Poverty: Methods of Estimation and Policy Applications*, Oxford University Press, New York, 1980, p. 13.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

إلى مقاييس كمية يمكن من خلالها الوصول إلى أحكام محددة بشأن توزيع الدخل في المجتمع، وهذه المقاييس ينبغي أن تكون في حالة دراستنا المقارنة التي تحوي دول متنوعة وفترات زمنية ممتدة، صالحة لمثل هذه المقارنة الدولية والزمنية.

وتتخلص المشاكل التي تتعلق بتحليل توزيع الدخل في النقاط التالية:

- الإحصاءات ومصادر المعلومات؛
- وحدة القياس أو الحساب؛
- طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل.

1-2. الإحصاءات:

إن المقارنة ما بين الأقطار بشأن توزيع الدخل كفيلا بتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الأقطار، وكذلك في القطر الواحد بمرور الوقت. كما أنه تساعد على توضيح كيف تؤثر كل من قوى السوق، والتغيرات الديموغرافية والسياسات العامة في الموقع الاقتصادي للمجموعات الاجتماعية المختلفة؛ إلا أن الخلاصات والنتائج التي يتم التوصل إليها من هذه المقارنات تعتمد بدرجة كبيرة على نوعية الإحصاءات والمعلومات المستخدمة، وقابليتها للمقارنة.

إن العديد من الدراسات المقارنة قد تم إجراؤها بناء على أنواع مختلفة من المصادر أو أن التوزيع قد تم تعريفه بطرق مختلفة. ولذا من الضروري معرفة الكيفية التي تؤثر بها هذه الفروق في النتائج الخاصة بالتفاوت في توزيع الدخل.

وهناك طريقتان رئيسيتان للحصول على المعلومات:

- من خلال سؤال الناس وذلك عن طريق الاستبيانات (مسح ميزانية الأسرة على سبيل المثال)؛
- من خلال إلزام الناس بتقديم معلومات عن دخولهم وذلك لأغراض الضرائب المختلفة حيث تستلم دخلها من مصادر متباينة، وغالبا ما يتم عرض هذه الإحصاءات في شكل توزيع تكراري (Frequency Distribution)، على شكل إعداد الوحدات من السكان التي يقع دخلها ضمن فئات محددة من الدخل.

وضمن هذه الصيغة، فإن الإحصاءات من الأقطار المختلفة لا يمكن مقارنتها بسهولة وذلك لأن فئات الدخل يتم تحديدها بعملات مختلفة، ولذا يتم عادة إعادة ترتيب هذه الفئات بشكل تصاعدي وفقا لدخولهم، وتقسيم هذه الفئات إلى مجموعات خمسية (تحتوي خمس فئات) أو عشرية (تحتوي عشر

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

فئات)، ثم بعد ذلك يتم تلخيص الإحصاءات عن توزيع الدخل برقم مفرد بين الدخل الذي يحصل عليه أقل من 10% أو 20% من السكان، والبديل لذلك هو استخدام المؤشرات الإحصائية التي لا تكون عرضة للتغير بسبب التغير في العملات المحلية أو تقلبات الأسعار¹.

2-2. وحدة القياس:

عند الحديث عن الدخل فإنه تواجهنا صعوبة: ما الذي ينبغي تضمينه في مفهوم الدخل، هل هو الدخل الكلي أم الدخل القابل للتصرف فيه. وهي ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والضمان الاجتماعي، والدخول التحويلية الأخرى، وكذلك العوائد التي تم استلامها من القطر مثل التعليم والخدمات الصحية. والدخل هو واحد من وجوه متعددة للرفاه الاقتصادي. وعائلتان لديهما دخل نقدي متساوٍ، قد يكون لديهما مستويات متباينة من الرفاه الاقتصادي، كما أن عائلتين لديهما مستوى متقارب من الرفاه قد يكون لديهما مستويات مختلفة من الدخل. والرفاه والدخل قد يختلفان عندما تتمكن العائلات من تمويل استهلاكها من السحب من المدخرات.

وللعديد من الأفراد، فإن المقياس الطبيعي قد يكون الإنفاق وليس الدخل، وذلك لأن هذا يمثل المنافع التي يمكن شراؤها والتي يمكن للفرد التمتع بها. ومع ذلك فإن الإنفاق كمقياس للمركز الاقتصادي قد استخدم بدرجة أقل من الدخل.

والفرق بين الدخل كمقياس للقوة الشرائية والإنفاق الفعلي يمثل التحويلات الرأسمالية والادخار، وعموماً فإن تقديرات توزيع الدخل بناء على معلومات الاستهلاك تميل إلى تقليل درجة التباين الحقيقي بين المجموعات، وذلك لأن حصة الادخار في الدخل الإجمالي تزداد مع مستويات الدخل².

وبسبب طبيعة النشاط الاقتصادي في الدول النامية، والأهمية التي يحتلها القطاع الزراعي، ووجود ظواهر مثل التهرب من الضرائب أو عدم الإقرار الكامل بالدخل الكلي للفرد، وكذلك بسبب أن الدخل النقدي في حالات كثيرة لا يعبر بشكل دقيق عن الدخل الحقيقي للفرد، فإن الباحثين يلجؤون إلى مقارنة التباين في الاستهلاك كتقريب لقياس الفروقات في توزيع الدخل في هذه الدول.

والصعوبات الثانية تتمثل في وحدة التحليل، هل هي الفرد أم العائلة؟ وفي الحالة الأخيرة، هل هي العائلة الصغيرة أم العائلة الممتدة. ويزداد التحليل تعقيدا بسبب حقيقة أن حجم العائلات يختلف من حيث عدد أفراد الأسرة، والتركيب العمري، ومن ثم الحاجات الأساسية.

¹ R. M Sundrum, *Income Distribution in Less Developed Countries*, Economic Development and Cultural Change, July 15, 1992, p. 15.

² Antony Atkinson, *The Economics of Inequality*, Oxford Clarendon Press, Oxford, 1983, pp. 33-34.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

ولو كان الفرد هو وحدة التحليل، فإن عددا كبيرا من الأفراد سيظهرون من دون دخل مسجل للأطفال والزوجات العاملات في المنزل، ومع ذلك فإن هؤلاء قد يتمتعون بمستوى عال من المعيشة نتيجة لمشاركة الدخل مع الآباء أو الأزواج، وحقيقة أن الزوجات يشاركن أزواجهن والأطفال يشاركون آباءهم في الدخل تدل على أن هناك مشاركة في الدخل في المجتمع.

وحيث أن العائلات تختلف من حيث الحجم ومن حيث المكونات، فإنه من الضروري أن يتم تعديل الدخل للأخذ بالاعتبار الاختلاف في الحاجات؛ وقد استخدمت الدراسات نصيب الفرد من دخل العائلة لتعديل الدخل الكلي وفقا لعدد الأفراد في العائلة، إلا أن هذا التعديل يهمل ما يمكن أن يطلق عليه وفورات النطاق في الاستهلاك العائلي.

أما مشكلة الإحصاءات في الأقطار النامية، ومنها الأقطار العربية، تواجه صعوبات أكبر، فبسبب وجود العلاقات الاجتماعية القوية، فإن جزءا مهما من الدخل لا يمتلك تعويضا من المشاركة في الإنتاج، بل يكون على شكل هدايا أو مساعدات، وفي العديد من هذه الأقطار، فإن الدخل لا يكون نقديا، بل يتم استلامه أو استلام جزء منه على شكل عيني، وبسبب هيمنة القطاع الزراعي، فإن جزءا مهما من دخول الأفراد يكون على شكل محصول لا يتم ذهابه للسوق عادة، وكذلك فإنه بسبب طبيعة النشاط في هذا القطاع التي تتصف بالموسمية، فإن الدخل لا يكون منتظما، ولذا فيجب تقديره لجميع الموسم.

3-2. طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل:

وهي المعايير التي يتم استخدامها لقياس التباين في توزيع الدخل، وتبدو هذه المشكلة أكثر وضوحا عندما تكون المقارنة عبر الزمن أو المقارنة بين دولتين أو أكثر؛ والنظر في التباين في الدخل الاسمي يخفي في طياته تباينا أكبر في القوة الشرائية الحقيقية وذلك لأن التغير في الأسعار يؤثر في كل من الأغنياء والفقراء بدرجات مختلفة.

3. أهمية معرفة مقدار اللامساواة:

تعتبر قضية اللامساواة من القضايا الجوهرية الحرجة التي على رؤساء الحكومات مراعاتها قدر المستطاع، لكون أبعادها مختلفة، فهي تتشابك في الدخل والصحة والتعليم وتعمل على الإضرار بالفقراء.

فقد كتب أفلاطون في القرن الخامس قبل الميلاد محذرا الشرعيين اليونانيين مما تشكله اللامساواة البالغة من مخاطر: "يجب ألا يوجد بين المواطنين فقر مدقع أو من جانب آخر غنى فاحش، لأن الإثنين منتجين لشر عظيم". وهذه الأهمية ترتبط بالتنمية البشرية لما لها من تأثير مباشر على الحظوظ

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

الحياتية للبشر وماذا يمكن أن يكونوا عليه مستقبلا، أو ماذا يمكن لهم فعله بكفاءتهم الكامنة التي لا تنتظر سوى فرصة واحدة لتبدأ العملية بالتطوير الذاتي.

فمن الواضح أن بعض الأطفال يواجهون خطر الموت المبكر إما لكونهم مولودين لعائلات فقيرة أو منخفضة الدخل، أو أنهم من السكان الأصليين أو لأنهم إناث، أو بكل بساطة أنهم محرومون من الفرص المتاحة لغيرهم، وهنا تنتهك المبادئ الأخلاقية الأساسية للعدالة الاجتماعية، التي تمتزج بأسباب أخرى قوية تؤجج القلق من اللامساواة، كتلك التفاوتات الحادة المبنية على أساس الثروة والمنطقة والجنس والرابطة العرقية، مما يجعلها عوامل سيئة للنمو وللديموقراطية وللتماسك الاجتماعي، وهي سيئة حتى من حيث أهداف التنمية للألفية التي لا توجه اهتمامها للامساواة بشكل مباشر، من خلال قياس التقدم بتجميع نسب التغيير واحتساب معدلها على أساس قومي.

تمثل المسألة المحجوبة في قضية التوزيع ضعفا على الصعيدين؛ أولهما، كون الأهداف الإنمائية نفسها متجذرة في فكر العدالة وحقوق الإنسان، وبما أن استحقاقات لكل امرئ وليست مخصصات اختيارية أو استثنائية فإنه يلزم فمناطقيا أن يكون التقدم للجميع بصرف النظر عن الوضع الاقتصادي أو الجنس أو ثروة الوالدين، أو الجزء من البلد الذي يسكن فيه الإنسان؛ ومع ذلك فإن أهداف التنمية للألفية لا تذكر الحكومات بأن النجاح في التقدم نحوها يجب أن يقاس لدى الشرائح المجتمع كلها وليس فقط على وجه الإجمال، لأن الفرص المتاحة التي تكيف التوزيع في الدخل والتعليم والصحة والحظوظ الأكثر توفرا في الحياة ليست موزعة عشوائيا في أي مجتمع.

يتعلق السبب الثاني للتركيز على اللامساواة بالتقدم ضمن هيكلية أهداف التنمية الألفية، حيث الفقراء مخلفون وراء الركب في تقاطع العديد من الأهداف، إذ توضح بيانات العديد من البلدان أن التقدم في الخمس الأفقر من السكان أدنى بكثير من المعدل القومي، حيث نصيب الفقراء من الحرمان يفوق بكثير نصيب غيرهم منه، مما يجعل تسريع عجلة التقدم بين الفقراء أحد أهم المسالك فعالية للتقدم القومي الأسرع، فأنماط التقدم الحالية تعمل على إبطاء التحسن الكلي، لأن أصغر المكاسب تسجل لدى الأسر المعيشية التي تشكل الجزء الأكبر من المشكلة.

تشكل هذه الاعتبارات متضمنات مهمة من حيث تصميم استراتيجيات الأهداف الإنمائية، كون الشواهد الراهنة تثبت أن التقدم الكلي وتخفيف التفاوتات لم ينجح، طالما أن تلك الأهداف حددت غايات ممكنة للقياس تلائم استجابات السياسات المتجذرة في أسس تقنية ومالية، بل إن العوائق الحقيقية أمام التقدم في نهاية الأمر تعتبر اجتماعية وسياسية متأصلة في المنافذ الغير المتكافئة إلى الموارد وتوزيع السلطة داخل البلدان وفيما بينها، وما لم تصحح هذه الأشكال من اللامساواة فإن أولى

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

مبادئ إعلان الألفية – وهي التزامات بالعدالة الاجتماعية والإنصاف وحقوق الإنسان – لن تترجم إلى تقدم في التنمية البشرية وفق معدل السرعة المطلوب، لأن الاستجابة المناسبة له تكمن في ضمان إبراز اللامساواة وإجراءات الكفيلة بالغلب على التفاوت الحاصل في الحظ على نحو أشد وضوحاً في تصميم الاستراتيجيات المستلزمة لتخفيض الفقر.

تنسجم الأفكار الخاصة باللامساواة – شأنها شأن الإنصاف والعدالة الاجتماعية – بأنها متجذرة في القيم، فإن الجميع يؤمن بوجود المساواة في أمر ما (الحقوق المتساوية أمام القانون، الحريات المدنية المتساوية، والمساواة في الفرص المواتية وهلم جرا)، إذ يتوقع من غالبيتهم عدم التسليم بأن اللامساواة بشتى أنواعها غير عادلة، وأن قلة منهم يقبلون اللامساواة في الفرص المتاحة إذا كانت مبنية على أساس الجنس أو العرق أو الثروة الموروثة، أو أي مصادفات أخرى للولادة قد لا يكون للأفراد تحكّم فيها، وهنا تترجم اللامساواة في خمسة عناوين رئيسية وهي:

1-3. العدالة الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية:

توجب كل الشرائع على كافة المسؤولين عن أحوال الشعوب على الالتزام بمعالجة الحرمان المفرط كواجب أخلاقي، إذ يسلم كل مجتمع بوجود قدر معين من الحرمان يمكنه تحمله، حيث أقر "Adam Smith" أن يكون لجميع أعضاء المجتمع دخل كافٍ يمكنهم من الظهور علناً دونما خجل من أنفسهم.

2-3. إحلال الفقراء في صدارة الاهتمام:

وهو ما يعرف بأمثليه "Pareto"، إذ تعتبر إحدى أفكار الاقتصاد الحديث أن التغيير الوحيد المعزز للرفاه هو ذلك الذي يجعل الإنسان أحسن مما كان عليه، وهي إشارة إلى عمليات إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء قد تجعل بعضهم أسوأ مما كانوا عليه، فيكون من المعقول للحكومات المنتخبة ديمقراطياً العاملة على الاختيار بين مسارات النمو الإجمالية أقل تأكيداً، لأن إضافة دولار واحد في يد الفقراء سواء في المناطق النائية أو الزراعية أو الحضرية المكتظة بالسكان قد يولد رفاه أكبر مما يولد مبلغاً مماثلاً في يد الأغنياء؛ كما أن زيادة وحدة واحدة إضافية من الإنفاق العام الهادفة إلى تخفيض وفيات الأطفال أو توسيع منافذ الوصول إلى المدارس الابتدائية سوف تكون – على أسس اجتماعية – مستحبة من إنفاق نفس المبلغ على تحويلات إلى خدمات موقّرة لجماعات الدخل المرتفع.

3-3. النمو والفعالية:

تواجه الحكومات خيارات قاسية إذا ما أرادت مقايضة النمو بالتوزيع، ذلك أن الخسائر المرتبطة بنمو أدنى يمكنها أن تقضي على ما يحققه الإنصاف الواسع من المكاسب المعززة للرفاه؛ فاللامساواة المفرطة ليست سيئة فقط لتخفيض الفقر، بل هي سيئة أيضا للنمو، لأن الفعالية لفترة طويلة نسبيا والإنصاف متكاملان، ومن أسباب بقاء الفقراء أنهم لا يستطيعون الحصول على القروض (تحسن من مداخيلهم مستقبلا) للاستثمار في الإنتاج والتعليم الأطفال، فالفرص المحدودة للفقراء في الوصول إلى العدالة تقيم حواجز إضافية في وجه الاستثمار، وبالتالي فهم يُمنعون من المشاركة في النمو، إذ يدخلون الأسواق بشروط غير متساوية، فحيثما كانت اللامساواة المفرطة منتشرة على أساس الجنس أو الثروة أو المنطقة وتمس شريحة كبيرة في المجتمع، فإنه حتما سيعاني من عدم الفعالية؛ فمثلا اللامساواة بين الجنسين في التعليم في بلدان عديدة (مثل أفغانستان وباكستان والهند وأفريقيا جنوب الصحراء وغيرها) تكبح التنمية وتكون نتائجها سيئة على الفقراء والأسواق.

4-3. الشرعية السياسية:

إذ يمكن للامساواة المفرطة أن تؤدي إلى إضعاف الشرعية السياسية وتآكل المؤسسات، فغالبا ما تلحق الفئات المحرومة (الفقراء والنساء والأقلية العرقية وسكان الريف) ضرر جراء ضعف التمثيل السياسي والبرلماني وهنا تعمل المؤسسات السياسية كآليات لإدامة أنواع اللامساواة الجائرة وتعزيز مصالح النخب، مما يؤدي إلى تقويض تنمية الديمقراطية ويخلق الأوضاع المؤدية إلى تفكك الدولة فتظهر النزاعات حول إدارة الموارد الطبيعية التي تحكمها جماعات ينظر إليها على أنها غير شرعية حتى لو اخترت من قبل بطرق ديموقراطية.

5-3. أهداف السياسة العامة:

إذ إن إزالة أنواع اللامساواة الجائرة وتخفيض الفقر هما الهدفان الهامان للسياسات العامة، فمثلا تقيد اللامساواة الحادة في الدخل معدل السرعة الذي يمكن فيه تحويل النمو إلى تخفيض مستويات الفقر، وعلى نحو مماثل تقلل التفاوتات البالغة في الصحة والتعليم المجال أمام الفئات المحرومة كي تغتنم الفرص المتاحة لتحسين عيشها.

إن لمعاني وأهمية اللامساواة حججها وحججها المضادة، إذ ينكر بعض دعاة الحرية المطلقة وجود عدالة اجتماعية، وإن التخصيص المناسب للثروة والموجودات يتحدد في الأسواق الحرة وليس بفعل البشر (وإن كان ذلك غير صحيح لكون العلاقات الغير المتساوية من حيث السلطة وهيكل السوق

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

يحددها البشر). كما أن هناك رأياً آخرًا مقبولاً بكثرة وهو أن بعض أنواع اللامساواة (المساواة أمام القانون) مهم أكثر من غيره. غير أن الحقوق والحريات لا تستطيع وحدها الصمود، لأن بعض الناس مقيد في إمكانية الاستفادة من حرياتهم وحقوقهم إذا كانوا فقراء أو مرضى أو محرومين من التعليم، أو كانوا مفترقين إلى مقدرة التأثير فيما يحدث لهم، وهنا يرى "A. Sen" بأن الحريات الأساسية هي التي تدعم اللامساواة بكل أشكالها لتصبح مقبولة. فيتمكن المرء من اختيار نمط عيشه بما يقدر عليه، لأن اللامساواة الحادة في فرص الحياة تقيد هذه الحريات الأساسية وتجعل من فكرة المساواة لا قيمة لها أمام القانون.

من جانب آخر، يحاج آخرون أن التركيز المناسب للعدالة الاجتماعية يجب أن يكون على الحرمان المطلق وليس على التوزيع، لأن ما يهم ليس معرفة موقع الفقراء بالنسبة إلى غيرهم، بقدر السيطرة على دخولهم وحق الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية؛ فالفاقة واللامساواة المطلقتان مفهومان مختلفان تجمعهما صلة قوية، إذ إنه يمكن للامساواة في فرص الحصول الرعاية الصحية أو التعليم أو الحقوق السياسية تقليص فرص الفرد من الإفلات من شبك الفقر والحرمان، وما يرتبط بها من تفاوتات في حظوظ الحياة، وإن كانت تتفاوت من بلد لآخر تبعاً لحجم وضخامة تلك التعقيدات، والتي تتأكد الأدلة بشأنها أنها لا تعمل منعزلة، بل هي تتفاعل لخلق دورات من الحرمان والتي تتفاعل وباستمرار لتنتقل إلى الأجيال اللاحقة، لتكون في آخر المطاف عقبة أمام أهداف التنمية.

4. مصادر التفاوت في توزيع الدخل:

لقد أدى قيام الثورة الصناعية وانقسام المجتمع إلى طبقتي الرأسماليتين والعمال إلى حدوث تفاوت واضح في الدخل، ما أدى إلى ظهور مشكلة التفاوت في توزيع الدخل في الدراسات الاقتصادية، خصوصاً لدى منتقدي الرأسمالية، ثم أخذت هذه المسألة اهتماماً متزايداً ضمن العديد من البحوث لدى المفكرين الرأسماليين، فالتساوي في التوزيع الشخصي للدخل ناتج عن ثلاثة عوامل رئيسية، وهي:

- عدم تساوي الموجودات التي تعطي دخلاً سواء كانت مادية مثل الأبنية والآلات والمعدات والأراضي، أو معنوية مثل الأسهم والسندات؛
- الاختلاف في نوعية الخدمات الشخصية؛
- توزيع القوة السياسية (النفوذ).

إن الأشخاص الموجودة في أعلى هرم الدخل يكسبون معظم دخولهم من ممتلكاتهم، بينما لا يملك الفقراء السلع المادية، مما يجعل دخولهم تتحدد بالعمل، وحتى أولئك الذين لديهم ممتلكات تختلف

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

عوائدهم باختلاف كميتها ونوعيتها. وعليه، يمكن إجماع وإرجاع مصادر التفاوت في دخول الأفراد إلى طرق كسبه (العمل أو الملكية) وبعض العوامل الأخرى التي تؤثر في كليهما كالحروب والأزمات، أو الفرص المتاحة أمام أبناء الطبقتين الغنية والفقيرة¹.

5. أسباب التفاوت في توزيع الدخل:

إن العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة مع بعضها، تسببت وتسبب في نشوء واستمرارية التفاوت وحدته، وإن أهم تلك العوامل تتمثل فيما يلي:

• الخصائص الوراثية "كالموهبة والذكاء";

• تفاوت توزيع المكاسب الشخصية؛

• عدد أفراد العائلة؛

• فعالية السياسة المالية؛

• التوزيع في توزيع الثروة ووسائل الإنتاج باعتبارهما من مصادر الدخل المهمة.

رغم الأسباب الواردة أعلاه فقد بين كوزنتس أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في نشوء هذه الظاهرة (ظاهرة التفاوت)، إلا أنه أكد أن هناك عاملاً يلعب دوراً أساسياً في نشوء هذه الظاهرة، ألا وهو تحول السكان من القطاع التقليدي إلى القطاع المتقدم في الاقتصاد الذي يتواجد في المناطق الحضرية².

6. الآثار المترتبة على التفاوت:

إن الآثار الاقتصادية للتفاوت في توزيع الدخل يتمثل في التغيير الحاصل في حجم الطلب والإنفاق على السلع والخدمات، وذلك عندما يتغير النمط الاستهلاكي المعتاد حين يفقد المستهلكون العقلانية في تصرفاتهم، أما بالنسبة للآثار الاجتماعية لتفاوت الدخل، فإنها تتجسد في التأثير السلبي على مستوى المعيشة الذي ينعكس اجتماعياً على معظم شرائح المجتمع، وخصوصاً أصحاب الدخل الثابتة، وكذلك يؤدي التفاوت إلى اختلال في التوازن الاجتماعي وإثراء بعض الفئات على حساب الفئات الأخرى؛ وهذا قد يؤدي إلى انتشار الكثير من الأعمال المحظورة أو الغير القانونية كالرشوة والاختلاس لإشباع الحاجات الضرورية والأساسية.

¹ صلاح الدين نامق، حسين عمر، القيمة والتوزيع، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص. ص 189-190.

² عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 105.

7. طرق توزيع الدخل:

عند الحديث عن توزيع الدخل، يجري عادة الفصل بين ثلاث قضايا مهمة ذات اتصال بالموضوع

وهي:

1-7. التوزيع الشخصي:

يتعلق بالدخل الذي يحصل عليه الفرد، وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيراً بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيان باهتمامها بمصدر هذا الدخل: ما إذا كان أجراً أو ريعاً أو ربحاً أو فائدة.

2-7. التوزيع الوظيفي:

أما التوزيع الوظيفي فهو لا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية، وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم، ونظرية التوزيع هنا تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، وهذا لا يتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

3-7. الحصص التوزيعية:

أما الحصص التوزيعية، فهي تبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج من الدخل القومي، وفي كثير من الأحيان لا يفرق بعض الاقتصاديين بين الثاني والثالث، وذلك للصلة الوثيقة بينهما.

وللتعرف على نمط توزيع الدخل ومدى التفاوت في التوزيع، يقتضي تحديد ماهية هذا التفاوت وأساليب تحليله والعوامل التي تؤثر فيه، حيث تدور فكرة التوزيع حول الأنصبة المتفاوتة التي يحصل عليها الأفراد عند انتقال المنتجات النهائية إلى الأسواق، بمعنى نصيب الفرد من الناتج النهائي للمجتمع¹.

¹ طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي (نظرة معاصرة)، المكتبة العصرية للنشر، المنصورة، مصر، 2007، ص 199.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

8. طرق معالجة مشكلة التفاوت:

إن متابعة ومراقبة مشكلة التفاوت باتت من الأمور المهمة، لكونها تمكن الدولة من اتخاذ الإجراءات الكفيلة لإعادة توزيع الدخل، بما يضمن زيادة عدالة التوزيع، أو على الأقل تفادي تفاقم التفاوت، وتحقيق العدالة الاجتماعية¹.

على عكس الاعتقاد الشائع، تشهد معدلات عدم المساواة بين جميع البشر في العالم تراجعاً مستمراً من 1990. بل إن عدم المساواة داخل البلد الواحد تشهد تراجعاً في أماكن كثيرة منذ 2008، ففي مقابل كل بلد شهد زيادة كبيرة في عدم المساواة إبان هذه المدة الزمنية، شهد بلدان آخرون انخفاضاً مماثلاً. ومع ذلك، لا تزال مستويات عدم المساواة مرتفعة للغاية ولا تزال هناك شواغل مهمة تحيط بتركيز الثروة بين من يشغلون قمة توزيع الدخل.

وإذ يؤكد التقرير على أنه "لا مجال للتهاون"، فإنه يتوصل إلى أن فجوات الدخل في 34 من بين الـ 83 بلداً المرصودة ارتفعت ارتفاعاً أسرع بين الـ 60 في المائة الأكثر ثراءً عن ارتفاعها بين الـ 40 في المائة الدنيا. وفي 23 بلداً، شهدت الـ 40 في المائة الدنيا تراجعاً فعلياً في دخولهم أثناء هذه السنوات: ليس فقط مقارنة بأفراد المجتمع الأكثر ثراءً بل بقيم مطلقة أيضاً.

ومن خلال دراسة مجموعة من البلدان من بينها البرازيل وكمبوديا، ومالي، وبيرو، وتانزانيا التي خفضت مستويات عدم المساواة بصورة كبيرة على مدار السنوات الأخيرة ومن خلال تناول مجموعة واسعة من الأدلة المتاحة، حدد باحثو البنك الاستراتيجيات الست التالية عالية الأثر: وهي سياسات مجربة في مجال بناء إيرادات الفقراء، وتحسين فرص حصولهم على الخدمات الأساسية، وتحسين آفاق التنمية الطويلة الأجل لهم، دون الإضرار بالنمو. تعمل هذه السياسات بشكل أفضل عندما تقترن بنمو قوي وإدارة اقتصادية كلية جيدة وأسواق عمل تعمل بشكل جيد وتخلق فرص عمل وتمكن الفئات الأكثر فقراً من الاستفادة من تلك الفرص.

ويمكن تلخيص طرق معالجة مشكل التفاوت في التوزيع كالتالي:

1-8. التنمية والتغذية في مرحلة الطفولة المبكرة:

تساعد هذه التدابير الأطفال خلال الألف يوم الأولى من حياتهم، إذ إن نقص التغذية والتخلف المعرفي في هذه المرحلة قد يؤديان إلى تأخر التعلم وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي في مرحلة لاحقة من الحياة.

¹ عبد الملك عبد الوهاب، الاقتصاد (مقدمة وتحليل)، مطبعة شفيقة، بغداد، 1967، ص 127.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

2-8. تغطية صحية شاملة:

يؤدي إيصال التغطية إلى أولئك المحرومين من الحصول على رعاية صحية بأسعار معقولة وفي أوقات مناسبة إلى خفض مستويات عدم المساواة وفي الوقت ذاته زيادة قدرة الأشخاص على التعلم والعمل والتقدم.

3-8. فرص شاملة للحصول على تعليم جيد:

ارتفعت معدلات القيد بالمدارس على مستوى العالم، ويجب أن يتحول التركيز من مجرد إدخال الطلاب المدارس إلى ضمان استفادة كل طفل في كل مكان من تعليم جيد، ويجب أن يمنح التعليم لجميع الأطفال الأولوية للتعلم الشامل والمعرفة وتنمية المهارات وكذلك جودة المعلم .

4-8. التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة:

تزود هذه البرامج الأسر الفقيرة بدخل أساسي يمكنها من إبقاء أطفالها في المدارس وبتيح الفرصة للأهالي للحصول على الرعاية الصحية الأساسية؛ ويمكن أيضاً أن تساعد الأسر على شراء أصناف مثل البذور أو الأسمدة أو الماشية والتعایش مع ظروف الجفاف أو الفيضانات أو الأوبئة أو الأزمات الاقتصادية أو غيرها من الصدمات الأخرى ذات التأثير المدمر المحتمل؛ وقد أثبتت هذه البرامج قدرتها على خفض معدلات الفقر بصورة كبيرة وتهيئة فرصة للآباء والأطفال على حد سواء .

5-8. البنية التحتية في المناطق الريفية - لا سيما الطرق وإدخال الكهرباء:

يؤدي بناء الطرق في المناطق الريفية إلى تقليل تكاليف النقل وربط مزارعي المناطق الريفية بالأسواق لبيع سلعهم وإتاحة الفرصة للعمال للتنقل بصورة أكثر حرية وتعزيز فرص الوصول إلى المدارس وعيادات الرعاية الصحية، ساعد إدخال الكهرباء في المجتمعات الريفية في جواتيمالا وجنوب أفريقيا، على سبيل المثال، على زيادة عمل النساء، وتجعل الكهرباء أيضاً المشاريع الصغيرة بالمنزل أكثر حيوية وإنتاجية، وهو أمر له نفع خاص في المجتمعات الريفية الفقيرة.

6-8. الضرائب التصاعدية:

يمكن للضرائب التصاعدية العادلة تمويل سياسات الحكومات وبرامجها اللازمة لتحقيق المساواة ونقل الموارد إلى الفئات الأكثر فقراً، ويمكن تصميم نظم الضرائب بحيث تقلل عدم المساواة وفي وقت ذاته تحافظ على انخفاض تكاليف الكفاءة.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

وقال كيم "يمكن أن يؤثر بعض هذه التدابير تأثيراً سريعاً على عدم المساواة في الدخل. وبعضها يحقق فوائد بصورة أكثر تدريجية. لا يوجد منها ما يقدم علاجاً سحرياً... ولكنها جميعاً مؤيدة بأدلة قوية كثير منها في حدود الإمكانيات المالية والتقنية للبلدان، ولا يعني اعتماد السياسات نفسها تحقيق جميع البلدان النتائج ذاتها، ولكن السياسات التي حددناها نجحت بشكل متكرر في مناطق مختلفة حول العالم"¹.

9. تأثير التفاوت على الرفاهية الاقتصادية:

يعبر مصطلح الرفاهية بشكل عام عن السعادة ورغد العيش، وإنما تأخذ أبعاداً اجتماعية وسياسية واقتصادية، وقد عرفت الرفاهية الاقتصادية بـ "ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر فيه العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانيات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى إشباعاً ممكناً من كافة السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع".

إن حجة المنفعيين للمساواة هي أن المنفعة الحدية للنقود تتناقص بتزايد مستويات دخول الأفراد، وبالتالي يزيد من إجمالي الرفاهية في المجتمع. فقد ذكر بيجو أن إعادة التوزيع من الغني إلى الفقير تؤدي إلى الفقير على الكثير من ضرورياته، مقابل ضياع الغني لقليل من حاجاته الأقل حدة. وبالتالي زيادة إجمالي الرفاهية، شريطة أن يكون لكلا الشخصين الذوق أو المزاج نفسه، ولا تؤدي إعادة التوزيع إلى تقليص الدخل القومي بأي شكل من الأشكال².

10. مؤشرات قياس التباين في توزيع الدخل:

يمكن تعريف التباين في توزيع الدخل بأنه تمثيل أو تصور رقمي عددي للفروق بين دخول الأفراد في مجتمع معين، واستخدام كلمة عددي تعني أن جميع الخصائص المختلفة للتباين تم اختصارها في رقم واحد، كما يمكن تسطير العديد من الاعتراضات الوجيهة على اختصار المعلومات في هذا المقياس المجمع، إلا أن من مزايا الرقم الوحيد أنه يجيب على العديد من الأسئلة وهي:

- هل التوزيع في مجتمع ما هو أفضل أو أسوأ مما كان عليه في الماضي؟
- هل التوزيع في الدول المتقدمة هو أكثر مساواة وعدالة مما هو عليه في الدول النامية؟

¹ هاي فيل، ليري مورا، معالجة عدم المساواة أمر حيوي لإنهاء الفقر المدقع بحلول 2030، البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org> (تاريخ الاطلاع 2022/07/05).

² صابر بيدر داود عثمان، التحليل الاقتصادي لتفاوت الرفاهية الاقتصادية بين الحضروالريف في العراق للمدة (1976-1993)، كلية الزراعة جامعة بغداد، بغداد، ص 105.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

- هل السياسات الحكومية مثل الضرائب والإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض التباين أو زيادته؟
ومقاييس التباين في توزيع الدخل التي تم اقتراحها في الأدبيات الاقتصادية يمكن تقسيمها إلى فرعين أساسيين:
- مقاييس موضوعية والتي تحاول دراسة ظاهرة التباين من خلال استخدام أدوات قياس إحصائية؛
- مقاييس معيارية والتي تحاول قياس التباين ضمن إطار الرفاه الاجتماعي، بافتراض أن وجود درجة عالية من التباين لابد من أن تتطابق مع درجة أقل من الرفاه الاجتماعي.¹
ومن أهم المقاييس التي نستعين بها في قياس عدالة توزيع الدخل كالاتي:

1-10. منحنى لورنس (Lorenz Curve)

وهو عبارة عن شكل بياني بسيط يصور لنا التفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلق في توزيع الدخل ومنحنى التوزيع الواقعي "أي يقيس التفاوت أو عدم المساواة في توزيع دخول الأسر"؛ ويوضح هذا المنحنى العلاقة بين التراكم النسبي للأسر أو الأفراد والتراكم النسبي لدخولها أو إنفاقها، وتمثل الإحداثيات الأفقية (التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأسر المقابلة للفئات الداخلية، أما الإحداثيات الرأسية فتمثل التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لمجموع الدخل المحققة ضمن تلك الفئات.

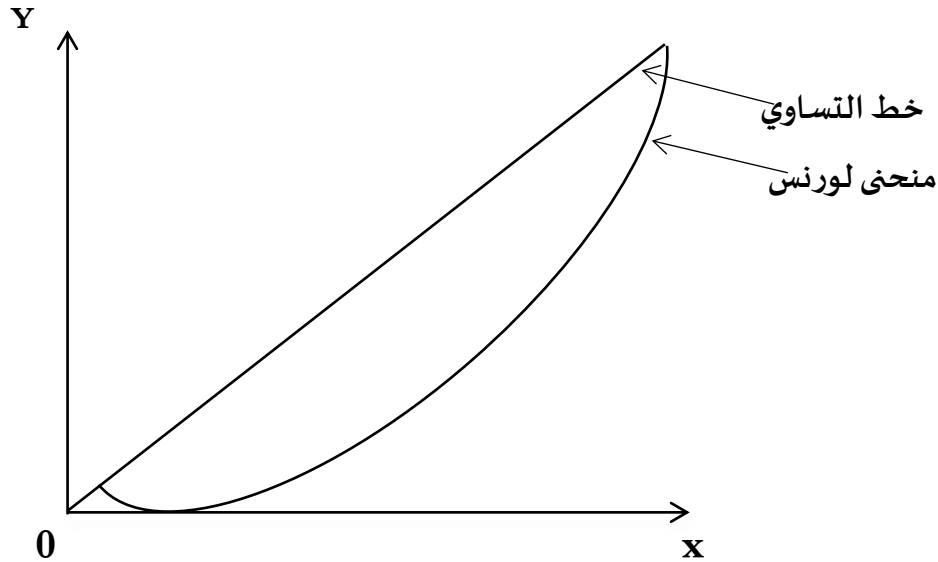
¹ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 100.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

والشكل البياني التالي يوضح لنا ذلك:

شكل 1-2

منحنى لورنس



المصدر: من إعداد الطالب

الخط المستقيم بين النقاط (0,0) يطلق عليه خط التوزيع المتساوي حيث أن منحنى لورنس يقع دون هذا الخط، والفجوة بين منحنى لورنس وخط التساوي تعادل مقدار التباين في توزيع الدخل.

2-10. معامل جيني (Gini Coefficient)

يصور منحنى عدالة توزيع الدخل بيانياً، وللتعبير عن ذلك بمؤشر رقمي يستخدم معامل جيني لهذا الغرض، ويمثل هذا المؤشر مساحة الفجوة بين خط المساواة ومنحنى لورنس مقسوماً على المساحة الكلية للتوزيع التي يمثلها المثلث المحصور بين خط المساواة المطلقة والإحداثيتين العمودي والأفقي، أي المساحة بين المنحنى وخط المساواة إلى إجمالي المنطقة تحت خط التساوي، وقيمة معامل جيني تتراوح بين قيمة عظمى وهي الواحد الصحيح والتي تعبر عن عدم المساواة الكاملة، والصفير وهي القيمة التي تعبر عن وجود المساواة الكاملة، فكلما كانت هذه القيمة أصغر دل ذلك على أن التباين في توزيع الدخل أقل والعكس بالعكس¹.

¹ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 103.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

ولحساب معامل جيني يتم استخدام الصيغة التالية:

$$G = 1 - \left[\frac{1}{10000} \sum_{i=1}^n W_i (S_i + S_{i-1}) \right] \dots \dots \dots (5.2)$$

مع العلم أن:

G: يرمز لمعامل جيني

S_i : ترمز إلى المتجمع الصاعد التراكمي للنسب المئوية للدخل المقابل للفئة i.

S_{i-1} : ترمز إلى المتجمع الصاعد التراكمي نفسه بالنسبة للفئة السابقة i.

W_i : هي النسبة المئوية نفسها لعدد الأسر في الفئة i.

n: عدد الفئات.

3-10. معامل كوزنتس (Kuznets Coefficient)

يستخدم هذا المعامل لقياس شدة التباين في توزيع الدخل بحيث يستخدم هذا المقياس في حالة بيانات الدخل المبوبة حسب توزيع الأسر أو حسب توزيع الأفراد، وهناك عدة صيغ لهذا المعامل تعتمد على طول الفئة.

وقانون هذا المعامل في حالة التبويب العشري هو:

$$D = \frac{\sum_{i=1}^n |d_i - 10|}{180} \dots \dots \dots (6.2)$$

حيث أن d_i هي النسبة المئوية للدخل المحقق للفئة العشرية i، و $|d_i - 10|$ هي القيمة المطلقة لهذا المقدار، ويلاحظ أنه عندما يكون الدخل مساوياً تماماً فإن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الدخل، لأنها تتضمن 10% من الوحدات (الأسر)، وبالتالي فإن $|d_i - 10|$ تكون صفراً لكل الفئات، ونتيجة لذلك تكون قيمة معامل كوزنتس مساوية للصفر، أما في أقصى حالات سوء التوزيع للدخل فإن كل الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة، أي أن قيمة d_i تكون صفراً لكل الفئات العشرية باستثناء الفئة العشرية الأخيرة، حيث تكون 100%، وبهذا فإن قيمة معامل كوزنتس تنحصر ما بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما كانت قيمته أكبر من ذلك دل ذلك على أن التباين في توزيع الدخل أشد، بعبارة أخرى هذا المعامل يشبه معامل جيني من حيث مدى قيمته، ولكن يجب الإشارة إلى أن قيمة المعاملين المذكورين لا تكون عادة متساوية بالنسبة للبيانات نفسها¹.

¹ دوخي عبد الرحيم الحنيطي، عدالة توزيع الدخل والانفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة: دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن، 2005، مجلة جامعة الملك سعود، ص 168.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

4-10. التنمية وتوزيع الدخل (فرضية كوزنتس)

في مقالته الكلاسيكية قام سايمون كوزنتس (1955) بتقديم فكرة العلاقة بين التباين في توزيع الدخل والمستوى المحقق من التنمية الاقتصادية التي أطلق عليها فرضية المنحنى المنقلب، حيث قارن بين كل من الهند وسيريلانكا وبريطانيا والولايات المتحدة، وقد لاحظ من ذلك أن التفاوت في توزيع الدخل يزداد في حالة الأقطار النامية. وقد أكدت النتائج ذاتها في دراسة لاحقة قام بها عام 1963 وتم تطبيقها على ثماني عشرة قطر، وبناء على ذلك اقترح كوزنتس وجود منحنى له شكل (U) وقرر فيه أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية ليصل إلى أقصى درجاته، ثم يعاود الارتفاع مرة أخرى، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية.

على الرغم من أن كوزنتس قد بين أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في نشوء هذه الظاهرة، إلا أنه أكد أن هناك عاملاً يلعب دوراً أساسياً في ذلك وهو تحول السكان من القطاع التقليدي إلى القطاع المتقدم في الاقتصاد؛ ويقول بأن التنمية الاقتصادية في أي دولة تتضمن الانتقال من قطاعات الأنشطة التقليدية إلى القطاعات الإنتاجية الحديثة وبالذات عملية التصنيع التي تتم في المناطق الحضرية، ومن ثم يمكن للمرء أن يستنتج بأن زيادة حصة المناطق الحضرية من السكان ستؤدي إلى زيادة حجم التباين في توزيع الدخل في المجتمع، وقد دفعت هذه الفرضية والدراسات التطبيقية التي بنيت عليها اعتقاد بعض اقتصادي التنمية بأن توزيع الدخل يتجه للتفاقم في المراحل الأولى من التنمية قبل أن يأخذ بالتحسن من جديد، وقد استقطبت هذه الفرضية العشرات من الدراسات التطبيقية التي حاولت إما تثبيتها أو نفيها، وهذه الفرضية وإن كانت قد لاقت قبولا ودعماً في الدراسات التطبيقية، إلا أنه ينبغي ملاحظة أن العديد من تلك الدراسات قد بنيت على مقارنات دولية بين أقطار مختلفة، وليس من التطور التاريخي لبلد أو لمجموعة من البلدان¹.

¹ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 105.

المبحث الثالث: مبادئ تحقيق العدالة الاجتماعية:

تُمثل العدالة هدفاً مشتركاً لكل الأنظمة الاقتصادية، ولكن تختلف دلالة مفهوم العدالة من فكر اقتصادي إلى آخر، فقد تَدُلُّ على تساوي دخول جميع الأفراد، أو حصول كل فرد على دخله اعتماداً على حاجته، وقد تكون تبعاً للفروق الطبيعية في قدرات الأفراد، ولكن بما أنَّ العدالة هي هدف مشترك علينا الرجوع أولاً إلى مكانة هذا الهدف في بنية النظام الاقتصادي، وثانيتها: هل يحقق هذا النظام العدالة؟ وهل أدوات تحقيق العدالة جزء من أصل النظام أم مفروضة عليه من خارجه؟

1. مفهوم العدالة الاجتماعية:

تعد العدالة قاعدة اجتماعية أساسية للاستمرار حياة البشر مع بعضهم البعض فالإنسان لا يستطيع العيش لوحده ومن ثم لا يقوى على تحقيق أهدافه بمعزل عن الآخرين، فالعدالة محور أساسي للأخلاق وفي الحقوق وفي الفلسفة الاجتماعية وهي قاعدة تنطلق منها بحوث ايجاد المقاييس والمعايير الأخلاقية والقانونية، وبذلك يندرج تحت مفهوم العدالة الاجتماعية تحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في الحقوق وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء والحد من الاختلالات في توزيع الدخل وتحقيق التكافل الاجتماعي وضمان الحقوق للأجيال المستقبلية. فما هو مفهوم هذا المصطلح؟

1-1. تعريف العدالة لغةً:

لم يفرق اللغويون بين العدل والعدالة، فجعلوا العدالة كإحدى مشتقات مادة (عدل)، وقد جاء في لسان العرب: ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور، عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً وهو عادل من قوم عدل.

وورد في معجم فقه الجواهر أن العدالة في اللغة، أن يكون الإنسان متعادلاً الأحوال متساوياً، كما في المبسوط والسرائر والاستواء والاستقامة كما في المدارك وغيرها، وربما احتتمل أن العدالة من العجل وهو القصد في المقنعة والنهاية، والمراد بالظاهر هنا خلاف الباطن، وكذلك أن العدالة عبارة عن ملكة نفسانية تبعث على ملازمة التقوى والمروءة، وملازمة التقوى يراد بها اجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، والمروءة تعني ان لا يفعل ما تنفر النفوس عنه عادة والقول بأن العدالة هي حسن الظاهر لا يخلو من مسامحة، إذ حسن الظاهر نفسه ليس بعدالة، بل العدالة غيره، وهو الطريق إليها¹.

وبذلك فإن العدل هو المساواة في المكافآت، إن خيراً فخير وإن شراً فشر، والإحسان إن يقابل الخير بأكثر منه، والشر بأقل منه، ورجل عدل وعادل ورجال عدل، يقابل في الواحد والجمع.

¹ محمد حسن بن باقر، معجم فقه الجواهر، الغدير للطباعة والنشر، البصرة، 1997، ص. ص 459-460.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

وقد ورد في كتاب التعريفات: إن العدالة هي الاستقامة، أما العدل فهو عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط¹.

ويقول ابن منظور: إن العدل هو تقويمك الشيء بالشيء من غير جنسه حتى تجعل له مثلاً².
وورد في القاموس المحيط للفيروز أبادي عن العدالة قوله: وعدل يعدل، فهو عادل من عدول، ورجل وامرأة، عدلٌ عدلٌ، وعدل الحكم تعديلاً.

وورد في تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي قوله في العدل لغة: هو الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط، والعدل ضربان، مطلق يقتضي العقل حسنه، ولا يكون في شيء من الأزمنة منسوخاً، ولا يوصف بالاعتداء بوجه، نحو الإحسان إلى من أحسن إليك، ولحق الأذية عمن كف أذاه عنك، وعدل يعرف كونه عدلاً بالشرع، ويمكن نسخه في بعض الأزمنة، كالقصاص واروش الجنائيات، وأخذ مال المرتد، ولذلك قال تعالى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ فَمَن آعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَآعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَآعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ سورة البقرة الآية 194
يمكن القول مما تقدم إن المعاني اللغوية للعدالة والتي سبق إيرادها تتفق على أن العدالة هي الاستقامة والمساواة والأمر الحسن، وفي ضوء تلك المعاني يمكن القول بأن العدالة هي (ما قام في النفوس أنه متيتم ويقتضي العقل حسنه). هذه أبرز الاتجاهات التي تناولت ألفاظ العدل والعدالة وما حالها في اللغة والتي تذهب بنا لتناول مفهوم العدل والعدالة اصطلاحاً.

2-1. تعريف العدالة الاجتماعية اصطلاحاً:

تختص مادة العدالة الاجتماعية المفهوم والمضامين والمبادئ والمهمات فضلاً عن التحولات المختلفة عنها في الاتجاهات السياسية والرأسمالية، والاشتراكية، والإسلامية المجتمعية (السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية) فقد كان مطلب العدالة بمضامينها وما زال واحد من أول وأهم المطالب الإنسانية، الفردية والجماعية بحكم قدرة هذا المطلب على استبطان القسم الأعظم منه للمطالب الإنسانية الأخرى، إن لم تقل كل أشكاله تلك المطالب ومستوياتها، الرامية لمعالجة شتى أوجهه وأبعاد ظاهرة نقص العدالة أو غيابها في الحياة الإنسانية والمتمثلة في:

1. نقص أو غياب العدالة السياسية؛

2. نقص أو غياب العدالة الاجتماعية والقانونية والإدارية؛

¹ الجرجاني، كتاب التعريفات، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص 121.

² ابن منظور، مرجع سابق، ص 430.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

3. نقص أو غياب العدالة الاقتصادية؛

4. نقص أو غياب العدالة المعرفية.

ونظراً لارتباط بعض مواد العدالة الاجتماعية بالعدل، فإن المراد بها: هو أن تتاح لكل مواطن فرص التعليم والعمل والإنتاج وفقاً لقدرته وذكائه، وفرص الحياة الإنسانية الكريمة التي تلائم عمله وإنتاجه وقدرته واستعداده لتضحية النفس في خدمة الوطن والدفاع عنه، وأن الحياة الإنسانية الكريمة تقتضي أن يتجرد كل مواطن من خطر الجور والفقر والمرض، فعرفها البعض بأنها التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع، دون تمييز بينهم بسبب الدين، أو الجنس، أو السن، أو اللون، أو غير ذلك من الأسباب.

وقال البعض إنها من سمات النظرية الاقتصادية الإسلامية، ولكن من أركان الاقتصاد وعنصر هام ورئيس من عناصره؛ وعرفت بأنها تعني: عدم إيقاع الضرر بالغير، وإعطاء كل ماله والتوازن بين المصالح المتعارضة بهدف كفالة النظام اللازم للسلام في المجتمع الإنساني وتقديمه¹.

وعرفت بأنها: هي توزيع خيارات المجتمع على أفرادها على أساس مقدار العمل أو أهميته، أن فكرة العدالة تقوم على المساواة الحقيقية التي تعبأ بالظروف الخاصة والجزئيات الواقعية، وإذا استعمل لفظ العدالة على الشعور بالمساواة التي يقيد بها لفظ العدل في مختلف صور استعماله².

وبناء على ذلك تعرف العدالة وينظر إلى العدالة من منظور فلسفي واجتماعي مختلف، فهناك العدالة القائمة على فكرة الحق (Right) وهناك العدالة القائمة على فكرة الخير (Good)، وإذا كان تحقيق مفهوم (إعطاء كل ذي حق حقه) يقوم على فكرة أن استحقاق الإنسان لحقه يعود لمجرد كونه إنساناً سميت عندها العدالة بالعدالة الطبيعية (Natural Justice)، أما إذا كان استحقاق الإنسان لحقه يقوم على قاعدة عامة يقبلها مجتمعه، سميت عندها العدالة بالعدالة الاتفاقية (Conventional Justice)، وإذا كان الحق يستند إلى قاعدة تجعل من ينتهكها مسؤولاً عن فعله أمام سلطته عمومية سميت عندها بالعدالة القانونية (Legal Justice) وتشير عدالة التبادل (Commutative Justice) إلى تلك العلاقات التعاقدية التي تلزم كل فرد أن يعطي غيره حقه كاملاً دون

¹ وهبه ربيع، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 96.
² توماس ماير، نيكول براير، مستقبل الديمقراطية الاجتماعية، مؤسسة فريدريش ألبرت، ترجمة: د. خليل أبو عياش، الطبعة الأولى، المطبعة الاقتصادية، عمان، 2008، ص. ص 34-35.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

الالتفات لقيمتها الشخصية أو مكانتها الاجتماعية، بينما تحكم العدالة التوزيعية (Distributive Justice) توزيع المكافآت وتعيين العقوبات، أي تحدد استحقاقات الفرد من مكافأة أو قصاص¹.

أما العدالة الاجتماعية (Social Justice) تعني نوعاً من المساواة له أهميته الجوهرية في تحقيق الصالح العام (12) وتتمثل (العدالة السياسية) في وجود دستور يضمن توزيع الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية والحقوق الطبيعية، وأما (العدالة الاقتصادية) فتتحقق إذا ما نجح النظام الاقتصادي في إشراك جميع الأفراد في الحياة الاقتصادية وفي توزيع الثروة عليهم بنسب تتناسب مع عملهم وإسهامهم في الانتاج العام، وتتوخى (العدالة الجنائية) الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة وفي الوقت نفسه تقويم سلوك الجاني الذي خرج عن اطار المجتمع، مع ضمان لحق كل متهم في أن يتمتع بمحاكمة تتيح له الحق الكامل في الدفاع عن نفسه حتى تنتهي المحاكمة الى قرار سليم سواء بالإدانة او بالبراءة².

ويشير مفهوم العدالة الاجتماعية إلى أن كل إنسان يجب أن يأخذ صفة من الحياة بشكل متلائم مع شخصيته الإنسانية، وأن يسود أبناء المجتمع لون واحد من التعامل، وتهيئة الفرص الكاملة للمشاركة في جميع الأصدقاء والاستفادة من خيارات البلاد، وهذه العدالة ليست في خصوص التوزيع العادل للثروة فحسب، بل يشمل المساواة أمام القانون والأمور الحقوقية، ومحاربة التمييز العنصري والطبقية، فالعدالة الاجتماعية، هي إعطاء البشر حقوقهم في كل مجالات الحياة وعدم التمايز بينهم، بأي لون من ألوان التمايز، ومعاملتهم على أساس العدل، الذي هو أساس العدالة، أي إعطاء كل ذي حق حقه، وفق الحاجة والكفاءة والقدرة.

بالنسبة للمساواة يكون ذلك في مجال الضروريات التي تلزم لكل إنسان حتى يمكن استمراره في الحياة من مأكل ومسكن وملبس ضروري وغيرها أي ينبغي أن يتساوى الجميع في كل ما يحفظ للإنسان حياته، إذاً يمكن القول إنه في حدود المجال السابق لا يسمح الإسلام ولا يقدر الغنى، أي أنه لا يعترف بأحقية فرد في إشباع ما زاد عن الحاجات الضرورية طالما أن موارد الحاجة تعجز عن توفير الضروريات لأفراد المجتمع، بذلك لا يسمح الإسلام بالغنى مع وجود الفقر والحرمان داخل المجتمع وإنما يبدأ الغنى والتفاوت فيه بعد إزالة الفقر والقضاء على الحرمان وبسبب ذلك أن توفير وضمان حد الكفاية لكل

¹ أحمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 232.

² نور الدين علي، الافاق الحديثة في تحقيق العدالة الجنائية (في الافاق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية)، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، 1971، ص. ص 7-8.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

مواطن هو حق الله تعالى الذي يعلوا فوق كل الحقوق، وكونه ذلك يجعل المجتمع أثماً إذ لم يتحقق هذا الحق لكل فرد¹.

ويعني مفهوم العدالة الاجتماعية، إعادة الحق المسلوب إلى صاحبه ورفع الظلم والإرهاب عن الطبقات الكادحة وتحقيق المساواة أمام القانون لكل أفراد المجتمع، فالعدالة الاجتماعية، هي الحرص على تحقيق أعلى مستوى من الإنصاف، حيث يزول كل شكل من أشكال الظلم الاجتماعي، وردد الفوارق بين طبقات المجتمع، والمسؤول عن ذلك هو وجود حكومة عادلة تعطي الروح للاجتماع الإنساني وتجسد العدل.

واخيراً يمكن القول يمكن توصيف العدالة الاجتماعية بأنها الحالة التي يشهد فيها المجتمع كل من:

- انتفاء الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة او السلطة او من كليهما.
 - اختفاء القهر والتهميش والاقصاء الاجتماع؛
 - اذكاء الاحساس بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية؛
 - انعدام الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الافراد والجماعات والاقاليم داخل الدولة؛
 - تمتع المواطنين كافة بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وحرية متكافئة؛
 - اتاحة الفرص المتكافئة لأبناء الوطن لتنمية القدرات والملكات وتوظيفها بما ييسر الحراك الاجتماعي ويساعد المجتمع على النمو؛
 - عدم تعدي الاجيال الحاضرة على حقوق الاجيال المقبلة.
- وبذلك يندرج تحت مفهوم العدالة الاجتماعية تحقيق التكافؤ في الفرص وتحسين الاحوال المعيشية للفقراء والحد من الاختلالات في توزيعات الدخل والثروات وتحقيق التكافل الاجتماعي وضمان الحقوق للأجيال المستقبلية².

3-1. تعريف العدالة الاجتماعية في الإسلام:

جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيق مقاصد وغايات، وجلب مصالح ودرء مفسد وأفات من أجل تحقيق السعادة للبشرية جمعاء في الدنيا والآخرة، ولم تغفل الشريعة أن تتناول جميع جوانب حياة

¹ محمد شوقي الفنجري، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ص 81.

² عبد الحميد ابراهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 54.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

الناس ومن بينها الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، فقد أرست الشريعة الإسلامية قواعد وأسساً ومنهجاً واضحاً في الاقتصاد والاجتماع يضمن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، سنتحدث في هذا المقال عن مفهوم العدالة الاجتماعية، ودعائهما. يشتق مفهوم العدالة الاجتماعية من العدل الذي هو خلاف الظلم، فالعدالة الاجتماعية هي منظومة فكرية، ومنهج أخلاقي، وأحكام تشريعية، تضمن للناس إن استقاموا عليها والتزموا بها المساواة أمام القانون، ونيل جميع الحقوق في الحياة بعيداً عن الظلم والمحاباة¹.

2. أسس ومرتكزات العدالة الاجتماعية:

يمكن تلخيص أسس ومرتكزات العدالة الاجتماعية على النحو التالي:

1-2. المساواة الاجتماعية:

المساواة الاجتماعية ليست التكافؤ القسري للوضع الاجتماعي والاقتصادي لأفراد المجتمع، بل هي ضمان إمكانية تحقيق الجميع، دون استثناء، لممارسة حقوقهم الإنسانية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تتضمن المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص.

2-2. تكافؤ الفرص:

يتعرض مفهوم العدالة الاجتماعية لمسألة تحقيق المساواة في المجتمع، وتقليل إلى أقصى حد ممكن الظلم والاستغلال الاجتماعيين، وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى نظرية جون رولز حول تطبيق العدالة الاجتماعية، حيث قدم رولز طرحاً لأنواع المساواة التي يجب أن تُحقق داخل الدولة وهما المساواة الاقتصادية والاجتماعية وقال أنه يجب أن يتم تنظيمها وتنسيقها على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظاً في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة أخرى، ومن أجل إقامة العدالة الاجتماعية، افترض رولز إقامة "عقد افتراضي" يتكون من عنصرين، الأول هو افتراض وجود الوضع الأصلي The original position، والثاني حجاب الجهالة The Veil of ignorance، وقال رولز أن

¹ مشعل طلال، مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، موضوع، <https://mawdoo3.com> (تاريخ الاطلاع 2022/06/24).

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

هناك نوعان من الأشياء لا يعلمها الأفراد المشاركون في هذا العقد، الأول أنهم لا يعلمون مواهبهم الفطرية، والثاني أنهم لا يعلمون المفهوم الصحيح للخير¹.

فمبدأ تكافؤ الفرص بالمعنى البسيط إذاً يشير إلى التساوي بين أفراد المجتمع في المجالات المختلفة في مجال التعليم والعمل وغيرها من مجالات الحياة المعيشية، إذ أن مبدأ تكافؤ الفرص ذو مناحي وأبعاد أكبر لا تقتصر على مجال دون آخر، وتكافؤ الفرص في المجتمع هو أحد الوسائل التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الهوة بين كافة أطراف وفئات المجتمع.

3-2. دولة الرفاهية:

هذا إحدى مفاهيم العلوم السياسية الذي بموجبه تكون الدولة هي المسؤولة عن تقديم الخدمات لمواطنيها، لإعمال حقوقهم الاجتماعية، بهدف مجتمع أكثر مساواة.

4-2. الضمان الاجتماعي:

يُعد الضمان الاجتماعي من أبرز السمات التي تتميز بها معظم نظم الحكم الموجودة في عالم اليوم، ويُعتبر من أهم أحد الأركان الأساسية للعدالة الاجتماعية، ويشمل الضمان الاجتماعي الحق في الحصول على استحقاقات أو ضمانات مادية وغير ذلك، وفلسفة ذلك هو محاولة ربط نسيج الشعب وتقليل الفجوات بين أفرادها دون تمييز، كما يتضمن عدة أمور من أمثلة، تقديم مساعدات مالية إلى الأفراد الأكثر احتياجاً في المجتمع، تقديم رعاية صحية جيدة لكل طبقات المجتمع، كفالة الأفراد الذين ضمن طبقات فقيرة بمنحهم تعليماً فعالاً وعملاً لائقاً².

قدم روبرت نوزيك نظرية لتحقيق العدالة الاجتماعية، والضمان الاجتماعي على وجه الخصوص. أعطى نوزيك في نظريته الدولة دوراً محدوداً قريباً من أفكار الفلاسفة الليبراليين الكلاسيكيين، حيث قال إن الدور الأمثل للدولة يتمثل في عدم التدخل والتطفل بتوزيع الموارد لأن أي تدخل للدولة سيتمثل تعدياً على الملكية الخاصة ودور الدولة ينبغي أن يكون هو حماية الفرد من تعدى الآخرين وأسمائها – أي الدولة- الحارس الليلي والدولة المحدودة Minimal State and Night Watch State. كان الحظ عنصراً أساسياً في نظرية نوزيك حيث قال: "أن الفرد عندما يولد فإنه يتحدد مصيره بناءً على حظه، فإذا وُلد في عائلة غنية فإنه يكون محظوظاً، وإذا وُلد فقيراً فإنه يكون غير محظوظاً".

¹ مريم وحيد مخيمر، الخطاب السياسي في السينما المصرية: دراسة في مفهوم العدالة الاجتماعية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 20، العدد 03، جويلية 2019، ص 249.

² Jackson Ben, *The Conceptual History of Social Justice*, Volume 3 Issue 3, September 2005, POLITICAL STUDIES REVIEW, p 356.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

إن تحقيق الضمان الاجتماعي في نظرية نوزيك لا ينبع من إرادة الدولة وإنما من إرادة الأفراد المحظوظين أي الأغنياء، وبالتالي فإن هؤلاء الأفراد –المحظوظون الأغنياء- هو من يقرروا طواعيةً بمساعدة الأفراد الأقل حظاً منهم¹.

2-5. إعادة توزيع الدخل:

يتعلق الأمر بمواجهة عدم المساواة في الدخل الاقتصادي داخل مجتمع معين، وتوزيع الإجراءات الاقتصادية بطريقة متساوية، لمنح المزيد من الموارد لمن هم في أمس الحاجة إليها، ويمكن القيام بذلك بعدة طرق، وأكثرها شيوعاً هي المساعدة الاجتماعية.

فالعدالة الاجتماعية تعني التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية، وإصلاح هيكل الأجور والدخول يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم. وإصلاح النظام الضريبي يتمثل فلسفته في توزيع الأعباء الضريبية على كافة شرائح المجتمع دون تمييز، وثمة عنصر مهم للغاية في تحقيق توزيع عادل للموارد ألا وهو الدعم السلعي لبعض المنتجات والخدمات وهو بالأساس موجه للفقراء باعتبار ذلك حقهم من موارد الدولة².

2-6. الدفاع عن حقوق العمال والنقابات:

وهذا يعني حماية النقابات والنقابات العمالية والنماذج النقابية الأخرى التي تسمح للعمال بهامش دفاع ضد الاستغلال وعدم المساواة الاقتصادية، والتي تصبح مسألة سلطات بين صاحب العمل والعمال. وستدعى الدولة، إذن، للعمل كوسيط في هذه المسألة.

3. الأبعاد والإشكاليات:

تُثير إمكانية تطبيق العدالة الاجتماعية عدد من الإشكاليات يمكن حصرها على النحو التالي:

¹ Michael Novak, and Paul Adams, with Elizabeth Shaw, **Social Justice Isn't What You Think It Is**, New York: Encounter Books, 2015, p 112.

² سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص 32.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

1-3. ضرورة غياب التمييز بين المواطنين:

حيث ينبغي إزالة كل ما يؤدي إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.

2-3. إشكالية توفير فرص متساوية:

حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة ومواطن الشغل غائبة، وهو ما يترتب التزاما على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل.

3-3. إشكالية التمكين:

فلا معنى لوجود فرص إذا لم تقترن معها استراتيجيات التمكين لكافة عناصر المجتمع وبالذات المهمشة منها، فلا بد من تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص، فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين، والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفجوات بين الطبقات، وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب، وإعادة التدريب والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها.

4-3. إشكالية الحظ ووجود الفوارق الفردية:

فقد ينتج الاختلاف في قدرات الأفراد وفي حظوظ أسرهم من الفقر أو الغنى ومن تدنى المكانة الاجتماعية أو علوها، فروقا واسعة في العوائد أو النواتج تتجاوز ما يمكن اعتبارها فروقا مقبولة اجتماعيا كما شرحنا في السابق "نظرية روبرت نوزيك". ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات حتى لا تؤدي هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته¹.

4. العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية:

العدالة في توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد الإسلامي هي جزء من العدالة التي يقيم عليها الإسلام مجتمعه؛ لأن عدالة الإسلام تتم على كل المستويات، وتشمل كل جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها، وليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة.

¹ Samuel Fleischacker, *A short History of Distributive Justice*, Cambridge, London, 09/06/2005, p.p 125-126.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

ولذا فإنَّ لعملية تحقيق العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي أهمية كبرى، وتظهر هذه الأهمية من الاهتمام بها من خلال عدة مؤشرات وأدوات دينية ودنيوية.

ففي الجانب الديني هناك عبادات مفروضة تعمل على تحقيق العدالة في الجانب الاجتماعي كالزكاة، والكفارات والنفقات وغيرها، وتعتبر أدوات تحقيق التكافل من أكثر ما دعا إليها الشرع وحض عليها، كما أنَّ إقامة التكافل وإشباع الحاجات للمحتاجين من مقاصد الشريعة.

وأما الجانب الدنيوي ففي هذه المرحلة يتم معالجة ما حصل من قصور بعد عملية الإنتاج في تخصيص الموارد واستغلالها، أو بسبب سوء التوزيع وعدم مكافأة عنصر العمل بما يستحق من أجور، فيتمُّ معالجة عدم وصول الدخل إلى حد الكفاية - خلال التوزيع الأولي - بإيجاد مصفاة أخرى للدخول والثروات هي تحقيق العدالة للوصول إلى حد الكفاية، والابتعاد عن خط الفقر من خلال الزكاة، والصدقات والهبات والتكاليف الشرعية الأخرى.

وتؤكد هذه الأهمية اهتمام الشريعة الإسلامية بالعدالة الاجتماعية من خلال عدة من المظاهر ومنها:

- ✓ تعدد أدوات تحقيق العدالة، وتنوعها بين الإلزامية والغير الإلزامية؛
- ✓ التصريح في القرآن الكريم بأنَّ من مقاصد الشريعة تخفيف التفاوت بين الناس في المال، وما جاء في السنة من التعوذ من الفقر، ووجوب مدِّ يد العون للفقراء والمحتاجين؛
- ✓ ربط تراتيب شرعية نتجت بسبب التقصير في جوانب عبادية بأدوات التوزيع التكافلي كالکفارات، وكذلك عدد من الأحكام السلطانية كالفيء وخمس الغنيمة والخراج لنفس الغرض¹.

إن إقامة العدل الاجتماعي في الإسلام تتحقق بشكل رئيسي من خلال تحقق العدل الاقتصادي، وذلك بتوفير الظروف الصحية لتوزيع عادل على المستوى الاقتصادي، وكذلك يمكن تحقيق العدالة إن لم تكن ممكنة عن طريق التوزيع العادل للدخل بواسطة الزكاة والصدقة.

فتحقيق العدالة الاجتماعية كجزئية من جزئيات النشاط الاقتصادي ومرحلة من مراحل التوزيع في الاقتصاد الإسلامي تحقق الأهداف العامة للنشاط الاقتصادي الإسلامي بشكل عام، والتوزيع العادل بشكل خاص؛ ولذا فإنَّ أهداف العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي تتمحور في تحقيق هدفين هما: توفير حد الكفاية لأفراد المجتمع المسلم، والتخفيف من حدة التفاوت في المجتمع المسلم؛ والاتجاه

¹ صالح حميد العلي، توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة، دار اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، 2002، ص. ص 84-85.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

في التوزيع الأولي للدخول والثروات ثم في إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي هو إعمال أصليين هما: أصل العدل، وأصل المواسة¹.

1-4. أسس التوزيع لتحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام:

والعدالة في التوزيع تقوم على أساسين:

العدالة في تكافؤ الفرص، والعدالة في استحقاق الحصول على عائد الإنتاج.

فتكافؤ الفرص في العمل والتشغيل أمر ضروري لتحقيق العدالة في التوزيع، وهذا يعني أنه لا بد من أن تُكفل فرص العمل والإنتاج للجميع، وتضمن حرية التعامل والتعاقد؛ فقد وضع الله كل الموارد الطبيعية التي خلقها الله في خدمة الإنسانية جمعاء، وشرع الله أن تُعطى الفرصة لكل إنسان أن يعمل فيها.

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك ما فعله عمر رضي الله عنه مع ولديه عبد الله وعبيد الله رضي الله عنهما عندما عادا مع الجيش من العراق فقال لهم عامل عمر هناك: "لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت، ثم قال: بلى، ها هنا مالٌ من مالِ الله، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين، فأسلفكما، فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق، ثم تبيعانه في المدينة، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون لكما ربحه، فقالا: وددنا، ففعل، فكتب إلى عمر أن يأخذ منهما المال، فلما قدما، وباعا، وربحا، فقال عمر: أكل الجيش قد أسلف كما أسلفتما؟ فقالا: لا، فقال عمر: ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما؛ أديا المال وربحه، فأما عبد الله، فسكت، وأما عبيد الله، فقال: يا أمير المؤمنين، لو هلك المال ضمنناه. فقال: أدياه، فسكت عبد الله، وراجع عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين، لو جعلته قراضاً، فأخذ رأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال"².

ويُفهم تكافؤ الفرص في الاقتصاد الإسلامي من بُعدين: التمكين والقسمة.

أي: التمكين للجميع في المعاش فيما هو جاهز أو فيما هو محصل نشاط أو عمل، أما القسمة فهي مرهونة بقدرة البشر وسعيمهم في الحياة الدنيا.

أي: أن العدالة تتحقق بتكافؤ الفرص، وبعد ذلك تترك المواهب تعمل في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف العليا للحياة.

¹ عبد الحميد الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1989، ص 96.

² أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية مقارنة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 66.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

أما الأساس الثاني وهو إقامة العدالة في استحقاق الحصول على عائد الإنتاج: وتظهر في حصول كل مجتهد وكل عامل على المكافأة العادلة المقابلة لجهده وعمله، ومنع أي تعدي على هذا الحق بأي صورة، ولذا حَرَمَ الإسلامُ الاحتكارَ، والربا والغرر والغش والقمار، وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل.

وهذه المرحلة لا تظهر ثمرتها إلا بوجود مرحلة العدالة في تكافؤ الفرص، وفي هذه المرحلة يتم توزيع الناتج وفق معايير عادلة، تتناسب مع الجهد المبذول، أو المخاطر المتضمنة، أو التكافل الاجتماعي المنشود.

فيتضح أن المساواة ليست ضرورية، بل ربما يكون عدم المساواة مرغوباً فيها لأسباب منها: إنَّ عدم المساواة يكون متماشياً مع عدالة أنَّ كل واحد يُخصَّص ما يكسب، وهذا لا يحبط التطلعات، ولا يقتل المبادرة، ويشجع الناس للعمل بجد، فمنَّ الثابت أنَّ العقيدة الإسلامية لا تدعو إلى مثالية المساواة بين الناس المزعومة¹.

فالإسلام يوفر عددًا من الأدوات التي يمكن من خلالها إعادة تحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة التفاوت الكبير كالزكاة والكفارات والנדور وغيرها، والتي تُسهم بشكل فعلي في نقل جزء من الأموال الموجودة لدى الأغنياء إلى الفقراء، وأدوات تؤدي إلى تفتيت الثروات كالإرث والنفقات الواجبة، وعن طريق توسيع دائرة الثروة أيضاً بوسائل غير مباشرة مثل تحريم الربا والقمار والرشوة والاحتكار. وهذه الأدوات تعمل ضمن القواعد الهادفة إلى ضمان توزيع عادل للمداخيل المبنية على التعويض العادل لعوامل الإنتاج، وإلى تشجيع خلق فرص تشغيل جديدة، وإلى إنشاء نظام حماية اجتماعية يهدف المساعدة المنتظمة للفقراء والمحتاجين والمسنين والمعاقين.

فنظرة الإسلام للعدالة تقتضي أنَّ كل جهة من الجهات الموجودة في المجتمع تنظر إلى صاحب الحاجة، وحقه في إشباع حاجته، وتنظر إلى صاحب الجهد والعمل وحقه في أن ينال جزاء جهده وعمله. فنخرج مما سبق بأنَّ الإسلام يقر نتائج أنشطة السوق ما دامت ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، ولكن هذا لا يعني أنه لن يقوم بإصلاح هذه النتائج، فهو يتدخل في نتائج توزيع الدخل لصالح الفقراء والأضعف، وكذلك له من الأدوات ما تعمل على إعادة توزيع الثروة، وهذه الحقيقة تظهر من خلال الجمع بين إقرار الحرية الاقتصادية مع مظاهر أهمية تحقيق العدالة السابقة.

¹ عبد الحميد براهيبي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 37.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

2-4. سياسات وقواعد التوزيع في الاقتصاد الإسلامي:

من القواعد الضابطة لتصرف الحاكم أن تصرفه منوط بالمصلحة للرعية، كما أنه مسؤول عن مال المسلمين لإنفاقه في حوائجهم، وانه يجب عليه العدل في العطاء من غير ميل أو هوى وأن يصرف إلى كل مستحق قدر حاجته¹.

إن سياسة توزيع الدخل القومي لأجل رفاهية المجتمع تتصف بالثبات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعليّ ومعاوية وعمر بن عبد العزيز، وكذلك فيما يتعلق بالفرض (الإنفاق) للفطيم وغير الفطيم والنساء، وعطاء المسلمين².

كان أبو يري التسوية في التوزيع بين الناس، وكان عمر التفضيل على قدر الحاجة والفقه والفضل، على القول برأي عمر، فإن التفضيل وألوية التوزيع نوعاً وكماً تكون حسب القواعد التالية:

✓ السابقة والغناء عن الإسلام، من جهاد ونحوه كالهجرة والنصرة (الفقه والفضل) الحاجة، كالضعفاء من النساء والأطفال (أهل الحاضرة، ثم أهل البادية، الأهل "المتزوج"، ثم العزب. وفي هذا العصر نجد التفضيل في الرواتب والأجور بالدفاع عن الاسلام والوطن، والعلم والفقه، ومن له زوجة واولاد، وغير ذلك، إلا أن في العصر الإسلامي الأول لكل إنسان الحق في أموال الدولة وإن لم يعمل.

إن سياسة استخدام فائض بيت المال في قضاء الحاجات الخاصة مثل: قضاء الديون والتزويج، والتسليف، والحاجات العامة كالبنيات التحتية، يبدأ بالأهم ويوازن بين رتب المصالح ويقدم الأنفع عند الاختيار بين مسلكين من غير ضرر³.

مما تقدم من قواعد وسياسات شرعية اقتصادية، تتحقق بها رفاهية المجتمع بصورة علمية وواقعية، حيث يمكن صياغة هذا المفهوم للرفاهية كالاتي: "سياسة شرعية أو إجراء حكومي يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع عن طريق إتاحة السلع والخدمات سواء كان بالرواتب النقدية أو الأموال العينية".

هذا التعريف ينطبق على أحوال الرخاء، بخلاف التعريف المار في السيرة والذي تتخذ فيه السياسات في أحوال الأزمات، بغرض إعادة التوازن.

¹ أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ص 250.

² إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، دار الحديث، القاهرة، 1994، ص 140.

³ زين الدين بن إبراهيم بن محمد ابن نجيم، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ_1999 م، ص 137.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

إن كان الأصل أن يشترك الناس جميعاً اشتراكاً كاملاً وعلى قدم المساواة في الحصول على المستوى الضروري اللازم لحياتهم بما يتفق مع المستوى المعيشي العام السائد في المجتمع، فإنه بعد تحقيق هذا المستوى يجوز أن يكون هناك تفاوت بينهم.

والتفاوت الذي يقره الإسلام ليس هو التفاوت المفتوح غير المنضبط وغير المقيد بل هو تفاوت ترد عليه قيود وضوابط متعددة تحول دون تراكم الثروة في أيدي فئة معينة وقلتها في يد فئة أخرى، فبموجب العدالة الاجتماعية ليس التسوية المطلقة بين الناس إنما موجهها أن يتساوى الناس في تهيئة الفرص فيتوافر التعليم المثمر لكل الناس حتى تظهر القوى ويوسد إلى كل إنسان ما يصلح له من عمل، ويضع كل امرئ في العمل المناسب، هو التنظيم الجماعي السليم الذي يتوافر فيه إنتاج كل القوى من غير أن تهمل قوة أو تعمل فيها دون طاقتها أو فيما فوق طاقتها فيفسد الأمر¹.

ويعني مفهوم العدالة الاجتماعية، إعادة الحق المسلوب إلى صاحبه ورفع الظلم والإرهاب عن الطبقات الكادحة وتحقيق المساواة أمام القانون لكل أفراد المجتمع. فالعدالة الاجتماعية، هي الحرص على تحقيق أعلى مستوى من الإنصاف، حيث يزول كل شكل من أشكال الظلم الاجتماعي، وردم الفوارق بين طبقات المجتمع، والمسؤول عن ذلك هو وجود حكومة عادلة تعطي الروح للاجتماع الإنساني وتجسد العدل².

إن معظم أصحاب النظريات في موضوع العدالة يجمعون على أن المساواة الأساسية في حقوق الإنسان وفي الحقوق المدنية والمؤسسات السياسية للديمقراطية الليبرالية تكون في مجملها الشروط المسبقة والعناصر الحيوية للعدالة.

علاوة على ذلك فإن أصحاب نظريات العدالة يرون أن مرجعية مقياس المساواة لا تنحصر فقط في الحقوق السياسية والمدنية بل تتعداها لتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكافؤ الفرص.

إن مفهوم العدالة الاجتماعية تكتنفه النسبية إذ أنه يختلف من اتجاه فكري الى اتجاه آخر ففي الشريعة الاسلامية تختلف طبيعة العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية عن طبيعتها في النظم

¹ محمد أبو زهرة، المجتمع الإنساني في ظل الإسلام، دار الفكر، بيروت، 10 ماي 2007، ص 121.

² ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 184.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

الوضعية المقارنة اختلافاً بيناً، لاختلاف تصور الشريعة لها عن تصورات هذه النظم، حيث أن الشريعة جاءت أصلاً لإقامة العدالة بصورة عامة والعدالة الاجتماعية بحاجة بين الناس بصورة خاصة.

إن البحث عن العدالة الاجتماعية ومفهومها في الإسلام مهم وأساسي للغاية، لما له من الأهمية في فهم الإسلام بشكل صحيح، وإثبات واقعيته كنظام صالح لأن يحكم البشر من خلال أطروحاته النموذجية المنتقاة من مصادره الأساسية. حيث أن العدالة الاجتماعية هي الحلم المنشود منذ آلاف السنين على هذه الأرض التي طالما عاش عليها المظلومون آملين انتصارهم على الظالمين.

لقد كان الناس يعيشون في ظل جاهلية وفوضى يسيطر فيها ذوو السلطان على غيرهم، واستمر الأمر على هذه الحال حتى جاء الدين الإسلامي وثبت الحق والعدل والسعادة حيث أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن الكريم على الرسول ليكون دستور للناس أجمعين، وكانت العدالة الاجتماعية، مما أمر الله تعالى به في كتابه ونهى نهياً حاسماً عن مخالفتها.

كان العدل هو المقصد الأول للشريعة فإن كل الطرق التي تضمن تحقيقه وإقراره هي طرق شرعية حتى لو لم ينص عليها الوحي أو ترد في الأحاديث النبوية الشريفة كما يقول ابن قيم الجوزية: ((الله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر بل بين بما شرعه من الطرق أن المقصود هو إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجيها ومقتضاها والطرق أسباب ووسائل لا ترد لذواتها وإنما المراد غايتها)).

يقول المودودي ((.... إن الإسلام هو العدل بعينه... فإقامة العدل بين الناس، وتحديد ما هو العدل وما هو الظلم والجور، إنما هو من شأن خالق الإنسان وربّه ولا حق عند سواه أن يضع للناس مقياساً للعدل والظلم))¹.

وفي التصور الإسلامي تعد العدالة عند (مرتضى المطهري) ركناً من أركان ثلاثة لمنظومة قيم النهوض (الحرية . العدالة الاستقلال الوطني) (25) ويرى (غانم محمد صالح) أن أي مراجعة عملية للبناء السياسي الإسلامي تفصح عن أن مبدأ العدالة ظل دائماً المبدأ الأصيل في نظام القيم السياسية².

إن بناء العدالة الاجتماعية في الإسلام، ينهض على أساس تنظيم العلاقات الاجتماعية وفق الاستحقاقات الاجتماعية المتبادلة بين أفراد عن طريق إرساء حياة صالحة للمجتمع، لأن العدل

¹ أبو الأعلى المودودي، الحكومة الإسلامية، المختار الإسلامي للطباعة والنشر، القاهرة، 1977، ص 192.

² صالح غانم محمد، مفهوم الحرية في الفكر السياسي، معطيات اسلامية أمام أفكار ونظريات غربية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2014، ص 09.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

الاجتماعي لا يمثل رغبة دينية فحسب، إنما هو ضرورة مصيرية للمجتمع الإنساني وتطوره الحضاري، ولهذا نجد أنبياء الله عليهم السلام دعوا بعد التوحيد إلى حفظ ميزان العدل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإنساني.

3-4. أسس تحديد مفهوم العدالة في الإسلام:

يرتكز المودودي في تحديده لمفهوم العدل على ثوابت الشريعة الإسلامية وهي:

1. أن الحاكمية المطلقة لله تعالى المتصف بصفات الكمال كالعدل التام؛
 2. أن الإنسان المؤمن خليفة الله في الأرض والخليفة يعبر عن إرادة مستخلفة في حكم الموجودات المستخلف عليه؛
 3. إن إرادة المستخلف في تدبير هذه الموجودات بواسطة خليفته تكون معلومة للخليفة عن طريق إرسال الرسل وإنزال الشرائع السماوية، وعن طريق أعمال العقل السليم فيها¹.
- يرى بعض الباحثين أن على الشريعة الإسلامية أنها لا تفرق بين العدل والعدالة في اللغة والاصطلاح، فكلاهما يؤدي إلى معنى واحد، وهو إحقاق الحق، بتطبيق أحكام الشرع، نميز أن الشريعة الإسلامية قد استعملت كلمة أخرى تؤدي معنى العدالة في الفكر العربي. قديماً وحديثاً².
- وفي التصور الإسلامي تتجدد معالم العدالة الاجتماعية، بالعدل والإحسان والشورى وحماية الضعيف، وإدانة الظلم وتحقيق التوازن بين حقوق شعب وحقوق السلطة السياسية، أن يجعل محور العدالة الاجتماعية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة³.
- تولى الدين الإسلامي شؤون الحياة الإنسانية، فكان له تصور كلي كامل عن الألوهية والكون والحياة والإنسان، تجسد في القرآن والحديث وفي سيرة الرسول ﷺ وسننه العملية، وجسد الإسلام الحياة على أنها تراحم وتواد وتعاون وتكامل، وحدد الأسس وقرر النظم بين المسلمين على وجه خاص، وبين جميع أفراد الإنسانية على وجه عام، فكان هدف الإسلام، الوحدة المطلقة المتعادلة المتناسقة، والتكافل العام بين الأفراد والجماعات، وهذا هو أساس جوهر تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الإسلام التي تراعي العناصر الأساسية في فطرة الإنسان غير متجاهلة للطاقة البشرية وبالتالي يمكن

¹ إدريس أحمد، أبو الأعلى المودودي صفات من حياته وجهاده، دار بسو سلامة للطباعة والنشر، تونس، دون تاريخ النشر، ص. ص 21-22.

² حسين إسماعيل نامق، العدالة وأثرها في القاعدة القانونية المدني نموذجاً " دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية"، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2011، ص 91.

³ المرجع نفسه، ص 21.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

القول إن العدالة الاجتماعية من أهم المبادئ التي أسسها الإسلام والتي يقوم عليها المجتمع الإسلامي، والأسس التي تؤسس عليه العلاقات بين أفراد المجتمع المسلم، والعدل هو المعيار الذي يدرك من خلاله ثبات المجتمع واستقراره، وبذلك عمل الإسلام على تثبيت وترسيخ قيمة العدالة بين الناس حتى ربط جميع نواحي الحياة بناءً على أسس العدالة، فالعدالة مرتبطة بأنظمة الإدارة، والحكم والمواثيق بين الناس، والاقتصاد والتفكير، والأسرة والتربية وغيرها من أنظمة الإسلام المختلفة حتى أن التاريخ قد شهد على سلامة المجتمعات التي حكمها الإسلام، وكيف حماها من خراب العمران، وكيف حال المجتمعات من دمار النفوس وانحطاط الأخلاق¹.

4-4. سبل تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام:

إذا كان هذا التصور الإسلامي للعدالة الاجتماعية، فكيف يسعى إلى تحقيقها في المجتمع؟ العدل الاجتماعي في الإسلام هو عملية إصلاح الأمة بأفرادها ومؤسساتها وهو مرتبط بالقيم الاجتماعية التي تحدد صيغ أداء فعاليات الحياة في أي مجتمع، أما في حالة فقدان العدل الاجتماعي بجميع أشكاله فسوف يلحق ضرر بالإنتاجية، مما ينعكس على الاقتصاد الوطني، لأن العدالة الاجتماعية هي مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، والعدالة تولد التوازن الاجتماعي على مستوى النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهكذا يتم الوصول إلى العدالة الاجتماعية عبر التوزيع العادل للدخل على المستوى الاقتصادي (عن طريق الصدقة) أو عن طريق (الحسبة) التي تعد صورة من صور تدخل الدولة لمراقبة سلامة النشاط الاقتصادي، أما إذا كانت فرض الكفاية على الأفراد عن القيام بكافة أوجه النشاط الاقتصادي للمجتمع، فإذا عجز الأفراد عن القيام بذلك أو أعرضوا عنها أو قصروا فيها أو انحرفوا ضدها، فإنه مثل هذه الأحوال يصبح شرعاً لازماً على الدولة بأن تتدخل وتقوم بهذه الأوجه، كما يحرص الإسلام على كفاية حد الكفاية لكل فرد وعلى تحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع والعدالة في التوزيع عند انتفائه، وكما جاء في قوله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ سورة الحشر الآية (7).

وأيضاً يتم الوصول إلى العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية من خلال نظام التكافل الاجتماعي الذي يهدف إلى قيام التوازن بالموازنة والميزان بين الأفراد والجماعات والطبقات، أي أن التكافل الاجتماعي يقيم ويحافظ على النسيج الاجتماعي ويحقق الموازنة في حد الكفاية للمجتمع، وضبط التفاوتات بضوابط الحلال الديني والكفاية في العطاء، ووضع سقف للتفاوت يمنع الاحتكار والأثرة والطغيان.

¹ سعد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، شبكة النبأ، <http://annabaa.org/arabic/studies/21662> (تاريخ الاطلاع 2022/07/07).

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

أما الأساس الآخر الذي استندت إليه الشريعة الإسلامية لتحقيق العدالة الاجتماعية فهو الزكاة والضمان الاجتماعي، وباللغة المعاصرة نستطيع أن نعرفه بالتزام الحكومة نحو شعبيها، فالسلطة يجب أن تحرص على إبقاء الحد الأدنى من المعيشة اللائقة للشعب وتوفير المساعدة لكل من يحتاج إليها¹. وبذلك يمكن القول إن تدخل الدولة في الاقتصاد الإسلامي هو فرض من فروض الشريعة الإسلامية إلى جانب جهود الأفراد، ويمكن بلورة هذا الدور في تحقيق الرفاهية المتوازنة في المجتمع من خلال الأخذ بكل مكونات الرفاهية وروافدها بقدر كافي دون إفراط أو تفريط، خصوصاً في المجالات الروحية والمادية، وبذلك فإن الشريعة الإسلامية تجعل كل من الفرد والمجتمع هو الهدف الأساس مع الأخذ بضرورة عدم التعارض في المصالح، فالإسلام يكفل كل من المصالح الخاصة والعامة ويضمن عدم إهدار بعضها على البعض الآخر، على أساس أن كل منها مكمل للآخر وإذا حصل التعارض ترجح المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة².

5. العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي:

إذا أردنا تعريف الفكر الرأسمالي فيمكننا القول بأنه الفكر الذي نادى بمبادئه الثورة الفرنسية والذي يتميز بنزعة فردية ويتركز على أساس احترام وتقديس حريات جميع الأفراد كالحرية الاقتصادية والسياسية وينادي بالمساواة حيث يقدر لكل فرد حقوقاً تسبق وجود الدولة ومن ثم فإن حماية تلك الحقوق هي الغاية من الدولة³.

فهي إذاً هدفٌ تابع لجوهر هذا الفكر (الحرية)، وكذا لا يُعارض هذا الهدفُ هدفاً أساسياً آخرًا الذي هو تحقيق الكفاءة، فتحقيق العدالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي يدل على إعطاء أصحاب الحقوق حقوقهم سواء المادية أو الفكرية، فيُعطى كلٌّ واحدٍ على حسب ما عنده من أصول رأسمالية سابقة، أو على حسب ما عنده من قدرات ومهارات.

أما تحقيق العدالة بمعنى تقليل التفاوت في الثروة والدخل بين أفراد المجتمع فليست من بُنية النظام الأساسية، وإنما جاءت تحت تأثيرات وضغط المد الاشتراكي في بداية القرن العشرين.

¹ إبراهيم منصور أحمد، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 147.

² هارون أبو بكر، خميس محمد، العدالة الاجتماعية كأهم ركائز البنين المالي في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة الوضعية المعاصرة مع الإشارة إلى مصر، جامعة القاهرة، 2007، ص 31.

³ ثروت بدوي، مرجع سابق، ص 184.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

وكنتيجة للأزمات الاقتصادية التي مر بها العالم في بداية القرن الماضي برزت ضرورة تدخل الدولة من جديد في الاقتصاد لتحقيق العدالة من خلال مراقبة سير النشاط الاقتصادي والتدخل فيه عند وجود مشاكل، ومحاولة تخفيف حدة التفاوت في الدخل من خلال الضرائب التصاعدية، أو من خلال الإعانات الاجتماعية المباشرة، أو من خلال قيام الدولة بالمشاريع التي تستفيد منها بصورة أولية الطبقة الفقيرة¹.

والخلاصة أنّ العدالة موجودة في أدبيات الفكر الرأسمالي ولكن من خلال رؤية خاصة تتحكم فيه الأسس التي قام عليها هذا الفكر، وتقدّمه في الأهمية أهداف أخرى، كما أنّه عند التحقيق يتضح أنّ النظام الرأسمالي في خلال سيره الطبيعي لا يحقق العدالة، بل إنّ ظاهرة التفاوت هي ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي.

ونظراً للأزمات المتلاحقة، تدخلت الدولة لصالح الطبقات الفقيرة، لا تحقيقاً للعدل الاجتماعي، ولكن للحفاظ على مبادئ الرأسمالية، التي قامت على أن الحرية الاقتصادية، ونظام السوق، وباعث الربح يحقق العدالة والتوازن التلقائي بين الإنتاج والاستهلاك.

1-5. طبيعة العدالة الاجتماعية في الرأسمالية:

يمكن تحديد طبيعة العدالة الاجتماعية في النظام الرأسمالي بأنها عدالة ضمنية ومادية ونسبية وقاصرة، حيث أن الرأسمالية تقسم أفكارها الاقتصادية على الحيادية، فتمل الحاجات الضرورية الروحية والأخلاقية وتطلق الحرية الاقتصادية للأفراد دونما قيد، لتحقيق أكبر إشباع للحاجات المادية، الأمر الذي قد يضر بالجماعة في الكثير من المجالات².

حيث إن العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي طرحت على أساس النزعة الفردية بتحقيق مصلحة طبقة معينة، فهو يقرر لكل فرد من هذه الطبقة المنفذة اقتصادياً حقوقاً تتركز على أساس احترام وتقديس حرياتهم العامة، لكنه ينادي بالمساواة لكل فرد نظرياً، ومن ثم فإن حماية تلك الحقوق هي الغاية من الدولة وجزء من العدالة الاجتماعية، ففي النظام الرأسمالي الذي يستمر بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لا بد أن تنشأ فروق واسعة في توزيع الدخل والثروة بين الطبقات المالكة، وهذه الفروق لا تعود إلى الفوارق بين الأفراد في القرارات والملكات وما يتبعها من فروق في الأداء والإنجاز فحسب، وإنما تعزى بطبقة أساسية إلى تركيز الثروة في طبقة قد لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من السكان، وإلى توارث

¹ رفعت العوضي، نظرية التوزيع العامة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1974، ص 54.

² أحمد بن محمد الخلال، السنة، دار الراية، الرياض، 2007، ص 30.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

هذه الثروة ومعها المكانة والنفوذ من جيل إلى جيل في هذه الطبقة، وانفراد طبقة ما بملكية وسائل الإنتاج يؤدي إلى ظاهرة الاستغلال الرأسمالي القائم على العمل المأجور، كما يؤدي إلى غيرها من صور الاستغلال التي قد ترتبط بالاحتكار أو بالمضاربات العقارية والمالية وغير ذلك.

فالتركيز على الفرد وإخفاء قدر كبير من الحرية له في سبيل تحقيق مصلحته الشخصية باعتبار أن الفرد أقدر الناس على التعرف على مصلحته، وبالتالي على تحقيقها في ضوء ما يحتمل في نفسه من نزاعات طبيعية، ويفضي ذلك إلى التوافق التلقائي بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

وعن هذه الفلسفة تنبثق مجموعة من المبادئ التي تحكم الفكر الرأسمالي، والتي تمثل المقومات الرئيسية للنظام الرأسمالي وتتمثل في الملكية الفردية، الحرية الاقتصادية، وحافز الربح. وعليه فإن الدولة في ظل الفكر الرأسمالي بناء سياسي محايد لا يجوز له أن يتدخل، وتقتصر وظائف الدولة على أنشطة تقليدية وهي:

1. حماية الوطن من اعتداءات وغزوات الدول الأخرى؛
2. حماية كل فرد من أفراد المجتمع بقدر الأفكار ضد الظلم أو الاعتداء من جانب أي فرد آخر وذلك بإقامة مرافق العدالة؛
3. إنشاء وإدارة بعض الأشغال العام التي لا يمكن أن يكون من مصلحة أي فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد أقامتها نظراً لعجز الفوائد المتحققة منها عند تغطية نفقات إقامتها¹.

لكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال عدم تدخل الدولة، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد الأزمات الاقتصادية أدت هذه الظروف إلى ضرورة تدخل الدولة لمساعدة العاطلين، ومساعدة الشركات للخروج من الأزمات وكذلك تقديم الخدمات للمواطنين، لذلك يمكن القول أن هذا النظام اعتمد في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اعتماد سياسة (التدخل . وعدم تدخل الدولة)، فهي تتدخل ليس لمعالجة الأزمات لا بل لتجاوزها، لأن الهدف الأساسي وجود الدولة هو ليس لحفظ النظام والأمن، لا بل لتحقيق الرفاهية العامة الاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على التنمية البشرية والاقتصادية لتحقيق الاستدامة في التنمية، خاصة وأن رأس المال البشري هو العامل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على أساس العدالة الاجتماعية ليست للجيل القائم إنما بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

¹ نعمة نعمة، مبادئ الأمة اللبنانية في فكر سعيد عقل، دار سائر المشرق، بيروت، 2019، ص 85.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

إلا أن هذا التدخل يفترض أن يكون قليلاً أي ليس شمولياً وذكياً قائم على أساس الشفافية والمسائلة وعدم تعارض المصالح، وإن نجاح الدولة في تحقيق هذا يتطلب تداولاً للسلطة مستمراً ومستقراً قائم على أساس ترسيخ مفهوم دولة القانون واستغلال للقضاء والرفاهية الشعبية.

6. العدالة الاجتماعية في الفكر الاشتراكي:

إن طبيعة العدالة الاجتماعية في النظام الاشتراكي قامت الأفكار المالية والاقتصادية للنظام الاشتراكي على المادية، ولفهم طبيعة العدالة الاجتماعية في هذا النظام في هذا النظام، لابد من معرفة ظروف نشأته، التي تمثلت في تحريف المسيحية، وفي الصراع المير بين العقل والدين، وفي المظالم والقسوة الدائمة التي تهدها أوروبا، مما نفر الناس من الدين، فظهرت العلمانية والمذهب المادي، حيث رد رجال النهضة على ذلك بإقصاء الدين كلية عن ميدان الفكر والمجتمع، واتخذوا موقفاً عدائياً من الكنيسة وأفكارها، وكذلك من منهج تفكيرها أيضاً، فقامت نهضة أوروبا على أساس مادي¹.

إن تحقيق العدالة في الفكر الاشتراكي هي الهدف الأساس له، ولكنه في الجانب التطبيقي يميل إلى المساواة أكثر من العدالة، ولذا يقوم بنزع ملكية عناصر الإنتاج من مالكيها واعتبار الطبقة المالكة (البرجوازية) طبقة لا بد من إزالتها على حسب مفهومه للعدالة، رغم أن حقيقة العدالة تُراعي كل فئات المجتمع، وهم نظروا إلى مصلحة طبقة واحدة تُسمى (البروليتارية) وهي طبقة العمال الفقراء. وهذا التصور الخاص للعدالة أدى إلى خسارة في جانب الكفاية لضعف الحواجز، وكانت النتيجة أن المساواة تظهر على حساب النمو الاقتصادي، وعلى مستوى العمل حصلت أيضاً خروقات في تقدير الجهود بعدالة؛ لأنَّ التقدير يقوم به مُقَدِّرون لا يخضعون لنظام السوق، وإنما إلى تقديراتهم الخاصة، فحصل الخلاف في مقدار الرواتب في الوظائف العامة.

كما أن الجانب التطبيقي كانت فيه خروقات كثيرة في تحقيق المساواة، فمن الحصول على امتيازات خاصة لذوي السلطة كالحصول على أولوية السكن الجيد والسلع والعلاج الممتاز محلياً، وحق الاستخدام الشخصي للثروة العامة كالسيارات الرسمية، إلى الحصول على الوظائف الممتازة... الخ².

تطالب المذاهب الاشتراكية من الناحية الاجتماعية بتحقيق المساواة بين الأفراد أي إلغاء الفوارق بين الطبقات، كما تنادي المذاهب الاشتراكية جميعاً من الناحية الاقتصادية بالقضاء على الرأسمالية وإلغاء الملكية الفردية لأموال الإنتاج واستبعاد المنافسة فالرأسمالية تعتبر العدو الطبيعي للطبقة

¹ هارون أبو بكر، خميس محمد، العدالة الاجتماعية كأهم ركائز البنيان المالي في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة الوضعية المعاصرة مع الإشارة إلى مصر، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007، ص 28.

² محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1985، ص 126.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

العمالية، ولا بد من تحويل الملكية الخاصة لأموال الإنتاج إلى ملكية اشتراكية أو اجتماعية، حيث لا يستغل أصحاب الأعمال جهود العمال، وقد نعت الاشتراكي الإنكليزي (سدني ويب) الرأسماليين بأنهم طفيليات اجتماعية تعيش على الجزية التي تفرضها على عمل المواطنين وإنهم يعتبرون على أحسن الفروض مرتكبين السرقة لاشعورية فلا حق لهم فهي، رأس المال الموجود تحت أيديهم ومن العدالة أن تنزع ملكيتهم لصالح المجموع¹.

إن الفكر المادي قد سبق الاشتراكية، واقتصر اثر ماركس فقط على تعميقه ونشره، فقد ألغى أي تفكير غير مادي في أي من المجالات، فكل شيء مادي ولا أثر للروح عنده، فقد اعتمد ماركس نظرية التطور في علم الاقتصاد ووضع مذهباً يتناول تطوراً كاملاً للحياة، يقوم على التفسير المادي للتاريخ، فجعل القوى المادية السلطان الحاسم على نشاط الإنسان، الذي عده مادياً بصفة اساسية وأنكر وجود الله تعالى، وزعم الدين يخلف الشعوب، واعتبر القيم الأخلاقية انعكاس للوضع الاقتصادي، وليس لها وجود أصيل في الحياة، لذا قامت الفلسفة الاشتراكية على أساس فكرة الصراع والاستغلال فقامت على أفكار مثل قيمة العدل وفائض القيمة وتراكم الأموال والتفسير المادي للتاريخ والصراع بين الطبقات.

1-6. أساليب تحقيق العدالة في الاشتراكية:

إن هدف الاشتراكية إلى تحقيق العدالة للمجتمع وتوفير فرص العمل للأفراد، دون استغلال، على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ففي المجال الاقتصادي لا يتحقق أسلوب الإنتاج الاشتراكي إلا عندما تصبح وسائل الإنتاج ملكاً للجميع، أي للدولة ويكون هدف الإنتاج تلبية الحد الأقصى من حاجات المجتمع ويكون العمل مفروضاً على الكل ومتوافر للقادرين عليه ويتم الإنتاج وفق خطط تطلقها الدولة وتشرف على تنفيذها، ويتم توزيع الناتج وفق قانون التوزيع الاشتراكي أي لكل شخص أجره حسب عمله ونوعه.

أما في المجال الاجتماعي ينعدم في النظام الاشتراكي الصراع الطبقي في المجتمع وتزول بزوال هذا الصراع الخلافات بين الشعوب، ويصبح القانون هو الضابط لحياة المجتمع، إلا أنه لا يمكن في مرحلة بناء الاشتراكية تحقيق المساواة الاجتماعية لاختلاف نوع العمل وبقاء بعض طبقات المجتمع كالعمال

¹ مراد ديان، اتساق الحريات الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، 2013، ص. ص 8-9.

الفصل الثاني: الفقر ونظرية توزيع الدخل

والفلاحين وفئات أخرى كالمثقفين، إذ يؤدي هذا إلى ظهور بعض التناقضات التي لا تحمل طابع التناصر الحاد ويمكن حلها في إطار التطور المستمر للنظام الاشتراكي.

أما في المجال السياسي فيفتر النظام الاشتراكي أن تكون السلطة بيد المنتجين والعمال (البروليتاريا) مع وجود حزب طليعي يقود الدولة والمجتمع ويتم حل القضايا الاجتماعية الأساسية بمشاركة جماهيرية ديمقراطية واسعة توفرها المنظمات الشعبية¹.

إن هذه المرحلة هي مرحلة انتقالية إلى حين الوصول إلى مرحلة الشيوعية من خلال زوال الطبقات وانحلال الدولة².

من خلال هذا يمكن القول أن هذه النظرية تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحجة تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والوصول إلى مجتمع الرفاهية، وبالتالي يأخذ هذا النموذج بنمط الدولة المتدخلة في كل جوانب حياة المجتمع، إلا ان حقيقة الأمر أن هذه النظرية لا تمس الواقع بصلة حقيقة وأن الأنظمة التي ادعت الأخذ بها لم تستطيع نقلها من أطرها النظرية أي واقعها الطبيعي العملي، فلا يمكن أن نتصور اقتران غياب الطبقات بزوال الدولة من جانب، ولا يمكن أن نتصور أن هناك مجموعة من الأفراد تكون بدون سلطة حقيقية، فظاهرة السلطة ارتبطت بالمجتمعات البدائية، ابتداء من الأسرة وانتهاءً بالمجتمع الدولي ولا يمكن التصور في الوقت الحاضر أن هناك مجتمع بدون سلطة تدير شؤونه داخلياً وخارجياً ومن ثم زوال الدولة لا يؤدي بالضرورة إلى زوال صراع الطبقات فالإنسان ميال في سبيل تحقيق مصلحته الذاتية لذلك أن تصورنا غياب الدولة فلا يمكن أن نتصور عدم ظهور الصراع في المجتمع.

فإذا كانت القاعدة في النظام الرأسمالي هي الحرية الاقتصادية لمصلحة الأفراد والاستثناء هو تدخل الدولة وكانت القاعدة في الاشتراكية تدخل الدولة وانفرادها بالنشاط الاقتصادي، والاستثناء هو ترك بعض الحرية للأفراد في هذا النشاط، فإن الشريعة الإسلامية توازن بين حق الأفراد في الحرية الاقتصادية وبين حق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي وانفرادها في بعض وجوهه، بحيث يكمل كلاهما الآخر، فكلاهما يقرره الإسلام في وقت واحد، وكلاهما أصل وليس استثناء، وكلاهما مقيد وليس مطلق.

¹ محمد حلبي مراد، أصول الاقتصاد، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994، ص 468.

² حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، مكتبة السنهوري، بيروت، 2012، ص 14.

خاتمة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل انعكاسات تفاوت الدخل على رفاهية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية؛ حيث إنَّ أهم انعكاسات هذا التباين تدرج فيما يأتي:

- الانخفاض التدريجي للقدرة الشرائية لشرائح المجتمع ذات الدخل المتدنية، بسبب ضغوط المجتمع عليهم في تنمية روح المقارنة بينهم وبين أقرانهم من شرائح المجتمع ذات الدخل العالية، وانعكاسات ذلك على لجوئهم إلى القروض الاستهلاكية الآنية على حساب دخولهم المستقبلية.
- النمو التدريجي للطبقية في المجتمع، وانعكاسات ذلك على امتداد الطبقة إلى نوعية الخدمات الأساسية في المجتمع من رعاية صحية وتعليمية؛
- الانتقال التدريجي من مرحلة الهوية الواحدة للمجتمع الواحد إلى هويات متعددة داخل المجتمع الواحد، مرتبطة بالطبقية الناتجة مسبقاً بسبب انتقال ترسبات تفاوت الدخل من جيل إلى جيل.

تقودنا هذه الانعكاسات لتفاوت الدخل داخل المجتمع الواحد إلى التطرق للدور الحكومي لمعالجة هذا التفاوت وتحقيق العدالة في توزيع الدخل بين السكان؛ حيث أوصت هذه الدراسات بثلاث توصيات للحكومات التي تعاني تفاوت الدخل بين مواطنيها وهي كالآتي:

- أن تقوم هذه الحكومات بتطوير وتنفيذ سياسات جديدة لإعادة توزيع الدخل؛
- إعادة النظر في تخصيص الخدمات الأساسية من رعاية صحية وتعليمية بما يضمن المساواة بين جميع أفراد المجتمع؛
- الاستدامة على تطوير سياسات الحد الأدنى للأجور والتأكد من مواءمتها للنمو الاقتصادي في المجتمع.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث:

قياس التفاوت في توزيع الدخل
ومستويات رفاهية الأسر

مقدمة الفصل:

أصبح مجتمعنا الجزائري في الآونة الأخيرة مشغول البال بقضية المستوى المعيشي، لا سيما وأنه تحت وطأة انخفاض قوته الشرائية إثر ارتفاع الأسعار وتخفيض الدعم مرة تلو الأخرى، وهذا ما يشير إلى حالة من التفاوت الصارخ داخل طبقات المجتمع الجزائري والعربي على حد سواء، نظرًا لتشابه الظروف التي تمر بها منطقتنا العربية مؤخرًا، خاصة في بلاد كمصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب واليمن.

من هنا كان لزامًا أن تحتل قضية العدالة الاقتصادية والاجتماعية مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العربي، خاصة عقب انطلاق شرارة الربيع العربي تحت شعارات العيش والحرية والعدالة الاجتماعية؛ إذ أن التفاوت في توزيع الدخل والثروة يؤدي إلى انقسام المجتمع داخليًا إلى فئات معدمة لا تملك أي شيء، وفئات أخرى مترفة تتحكم في اقتصاد البلاد وقوت العباد، وهو ما ينذر بحالة من السخط الاجتماعي قد لا يحمد عقباه. وكما هو الحال بالنسبة لأي مشكلة، يتطلب علاج عدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية توافر معلومات دقيقة عن مدى عمق التفاوت بين طبقات المجتمع ومن ثمّ التحديد الدقيق للفئات المتضررة وكيفية استهدافها.

في هذا السياق يعد معامل جيني أحد أشهر المؤشرات المستخدمة في قياس التفاوت في توزيع الدخل وأكثرها انتشارًا، نظرًا لوضوح فكرته وبساطة حسابه؛ إلا أن هذا الأخير لا يعتبر كمرجع يعتمد عليه في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المشكلة، لذلك كان ولا بد من اعتماد مقاييس أكثر دقة وشمولية، والتي من خلالها نستطيع الجزم بالنتائج والاعتماد عليها في بناء خطط استراتيجية ووضع سياسات اقتصادية فعالة، تهدف إلى تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية كما هو مطلوب.

ومن بين هذه المقاييس، مؤشرات قياس الفقر بمختلف أنواعها، إذ من خلالها نستطيع معرفة أحوال الطبقات الفقيرة وإحصائها على الوجه اللازم والحقيقي، حتى يتسنى لنا معرفة وتحديد أهم الخطوط اللازمة لمعرفة الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة وما دونهم، ومن ثمّ التمكن من قياس وتحديد مستويات الرفاهية للمجتمعات محل الدراسة.

بناءً على ما سبق ذكره ارتأينا تقسيم الفصل التطبيقي إلى ما يلي:

- المبحث الأول: قياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر والأفراد؛
- المبحث الثاني: قياس الفقر في إطار الدخل والاحتياجات الأساسية؛
- المبحث الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية أسر العينة (أسر من المغرب الجزائري).

المبحث الأول: قياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر والأفراد

لقد حاول علماء الاقتصاد والإحصاء أن يستخرجوا القوانين التي بموجبها يقاس التفاوت في توزيع الدخل، ومن أشهر هذه القوانين قانون (باريتو Pareto) ومفاده أنه كلما ازداد الدخل كلما أدى ذلك إلى زيادة التفاوت في توزيعه (بسبب ظهور قوى أو متغيرات تعمل على ذلك وفي مقدمتها الفساد)، وذلك ما يؤدي بدوره إلى تقليل عدد المستفيدين منه أي بعبارة أخرى أن مقدار الدخل يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الأفراد الذين يستحوذون عليه.

يمكن الوصول إلى قياس رقمي لنسبة عدم المساواة في توزيع الدخل، وبطبيعة الحال لا يوجد مجتمع إنساني تتحقق فيه المساواة التامة في التوزيع، أو توزيعه يكون مقبولاً، بيد أن كل توزيع حقيقي للدخل يتوسط بين هاتين الحالتين المتطرفتين، فإننا نستعين بمعامل جيني ومعامل الاختلاف والمنحنى المسعى (منحنى لورنس) لدلالة على مدى التفاوت في الدخل¹.

غير أن التعادل التام بين المنافع الحدية لدخول كافة أفراد المجتمع لا ينطوي على تحقيق المساواة التامة في توزيع الدخل، إذ يختلف الأفراد باختلاف أعبائهم الاجتماعية وحاجاتهم إلى الدخل واختلاف ميولهم وادواقهم وقدرتهم على إشباع الحاجات².

يختلف الأفراد في القدرات الذهنية والخبرات العلمية، فلا يتساوى العالم والجاهل، ومن هنا لا بد من وجود التفاوت لإبراز التميز والتفوق، ومن هذا المنطلق نجد أن الصورة السائدة لتوزيع الدخل هي (التفاوت المتوسط) وهي درجة وسطى بين التفاوت المطلق والعدالة المطلقة، ولأجل التعرف على عدالة أو لاعدالة توزيع الدخل يمكننا استخدام مجموعة من الطرائق العلمية لهذا الغرض³.

1. تطبيق أساليب القياس:

لقد استخدم المنحنى لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي (Lorenz) عام 1950، ويعد من أكثر الأشكال البيانية استخداماً للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وغيرها، كما يعتبر أحد أهم الاستخدامات في تحليل بيانات الدخل الأسري، للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخل؛ وقد تزايد

¹ حسين عمر، التحليل الكلي، دار الشروق، جدة، 1976، ص 74.

² المرجع نفسه، ص 77.

³ طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي (نظرة معاصرة)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع-الأزهر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1996، ص 214.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

الاهتمام بهذا الجانب في السنوات الأخيرة بعد أن أظهرت العديد من الدراسات أن النمو الذي شهدته بعض الدول النامية رافقته زيادة في التفاوت في توزيع الدخل¹.

استناداً على الأساس النظري المتعلق بطرق قياس عدالة توزيع الدخل نحاول تطبيق هذه المعاملات على بيانات استمارة الاستبيان؛ وفيما يأتي بعض الطرق الخاصة نود تطبيقها لقياس وتحليل عدالة توزيع الدخل الأسري بولايات من الغرب الجزائري.

1-1. منحني لورنس: (Lorenz Curve)

تمثل الإحداثيات الأفقية للمنحنى التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد السر المقابلة لفئات الدخل، أما الإحداثيات العمودية فهي تمثل التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لمجموع الدخل المحققة ضمن تلك الفئات، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول 1-3

توزيع الأسر حسب فئات الدخل

الوحدة دج		توزيع الدخل		توزيع الأسر		الفئات
التكرار	%	الدخل	التكرار	%	عدد الأسر	
	2,83%	2 368 300,00	10,36%	10,36	135	25000 فأقل
	14,51%	9 759 500,00	31,77%	21,41	279	40000 - 25001
	34,88%	17 037 000,00	57,56%	25,79	336	60000 - 40001
	57,51%	18 917 000,00	77,67%	20,11	262	80000 - 60001
	81,76%	20 276 500,00	93,71%	16,04	209	120000 - 80001
	89,40%	6 390 000,00	97,16%	3,45	45	160000 - 120001
	94,45%	4 220 000,00	98,93%	1,77	23	200000 - 160001
	95,28%	690 000,00	99,16%	0,23	3	240000 - 200001
	96,77%	1 250 000,00	99,54%	0,38	5	280000 - 240001
	100%	2 700 000,00	100%	0,46	6	280001 فأكثر
	100%	83 608 300,00	100%		1303	المجموع

من إعداد الطالب باستعمال برنامج الأكسل

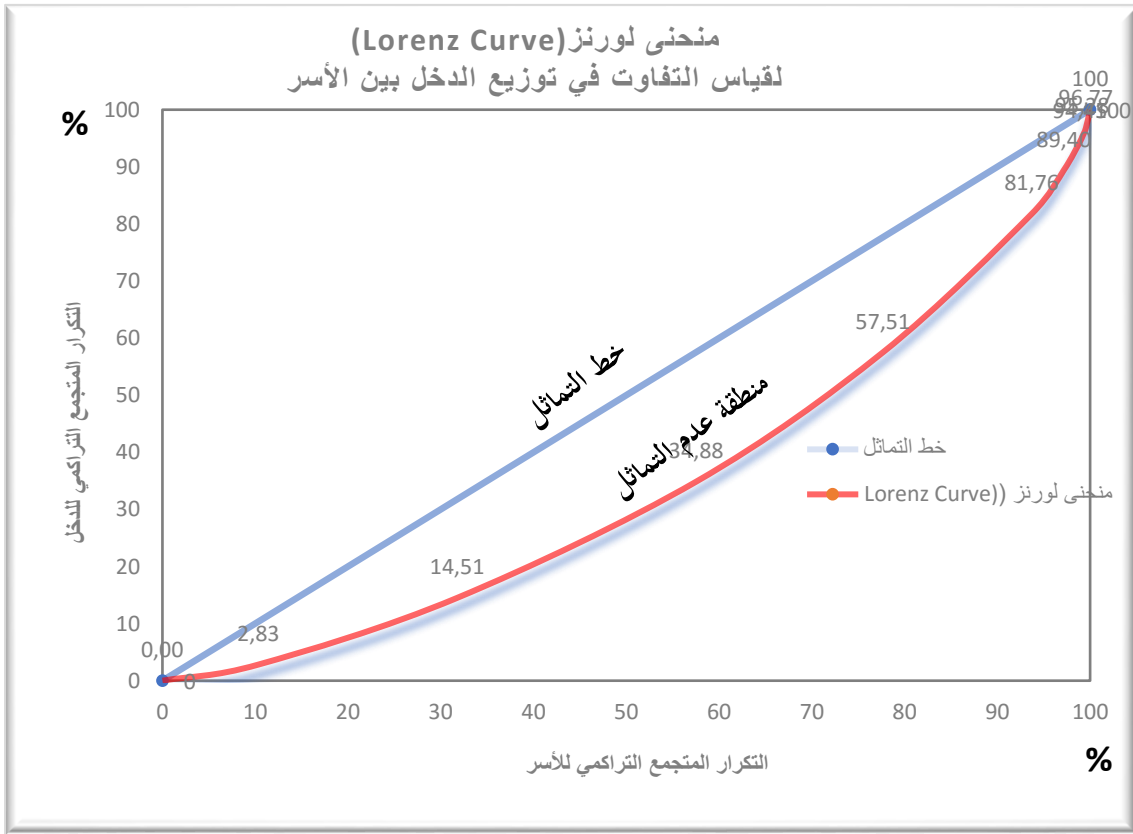
¹ أبو القاسم عمر الطبولي، أساسيات الاقتصاد، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، طرابلس، الطبعة الثانية، 2000، ص 44.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

تشير النتائج في الجدول أعلاه إلى أن الأسر التي يقل دخلها عن 25000 دينار شهرياً تشكل 10.36% من مجموع الأسر، إلا أنها تحصل فقط على 3% من مجموع الدخل، أي أن حصة أسر الفئة الأولى من الدخل تقل عن معدلاتها العادية، ونجد دخلها منخفض بالمقارنة مع بقية الأسر في العينة، فلو أن جميع أسر العينة كانت تحصل على نفس الدخل لحصلت كل فئة من فئات الدخل على نسبة مساوية لنسبتها العادية من الدخل، أي لحصلت أسر الفئة الأولى على 10.36% من مجموع الدخل بدلاً من 3%. بعد معالجة البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن ملاحظة عدالة توزيع الدخل بين الأسر من خلال منحى لورنس كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل 1-3

منحى لورنس لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر



من إعداد الطالب باستعمال برنامج الأكسل

2-1. معامل جيني: (Gini Coefficient)

يعد معامل جيني من المعايير الرياضية السائدة في دراسة وقياس عدالة توزيع الدخل، بل يعد من بين أكثر المقاييس استخداماً لاعتبارات عديدة منها: ارتباطه بعدد كبير من مقاييس التفاوت في توزيع

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

الدخول والرفاهية الاقتصادية، وعلاقته بمنحنى لورنس الواسع الاستخدام، بحيث يمكن تقديره من الدوال المعبرة عن هذا المنحنى (منحنى لورنس).

يصور منحنى لورنس مدى عدالة توزيع الدخل والإنفاق بيانياً، وللتعبير عن ذلك بمؤشر رقمي يستخدم معامل جيني لهذا الغرض، ويمثل هذا المؤشر مساحة الفجوة بين خط المساواة ومنحنى لورنس مقسوماً على المساحة الكلية للتوزيع التي يمثلها المثلث المحصور بين خط المساواة المطلقة والإحداثيين العمودي والأفقي. ولقياس مدى التباين في توزيع الإنفاق بشكل رقمي يستخدم عدد من المقاييس الإحصائية¹.

ويعتبر معامل جيني المشتق من منحنى لورنس في الشكل أعلاه، من أكثر هذه المقاييس شيوعاً لسهولة حسابه ووضوح فكرته. ويعتمد هذا المعامل في فكرته على منحنى لورنس حيث أنه يساوي خارج قسمة المسافة المحصورة ما بين خط التساوي ومنحنى التوزيع من جانب والمساحة المحصورة بين الخط المذكور والإحداثيين الأفقي والعمودي، أي مساحة المثلث كما هو موضح في الشكل أعلاه؛ ولما كان منحنى لورنس ينطبق على خط التساوي في حالة التساوي التام لتوزيع الدخل فإن المساحة ما بين المنحنى المذكور وخط التساوي تصبح عندئذ مساوية للصفر، وبهذا فإن قيمة معامل جيني في حالة التساوي التام في توزيع الدخل تساوي صفرًا، أما في أقصى حالات سوء التوزيع في الدخل فإن منحنى لورنس يبتعد عن خط التساوي لينطبق على الإحداثيين الأفقي والعمودي، ويعني ذلك أن قيمة معامل جيني تساوي واحد؛ ويستنتج من ذلك أن قيمة معامل جيني تنحصر ما بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما كانت هذه القيمة أصغر دل ذلك على أن التباين في توزيع الدخل أقل والعكس بالعكس.

وقد اقترح العالم الرياضي الإيطالي (جيني)، هذا المقياس الجبري الذي يمثل نسبة المساحة بين خط (45) ومنحنى لورنس والمساحة الكلية تحت خط (45).

ولحساب معامل جيني تم استخدام الصيغة التالية:

$$G = 1 - \left[\frac{1}{10000} \sum_{i=1}^n w_i (S_i + S_{i-1}) \right]$$

حيث أن:

G: يرمز لمعامل جيني؛

S_i: ترمز إلى المتجمع الصاعد التراكمي للنسب المئوية للدخل المقابل للفئة؛

S_{i-1}: ترمز إلى المتجمع الصاعد التراكمي نفسه بالنسبة للفئة السابقة؛

¹ Robert, Heilbroner, Lester, **The Economic Problem**, Pearson College Div, January 1, 1989, p 256.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

W_i : هي النسبة المئوية نفسها لعدد السر في الفئة i .

جدول 2-3

حساب معامل جيني لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر

الوحدة دج

فئات الدخل	عدد الأسر	W_i	S_i	$S_i - 1$	$(S_i + S_{i-1})$	$W(S_i + S_{i-1})$
25000 فأقل	135	%10,36	%2,83		%2,83	29,32
40000 - 25001	279	%21,41	%14,51	%2,83	%17,34	371,25
60000 - 40001	336	%25,79	%34,88	%14,51	%49,39	1273,77
80000 - 60001	262	%20,11	%57,51	%34,88	%92,39	1857,96
120000 - 80001	209	%16,04	%81,76	%57,51	%139,27	2233,89
160000 - 120001	45	%3,45	%89,40	%81,76	%171,16	590,5
200000 - 160001	23	%1,77	%94,45	%89,40	%183,85	325,41
240000 - 200001	3	%0,23	%95,28	%94,45	%189,73	43,64
280000 - 240001	5	%0,38	%96,77	%95,28	%192,05	72,98
280001 فأكثر	6	%0,46	%100	%96,77	%196,77	90,51
المجموع	1303	%100				6889,24

من إعداد الطالب باستعمال برنامج الأكسل

2. قياس عدالة توزيع الدخل بين الأسر من خلال حساب مؤشر جيني (Gini Index)

ولحساب مركبات الصيغة الرياضية لمعامل جيني نقوم بإعداد الجدول الآتي:

ومن الجدول نطبق قانون معامل جيني فنحصل على ما يلي:

$$G = 1 - \left(\frac{6889,24}{10000} \right)$$

$$G = 1 - 0,682 = 0,311$$

ومنه فإن: معامل جيني للدخل الأسري للعينة محل الدراسة يساوي 0.311 ما يمثل نسبة

.%31.1

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

حسب الدراسات والتطبيقات العامة لمختلف الدول، وجد أن قيمة المعامل تقع بين (0.5 – 0.7) في الدول التي يكون فيها التفاوت كبير في توزيع الدخل أو الإنفاق، بينما يقع المقياس بين حوالي (0.2 – 0.35) في الدول التي تكون فيها عدالة أكبر في توزيع الدخل¹.

تم التوصل إلى أن معامل جيني للتفاوت في الدخل بين الأسر لعينة الدراسة قد بلغ 0.311، ومنه نستنتج أن توزيع الدخل بين الأسر في العينة متقارب، مما يشير إلى وجود فئات واسعة في الطبقة الوسطى من ذوي الدخل المحدود، ويعتقد أن هذا التوزيع الحاصل للدخول يعتبر مقبولاً إلى حدٍ ما، ما يعني أن هناك نوعاً ما عدالة في توزيع الدخل بين الأسر في العينة محل الدراسة.

3. قياس عدالة توزيع الدخل بين الأفراد من خلال مؤشر جيني (Gini Index):

1-3. منحني لورنس: (Lorenz Curve)

تمثل الإحداثيات الأفقية للمنحنى التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد السر المقابلة لفئات الدخل، أما الإحداثيات العمودية فهي تمثل التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لمجموع الدخل المحققة ضمن تلك الفئات، كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ Devis , Kemal , Other, **General Equilibrium models For Development Policy**, World Bank, Research Publication, Washington, 1982, p 427.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

جدول 3-3

توزيع الأفراد والدخل حسب فئات الدخل

الوحدة: دج

توزيع الدخل		توزيع الأفراد		فئات الدخل
التكرار	%	التكرار	%	
				0 - أقل من 5000
2629000	3,14%	820	12,28%	5000 - أقل من 10000
14839800	17,75%	1972	29,52%	10000 - أقل من 15000
22215000	26,57%	1847	27,65%	15000 - أقل من 20000
19008000	22,73%	1142	17,10%	20000 - أقل من 25000
10571500	12,64%	488	7,31%	25000 - أقل من 30000
4092000	4,89%	157	2,35%	30000 - أقل من 35000
3918000	4,69%	125	1,87%	35000 - أقل من 40000
1270000	1,52%	35	0,52%	40000 - أقل من 45000
1420000	1,70%	35	0,52%	45000 - فأكثر
3645000	4,36%	59	0,88%	
83608300	100%	6680	100%	المجموع

من إعداد الطالب باستخدام برنامج الأكسل

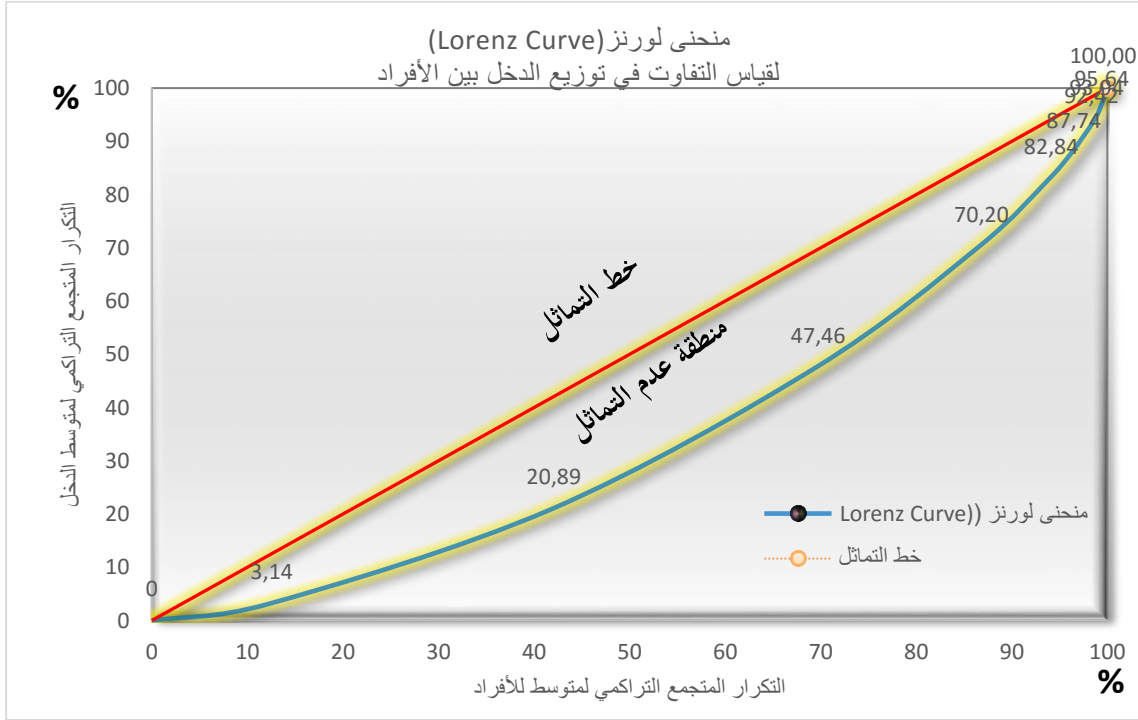
تشير النتائج في الجدول إلى أن الأسر التي يقل متوسط دخلها الفردي عن 5000 دينار شهرياً تشكل 12.28% من مجموع الأفراد، إلا أنها تحصل فقط على 3% من مجموع الدخل، أي أن حصة أفراد الفئة الأولى من الدخل تقل عن معدلاتها العادية، ونجد دخلها منخفض بالمقارنة مع بقية الفئات في العينة، فلو أن جميع فئات العينة كانت تحصل على نفس الدخل لحصلت كل فئة من فئات الدخل على نسبة مساوية لنسبتها العادية من الدخل، أي لحصلت الفئة الأولى على 10.36% من مجموع الدخل بدلاً من 3%.

بعد معالجة البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن ملاحظة عدالة توزيع الدخول بين الأسر من خلال منحني لورنس كما هو مبين في الشكل الموالي:

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

شكل 2-3

منحنى لورنس حسب مستويات التفاوت في توزيع الدخل للأسر



من إعداد الطالب باستعمال برنامج الأكسل

2-3. حساب معامل جيني (GINI Index) بين الأفراد:

إن حساب مؤشر جيني بين الأفراد لا يقل أهمية عنه بين الأسر، فتداعيات حساب المؤشر في الحالة الأولى تعد جد مهمة لا سيما وأن موضوع الدراسة يتعلق بقياس الرفاهية بين الأسر. أما الأسباب التي تدفعنا إلى حساب المؤشر بين الأفراد فتعود إلى المتغير المدرج في النموذج وهو متوسط الدخل الفردي في الأسرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعد هذا المتغير (متوسط الدخل الفردي) الأكثر أهمية من الدخل الأسري على الصعيد الدولي حيث أنه يعتمد عليه في قياس عتبة الفقر، وذلك من خلال قياس أهم أنواع مؤشرات الفقر؛ ما يتوجب علينا حسابه في هذا السياق حتى نتمكن من التحليل المفصل للنتائج المتحصل عليها قصد تحقيق الشمولية قدر الإمكان في الموضوع محل الدراسة.

ومن الجدول نطبق قانون معامل جيني فنحصل على ما يلي:

$$G = 1 - \left(\frac{6875,66}{10000} \right)$$

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

$$G = 1 - 0,685 = 0,315$$

ومنه فإن: معامل جيني للدخل يساوي 0.315 ما يمثل نسبة 31.5%.

تم التوصل إلى أن معامل جيني للتفاوت في الدخل بين الأفراد في عينة الدراسة قد بلغ 0.315 ومنه نستنتج أن توزيع الدخل بين الأفراد في العينة متقارب، مما يشير إلى وجود فئات واسعة من الأفراد في الطبقة الوسطى من ذوي الدخل المحدود، ويعتقد أن هذا التوزيع الحاصل للدخول يعتبر مقبولاً إلى حدٍ ما، ما يعني أن هناك نوعاً ما عدالة في توزيع الدخل بين الأفراد في العينة محل الدراسة.

4. معامل كوزنتس (Kuznets Coefficient):

يستخدم هذا المعامل لقياس شدة التباين في توزيع الدخل في حالة بيانات الدخل المبوبة حسب توزيع الأسر أو توزيع الأفراد، وفي حالة التبويب العشري يصاغ القانون كالآتي:

$$D = \frac{\sum_{i=1}^n |d_i - 10|}{180}$$

ولحساب قيمة معامل كوزنتس نستعين بالجدول الآتي:

جدول 4-3

حساب قيمة معامل كوزنتس

الوحدة: دج			
$ d_i - 10 $	النسبة المئوية للدخل d_i	مجموع الدخل	الفئة العشرية للأسر
6,86	3,14	2 629 000,00	الأولى
7,75	17,75	14 839 800,00	الثانية
16,57	26,57	22 215 000,00	الثالثة
12,73	22,73	19 008 000,00	الرابعة
2,64	12,64	10 571 500,00	الخامسة
5,11	4,89	4 092 000,00	السادسة
5,31	4,69	3 918 000,00	السابعة
8,48	1,52	1 270 000,00	الثامنة
8,30	1,70	1 420 000,00	التاسعة
5,64	4,36	3 645 000,00	العاشر
79,40	100	83 608 300,00	المجموع

من إعداد الطالب باستعمال برنامج الأكسل

بالتعويض في المعادلة فنحصل على:

$$D = \frac{79.40}{180} = 0.441$$

إن $|d_i - 10|$ هي القيمة المطلقة (أي القيمة التي تهمل فيها الإشارة السالبة) للمقدار $d_i - 10$ ، ويلاحظ أنه عندما يكون توزيع الإنفاق متساوياً تماماً فإن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الإنفاق؛ لأنها تتضمن 10% من الوحدات (الأسر)، وبالتالي فإن $d_i - 10$ تكون صفراً لكل الفئات، ونتيجة لذلك تكون قيمة معامل كوزنتس مساوية للصفر، أما في أقصى حالات سوء التوزيع للدخل فإن كل الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة أي أن قيمة d_i تكون صفراً لكل الفئات العشرية باستثناء الفئة العشرية الأخيرة، حيث تكون 100%، وبهذا فإن قيمة معامل كوزنتس تنحصر ما بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما كانت قيمته أكبر دل ذلك أن التباين في توزيع الدخل أشد، بعبارة أخرى فإن معامل كوزنتس يشبه معامل جيني من حيث مدى قيمته، ولكن يجب الإشارة إلى أن قيمة العاملين المذكورين لا تكون عادة متساوية بالنسبة للبيانات نفسها. وباستعراض البيانات الواردة في الجدول أعلاه، تم حساب معامل كوزنتس بالنسبة للبيانات التي تمثل التبويب العشري المطلوب لتطبيق القانون المذكور- عن طريق حساب النسب المئوية للإنفاق (d_i) (العمود 3)، ثم طرح عشرة من كل نسبة مئوية (العمود 4) وإهمال الإشارة السالبة، ثم الجمع، والتعويض في المعادلة رقم (3)، نجد أن النتيجة هي: 0.441.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الفئة الأولى تحصل على نسبة مئوية من الدخل 3% والتي تقل عن النسبة المئوية اللازمة وهي 10%، في حين نلاحظ العكس بالنسبة للفئات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، حيث تحصل هذه الفئات على نسب مئوية أكثر من 10%، مما يشير إلى وجود فئات واسعة في الطبقة الوسطى، وهذا يدل على أن هناك نوعاً ما عدالة في توزيع الدخل.

5. مقياس كاكا واني (Nanak C. Kakawani):

لقياس مستوى الرفاهية طور البنك الدولي من قبل الاقتصادي Nanak C. Kakawani طريقة بيجو لقياس مستوى الرفاهية بالاعتماد على متغيرين: متوسط دخل الأسرة أو الفرد، وأحد مقاييس

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

عدالة التوزيع (كمعيار جيني) ووضع صيغ رياضية للقياس منها الصيغتين التاليتين لقياس المستوى المذكور¹:

$$W = M(1 - G) \dots \dots \dots (1,3)$$

$$W = \frac{M}{(1+G)} \dots \dots \dots (2,3)$$

حيث إن:

W: دالة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

M: متوسط دخل الأسرة أو الفرد.

G: معامل جيني لعدالة توزيع الدخل أو الإنفاق.

وبالاستعانة بمتوسط الدخل الفردي، واستخدام معامل جيني نحصل على، مع العلم أن:

$$\text{متوسط الدخل الفردي (M)} = \frac{\text{الدخل الإجمالي}}{\text{عدد الأفراد}} = \frac{183\ 608\ 300.00}{6680} = 27\ 636.09 \text{ دج}$$

أما قيمة معامل جيني (Gini index) فهي: 0.312

بالتعويض في الصيغتين نحصل على:

الصيغة الأولى:

$$W = 27\ 636.09 (1 - 0.312) \Rightarrow W = 27\ 636.09 \times 0.688$$

$$W = 18\ 992.45$$

الصيغة الثانية:

$$W = \frac{27\ 636.09}{1 + 0.312} = 20\ 992.45$$

وتكون الصيغة الأولى أكثر استجابة للتغيرات التي تحدث في متوسط الدخل عندما تكون قيمة معامل جيني أقل من النصف كما هو في الدراسة الحالية هذه، وتعني هذه الصيغة أنه كلما ازداد التفاوت في الدخل انخفض مستوى الرفاهية وبلغ مستوى الرفاهية صفراً عندما يكون التفاوت في

¹ Nanak Chand Kakwani, **Income inequality and poverty**, usa: world bank research publication USA, Oxford University Press, 1980, pp. 77-78.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

الدخل قد بلغ حده الأقصى، وعندما تتساوى الرفاهية مع قيمة متوسط الدخل الفردي فإن الرفاهية تحقق أقصى مستوى لها، في حين تكون الصيغة أقل استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الإنفاق عندما يكون معامل جيني أكبر من النصف.

بينما الصيغة الثانية تفترض أن الرفاهية لا تقل عن نصف متوسط الدخل أو الإنفاق حتى ولو بلغت قيمة معامل جيني حدها الأقصى (الواحد الصحيح)، وأن مستوى الرفاهية يتساوى مع متوسط الدخل عندما يصل التوزيع إلى حد العدالة المطلقة أي عندما يصل التفاوت في مستوى الدخل الأسري إلى الصفر¹.

وعليه فقد بلغ مستوى الرفاهية الاقتصادية للعينة بواسطة الصيغة الأولى والتي تنطبق على بيانات هذه الدراسة 8610.46 دج، بينما بلغت 9539.79 دج بواسطة الصيغة الثانية. وفي كلا الطريقتين يتبين أن مستوى الرفاهية الاقتصادية في المنطقة دون المتوسط، وتختلف هذه القيمة عن المقاييس السابقة لتوزيع الدخل ما بين الأسر.

¹ خالد فتوح، الرفاهية: قراءة في المفهوم ومؤشرات القياس، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2021، ص 25.

المبحث الثاني: قياس الفقر في إطار الدخل والاحتياجات الأساسية

من سياق الفصل الثاني من الجانب النظري لمفاهيم الفقر وامتدادًا له، فإن هنالك أساليب لقياس الفقر التي تنطوي في منظورين هما:

1. منظور الدخل:

ينطوي هذا المنظور من رؤيا مفادها أن أي فرد في المجتمع لا يكون فقيرًا إلا إذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد، إذ اعتمدت بلدان مختلفة مقاييس الفقر في تحديد خط الفقر وفقًا للخطوط الموضوعية عالميًا لرصد التقدم المتحقق في معدل التخفيف من انتشار الفقر، وغالبًا ما يحدد خط الفقر الكامل على أساس الحصول على الدخل الكافي للحصول على كمية محددة من الغذاء.

2. منظور الاحتياجات الأساسية:

ووفق هذا المنظور فإن الرؤيا هنا هي الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية، ومن ضمنها الأغذية، وهذا المفهوم المتعلق بالحرمان يتجاوز كثيرًا الافتقار إلى الدخل الشخصي، فهو يتضمن الحاجة إلى الصحة والتعليم والخدمات الأساسية التي يتعين أن يوفرها المجتمع للحد من وضع الأفراد على حافة الفقر، وهو يعني أيضًا الحاجة إلى توفير فرص العمل المنتج والمشاركة¹.

إذ يرتبط المفهوم المادي الضيق للفقر بتأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق مما يطرح بدوره ثلاث أسئلة فرعية هي:

- كيفية قياس مستوى المعيشة؛
- معرفة مضمون الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق؛
- كيفية قياس شدة الفقر من خلال مؤشر الفقر.

لذلك فالمفهوم الأكثر شيوعًا عن حالة الفقر يتوافر عندما يعجز الدخل عن الإيفاء بالاحتياجات الأساسية الضرورية للحياة في مجتمع ما، والاحتياجات الأساسية للشعوب الفقيرة هي المتطلبات الضرورية للمحافظة على البقاء والاستمرار وديمومة الحياة.

ومن هذا نقول إن المستوى الحقيقي للتقدم هو إثراء مفهوم الاحتياجات الأساسية والاستمرار في التوازن بين ما هو مادي وما هو غير مادي، وبالتالي فإن الفقر في أغلب الدراسات قدرت خطوطه استنادًا

¹ United Nations Development Programme (UNDP), **Human Development for Everyone**, Human Development Report, Stockholm, published: 31 Dec 2016, p 85.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

إلى مفهومه، وأشارت إلى أن الفرد يصنف من الفقراء إذا ما انخفض دخله أو إنفاقه عن مستوى الحد الأدنى المطلوب للحياة المعيشية، وعلى هذه النظرة اتجهت معظم الدراسات التي عينت بالفقر درسا أو تحليلا في الوطن العربي إلى الأخذ بمؤشر الدخل كقياس¹.

فعندما نتكلم عن الفقر، فإن المقياس الذي يعتمد بالأساس لتحديد مدى وجود المقدرة على تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من خلال الدخل المكتسب، وبشكل الإنفاق على الموارد الغذائية الجزء الأكبر منه، إذ يصل الإنفاق على المواد الغذائية إلى ما لا يقل عن 50 بالمائة من الإنفاق الاستهلاكي لعموم الدول النامية².

إن مسألة قياس الفقر تكتسب أهمية خاصة، لا لأنها تسمح بتقييم إحصائي لأعداد الفقراء فحسب، بل لأنها تسمح بإجراء المقارنات³.

3. قياس الفقر في إطار الدخل:

هناك العديد من المؤشرات التي تنصب في الفقر الآتي:

- نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- نصيب الفرد من استهلاك الغذاء.

وهذه المقاييس الكلية والتي تبدو محايدة وموضوعية فإنها توضح وبشكل أساسي أن الفقر مفهوما معياريا⁴.

3-1. الدخل (الفردى أو الأسري):

يعتبر دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات، كونه يتيح للفرد أو الأسرة قدرة الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة⁵.

¹ كارلو جيبي ليني، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، ترجمة: مهدي الدجاني، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، بيروت، 2017، ص 137.

² إسماعيل عبيد حمادي، التلازم بين التخلف والفقر والجوع، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص. ص 153-154.

³ Ravallion Mortin, **Poverty Comparison**, Hav wood, United Kingdom, 1995, p 32.

⁴ عبد الملك عبد الوهاب، الاقتصاد (مقدمة وتحليل) – الجزء الثاني، مطبعة شفيق، بغداد، 1967، ص 87.

⁵ محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص 53.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

وكان هذا المؤشر ولوقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة باعتبار أن حصة الفرد من الدخل تعكس مستوى معيشته، وعلى هذا الأساس فإن معظم الدراسات المتعلقة بقياس ظاهرة الفقر تبني تقديراتها وفقاً لهذا المؤشر¹.

2-3. الإنفاق الاستهلاكي:

على الرغم من أن نظرية مقاييس الفقر هي من النظريات المتطورة، إلا أن التطبيقات العملية لها تواجه صعوبة بالغة بسبب الافتقار إلى البيانات الإحصائية، وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان الأقل نمواً إجمالاً إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص؛ وليس من الصعوبة فهم ذلك إذا ما اعتبرنا أن دراسته وتحليله يتطلب معلومات مفصلة حول الدخل وكيفية توزيعه.

ولقد اعتمد مؤشر الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بديلاً عن الدخل العائلي (دخل الأسرة)، وذلك لأنه يعتبر الأكثر ارتباطاً بمستوى معيشتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إمكانية تقدير ذلك الإنفاق بدرجة مقبولة من حيث الدقة وذلك من خلال مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات من الأسر.

3-3. الإنفاق على المواد الغذائية:

وتستخدم هذه الطريقة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية من دخل الأسرة كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة أو (مستوى الفقر)، وذلك على أساس أنه كلما ارتفعت تلك النسبة كلما انخفضت قيمة ما توجهه الأسرة من إنفاقها إلى السلع الغير الضرورية، وهذا يعني انخفاض مستوى معيشتها².

4. قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية:

إن الحاجات الأساسية تمثل القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة وتشكل الحد الأدنى الاجتماعي (أو خط الفقر)، وبالتالي فإن فئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقراء³.

وتنقسم الحاجات الأساسية على قسمين:

¹ محمد علي موسى المعموري، تحليل سلوك الفقريين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية، جامعة بغداد، بغداد، 2000، ص 126.

² عصام شيخ الأرض، "صناعة الفقر- جدلية (الفقر، المعونة، الفساد)"، دار تموز- ديموزي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2021، ص 153.

³ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 24.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

1-4. الاحتياجات الأساسية الغذائية:

وتمثل حاجة الفرد إلى الطعام، وتعتمد على حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية لممارسة نشاطه اليومي، وتختلف حاجة الإنسان للسعرات الحرارية باختلاف تكوينه الجسدي ونشاطه؛ إضافة إلى حاجته لعناصر التغذية الأخرى (البروتينات مثلاً) كمعيار لتحديد هذه الاحتياجات، وتحدد هذه الحاجة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة.

2-4. الاحتياجات الأساسية غير الغذائية:

يمكن حصر الاحتياجات ضمن هذا المفهوم في خمس حاجات هي: السكن، الملابس، خدمات التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأولية والحاجة إلى النقل؛ ويتضمن مفهوم الاحتياجات الأساسية غير الغذائية إلى مؤشرات أخرى مثل نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ومدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث وحرية الإنسان¹.

5. طرق قياس الفقر في إطار الدخل والحاجات الأساسية:

1-5. خطوط الفقر (Poverty Lines):

يعرف خط الفقر على أنه الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان فيه فقيراً إذا هبط عنه، ويعرف كذلك على أنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة، أي بعبارة أخرى أن الدخل الضروري الذي يغطي الحد الأدنى اللازم للمعيشة، ويعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداماً لقياس وتحليل الفقر، وهو يصلح للمقارنة دولياً، وأشارت بعض الدراسات إلى أن الفرد يصبح فقيراً أو يوصف كفقير، إذا انخفض مستوى دخله أو إنفاقه على مستوى الحد الأدنى المطلوب للحياة المعيشية².

تعتبر خطوط الفقر مقاييس للدخل أو الاستهلاك الذي يميز بين الفقراء وغير الفقراء، والتي تتضمن الحاجات الأساسية أي بعبارة أخرى أن الدخل الضروري الذي يغطي الحد الأدنى اللازم للمعيشة؛ ومن المقاييس الاعتيادية هي إنفاق الفرد الذي يقل عن دولار واحد أو دولارين يومياً (حسب تعادل القوة الشرائية للدولار) أو مقدار الغذاء الذي يقل عن (2100) سعرة حرارية في اليوم.

¹ محمد علي موسى المعموري، مرجع سابق، ص. ص 151-155.

² حاجي فطيمة، إشكالية الفقر دراسة قياسية الجزائرية نموذجاً، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2017، ص 39.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

ويمكن القول بأن خط الفقر يتحدد بالحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع ما، والذي يشمل الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى (الملابس والسكن والنقل)، وقد استخدم البنك الدولي خطاً أعلى للفقر يوازي (370) دولار (حسب أسعار 1985) في السنة للشخص الواحد ومن يقع دخله تحت هذا الخط يعتبر فقيراً فقراً مطلقاً، واستخدم كذلك خط أدنى للفقر يوازي (215) دولاراً إذ يصبح الفقر تحت هذا الخط فقراً مطلقاً¹.

طبقاً للمذكور أعلاه، يمكننا اعتماد هذا الأسلوب وتحديد خطي الفقر (الفقر المدقع والفقر المطلق) وذلك للتمكن من قياس فجوة الفقر، ففي خريف 2022، سيتحول البنك الدولي إلى استخدام معدلات تعادل القوة الشرائية لعام 2017، لإعداد تقديراته للفقر في العالم، ويأتي هذا في أعقاب إصدار عام 2020 لمجموعة جديدة من معدلات القوة الشرائية استناداً إلى الأسعار التي جمعها في 2017 برنامج المقارنات الدولية، ونتيجة لذلك، سيصبح خط الفقر الدولي 2.15 دولار للفرد في اليوم، ويعني هذا أن من يعيش على أقل من هذا يعد فقيراً فقراً مطلقاً، أما خط الفقر المدقع فقد قدر بـ 1.25 دولار في اليوم².

ومن هذا التحديد يمكن أن يقدر الفقر كماً، وضمن هذا السياق سيتحدد لنا أن هناك أنواعاً من خطوط الفقر وهي:

1-1-5. خط الفقر المطلق (Absolut Poverty Line):

هو الخط الذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان، وإنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، أي هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية والسلع الغير غذائية الضرورية والمتمثلة في: الغذاء، السكن، الملابس، التعليم، الصحة والنقل³.

وبعرف أيضاً بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع والخدمات الأساسية المطلوبة لسد الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية وغير الغذائية، كما يعرف على أنه الخط الذي لا يتغير

¹ عدنان داود العناري، هدى زبير الدعبي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 47.

² FILMER DEON, FU HAISHAN, SANCHEZ PARAMO, an adjustment to global poverty lines, World Bank Blogs, <https://blogs.worldbank.org/voices/adjustment-global-poverty-lines> (accessed: may 02nd, 2022)

³ محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (الإسكوا)، 24 نوفمبر 1996.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

بتغير الزمان والمكان، وإنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك، لسد الاحتياجات الأساسية، والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية من مواد غذائية، ملابس، ومسكن، وتعليم وصحة، والاحتياجات الأساسية الأخرى، بمعنى أن هذا التعريف يستند على أساس الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، وهو ما نجده في تعريف الاسكوا: بأنه تلك النفقات في حدها الأدنى المطلوبة من الأسر لمواجهة احتياجاتها من السلع الغذائية، وغير الغذائية، إضافة لما تقدم يعتمد حالياً مفهوم الفقر المطلق كتعريف قابل للقياس، ومن شأنه تسهيل المقارنات الدولية ومثالا عن ذلك اعتماد دولار واحد أو دولارين للفرد في اليوم لتعيين خط الفقر المطلق.

وعلى أساس ذلك فإن كل فرد يقل دخله أو إنفاقه عن ذلك يعتبر فقيراً، وقد ظهر مفهوم الفقر المطلق في البلدان النامية من الحاجة إلى الوصول لتحديد مقاييس الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية للمعيشة.

وهناك عدة أساليب متبعة لاحتساب خط الفقر المطلق يتميز فيها أسلوبان رئيسيان هما:

أ. أسلوب النمط الغذائي المقترح:

إن هذا الأسلوب يقوم على تحديد سلة من المواد الغذائية التي تحدد حاجة الفرد من الأسعار الحرارية وبأقل كلفة، أما محتويات هذه السلة فتحدد عادة من مختصين بالتغذية وبما يتلاءم والعادات الغذائية في المجتمع المعني، وتحسب تكلفة السلة على أساس أدنى الأسعار، ويمكن تقدير خط الفقر المطلق حسب الصيغة الرياضية التالية:

$$P_a = K/R \dots\dots\dots (3,3)$$

إذ أن:

P_a : خط الفقر المطلق؛

K: التكلفة المحسوبة لسلة المواد؛

R: نسبة الإنفاق الغذائي إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

ب. أسلوب النمط الغذائي الفعلي:

إن هذا الأسلوب يقوم على حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من الأسعار للفئات الداخلية المختلفة، ويتم اختيار الفئة الداخلية التي يكون متوسطها الأقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من الأسعار، وباستخدام الاستكمال الخطي يحدد الإنفاق الإجمالي للمتوسط المذكور، ويعتبر خط الفقر المطلوب، والصيغة الآتية تمثل احتساب خط الفقر المطلق على مستوى الأسرة:

$$P_a = n * C_a \dots\dots\dots (4,3)$$

إذ أن:

n: عدد أفراد الأسرة

Ca: متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية (الغذائية وغير الغذائية).

وتحدد محتويات وكميات وأسعار سلة السلع من غذائية وغير غذائية وفق النمط الاستهلاكي

الفعلي للفئة الأقرب في حصتها من الحاجة الفعلية من الأسعار الفعلية من الأسعار الحرارية¹.

2-1-5. خط الفقر المدقع (Extreme Poverty Line):

إذا كانت موارد الفرد لا تسد الكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن للإنسان من دونها البقاء على قيد الحياة إلا بفترة قصيرة، فهذا يعني أننا أمام ظاهرة الفقر المدقع، والذي يمس بصورة أساسية حقوق الديمومة والبقاء وفي مقدمتها الحق في الحياة، وهذا يعني وصول الفرد إلى أدنى مستوى من الفقر، إذ لا يتمكن من الحصول على الحد الأدنى من المعيشة، ويحسب الفقر المدقع بطريقة كلفة الأسعار الحرارية والتي تعتبر أفضل طريقة لقياس الفقر المدقع، إذ تحسب قيمة تكلفة السعرة الواحدة وذلك بالاستناد إلى تقديرات الأمم المتحدة للأسعار الحرارية للفرد في اليوم، وهي تختلف من بلد لآخر².

ويعرفه اقتصاديو البنك الدولي على أنه الحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع الغذائية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة، فهو بهذا المفهوم يتمثل بالدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية³.

يمكن الحصول على صيغة خط الفقر المدقع كما يأتي:

$$P_e = C_f * K_n * m \dots\dots\dots (5,3)$$

إذ أن:

Pe: خط الفقر المدقع؛

Cf: كلفة السعرة الحرارية الواحدة؛

Kn: الأسعار الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم؛

m: عدد الأيام في الشهر.

¹ محمد علي موسى المعموري، مرجع سابق، ص. 108-109.

² باسل يوسف، الفقر وحقوق الإنسان، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص. 64.

³ د. حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص. 44.

3-1-5. خط الفقر الاجتهادي (Discretionary Poverty line):

يتحدد خط الفقر الاجتهادي وفقا لما يجتهد به الأفراد لمجتمع ما في تقدير الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق اجتماعيا، وهذا يعني أن هذا الخط يختلف باختلاف وجهات النظر لكل فرد في المجتمع نفسه؛ أما طرق حسابه فإنه يتم إما عن طريق مسوحات إحصائية يستجوب فيها عينة من الأفراد والأسر للإدلاء بأرائهم حول مستوى الدخل، أو الاستهلاك الذي يعتمدون أنه يمثل الحد الأدنى اللازم والمقبول اجتماعيا¹.

كما يمكن احتسابه عن طريق استخدام بعض التشريعات المالية، أي الاعتماد على اجتهاد المشرعين في وضع الحد الأدنى لمستوى الدخل المشمول بالإعفاء من ضريبة الدخل أو المشمول بإعانات الضمان الاجتماعي².

6. مؤشرات الفقر (Poverty Index):

إن مسألة دراسة خط الفقر بالعمق الذي ينطوي على تحديد شامل للفقراء تكتنفه الصعوبة بسبب عوامل متداخلة تؤثر بشكل أو بآخر على تحديد خط الفقر بدقة متناهية، ومن ثم تحديد الأفراد الذين يكونون تحت هذا الخط، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى مما يسبب تفاوتاً ما بين مستويات الفقر، مما استدعى اللجوء إلى مؤشرات أكثر عمقا وقوة في تحديد هذه المستويات الاجتماعية.

وفقا لتقدير خط الفقر المطلق بالقياس العالمي المقدر بـ 2.15 دولار في اليوم، أي 64.5 دولار في الشهر ما يعادل 13000.00 دج في الشهر للفرد الواحد، ووفقا لتقدير خط الفقر المدقع بالقياس العالمي المقدر بـ 1.25 دولار في اليوم أي 37.5 في الشهر، ما يعادل 7500.00 دج في الشهر للفرد الواحد. طبقا لهذه التقديرات يمكننا قياس مؤشرات الفقر كالاتي:

1-6. مؤشر حدوث الفقر (The incident of Poverty) :

هو واحد من أكثر المؤشرات شيوعا إذ يعتبر من أبسط المقاييس ويسمى أحيانا بمؤشر Head Count Index، وينطوي هذا المؤشر على عدد الأفراد أو الأسر الذين يقعون تحت خط الفقر في المجتمع، ويحتسب وفقا للصيغة التالية:

$$H = g/n * 100 \dots\dots\dots (6,3)$$

¹ محمد علي موسى المعموري، مرجع سابق، ص 109.

² محمد حسين باقر، مرجع سابق، ص 06.

إذ أن:

H: نسبة السكان الفقراء؛

g: عدد السكان الفقراء؛

n: حجم السكان.

ويعتبر هذا المؤشر جيداً لأغراض كثيرة منها المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر، كما أنه سهل الفهم والشرح، إلا أنه يعاني من نواقص منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء، مما يجعله غير حساس للفروقات في عمق الفقر، كما أنه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء؛ فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقراً إلى الذين هم أحسن حالاً فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج¹.

• حساب نسبة الأفراد الفقراء (فقراً مدقماً ومطلقاً):

$$100 \times \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر المدقع}}{\text{العدد الكلي للأفراد}} = \text{نسبة الأفراد الفقراء فقراً مدقماً فقط}$$

$$18\% = 100 \times \frac{1175}{6680} = \text{نسبة الأفراد الفقراء فقراً مدقماً فقط}$$

$$100 \times \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر المطلق}}{\text{العدد الكلي للأفراد}} = \text{نسبة الأفراد الفقراء فقراً مطلقاً فقط}$$

$$24\% = 100 \times \frac{1601}{6680} = \text{نسبة الأفراد الفقراء فقراً مطلقاً فقط}$$

• حساب نسبة الأسر الفقراء (فقراً مدقماً ومطلقاً):

$$100 \times \frac{\text{عدد الأسر تحت خط الفقر المدقع}}{\text{العدد الكلي للأسر}} = \text{نسبة الأسر الفقراء فقراً مدقماً فقط}$$

$$19\% = 100 \times \frac{247}{1303} = \text{نسبة الأسر الفقراء فقراً مدقماً فقط}$$

$$100 \times \frac{\text{عدد الأسر تحت خط الفقر المدقع}}{\text{العدد الكلي للأسر}} = \text{نسبة الأسر الفقراء فقراً مطلقاً فقط}$$

$$23\% = 100 \times \frac{306}{1303} = \text{نسبة الأسر الفقراء فقراً مطلقاً فقط}$$

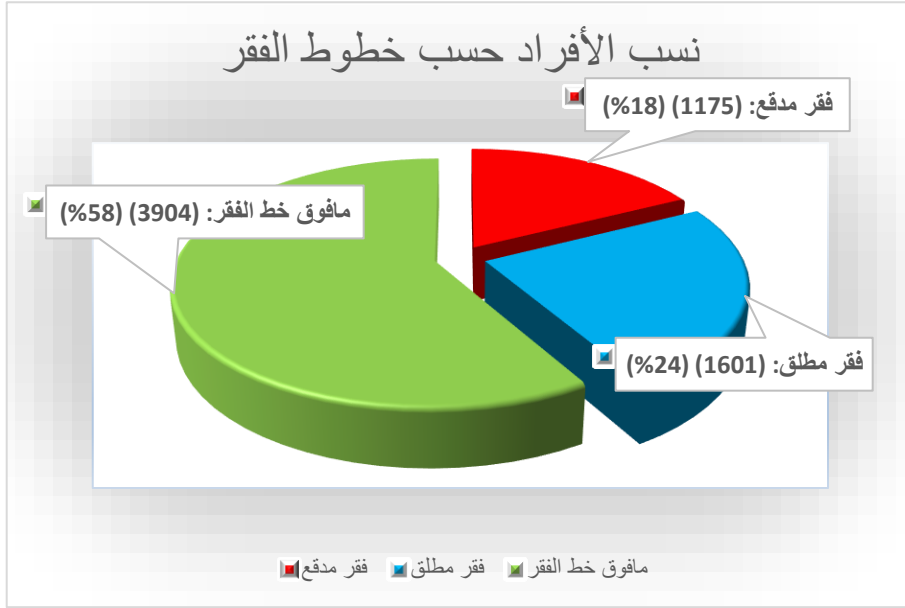
ويمكننا توضيح النتائج المدونة أعلاه بالدوائر النسبية التالية:

¹ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص. 28-29.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

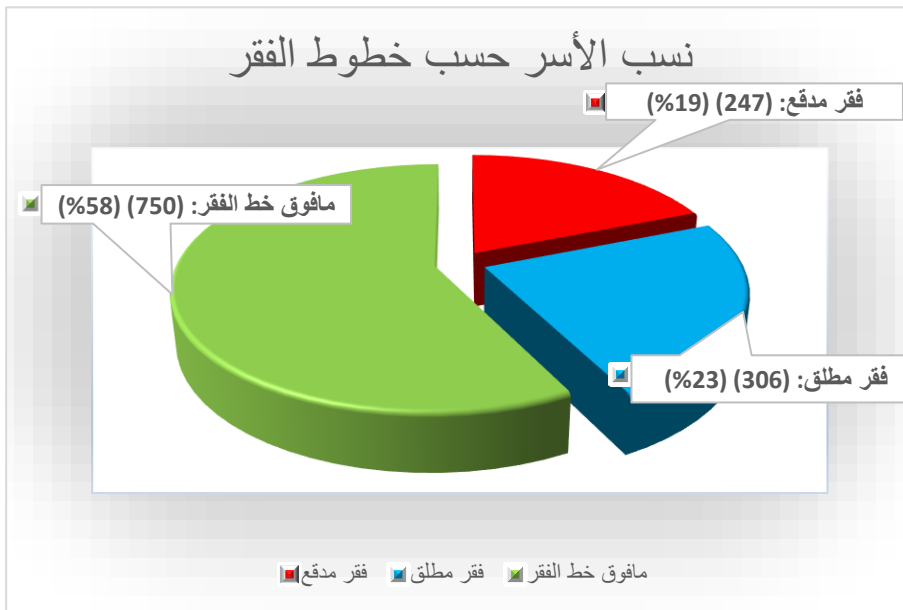
شكل 3-3

نسب الأفراد الفقراء فقراً مدقعاً ومطلقاً



شكل 3-4

نسب الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً ومطلقاً



حساب مؤشر حدوث الفقر أي نسبة كل من الأفراد والأسر الفقراء فقراً عاماً (تحت خط الفقر

المطلق)

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

- حساب نسبة الأفراد الفقراء (تحت خط الفقر):

$$\text{نسبة الأفراد الفقراء} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{العدد الكلي للأفراد}} \times 100$$

$$\text{نسبة الأفراد الفقراء} = \frac{2776}{6680} \times 100 = 42\%$$

- حساب نسبة الأسر الفقيرة (تحت خط الفقر):

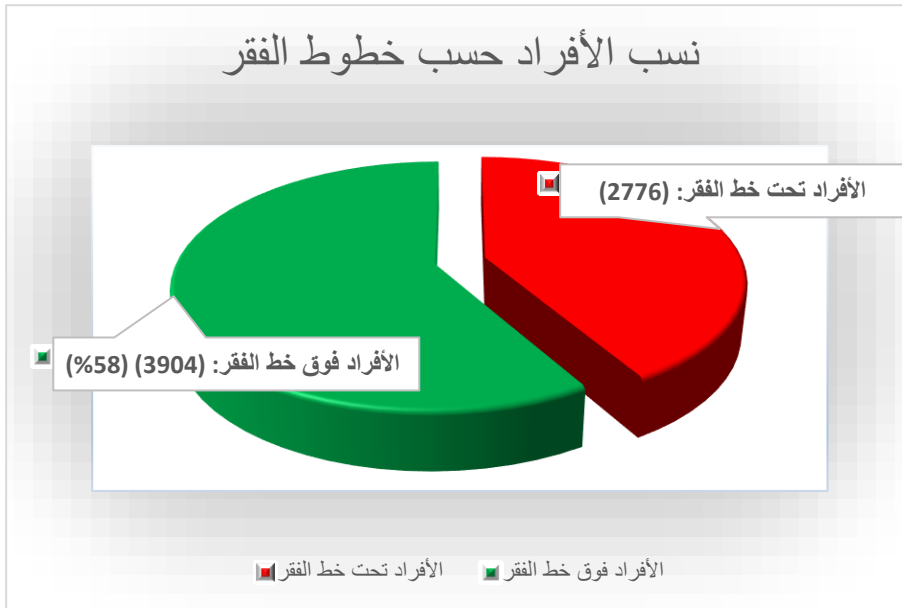
$$\text{نسبة الأسر الفقيرة} = \frac{\text{عدد الأسر تحت خط الفقر}}{\text{العدد الكلي للأسر}} \times 100$$

$$\text{نسبة الأسر الفقيرة} = \frac{550}{1303} \times 100 = 42\%$$

ويمكننا توضيح النتائج المدونة أعلاه بالدوائر النسبية التالية:

شكل 3-5

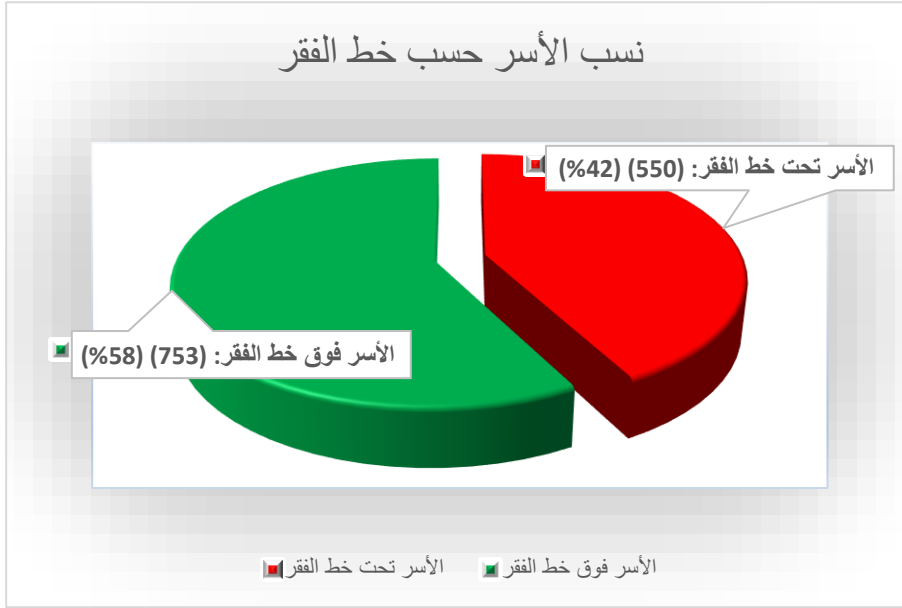
نسبة الأفراد الفقراء



من إعداد الطالب باستخدام برنامج الأكل (Excel)

شكل 3-6

نسب الأسر الفقيرة



2-6. مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap index):

وهذا المؤشر هو محاولة لقياس حجم الفجوة بين دخل الفقر وخط الفقر، أي هو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، وبعبارة أخرى، هو النسبة المئوية للفرق بين الدخل وخط الفقر الذي يمثل جميع الفقراء. ويأخذ الصيغة التالية:

$$PGI = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^m \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right) \dots\dots\dots (7,3)$$

إذ أن:

PGI: فجوة الفقر؛

N: حجم السكان؛

Z: خط الفقر؛

Y_i : مستوى الدخل للفئات الفقيرة؛

$i \dots m$: من دخل الفئة الأشد فقرا إلى أن تصل إلى دخل الفئة الأقل فقراً.

وعلى الرغم من فوائده إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات، أهمها أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار

التفاوت في دخول الفقراء¹.

¹ عبد الرزاق الفارس مرجع سابق، ص 29.

• حساب مؤشر فجوة الفقر (PGI):

$$PGI = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{2776} \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right)$$

مع العلم أن خط الفقر Z مقدر بـ 13000.00 دج

ولدينا:

عدد الأفراد N هو 6680 فرد

$$\sum_{i=1}^{2676} \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right) = 852,08$$

$$PGI = \frac{852,08}{6680} \Rightarrow PGI = 0.128$$

من خلال قيمة مؤشر فجوة الفقر (PGI = 0.128) نقول بأن حجم الفجوة بين دخل الفقراء وخط الفقر لعينة الدراسة كبيرة نوعاً ما، حيث أن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد هو تقريباً 13% من متوسط دخول الفقراء للخروج من دائرة الفقر. يمكن تفسير مؤشر فجوة الفقر بوصفه النسبة المئوية لمتوسط نقص الدخل في مجموعة سكانية معينة من خط الفقر إذا ضربنا مؤشر فجوة الفقر لمنطقة ما بكل من خط الفقر وإجمالي عدد أفراد المنطقة، نحصل على إجمالي المال اللازم لإخراج نسبة الفقراء من الفقر المدقع حتى الوصول إلى خط الفقر.

الزيادة المطلوبة للحد من الفقر ولنرمز لها بالرمز K

$$K = PGI \times Z \times N$$

$$K = 0.128 \times 13000.00 \times 6680$$

$$K = 11077026,31$$

في دراستنا التطبيقية، لدينا 6680 فرد في العينة محل الدراسة، مع خط فقر يبلغ 13000.00 دج شهرياً لكل فرد، ومؤشر فجوة فقر يبلغ 12.8%. وبالتالي، يبلغ إجمالي الزيادة المطلوبة من أجل الحد من الفقر أكثر من 11 مليون دينار شهرياً، بينما يبلغ متوسط الزيادة من أجل الحد من الفقر 1658,24 دينار لكل فرد شهرياً. لاحظ أن 11077026,31 دينار تمثل 17.2% من خط الفقر (13000.00) مضروبة في 6680 فرد.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

3-6. مؤشر شدة الفقر (Poverty severity index):

يقيس هذا المؤشر بالإضافة إلى فجوة فقر، التفاوت الموجود بين الفقراء، أي الذين يعيشون تحت خط الفقر ويحتسب مؤشر شدة الفقر من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر. ويأخذ الصيغة التالية:

$$PSI = \frac{1}{N * Z^2} \sum_{i=1}^m (Z - Y_i)^2 \dots \dots \dots (8.3)$$

حيث أن:

PSI : شدة الفقر؛

N : حجم السكان؛

Z : خط الفقر؛

Y_i : الفقراء الذين يكون دخلهم تحت خط الفقر (مستويات المداخل للفئات الفقيرة)؛

$i \dots m$: من دخل الفئة الأشد فقرا إلى أن تصل إلى دخل الفئة الأقل فقرا.

وكلما كان المؤشر عاليا كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء، والعكس صحيح¹.

• حساب مؤشر شدة الفقر:

$$\frac{1}{N * Z^2} = 0,000000000000089$$

$$\sum_{i=1}^{6680} (Z - Y_i)^2 = 71552392438,13$$

$$PSI = 0,000000000000089 \times 71552392438,13$$

$$PSI = 0,064$$

تشير النتيجة المتحصل عليها إلى أن هناك تفاوت في الدخل بين الفقراء في عينة الدراسة والمقدرة نسبته بـ 6.4%.

4-6. مؤشر سان للفقر (Sen's Poverty index):

يعتبر مؤشر سان للفقر مؤشراً تجتمع فيه أهم مؤشرات الفقر السالفة الذكر، حيث أنه مقياس مركب للفقر، يجمع بين حدوث وشدة مخاطر الفقر مع تفاوت توزيع الدخل بين أولئك المعرضين لخطر

¹ عدنان داود العذارى، هدى زبير الدعبي، مرجع سابق، ص 54.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

الفقر، حيث يتم تعريفه على أنه معدل الفقر المعرض لخطر الفقر مضروباً في مجموع فجوة المعرضين لخطر الفقر ومعامل جيني المعدل بين أولئك المعرضين لخطر الفقر مرجحاً بنسبة 1 مطروحاً منه فجوة خطر الفقر¹.

والتي تصاغ وفقاً للمعادلة الآتية:

$$SPI = H * G^* \dots\dots\dots (9,3)$$

مع العلم أن:

SPI: درجة الفقر؛

H: نسبة السكان الفقراء؛

G*: معامل جيني المعدل. ويحسب وفقاً للصيغة الرياضية التالية:

$$G^* = IGR + (1-IGR) * G \dots\dots\dots (10,3)$$

إذ أن:

G: معامل جيني؛

IGR: نسبة فجوة الدخل.

ويوضح كذلك نسبة فجوة الدخل (Income Gap Ratio) والتي تأخذ الصيغة الآتية:

$$IGR = 1 - (Y^* / Z) \dots\dots\dots (11,3)$$

مع العلم أن:

IGR: نسبة فجوة الدخل؛

Y*: متوسط دخل الفقراء؛

Z: خط الفقر.

وعلى الرغم من إن نظرية مقاييس الفقر من النظريات المتطورة فإنها على صعيد التطبيق العملي تتعرض لمعوقات بسبب الافتقار إلى الإحصاءات المناسبة، وهو ما ينطبق على الدول النامية بشكل عام،

¹ European social statistics, **Income, poverty and social exclusion: 2nd report. data 1994-1997**", Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2002, p 63.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

وبخاصة تلك المعلومات المتعلقة بميزانية الأسر، ويؤدي هذا إلى فقدان الإطار المناسب في حالة غياب المعلومات¹.

• حساب مؤشر سان للفقير (San's poverty index):

لحساب مؤشر سان للفقير، نحسب أولاً معامل جيني المعدل (Gini index) ويرمز له بالرمز G^* :

$$G^* = IGR + (1-IGR) * G$$

نحسب نسبة فجوة الدخل (IGR):

$$IGR = 1 - (Y^*/Z)$$

$$Y^* = \frac{\text{الدخل الكلي للفقراء}}{\text{عدد الفقراء}}$$

$$\text{متوسط دخل الفقراء} = \frac{25\,010\,973,69 \text{ د ج}}{2776}$$

$$\text{متوسط دخل الفقراء} = Y^* = 9009.72 \text{ د ج}$$

$$IGR = 1 - \left(\frac{9009.72}{13000.00} \right)$$

$$IGR = 1 - 0.69$$

$$IGR = 0.31$$

نقوم الآن بحساب معامل جيني المعدل G^* مع العلم أن:

$$G = 0.315 \text{ معامل جيني للأفراد:}$$

$$G^* = 0.31 + (1-0.31) \times 0.315 \Rightarrow G^* = 0.31 + (0.69 \times 0.315) \Rightarrow G^* = 0.36 + 0.217$$

$$G^* = 0,527$$

والآن نقوم بحساب مؤشر سان للفقير SPI:

$$SPI = H \times G^*$$

لدينا:

$$H = 0.42 \text{ نسبة الأفراد الفقراء:}$$

¹ عدنان داود الدعوي، هدى زبير العذارى، مرجع سابق، ص 56.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

معامل جيني المعدل: $G^* = 0.527$

$$SPI = 0.42 \times 0.527 \Rightarrow SPI = 0.221$$

بعد حساب مؤشر سان للفقر (San's poverty index) والمقدر بـ 0.221 لعينة الدراسة، نستنتج أن خطر حدوث الفقر وشدته واردة باحتمال قدره 22.1%، كما أن هناك تفاوت كبير في توزيع الدخل بين الأفراد وهذا أثبتته النتائج من خلال معامل جيني المعدل والمقدر بـ 0.562، وخالصة لهذه النتائج نقول إن الطبقة الفقيرة معرضة أكثر لخطر شدة الفقر.

المبحث الثالث: قياس مستويات رفاهية أسر العينة (أسر من الغرب الجزائري)

1. الاحصاءات ومصادر المعلومات:

يمكن تقسيم البيانات التي تستند إليها الدراسات التطبيقية حسب مصادرها إلى قسمين، بيانات تاريخية وتوفرها الاحصائيات والتقارير الرسمية والكتب وما إلى ذلك، وبيانات مستخلصة من العمل الميداني، وغالباً ما تجمع هذه البيانات عن طريق استمارات استبيان، وهذا ما اعتمدناه في هذه الدراسة، والتي فرضت علينا إجراء التعديلات اللازمة على البيانات الأولية المعتمدة، وذلك من أجل قياس وتحليل كل من التفاوت في توزيع الدخل والفقر وإعداد النموذج الاقتصادي الرياضي المناسب لدالة الرفاهية. مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في دراسة رفاهية الأسر في الغرب الجزائري.

عينة الدراسة: لإجراء البحث الميداني لقياس رفاهية الأسر بالغرب الجزائري، تم استخدام استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات، حيث كان حجم العينة من المجتمع محل الدراسة 1303 أسرة، والتي من خلالها تم إنشاء قاعدة بيانات جاهزة للدراسة والتحليل.

2. التعريف بالمتغيرات:

لقياس مستويات الرفاهية العامة للأسر في ولاية مستغانم، قمنا بتناول عدد من المتغيرات بغرض دراسة تأثيرها على مستوى الرفاهية واختبار صحة العلاقة وإعداد النموذج، وهذه المتغيرات هي كالآتي:

✓ Y_i رفاهية الأسر؛

✓ X_{i1} عمر رب الأسرة؛

✓ X_{i2} الدخل الأسري؛

✓ X_{i3} حجم الأسرة؛

✓ X_{i4} المستوى التعليمي لرب الأسرة؛

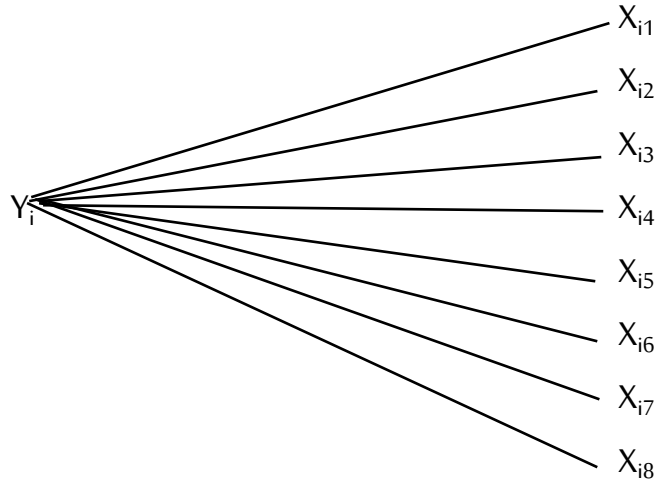
✓ X_{i5} المستوى الوظيفي لرب الأسرة؛

✓ X_{i7} الأقدمية المهنية لرب الأسرة؛

✓ X_{i6} الحالة المهنية للزوجة؛

✓ X_{i8} قطاع العمل.

إذاً، نستخلص تأثير ثمان متغيرات مستقلة على المتغير التابع (رفاهية الأسر)، على النحو أدناه:



إلا أنه قبل سرد التعاريف للمتغيرات المستقلة، ينبغي أولاً التعريف بالمتغير التابع "، وتحديد الحد الأدنى لهذا المتغير وفقاً ما هو متعارف عليه عند العلماء والمفكرين، وذلك حتى نتمكن من القيام بقياس مستوياته وإعداد النموذج.

1-2. التعريف بالمتغير التابع :

على ضوء ما تناولنا في الجانب النظري من الدراسة حول مفهوم الرفاهية، يمكن القول بأن الرفاهية هي نيل الإنسان حالة من الاسترخاء المعيشي وخلو البال مما يشغل الانسان فيما يتعلق بأمر معاشه، وهي بهذا المعنى طلب راحة النفس بما يلائمها، فإذا تعرض في بعض أحواله لمشقة انتفت حال الرفاهية وانعكست، وهو معنى ما جاء في سورة النحل قال الله تعالى ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ الآية ١١٢.

وقد استخدم الغزالي الرفاهية على معنى ضد المشقة فقال: (ساعة مضت لا تعب فيها على العبد كيفما انقضت في مشقة أو رفاهية)، فهي بذلك تعني الراحة والرغد وعلى معنى يتعلق بالمستوى المعيشي قال فيما معناه: "الرفاهية ما كان فوق الضروريات مما هو من رتب الحاجات"¹.

وقد فصل الخطاب القرآني مقومات الحياة وفسر معنى الرغد، كما في سورة طه: قال تعالى ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۖ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ۖ﴾ الآية (118-119)، وهي المطعم والملبس والمسكن، والمخالفة تنقل بن آدم إلى الشقاء الذي هو العيش من كد اليد الذي سيكون من

¹ محمد أحمد عمر بابيكر، نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية- جامعة الوادي، سبتمبر، 2014، ص 29.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

نصيب آدم لأنه من الرجال، وانعدام المقومات الضرورية يعني الشقاء الذي هو التعب، وهذا ينتج عنه المعيشة الضيقة والقلق والتوتر النفسي.

على ما تقدم يمكننا صياغة مفهوم الرفاهية الاقتصادية من القرآن الكريم، فنقول هي: "حالة من العيش الواسع الطيب يتصف فيها الفرد أو الجماعة بالخلو من الهم أو التعب في طلب المعاش"، فيعتبر وجود الرفاهية إذاً، وبمفهوم آخر مستنبط من مثل القرية، فنقول بأن الرفاهية هي: "حالة يتوفر فيها الأمن والطمأنينة ورغد العيش من غير مشقة" وضد هذه الحالة، حالة يسود فيها الجوع والخوف. فالرفاهية إذاً هي وضع يتحسن فيه حال الفرد أو المجتمع من سيء إلى حسن، ومن حسن إلى أحسن، أو من حال فقد الضروري من القوت والحاجات أو قلة ذلك، إلى حال تتوفر فيه هذه الحاجات بكفاية وعلى المعتاد.

3. تحديد الحد الأدنى لمستوى الرفاهية:

ينبغي علينا الاعتماد على أسلوب خط الفقر، باعتباره من الأساليب الأوسع استخداماً من طرف البنك الدولي، كونه يرتبط بتحديد الحد الأدنى لمستوى الرفاهية، وبالتالي يسمح بإجراء المقارنات عبر الزمن وبين الأقاليم، مما يتطلب وضع مؤشر لتكاليف المعيشة على مستوى الإقليم، وتعديل المداخل أو نفقات الاستهلاك عند الاعتماد على مؤشر الفقر؛ وعليه فإن إحدى الطرق لقياس الفقر تتمثل في تحديد خط الفقر الفاصل بين مستوى الفقر ومستويات الرفاهية انطلاقاً من الحد الأدنى، إلا وجود أنواع عديدة من خطوط الفقر يتطلب تحديد رؤية واضحة لتلك الأنواع¹.

1-3. خط الفقر:

يعرف على أنه الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان فقيراً إذا هبط عنه؛ ويعرف أيضاً بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة؛ وسنقتصر على مفهوم واحد من بين ثلاث مفاهيم، باعتباره المفهوم الذي من خلاله نستخلص الحالة العامة لتعريف الفقر.

2-3. خط الفقر المطلق:

والمقصود به " تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة في (الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل) عبر التصرف بدخله، كما يمثل خط

¹ سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 49.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

الفقر المطلق كلفة تغطية تلك الحاجات، سواء للفرد أو الأسرة وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا¹.

مما ذكرنا آنفاً نستطيع أن نستخلص الحد الأدنى لمستوى الرفاهية بمفهومها العام "الرفاهية العامة"، ويتمثل هذا الحد الأدنى في توفر الخمس الأمور المذكورة سابقاً في خط الفقر المطلق وهي: (الغذاء والسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل).

4. أهم المتغيرات المكونة للرفاهية:

ويقصد بها تلك المتغيرات التي لها تأثير على مستويات الرفاهية، سواء كان هذا التأثير مباشر أو غير مباشر، وفي سياق التعاريف السابق ذكرها حول مفهوم الرفاهية العامة والحد الأدنى لها، يمكننا تحديد أهم هذه المتغيرات والتي أقرت بها الدراسات العالمية الكبرى.

1-4. الدراسات العالمية الكبرى المعاصرة:

لقد مكنت الزيادة في التمويل إجراء استطلاعات عالمية كبرى لجميع العلماء شملت 98% من سكان العالم، من مناهاتن الحضارية (بأمريكا) إلى السهول النائية في كينيا، وتضمنت أهم الاستطلاعات ما يأتي: أ. استطلاع غالوب العالمي:

ويتضمن استطلاع الرفاهية العالمية، وفيه تم جمع بيانات من أكثر من 98% من سكان العالم، ويعتبر استطلاع غالوب الأكثر شهرة ويستخدم على نطاق واسع.

وينسب هذا الاستطلاع إلى جورج غالوب وهو مؤسس إحدى الشركات الرائدة في الاستطلاع في العالم، بدأ منظمته عام 1960م إلى عام 1980م، ومنظمة غالوب أجرت بحوثاً مستفيضة في الرفاهية خلال عام 1980م، وبدأت الشركة تنظر في جميع أنحاء العالم في الرضا عام 2005م، عندما أجرت دراسة عالمية غير مسبوقة على الرفاهية، وهو ما يمثل أكثر من 98% من سكان العالم البالغين، في أكثر من 150 بلداً، وتضمنت هذه الدراسات المستفيضة بنوداً تشمل: القانون، والنظام، والأغذية، والمأوى، والعمل، والاقتصاد الشخصي، والصحة الشخصية، وإشراك المواطنين، والرفاهية داخل هذه البلدان.

وتم فصل الرفاهية إلى قسمين: الفئة الأولى تركز على الهدف (الناتج المحلي الإجمالي- الصحة- العمالة- محو الأمية- الفقر)، والفئة الثانية: الذاتية (التقييمية- كيف تقيم حياتك؟- الخبرة- ما واجهته في الحياة اليومية).

¹ أنطوان حداد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد 2، الأمم المتحدة، واشنطن، 1996، ص 14.

ب. لاتينوباروميتر:

هو برنامج أصدرته أمريكا اللاتينية، ويتضمن دراسات استقصائية على أكثر من 400 مليون أمريكي لاتيني من 18 دولة على العديد من الموضوعات بما في ذلك الثقة في الحكومة والآراء حولها. وفي تقرير منظمة غالوب، وأبحاث وراث هارتر تكشف عن وجود خمسة عناصر أساسية للرفاهية تتضمن الآتي مرتبة من حيث الأهمية:

1. الرفاهية الوظيفية: ويتضمن هذا أين تقضي معظم وقتك أثناء اليوم؟
2. الرفاهية الاجتماعية: ويمثل هذا الجانب العلاقات الاجتماعية وحبك للآخرين.
3. الرفاهية المادية: وتتضمن إدارة الوضع المادي لديك.
4. الرفاهية الجسمية: وتتضمن القدرة على الحصول على صحة جيدة والطاقة.
5. الرفاهية المجتمعية: وتتضمن دور الفرد ومشاركته في المجتمع الذي يعيش فيه.

ويرى الباحثون أن الخمسة عناصر هذه مهمة جدا وضرورية معا لتحقيق الرفاهية العامة، وإن عدم وجود واحدة منها يعيق مستويات الرفاهية العامة، وهذه المجالات السابقة تختلف نسبتها من فرد لآخر، وأشارت الدراسات أن 66% منا تبلى بلاء حسنا في واحد على الأقل من هذه المجالات، 7% تبلى بلاء حسنا في كل الخمسة¹.

من خلال ما سبق ذكره يمكننا أن نستخلص المتغيرات كالاتي:

✓ عمر رب الأسرة:

تم إدراج هذا المتغير نظراً لأهميته، والغرض من ذلك هو معرفة أي من المراحل من مراحل حياة رب الأسرة يصل فيه إلى المستوى المطلوب من الرفاهية.

✓ الدخل:

وهو أهم متغير في الرفاهية، وله تأثير مباشر في مستويات الرفاهية، طبقاً لأسس النظرية الاقتصادية من خلال عملية التوزيع، وقد تم تحويل المتغير من كمي إلى ترتيبي، وذلك باستخدام برنامج الأكسل.

¹ Kate Hefferon, Ilona Boniwell, **Positive psychology: Theory, research and applications**. London: McGraw-Hill, JOURNAL NAME: Psychology, Open University Press, 2011, p. 58.

✓ حجم الأسرة:

ويتمثل في عدد أفراد الأسرة، ولا يقل هذا المتغير أهمية عن الدخل باعتباره له تأثير مباشر في مستويات الدخل، وذلك من خلال عملية الاستهلاك، وبالتالي يكون له تأثير غير مباشر على مستوى الرفاهية.

✓ المستوى الوظيفي:

ويقصد به في الدراسة، مستوى الوظيفة التي يمارسها رب الأسرة، ونستطيع استخلاص العلاقة بين هذا المتغير والرفاهية مما سبق ذكره في تقسيمات الرفاهية، والمتمثلة في الرفاهية الوظيفية.

✓ المستوى التعليمي:

يعرف التعليم بأنه عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الشخص المتعلم للأسس العامة للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة، وبأهداف محددة ومعروفة، ويمكن القول إن التعليم هو عبارة عن نقل للمعلومات بشكل منسق للطالب، أو أنه عبارة عن معلومات، ومعارف وخبرات، ومهارات يتم اكتسابها من قِبَل المتلقي بطرق معينة. فالتعليم مصطلح يُطلق على العملية التي تجعل الفرد يتعلم علماً محددًا أو صنعة معينة، كما أنه تصميم يساعد الفرد على إحداث التغيير الذي يرغب فيه من خلال علمه، وهو العملية التي يسعى المعلم من خلالها إلى توجيه الطالب لتحقيق الاهداف التي يسعى إليها وينجز اعماله ومسؤولياته.

يقيس التعليم النتائج والجودة وكذلك مهارات الكبار لدى السكان. حيث يمكن الناس بأن يعيشوا حياة أكثر إرضاءً وتعليمًا أفضل، ما يجعل السكان أكثر قدرة على المساهمة في المجتمع على المدى البعيد.

فالتعليم إذاً يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والنمو مع تحسين النتائج الاجتماعية والصحية، وكذلك يؤدي إلى مشاركة مدنية أكبر.

يتوقف إثبات فعالية هذا المتغير من المنظور الثقافي للرفاهية، وهذا مقترن على مفهوم ثقافة الرفاهية، حيث أن هذه الأخيرة هي مصطلح يشير إلى النتائج السلوكية لتوفير حلول التخلص من الفقر (ونعني بهذا الرفاهية) للأفراد منخفضي الدخل. فالرفاهية تعتبر نوعًا من الحماية الاجتماعية، والتي قد تأتي في صورة حوالات نقدية، مثل "شيكات الرفاهية" أو خدمات مدعومة مثل الرعاية الصحية المجانية والإسكان بأسعار مناسبة وغير ذلك الكثير. وقد أقر بيرسون (2006) أنه كما يفعل الفقر، فإن الرفاهية تحدث نتائج سلوكية وتختلف الدراسات بشأن ما إذا كانت

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

الرفاهية تزيد من إمكانات الأفراد أو تتسبب في الاعتماد على مساعدة الحكومة، كما أقر بيرسون بأن الدليل على التأثيرات السلوكية للرفاهية تختلف بين الدول باختلاف الثقافات والعادات والتقاليد والمستويات التعليمية¹.

✓ الأقدمية المهنية:

بما أنّ العامل الزمني له دور مهم في تأثير المتغيرات، فقد أدرجنا متغيراً من الأهمية بمكان في العامل المهني وهو الأقدمية المهنية.

✓ الحالة المهنية للزوجة:

لما كان متغير الدخل مدرج في الظاهرة محل الدراسة باسم الدخل، كان ولا بد من إدراج هذا المتغير (الحالة المهنية للزوجة)، وذلك لمعرفة العوامل والأسباب الكامنة وراء الزيادة في متغير الدخل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى معالجة مشكل الانفصام بين طبيعة ورتبة وظيفة رب الأسرة والمستوى المعيشي لرب الأسرة.

✓ قطاع العمل:

يعتبر هذا المتغير في غاية الأهمية، والذي من خلاله نعرف أي من قطاعات العمل في مجتمعنا يتناسب والمستوى المطلوب للرفاهية.

5. اختبار صدق وثبات الاستبانة:

كما أشرنا في مقدمة الفصل فقد اعتمدنا في دراستنا على الأسلوب الاستقرائي من خلال القيام بعملية الاستبانة، وذلك عن طريق ملء استمارة الاستبيان، وبعد أن قمنا بتفريع البيانات وتبويبها في الجدول الإحصائي باستعمال برنامج spss، بموجب قواعد علم الاحصاء يتوجب علينا اختبار صدق وثبات الاستبانة (البيانات الاحصائية) عن طريق حساب ألفا كرون باخ.

1-5. التعريف بمعامل ألفا كرون باخ:

يعد تحليل معامل ألفا كرون باخ إحدى طرق التحقق من الأبعاد. من الناحية الفنية، فإن ألفا كرون باخ ليس اختباراً إحصائياً - إنه معامل الموثوقية (أو الاتساق).

¹ Christopher Pierson, *Beyond the Welfare State?: The New Political Economy of Welfare*, Polity Press, Cambridge, 2006, pp. 75-76.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

من الناحية النظرية، يجب أن تمنحنا نتائج ألفا كرون باخ عددًا من 0 إلى 1، ولكن يمكننا أيضًا الحصول على أرقام سالبة، حيث يشير الرقم السالب إلى وجود خطأ ما في البيانات والتي ربما نُسيِتْ، فالقاعدة العامة هي أن معامل ألفا كرون باخ من 70 وما فوق جيد، و80 وما فوق أفضل، و90 وما فوق هو الأفضل.

ألفا كرون باخ الذي طوره لي كرون باخ في عام 1951، هو معامل لقياس الموثوقية، أو الاتساق الداخلي. "الموثوقية" هي اسم آخر للاتساق.

يقدم معامل ألفا كرون باخ للباحث مدى الارتباط بين مجموعة من العناصر الخاصة باختبار احصائي ما كمجموعة متناسقة ومتحدة.

ما هو الثبات؟

الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة.

ما هو الصدق؟

الصدق يعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، حيث يمكن حساب معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات ويعرف بصدق المحك¹.

2-5. تفسير نتائج معامل ألفا كرون باخ

القاعدة الأساسية لتفسير مقياس ألفا كرون باخ للأسئلة ثنائية التفرع (أي الأسئلة ذات إجابتين محتملتين) أو أسئلة مقياس لكارث هي:

- إذا كانت $\alpha \geq 0.9$ ، فالقياس ممتاز.
- إذا كانت $0.8 \leq \alpha < 0.9$ ، فالقياس جيد.
- إذا كانت $0.7 \leq \alpha < 0.8$ ، فالقياس مقبول.
- إذا كانت $0.6 \leq \alpha < 0.7$ ، فالقياس مشكوك فيه.
- إذا كانت $0.5 \leq \alpha < 0.6$ ، فالقياس ضعيف.
- إذا كانت $\alpha < 0.5$ ، فالقياس غير مقبول.

¹ طارق النجار، شرح معامل ألفا كرون باخ، مدونة بوابة التعليم الإلكتروني، <https://www.youtube.com/watch?v=bvXzqB1tjVk> (تاريخ الاطلاع 2022/07/28).

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

بشكل عام، لا بأس في الحصول على نتيجة تزيد عن 1.0.7¹.

• حساب معامل ألفا كرون باخ:

باستعمال برنامج spss لحساب هذا المعامل تحصلنا على النتائج التالية:

جدول 3-5

Case Processing Summary

		N	%
C	Valid	1303	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	1303	100,0

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

• تحليل النتائج:

✓ الجدول (Case Processing Summary):

العدد 1303 يمثل العدد الكلي لمفردات العينة محل الدراسة، أما المفردات المملغة حسب الجدول فهي غير موجودة (معدومة)، بمعنى لا توجد مفردات مفقودة، وهذا ما قمنا به أثناء عملية التفرغ (إلغاء الاستثمارات التي تحتوي على إجابات ناقصة).

جدول 3-6

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
رفاهية الأسر	21,94	34,647	,738	,596
عمر رب الأسرة	21,51	45,852	,764	,706
الدخل الأسري	19,16	20,865	,787	,567
المستوى التعليمي	21,75	43,352	,723	,694
المستوى الوظيفي	22,69	41,194	,671	,644
الأقدمية المهنية	22,34	42,032	,572	,656
عدد أفراد الأسرة	19,38	44,359	,129	,744
الحالة المهنية للزوجة	24,21	47,725	,065	,698
قطاع العمل	23,05	47,727	,408	,712

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

¹ محمد تيسير، ما هو معامل ألفا كرون باخ، مؤسسة المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث (ASJRP)، <https://blog.ajsrp.com>، تاريخ الاطلاع: 28/07/2022.

• تحليل النتائج:

✓ الجدول (Item-Total Statistics):

بالنسبة للخانة الأخيرة من الجدول (Cronbach's Alpha if Item Deleted)

تمثل هذه الخانة قيمة مقياس معامل الثبات إذا قمنا بحذف تلك المتغيرة، حيث نلاحظ في هذا العمود بالمقارنة مع مقياس ألفا كرون باخ قيمة المقياس أكبر إذا قمنا بحذف القيمة المقابلة لمتغير (عدد أفراد الأسرة)، حيث ستصبح قيمة المقياس بعد الحذف 0,744 كما هو موضح في الجدول، أما بالنسبة لخانة (Corrected Item-Total Correlation) معامل إجمالي الارتباط بين العناصر المصحح أو ما يعرف بمعامل التمييز، نجد هذا المعامل (معامل التمييز) أقل من 0,3 ما يدل على أن هذا المعامل لهذه المفردة ضعيف، ما يعني أننا بحاجة إلى إعادة ترميز هذا المتغير إحصائياً، أما بالنسبة للنظرية الاقتصادية فلا نحتاج إلى إعادة الترميز للأسباب التالية:

- عدد أفراد الأسرة هو المتغير الوحيد في العينة كمتغير كمي مقارنة مع باقي المتغيرات والتي هي متغيرات نوعية؛
 - عدد أفراد الأسرة لا يقتضي التناسق مع باقي المتغيرات وهذا ما تقتضيه النظرية الاقتصادية؛
 - عدد أفراد الأسرة لا يعني فقط عدد الأولاد والأبوين فقد تكون الأسرة إضافة إلى الجد والجدة والأعمام وهذا ما يقتضيه العرف السائد في مجتمعنا.
- طبقاً للتحليل أعلاه والمبررات، نقول بأننا نستطيع حذف هذه المفردة (عدد أفراد الأسرة) وذلك من أجل الحصول على مقياس ألفا كرون باخ أفضل.

جدول 3-7

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,721	9

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

جدول 3-8

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,744	8

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

- قيمة مقياس ألفا كرو بعد حذف المفردة (عدد افراد الأسرة)

من خلال الجداول أعلاه نجد أن الفا كرون باخ تساوي 0.744، وهي نسبة مقبولة في تقييم صدق وثبات الاستبانة، وبالتالي نقول هناك صدق وثبات في البيانات الاحصائية، ومنه فالبيانات مقبولة إحصائياً وجاهزة للتحليل والقياس.

6. دراسة إحصائية وصفية للمتغيرات:

بالاستعانة ببرنامج spss، قمنا بحساب كل من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت لكل متغير من المتغيرات الظاهرة محل الدراسة، فتحصلنا على النتائج التالية في الجدول أدناه:

جدول 3-9

Descriptive Statistics

	N	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Var
رفاهية الأسر	1303	0	5	2,56	1,493	2,228
عمر رب الأسرة	1303	1	6	2,99	1,135	1,287
الدخل الأسري	1303	1	10	2,55	1,307	1,707
المستوى التعليمي	1303	0	5	2,76	1,325	1,755
المستوى الوظيفي	1303	0	4	1,82	,909	,827
الأقدمية المهنية	1303	0	3	2,16	,937	,877
عدد أفراد الأسرة	1303	2	12	5,13	1,592	2,535
الحالة المهنية	1303	0	1	,29	,454	,206
قطاع العمل	1303	0	3	1,46	,892	,795
Valid N (listwise)	1303					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

6-1. المتغير التابع (رفاهية الأسر):

تم تقسيم هذا المتغير إلى ست مستويات بدءاً بالمستوى الأدنى والذي يمثل الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً، والمعبر عنه بالرقم 0، إلى غاية أعلى مستويات الرفاهية والمعبر عنها بالرقم 5، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

جدول 3-10

مستويات الرفاهية

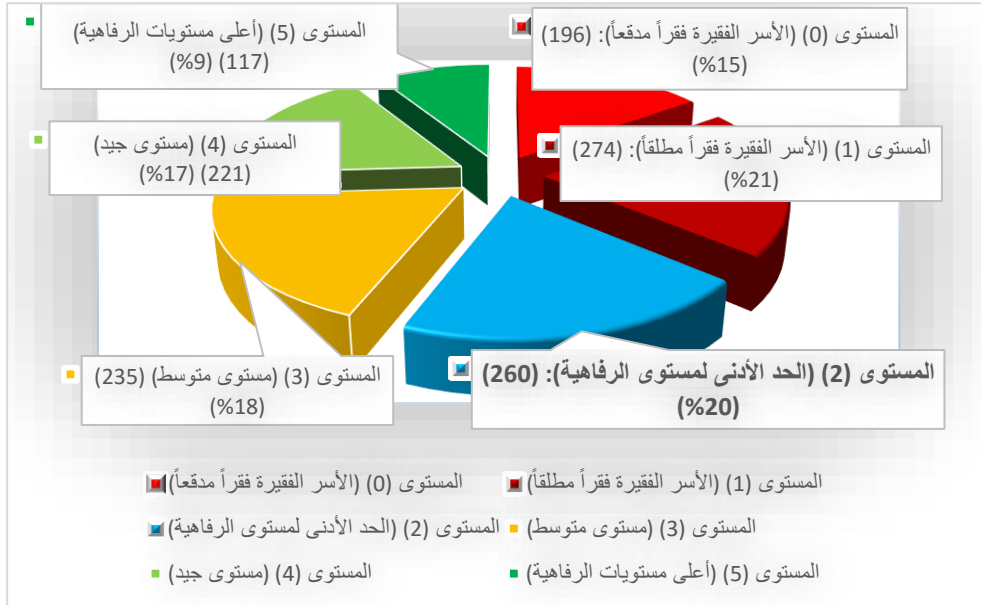
النسبة	التكرار	مستويات الرفاهية
15 %	196	المستوى (0) (الأسر الفقيرة فقراً مدقماً)
21 %	274	المستوى (1) (الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً)
20 %	260	المستوى (2) (الحد الأدنى لمستوى الرفاهية)
18 %	235	المستوى (3) (مستوى متوسط)
17 %	221	المستوى (4) (مستوى جيد)
9 %	117	المستوى (5) (أعلى مستويات الرفاهية)
%100	1303	المجموع

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

والتمثيل البياني التالي يوضح لنا نتائج الجدول أعلاه:

شكل 3-7

رفاهية الأسر



من إعداد الطالب باستخدام برنامج الأكسل

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

2-6. المتغيرات المستقلة:

أ. عمر رب الأسرة:

لقد قمنا بتقسيم هذا المتغير إلى فئات عمرية، طول الفئة العمرية عشر سنوات، فتم الحصول على ست فئات عمرية بالنسبة لهذا المتغير كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول 3-11

الفئات العمرية

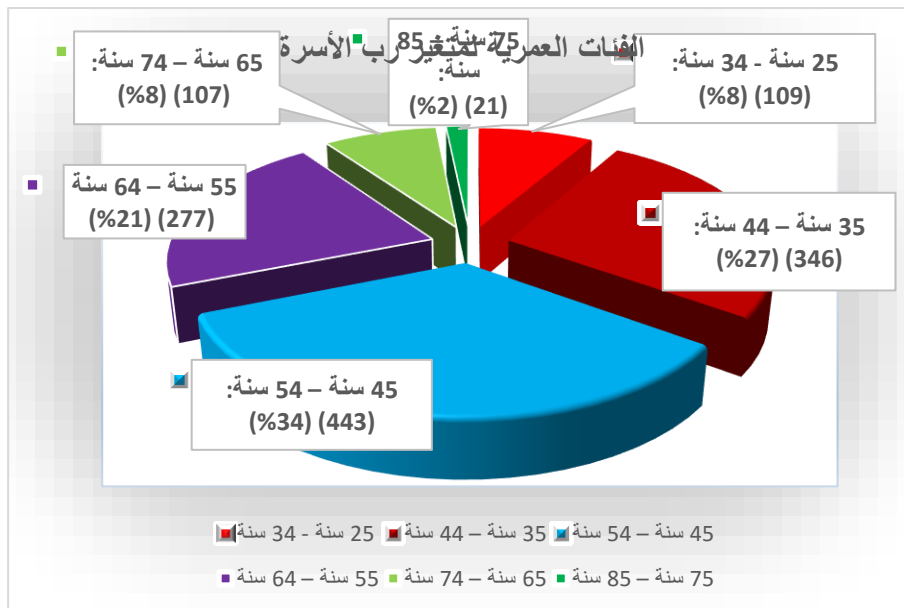
النسبة	التكرار	الفئات العمرية
8.4 %	109	سنة 25 - سنة 34
26.6 %	346	سنة 35 - سنة 44
34.0 %	443	سنة 45 - سنة 54
21.3 %	277	سنة 55 - سنة 64
8.2 %	107	سنة 65 - سنة 74
1.6 %	21	سنة 75 - سنة 85
100 %	1303	المجموع

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

والتمثيل البياني التالي يوضح لنا نتائج الجدول أعلاه:

شكل 3-8

الفئات العمرية



من إعداد الطالب باستخدام برنامج الأكسل

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

ب. الدخل الأسري:

تم تقسيم هذا المتغير إلى فئات، حيث يتراوح طول الفئة 30000 دج، وبناءً على هذا قد تم الحصول على عشر فئات كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول 3-12

فئات الدخل

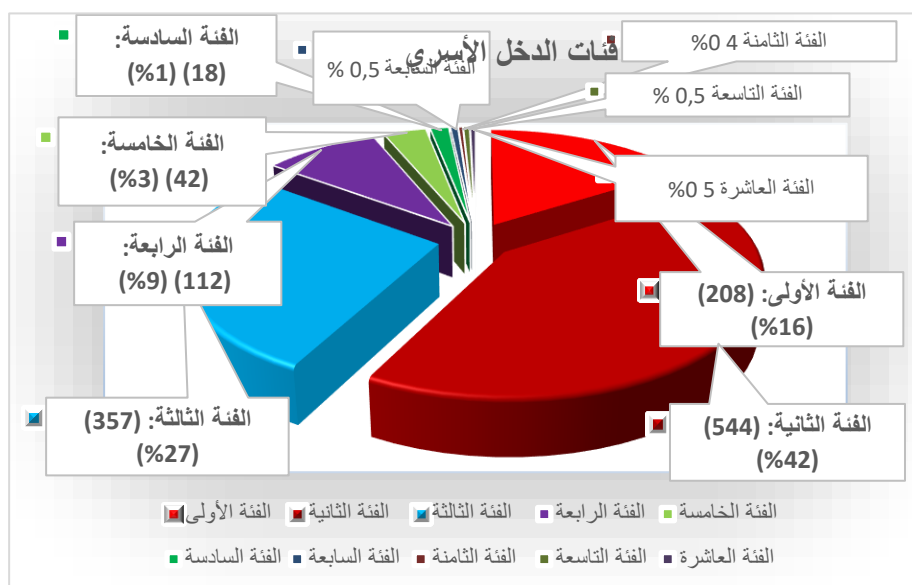
النسبة	التكرار	فئات الدخل الأسري
16,0%	208	30000 دج فأقل
41,7%	544	30001 دج – 60000 دج
27,4%	357	60001 دج – 90000 دج
8,6%	112	90001 دج – 120000 دج
3,2%	42	120001 دج – 150000 دج
1,4%	18	150001 دج – 180000 دج
0,5%	7	180001 دج – 210000 دج
0,3%	4	210001 دج – 240000 دج
0,5%	6	240001 دج – 270000 دج
0,4%	5	270001 دج فأكثر
100%	1303	المجموع

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

والتمثيل البياني التالي يوضح لنا نتائج الجدول أعلاه:

شكل 3-9

فئات الدخل



من إعداد الطالب باستخدام برنامج الأكسل

ج. المستوى التعليمي:

على حسب مستويات التعليم لأرباب الأسر، تحصلنا على ست مستويات ابتداءً بمستوى غير متعلم وانتهاءً بمستوى الشهادة العليا كما هو موضح في الجدول التالي:

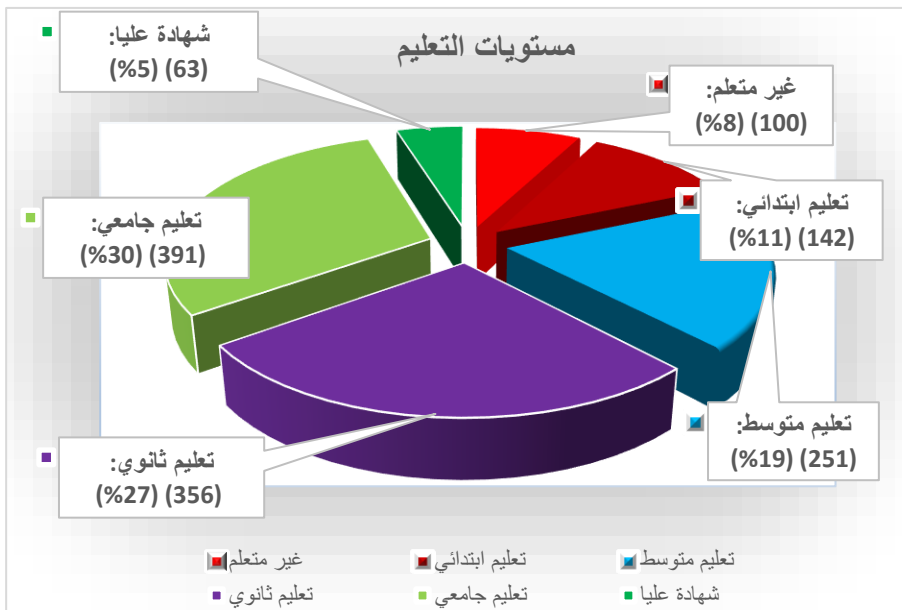
جدول 3-13
المستوى التعليمي

النسبة	التكرار	مستويات التعليم
7,7 %	100	غير متعلم
10,9 %	142	تعليم ابتدائي
19,3 %	251	تعليم متوسط
27,3 %	356	تعليم ثانوي
30,0 %	391	تعليم جامعي
4,8 %	63	شهادة عليا
100 %	1303	المجموع

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

والتمثيل البياني التالي يوضح لنا نتائج الجدول أعلاه:

شكل 3-10
المستوى التعليمي



من إعداد الطالب باستخدام برنامج الأكسل

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

د. المستوى الوظيفي:

أما فيما يخص مستويات الوظيفة لأرباب الأسر، فهي كما هو موضح في الجدول التالي:

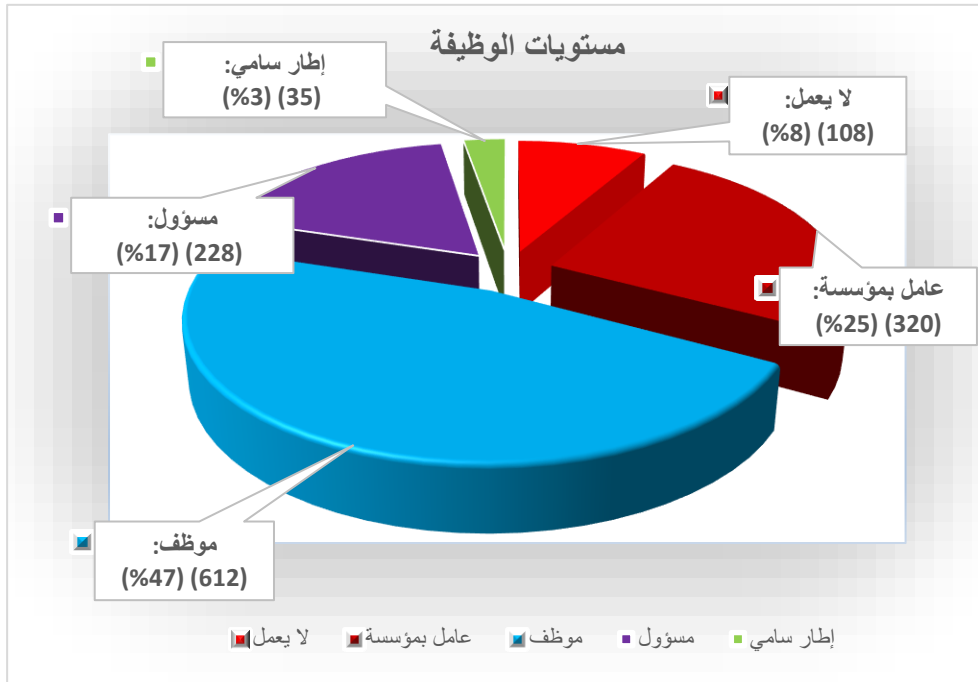
جدول 3-14
المستوى الوظيفي

النسبة	التكرار	المستوى الوظيفي
8,3 %	108	لا يعمل
24,6 %	320	عامل بمؤسسة
47,0 %	612	موظف
17,5 %	228	مسؤول
2,7 %	35	إطار سامي
100 %	1303	المجموع

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

والتمثيل البياني التالي يوضح لنا نتائج الجدول أعلاه:

شكل 3-11
المستوى الوظيفي



من إعداد الطالب باستخدام برنامج الأكسل

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

هـ. الأقدمية المهنية:

تم تحديد مستويات الأقدمية المهنية باستعمال العامل الزمني (مدة عمل رب الأسرة)، ابتداءً بعدم العمل وانتهاءً بالعمل فوق العشرين عاماً كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3-15

الأقدمية المهنية

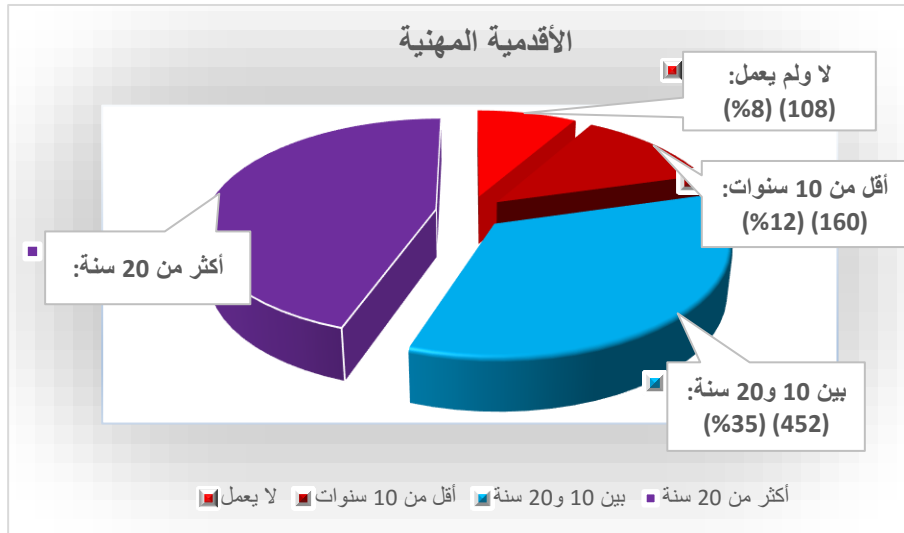
النسبة	التكرار	الأقدمية المهنية
8,3 %	108	لا ولم يعمل
12,3 %	160	أقل من 10 سنوات
34,7 %	452	بين 10 و 20 سنة
44,7 %	583	أكثر من 20 سنة
100 %	1303	المجموع

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

والتمثيل البياني التالي يوضح لنا نتائج الجدول أعلاه:

شكل 3-12

الأقدمية المهنية



من إعداد الطالب باستخدام برنامج الأكسل

و. عدد أفراد الأسرة:

يعد هذا المتغير متغيراً كمياً نظراً لأنه من خلاله نعرف حجم الأسرة (عدد أفراد الأسرة)، وفي العينة محل الدراسة وجدنا الحد الأدنى فردين، واثنى عشر فرداً كحد أقصى كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

جدول 3-16

حجم الأسرة

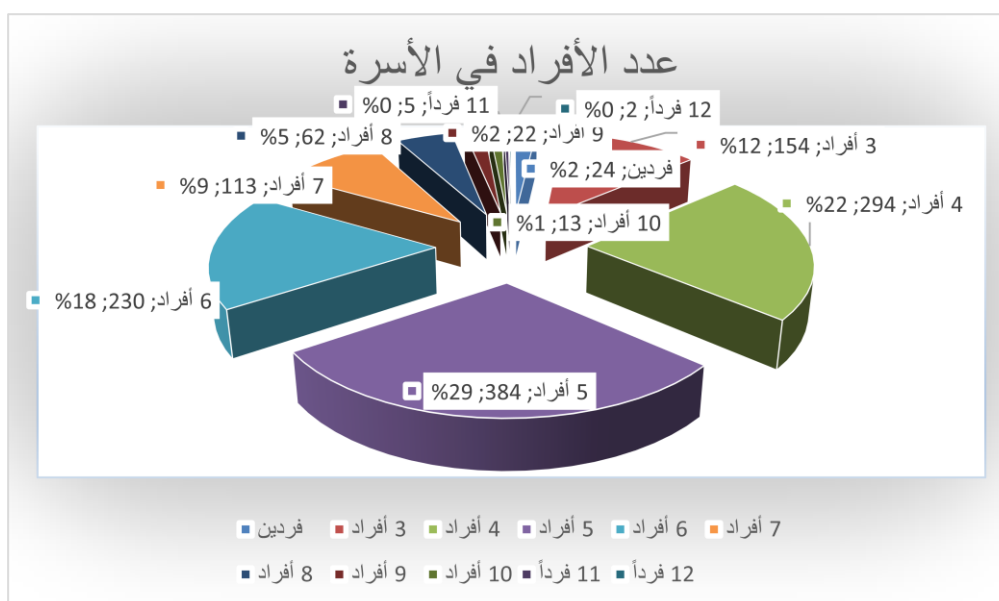
النسبة	التكرار	عدد الأفراد
% 1.84	24	فردين
% 11.82	154	3 أفراد
% 22.56	294	4 أفراد
% 29.47	384	5 أفراد
% 17.65	230	6 أفراد
% 8.67	113	7 أفراد
% 4.76	62	8 أفراد
% 1.69	22	9 أفراد
% 1.00	13	10 أفراد
% 0.38	5	11 فرداً
% 0.15	2	12 فرداً
% 100	1303	المجموع

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

والتمثيل البياني التالي يوضح لنا نتائج الجدول أعلاه:

شكل 3-13

حجم الأسرة



الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

ك. الحالة المهنية للزوجة:

يمثل هذا المتغير الحالة المهنية للزوجة، أي عمل الزوجة من عدمه كما هو موضح في الجدول

التالي:

جدول 3-17

الحالة المهنية للزوجة

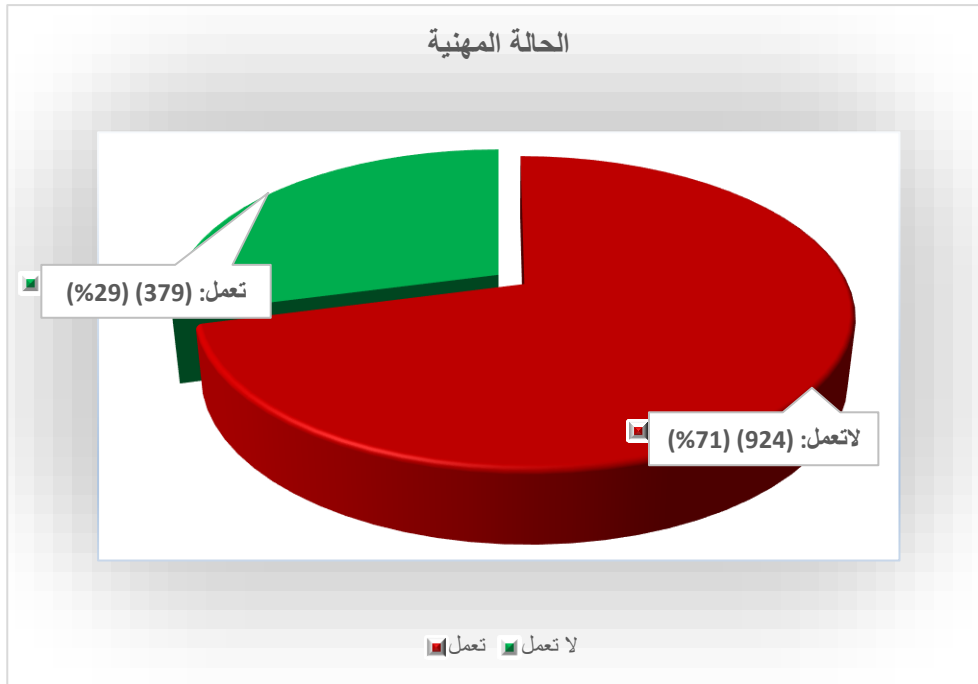
النسبة	التكرار	الحالة المهنية للزوجة
70,9 %	924	لا تعمل
29,1 %	379	تعمل
100 %	1303	المجموع

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

والتمثيل البياني التالي يوضح لنا نتائج الجدول أعلاه:

شكل 3-14

الحالة المهنية للزوجة



من إعداد الطالب باستخدام برنامج الأكسل

ي. قطاع العمل:

يمثل هذا المتغير قطاع العمل الذي ينتمي إليه رب الأسرة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 3-18

قطاع العمل

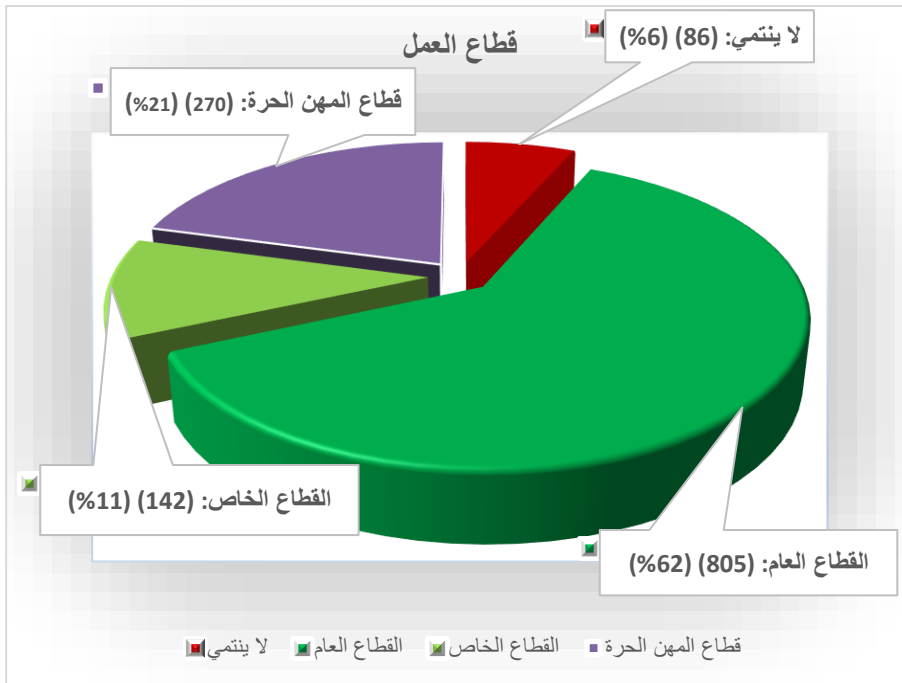
النسبة	التكرار	قطاع العمل
8,3 %	86	لا ينتمي
12,3 %	805	القطاع العام
34,7 %	142	القطاع الخاص
44,7 %	270	قطاع المهن الحرة
100 %	1303	المجموع

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

والتمثيل البياني التالي يوضح لنا نتائج الجدول أعلاه:

شكل 3-15

قطاع العمل لرب الأسرة



من إعداد الطالب باستخدام برنامج الأكسل

7. الاستعراض النظري لنموذج الانحدار اللوجستي:

إنّ الدراسات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية عادةً ما يكون فيها المتغير التابع متغيراً منفصلاً (نوعياً)، بحيث يأخذ قيمة ثنائية Dichotomous أو أكثر، وأن هذا يشكل تحدياً كبيراً للباحثين عند محاولتهم توظيف تحليل الانحدار الخطي (البسيط أو المتعدد)، الذي يكون مقيد نوعاً ما، باشتراط أن يكون المتغير التابع متغيراً كمياً متصلًا بدلاً من أن يكون وصفيًا منفصلاً.

لذا يرى (Lea 1997) أنه يجب استخدام تقنية الانحدار اللوجستي Logistic Analysis Technique في مثل تلك الحالات، وإن كانت هناك العديد من الأساليب الإحصائية التي طورت لتحليل البيانات ذات المتغيرات الوصفية (النوعية) مثل تحليل الدوال التمييزية Discriminant Functions Analysis، إلا أن الانحدار اللوجستي يتمتع بالعديد من المميزات التي تجعله ملائماً للاستخدام في مثل تلك الحالات¹.

وتكمن أهمية تحليل الانحدار اللوجستي عند مقارنته بالأساليب الإحصائية الأخرى (الانحدار الخطي والتحليل التمييزي)، في أن الانحدار اللوجستي هو أداة أكثر قوة لأنه يقدم اختباراً لمعنوية المعاملات، كما أنه يعطي الباحث فكرة عن مقدار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع النوعي ثنائي القيمة، بالإضافة إلى ذلك فإن الانحدار اللوجستي يرتب تأثير المتغيرات المستقلة، مما يسمح للباحث بالاستنتاج بأن متغيراً ما يتبع أقوى من المتغير الآخر في فهم ظهور النتيجة المطلوبة، كما أن تحليل الانحدار اللوجستي يمكنه أن يتضمن المتغيرات المستقلة النوعية وكذلك تأثير التفاعل بين المتغيرات المستقلة في المتغير التابع ثنائي القيمة، كما أن من مزايا استخدام الانحدار اللوجستي هو أنه أقل حساسية تجاه الانحرافات عن التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وذلك مقارنة بأساليب إحصائية أخرى مثل التحليل التمييزي والانحدار الخطي، كما أن الانحدار اللوجستي يستطيع أن يتجاوز العديد من الافتراضات المقيدة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في الانحدار الخطي، الأمر الذي يجعل في نهاية المطاف تحليل الانحدار اللوجستي الأسلوب الأفضل في حالة المتغير التابع الفئوي ثنائي القيمة².

¹ عادل بابطين، الانحدار اللوجستي وكيفية استخدامه في بناء نماذج التنبؤ، أطروحة الدكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2009، ص 40.

² lea stephen, *Logistic Regression and Discriminant Analysis*, University of Exeter, United Kingdom, March 1997, p58.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

وللانحدار اللوجستي عدة أنواع، وهي تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي Binary Logistic Regression، والانحدار اللوجستي المتعدد Regression Multinomial Logistic المستخدم في حالة المتغير التابع الاسمي متعدد القيم كما أن هناك نوع ثالث للانحدار اللوجستي يسمى الانحدار اللوجستي الرتبي Ordinal Logistic Regression ويُستخدم عندما يكون فيها المتغير التابع متغير رتبي.

8. مفهوم الانحدار اللوجستي

يمكن تعريف نموذج الانحدار اللوجستي بأنه نموذج يُستخدم للتنبؤ باحتمالية وقوع حدث ما، وذلك بملاءمة البيانات على منحنى لوجستي؛ ويستخدم الانحدار اللوجستي عدة متغيرات متوقعة والتي يمكن أن تكون رقمية أو فئوية. على سبيل المثال، يُستخدم الانحدار اللوجستي في التسويق لحساب توقعات ميل المستهلك إلى شراء منتج ما أو امتناعه عن شراءه. ويُستخدم الانحدار اللوجستي بشكل واسع في العلوم الطبية والعلوم الاجتماعية.

كما يمكن تعريفه بأنه أسلوب إحصائي لفحص العلاقة بين المتغير التابع النوعي ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة، أي أنه الأسلوب الإحصائي المستخدم لفحص وتوفيق العلاقة بين المتغير التابع النوعي ثنائي القيمة ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة أيًا كان نوعها، ويسمى هنا بتحليل الانحدار اللوجستي الثنائي¹.

ويُعرف كذلك بأنه ذلك النوع من الانحدار المستخدم في التنبؤ بقيم المتغيرات التابعة النوعية أو الفئوية بالاعتماد على مجموعة متغيرات مستقلة مختلطة، كأن يكون قسم منها متغيرات مستمرة أو قياسات، والقسم الآخر يكون على شكل متغيرات متقطعة نوعية أو فئوية.

ويقوم نموذج الانحدار اللوجستي على فرض أساسي هو أن المتغير التابع Y هو متغير ثنائي يأخذ القيمة (1) باحتمال (P) والقيمة (0) باحتمال $(1-p)$ ، أي إلى حدوث الاستجابة وعدم حدوثها، وكما نعلم في الانحدار الخطي الذي تأخذ متغيراته المستقلة والمتغير التابع قيما مستمرة فإن النموذج الذي يربط بين المتغيرات هو كما في المعادلة أدناه:

$$Y = a + bX_i + e_i \dots\dots\dots (12,3)$$

إذ أن (Y) يمثل متغيرا مشاهدا مستمرا وبفرض أن متوسط قيم (Y) المشاهدة أو الفعلية عند قيمة معينة للمتغير x هي $E(Y)$ وأن المتغير e يمثل الخطأ $(e = y - \hat{y})$

¹ Gramer J S, *The Origine of Logistic Regression*, Tinbergen Institutute Discussion Paper TI 20026119/4, Tenbergen, 2002.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

ومن المعلوم في الانحدار أن الطرف الأيمن لهذه النماذج يأخذ قيما من $(-\infty)$ إلى $(+\infty)$ ، ولكن عندما يكون لدينا المتغير التابع ثنائي، فإننا لا نستطيع تطبيق الانحدار الخطي البسيط، باعتبار أنه خطي وبالتالي استحالة حصر نتائجه (قيم المتغير التابع) بين القيمتين $(1,0)$ وبذلك يكون النموذج غير قابل للتطبيق طبقاً لخصائص الانحدار، وإن إحدى طرق حل هذه المشكلة هو إدخال تحويل رياضية مناسبة على المتغير التابع (y) ، والمعروف أن:

$$0 \leq p \leq 1 \text{ ومن ثم فإن النسبة } \left(\frac{p}{1-p}\right) \text{ عبارة عن مقدار موجب محصور بين } (0, +\infty) \text{، أي أن:}$$

$$0 \leq \frac{p}{1-p} \leq +\infty \text{، وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمقدار } \left(\frac{p}{1-p}\right) \text{ فإن مجال قيمه يصبح محصوراً كالتالي:}$$

$$-\infty \leq \ln \left(\frac{p}{1-p}\right) \leq +\infty \text{، ومنه يمكن كتابة نموذج الانحدار لمتغير مستقل واحد في المعادلة أدناه:}$$

$$\ln \left(\frac{p}{1-p}\right) = a + b X_i \text{..... (13.3)}$$

وإذا كان لدينا أكثر من متغير مستقل فإن النموذج يأخذ الصيغة كما في المعادلة التالية:

$$\ln \left(\frac{p}{1-p}\right) = \sum_{j=1}^k b_j X_{ij} + a$$

حيث: $j = 1, 2, \dots, k$ ، $i = 1, 2, \dots, n$

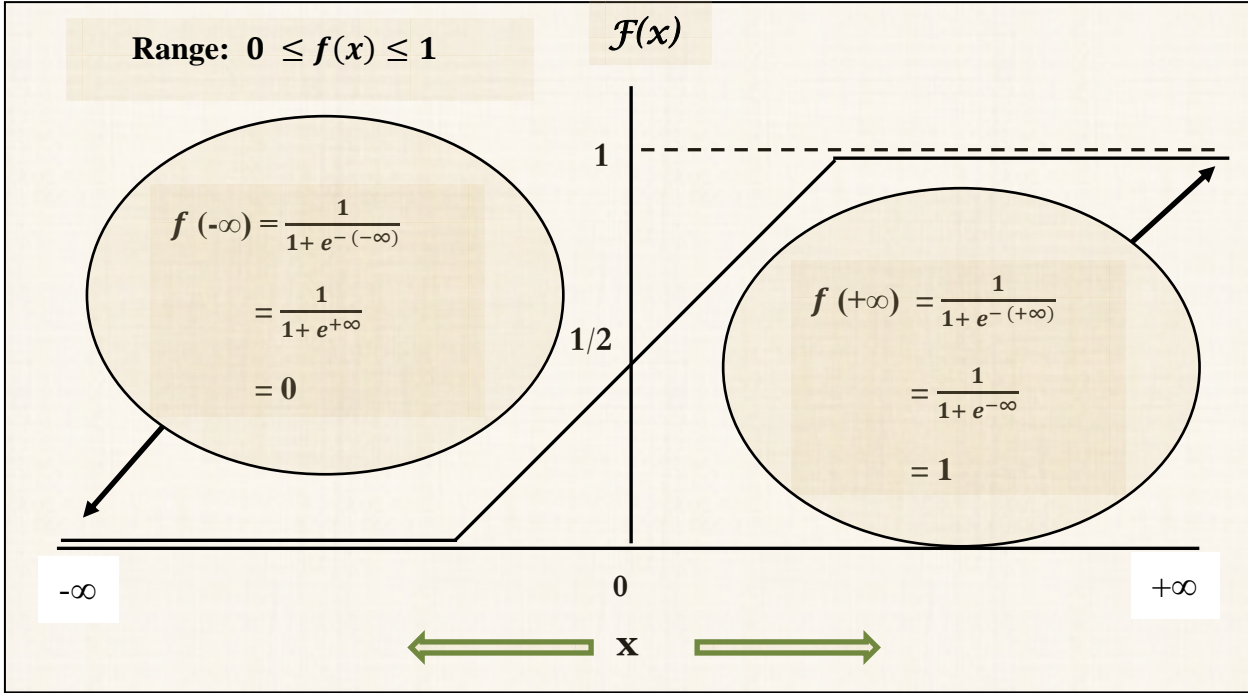
ويسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار اللوجستي، وتسمى التحويلة $\ln \left(\frac{p}{1-p}\right)$ بتحويلة لوجت (Logit transformation)، وإن الدالة اللوجستية هي دالة مستمرة تأخذ القيم $(1,0)$ ، وتقترب (Y) من الصفر كلما اقترب الطرف الأيسر للدالة اللوجستية من $(-\infty)$ ، وتقترب (Y) من الواحد كلما اقترب الطرف الأيمن لهذه الدالة من $(+\infty)$ ، وهي دالة متماثلة عندما يكون الطرف الأيمن لهذه الدالة مساوياً للصفر¹. ويستخدم الانحدار اللوجستي في التنبؤ باحتمال حدوث حدث معين بتوفيق البيانات بشكل منحني لوجستي، وبالتالي فهو نموذج خطي عام يتخذ شكل الدالة اللوجستية، كما في الشكل أدناه:

¹ عدنان غانم، فريد خليل الجاعوني، استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة (دراسة تطبيقية لعينة عشوائية من محافظة دمشق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011، ص. ص 119-120.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

شكل 3-16

الدالة اللوجستية حيث يختلف أثر X باختلاف مستوى المتغير Y



المصدر: (Kleinbaum and Klein 2002)

إن جميع النماذج الخطية هي نماذج تجميعية، أي بزيادة مقدار x بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة y بمقدار الميل β ؛ لكن هذا النموذج التجميعي لا ينطبق في حالة المتغيرات التابعة الثنائية، والسبب في ذلك أن المتغير التابع له حدود عليا ودنيا، وأن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يقل جدا كلما اقتربت قيم المتغير التابع y من الحد الأعلى وهو الواحد الصحيح أو من الحد الأدنى وهو الصفر، كما هو موضح في الشكل السابق¹.

9. الحالات التطبيقية للانحدار اللوجستي:

تتمثل أهم الحالات التي يتم فيها تطبيق الانحدار اللوجستي فيما يلي:

- إذا كان المتغير التابع متغير اسمي ويأخذ فئتين فقط كنعم أو لا مثلا فيأخذ (1:0)، وفي هذه الحالة يسمى هذا النوع من الانحدار بالانحدار اللوجستي الثنائي (Binomial Logistic Regression)
- إذا كان المتغير التابع متغير اسمي ويأخذ أكثر من اسمين أو فئتين، ففي هذه الحالة نستخدم ما يسمى بالانحدار اللوجستي الاسمي المتعدد (Multinomial Logistic Regression)؛

¹ John Puzullo, Logistic Regression, members aol, <http://members.aol.com> (accessed: september 18th, 2022).

- إذا كان المتغير التابع متغير رتبي، ففي هذه الحالة نستخدم ما يسمى بالانحدار اللوجستي الترتيبي (Ordinal Logistic Regression). وسنركز في بحثنا هذا على الانحدار اللوجستي علماً أننا سنستخدم ترميز التابع القيم الترتيبية دون غيرها من أشكال الترميز الأخرى.

10. الانحدار اللوجستي الرتبي:

يتم استخدام الانحدار اللوجستي الترتيبي أو (الانحدار الترتيبي) للتنبؤ بمتغير معتمد على الترتيب بالنظر إلى متغير مستقل واحد أو أكثر: على سبيل المثال، يمكننا استخدام الانحدار اللوجستي الترتيبي للتنبؤ بالاعتقاد بأن «الأشخاص الذين يتفوقون في مادة الرياضيات أذكى»، وهذا هو المقياس المتغير المعتمد على الترتيب على مقياس Likert المكون من خمس رتب، بناءً على بعض المتغيرات المستقلة مثل جنس المستجيب، أو درجة المستجيبين التي تمت دراستها إلخ.

لماذا الانحدار اللوجستي الرتبي دون غيره؟

إن دواعي تطبيق الانحدار اللوجستي الرتبي في دراستنا التطبيقية تعد جد مقنعة، نظراً لكونها من الفرضيات الأساسية اللازم تحققها قبل إعداد النموذج، وبما أن المتغير التابع في دراستنا هو متغير ترتيبي وهذا ما هو محقق في الفرضية الأولى، أما الفرضية الثانية فتخص نوعية المتغيرات المستقلة، ومتغيرتنا المستقلة المدرجة في النموذج تجمع كل أنواع المتغيرات، فلدينا من المتغيرات ما هو إسمي، ومنها ما هو ترتيبي، ومنها ما هو كمي، ففي حالتنا هذه نرى تحقق الفرضيتين الأولى والثانية وبالتالي يتوجب علينا تطبيق النموذج اللوجستي الترتيبي، وهذا ما ستعتمده في قياس ونمذجة الظاهرة محل الدراسة.

11. أهم فرضيات النموذج اللوجستي الرتبي:

1. يجب أن يكون المتغير التابع متغيراً ذو قيم ترتيبية بمعنى أن يقاس على المستوى الترتيبي؛
2. يجب أن يكون متغير مستقل واحد أو أكثر مستمراً أو ترتيبياً أو قاطعاً (بما في ذلك المتغيرات الثنائية)؛
3. وجوب انعدام التعدد الخطي، يحدث التعدد عندما يكون لدينا متغيران مستقلان أو أكثر مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، هذا ما يؤدي إلى خلل في فهم المتغير الذي يساهم في تفسير المتغير المعتمد والقضايا التقنية في حساب الانحدار الترتيبي. بعد تحديد ما إذا كان هناك تعدد في المطابقة خطوة مهمة في الانحدار الترتيبي؛

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

4. ثبوت الاحتمالات المتناسبة، وهو افتراض أساسي لهذا النوع من نموذج الانحدار الترتيبي، أي نوع الانحدار الترتيبي الذي نستخدمه في هذا الدليل (أي الاحتمالات التراكمية للانحدار الترتيبي مع احتمالات متناسبة). يعني افتراض الاحتمالات النسبية أن كل متغير مستقل له تأثير مماثل عند كل تقسيم تراكمي للمتغير المعتمد الترتيبي.

يجب اختبار هذه الافتراضات كما لو أن انتهاك الافتراض غير قابل للتصحيح، وإلا فلن نتمكن بعد ذلك من استخدام الانحدار الترتيبي، حيث إذا تم انتهاك هذه الافتراضات، فقد لا تكون النتائج التي نحصل عليها عند إعداد النموذج صالحة¹.

12. صياغة وتقدير النموذج اللوجيستي الرتبي:

بعد التأكد من تحقق الفرضيتين لأجل النموذج اللوجيستي الرتبي وتحديد المتغيرات التي تؤثر على الرفاهية من خلال الإطار النظري والدراسات التطبيقية لمفهوم الرفاهية، وبعد اختبار صدق وثبات الاستبانة (البيانات الإحصائية)، نقوم الآن بصياغة وتقدير النموذج، وذلك باستخدام تقنية طريقة التقدير بدالة الترجيح الأعظم لإعداد النموذج اللوجيستي، وسنتطرق إلى معالجة مشكل التعدد الخطي إن وجد استجابة للفرضية الثالثة، ثم من بعد ذلك نقوم بتقدير النموذج.

12-1. اختبار الكشف عن التعدد الخطي:

توجد عدة اختبارات للكشف عن التعدد الخطي وسنعمد على اختبار (Glauber-Ferrare)، وفي البداية نقوم بإعداد مصفوفة الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة.

¹ Mesfin Esayas Lelisho, Abebe Argaw Wogi, Seid Ali Tareke, **Ordinal Logistic Regression Analysis in Determining Factors Associated with Socioeconomic Status of Household in Tepi Town, Southwest Ethiopia**, Hindawi Review, February 03rd, 2022, p 03.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

جدول 3-19

مصفوفة الارتباط سيرمان للرتب بين المتغيرات المستقلة

Variables	المستوى التعليمي	المستوى الوظيفي	الأقدمية المهنية	عمر رب الأسرة	الحالة المهنية	الدخل الأسري	قطاع العمل	عدد أفراد الأسرة
المستوى التعليمي	1,000	0,549	0,152	-0,247	0,334	0,415	0,283	-0,172
المستوى الوظيفي	0,549	1,000	0,469	0,028	0,294	0,591	0,334	0,018
الأقدمية المهنية	0,152	0,469	1,000	0,449	0,055	0,300	0,362	0,216
عمر رب الأسرة	-0,247	0,028	0,449	1,000	-0,188	-0,032	-0,021	0,396
الحالة المهنية للزوجة	0,334	0,294	0,055	-0,188	1,000	0,506	0,161	-0,167
الدخل الأسري	0,415	0,591	0,300	-0,032	0,506	1,000	0,199	-0,279
قطاع العمل	0,283	0,334	0,362	-0,021	0,161	0,199	1,000	-0,086
عدد أفراد الأسرة	-0,172	0,018	0,216	0,396	-0,167	-0,279	-0,086	1,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xlstat

من خلال مصفوفة الارتباط نلاحظ احتمال وجود التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة لذلك سنلجأ إلى إجراء الاختبار المناسب للكشف عن التعدد الخطي، ومن بين الاختبارات التي يعتمد عليها (Glauber-Ferrare)، اختبار مربع كاي χ^2 ، ولتطبيق هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

حساب قيمة محدد معاملات مصفوفة الارتباط؛

اختبار الفرضية التالية:

H_0 : لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة؛

H_1 : يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

$$\chi^2 = - [n - 1 - \frac{1}{6} (2k + 5)] \times \ln |R| \dots \dots \dots (14,3)$$

تعطى الصيغة الرياضية لهذا الاختبار كما يلي:

مع العلم أن:

N: عدد المشاهدات؛

K: عدد المتغيرات المستقلة؛

$\ln |R|$: اللوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية¹.

من أجل اكتشاف التعدد الخطي نجري الاختبار المذكور أعلاه عن طريق حساب كاي تربيع.

¹ سحر فتح الله، بخيت حسين علي، الاقتصاد القياسي: محاضرات وتمارين، دار اليازوري، عمان، 2009، ص 57.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

نقارن قيمة χ^2 المحسوبة مع القيمة الجدولة لـ χ^2 المحصل عليها من جدول القيم الحرجة لـ χ^2 عند درجة الحرية $V = \frac{1}{2} K (K - 1)$ ، ومستوى معنوية α^1 .

باستعمال برنامج Excel تحصلنا على قيمة المحدد كما يلي: $D = 0,094$

أما قيمة χ^2 المحسوبة فهي كما يلي:

$$\chi_{cal}^2 = - \left[1303 - 1 - \frac{1}{6} (6 + 5) \times \ln 0.094 \right]$$

$$\chi_{cal}^2 = 1333,36$$

أما قيمة χ^2 الجدولة عند درجة الحرية 28 ومستوى المعنوية 5% فهي: 41,337

$$\chi_{cal}^2 > \chi_{tab}^2 \quad \text{بما أن:}$$

فإننا نرفض H_0 وتقبل H_1 وبالتالي يوجد مشكل التعدد الخطي.

2-12. معالجة مشكل التعدد الخطي:

لمعالجة مشكل التعدد الخطي يتوجب علينا القيام بعملية تقليص المتغيرات، وبما أنه لدينا العديد من المتغيرات الترتيبية فإننا في هذه العملية سنستعين بطريقة تحليل المركبات المتعددة (MCA).

• لماذا طريقة (MCA) دون غيرها من الطرق؟

كغيرها من الطرق، تستخدم هذه الطريقة (MCA) لحل مشكل الارتباط وتقليص المتغيرات، حيث تختص هذه الأخيرة في معالجة الارتباط الحاصل بين أكثر من متغيرين نوعيين، والتي من خلالها نتمكن من استخراج مركبات ذات استقلالية تامة فيما بينها، وتمثل لنا متغيرات الظاهرة أحسن تمثيل، فهي إذاً تستخدم لتمثيل العلاقة بين الفئات لمتغيرين نوعيين على الأقل².

3-12. تقليص المتغيرات بطريقة (MCA):

بعد إدخال بيانات المتغيرات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة في برنامج xlstat، مع تطبيق طريقة تحليل المركبات المتعددة؛ تحصلنا على النتائج التالية كما هو موضح في الجدول أدناه:

¹ علي مكيد، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2007، ص 143.

² Addinsoft S.A.R.L, XLSTAT, XLSTAT by Addinsoft, september 2017, p 289, <https://www.xlstat.com>

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

جدول 3-20

مساهمات فئات المتغيرات في بناء المركبات المتعددة

Contributions (Variables) :

F3	F2	F1	Poids		F3	F2	F1	Poids	
0,021	0,302	0,201	0,010	الأقدمية المهنية-0	0,000	0,010	0,036	0,010	المستوى التعليمي-0
0,015	0,069	0,009	0,015	الأقدمية المهنية-1	0,004	0,013	0,023	0,014	المستوى التعليمي-1
0,038	0,055	0,009	0,043	الأقدمية المهنية-2	0,004	0,003	0,018	0,024	المستوى التعليمي-2
0,030	0,124	0,003	0,056	الأقدمية المهنية-3	0,017	0,000	0,001	0,034	المستوى التعليمي-3
0,026	0,122	0,009	0,027	عمر رب الأسرة-1	0,024	0,026	0,038	0,038	المستوى التعليمي-4
0,008	0,033	0,000	0,028	عمر رب الأسرة-2	0,005	0,001	0,050	0,006	المستوى التعليمي-5
0,014	0,023	0,001	0,022	عمر رب الأسرة-3	0,021	0,045	0,200	0,010	المستوى الوظيفي-0
0,011	0,025	0,002	0,025	عمر رب الأسرة-4	0,106	0,043	0,120	0,031	المستوى الوظيفي-1
0,003	0,090	0,001	0,023	عمر رب الأسرة-5	0,008	0,016	0,063	0,059	المستوى الوظيفي-2
0,000	0,016	0,000	0,002	حجم الأسرة-1	0,010	0,009	0,012	0,022	المستوى الوظيفي-3
0,014	0,074	0,005	0,043	حجم الأسرة-2	0,065	0,001	0,075	0,003	المستوى الوظيفي-4
0,002	0,010	0,000	0,059	حجم الأسرة-3	0,000	0,001	0,119	0,026	الدخل-1
0,009	0,045	0,011	0,017	حجم الأسرة-4	0,000	0,014	0,085	0,027	الدخل-2
0,000	0,020	0,002	0,003	حجم الأسرة-5	0,015	0,000	0,028	0,024	الدخل-3
0,001	0,005	0,000	0,001	حجم الأسرة-6	0,014	0,000	0,033	0,024	الدخل-4
0,225	0,048	0,163	0,008	قطاع العمل-0	0,105	0,009	0,153	0,025	الدخل-5
0,027	0,002	0,002	0,026	قطاع العمل-1	0,024	0,016	0,036	0,029	الحالة المهنية للزوجة-0
0,045	0,001	0,024	0,077	قطاع العمل-2	0,022	0,039	0,040	0,036	الحالة المهنية للزوجة-1
0,021	0,001	0,000	0,014	قطاع العمل-3					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xlistat

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب فئات كل من (المستوى الوظيفي، المستوى التعليمي، الدخل والحالة المهنية للزوجة) تساهم بنسب كبيرة في بناء المركبة المتعددة الأولى (F_1)، أما بالنسبة للمركبة المتعددة الثانية (F_2) فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب فئات كل من (عمر رب الأسرة، عدد أفراد الأسرة والأقدمية المهنية) تساهم في بناءها، ويبقى في الأخير قطاع العمل حيث تساهم أغلب فئاته في بناء المركبة المتعددة الثالثة (F_3).

إلا أنه لا يمكن الاعتماد على نتائج الجدول أعلاه في بناء المركبات، لذلك يتوجب علينا إعداد جدول جيب تمام تربيع، حيث يساعدنا في تجنب أخطاء التفسير بسبب تأثيرات الإسقاط؛ فإذا كانت جيب التمام المربع المرتبط بالمحاور المستخدمة في تمثيل المركبة المتعددة صغيرة، فلن يتم تفسير موضع الملاحظة أو المتغير المعني¹.

¹ Ibid., p. 298.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

جدول 3-21

جدول جيب تمام تربيع (\cos^2)

Square Cosines (Variables):

F3	F2	F1		F3	F2	F1	
0,044	0,780	0,107	الأقدمية المهنية-0	0,000	0,024	0,141	المستوى التعليمي-0
0,032	0,174	0,038	الأقدمية المهنية-1	0,008	0,032	0,090	المستوى التعليمي-1
0,114	0,066	0,051	الأقدمية المهنية-2	0,017	0,009	0,043	المستوى التعليمي-2
0,106	0,493	0,021	الأقدمية المهنية-3	0,046	0,001	0,004	المستوى التعليمي-3
0,063	0,342	0,042	عمر رب الأسرة-1	0,066	0,081	0,167	المستوى التعليمي-4
0,019	0,040	0,000	عمر رب الأسرة-2	0,018	0,002	0,186	المستوى التعليمي-5
0,032	0,007	0,004	عمر رب الأسرة-3	0,044	0,107	0,776	المستوى الوظيفي-0
0,026	0,069	0,007	عمر رب الأسرة-4	0,015	0,125	0,271	المستوى الوظيفي-1
0,006	0,241	0,005	عمر رب الأسرة-5	0,030	0,067	0,161	المستوى الوظيفي-2
0,000	0,036	0,000	حجم الأسرة-1	0,009	0,025	0,045	المستوى الوظيفي-3
0,040	0,247	0,029	حجم الأسرة-2	0,130	0,002	0,263	المستوى الوظيفي-4
0,008	0,044	0,000	حجم الأسرة-3	0,001	0,002	0,535	الدخل-1
0,020	0,114	0,047	حجم الأسرة-4	0,002	0,038	0,211	الدخل-2
0,000	0,046	0,007	حجم الأسرة-5	0,025	0,000	0,036	الدخل-3
0,002	0,012	0,000	حجم الأسرة-6	0,033	0,000	0,055	الدخل-4
0,622	0,112	0,035	قطاع العمل-0	0,099	0,024	0,254	الدخل-5
0,005	0,069	0,008	قطاع العمل-1	0,161	0,121	0,199	الحالة المهنية للزوجة-0
0,227	0,005	0,010	قطاع العمل-2	0,161	0,121	0,199	الحالة المهنية للزوجة-1
0,045	0,001	0,000	قطاع العمل-3				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xlstat

من الجدول أعلاه نستنتج أنه قد تم تقليص المتغيرات إلى ثلاث مركبات متعددة، والتي من خلالها

يمكننا التحليل والتفسير على النحو التالي:

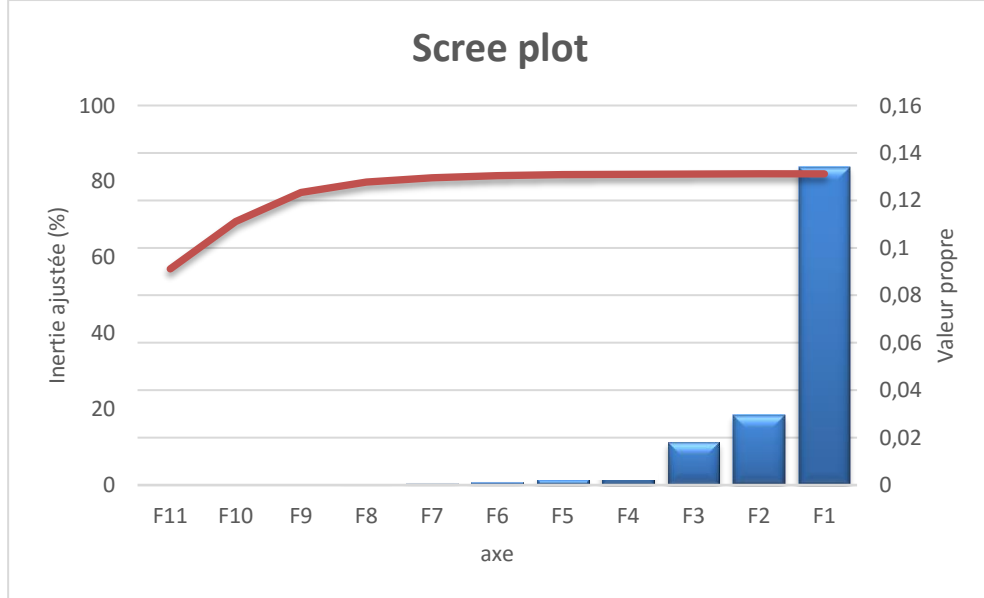
- نلاحظ كل من المستوى التعليمي والمستوى الوظيفي والحالة المهنية للزوجة والدخل في المركبة المتعددة الأولى، فقد تم تقليص هذه المتغيرات الأربعة وجمعها في متغير واحد، ولنطلق عليه اسم "المكانة الاجتماعية":
- أما بالنسبة للمركبة المتعددة الثانية فقد تم فيها تقليص وجمع كل من عمر رب الأسرة والأقدمية المهنية وحجم الأسرة، ولنطلق عليها اسم "أقدمية الأسرة":
- كما نلاحظ أيضاً بالنسبة للمتغير الثامن وهو قطاع العمل، فقد تم دمجها في المركبة المتعددة الثالثة، ما يعني أن هذا المتغير يبقى كما هو "قطاع العمل".

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

وللتأكد أكثر نذهب إلى التمثيل البياني المتماثل والذي من خلاله نتضح لنا معالم فئات المركبات المتعددة الجديدة بعد تقليص المتغيرات، كما هو موضح في الشكل أدناه:

شكل 3-17

الرسم البياني لتمثيل المركبات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xlstat

4-12. التأكد من انعدام التعدد الخطي:

للتأكد من انعدام التعدد الخطي يتوجب علينا إعداد جدول اختبار التعددية الخطية لحساب معامل تضخم التباين بين المركبات الأساسية الثلاث، والذي من خلاله نستطيع الجزم بوجود أو عدم وجود التعدد الخطي، وبعد أن قمنا بإدخال هذه المتغيرات في برنامج xlstat تحصلنا على ما يلي:

جدول 3-22

جدول اختبار التعددية الخطية

قطاع العمل	الأقدمية	المكانة الاجتماعية	Statistique
0,000	0,000	0,000	R ²
1,000	1,000	1,000	Tolerance
1,000	1,000	1,000	VIF

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xlstat

نلاحظ من خلال الجدول قيم معامل التحديد بالنسبة لكل متغير، والتي تمثل لنا العلاقة التفسيرية ما بين المتغيرات، وبما أن هذه القيم معدومة فإننا نستنتج بأن العلاقة معدومة تماما بين

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

المتغيرات الثلاث. وللتأكد نذهب إلى معامل تضخم التباين (VIF)، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم هذا المعامل (VIF) أقل من 3 في جميع المتغيرات وهذا ما يؤكد لنا الانعدام التام للتعدد الخطي. كما يمكننا أيضا إعداد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية، حيث أن قيم معاملات الارتباط الجزئية بين المتغيرات (المكانة الاجتماعية، أقدمية الأسرة، قطاع العمل) يجب أن تكون معدومة، ما يعني انعدام تام في الارتباط، وبعد أن قمنا بإدخال هذه المتغيرات في برنامج xIstat تحصلنا على ما يلي:

جدول 3-23

مصفوفة الارتباط بعد تحليل "MCA"

Variables	المكانة الاجتماعية	أقدمية الأسرة	قطاع العمل
المكانة الاجتماعية	1,000	0,000	0,000
أقدمية الأسرة	0,000	1,000	0,000
قطاع العمل	0,000	0,000	1,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xIstat

من الجدول أعلاه نلاحظ انعدام تام بين المتغيرات المستقلة التي ستدرج في النموذج بعد عملية تحليل المركبات المتعددة، وبالتالي قد تخلصنا من مشكل التعدد الخطي، ويمكننا الآن إعداد النموذج المطلوب للظاهرة محل الدراسة.

13. تقدير النموذج اللوجيستي الرتي:

1-13. الشكل الرياضي للنموذج اللوجيستي الرتي:

بعد التعرف على أهم المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي (نموذج الانحدار اللوجيستي الرتي)، نستطيع الآن تحديد الشكل الرياضي لهذا النموذج والمتمثل في التعريف بالمتغير التابع (y_i) بدلالة المتغيرات المستقلة (رفاهية الأسر " y_i "), بدلالة المتغيرات المستقلة (المكانة الاجتماعية " x_{i1} ", الأقدمية " x_{i2} " وقطاع العمل " x_{i3} ").

من أجل دراسة هذه الدالة وقياس تغيراتها، نقوم باستخدام أسلوب الانحدار اللوجيستي، والذي بدوره سيساعدنا في تقدير النموذج المطلوب والمناسب لقياس مستويات رفاهية الأسر في الظاهرة محل الدراسة، فالصيغة الرياضية لهذا النموذج إذاً هي كالتالي:

$$\log\left(\frac{f(y \leq j)}{1 - f(y \leq j)}\right) = \alpha_j - (\beta_1 x_{i1} + \beta_2 x_{i2} + \beta_3 x_{i3})$$

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

فالدالة أعلاه تمثل لنا لوغاريتم الأساس الطبيعي لنسبة الترجيح (Odds Ratio) للمتغير التابع عبر فئات أو عتبات المتغير التابع، ما يقودنا إلى ضرورة معرفة وصياغة دالة الاحتمال التراكمي والتي تصاع على النحو التالي:

$$\left(\frac{f(y \leq j)}{1 - f(y \leq j)} \right) = \exp^{\alpha_j - (\beta_1 x_{i1} + \beta_2 x_{i2} + \beta_3 x_{i3})}$$

$$f(y \leq j) = \frac{\exp^{\alpha_j - (\beta_1 x_{i1} + \beta_2 x_{i2} + \beta_3 x_{i3})}}{1 + \exp^{\alpha_j - (\beta_1 x_{i1} + \beta_2 x_{i2} + \beta_3 x_{i3})}}$$

وبضرب كل من البسط والمقام في $\exp^{-(\alpha_j - (\beta_1 x_{i1} + \beta_2 x_{i2} + \beta_3 x_{i3}))}$ نحصل على صيغة الدالة على النحو التالي:

$$f(y \leq j) = \frac{1}{1 + \exp^{-\alpha_j - (\beta_1 x_{i1} + \beta_2 x_{i2} + \beta_3 x_{i3})}} \dots \dots \dots (15.3)$$

2-13. تقدير النموذج اللوجيستي الرتبي:

لتقدير النموذج اللوجيستي الرتبي والمعبر عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، نستخدم طريقة التقدير بالمرجح الأعظم (Maximum Likelihood Estimation)، حيث تستخدم هذه الطريقة لحساب معاملات اللوجيت Logit، وهي مقابلة لطريقة المربعات الدنيا في الانحدار الخطي. وبينما تبحث طريقة المربعات الدنيا عن أدنى مجموع مربعات انحرافات البيانات المشاهدة عن خط الانحدار، فإن طريقة المرحح الأعظم تسعى لتنظيم لوغاريتم الأرجحية (LL) والتي تعكس مدى إمكانية أو أرجحية أن تكون تلك القيم المشاهدة للمتغير التابع التي يمكن توقعها أو التنبؤ بها من خلال المتغيرات المستقلة؛ ويلاحظ أن تقديرات المرحح الأعظم هي طريقة تكرارية تبدأ بقيمة أولية لما ينبغي أن تكون عليه معاملات اللوجيت، ثم تحدد هذه الطريقة اتجاه ومقدار التغير في معاملات اللوجيت والذي سيزيد من قيمة لوغاريتم الأرجحية (LL). وبعد أن يتم تقدير هذه الدالة الأولية، فإن البواقي يتم اختبارها ويتم إعادة التقدير من خلال الدالة المحسنة، ويتم تكرار العملية حتى تحدث عملية التقارب Convergence والتي لا تتغير عندها لوغاريتم الأرجحية Log Likelihood والتي يرمز لها بالرمز LL بشكل دال¹.

¹ David Garson, LOGISTIC REGRESSION: BINARY AND MULTINOMIAL, School of Public & International Affairs, North Carolina State University, 2014, p 74.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

بناءً على ما سبق ذكره وبعد إدخال متغيرات الدراسة في برنامج spss تحصلنا على النتائج التالية

أدناه:

جدول 3-24

اختبار توازي الخطوط

Sig.	df	Chi-Square	-2 Log Likelihood	Model
			2812,789	Null Hypothesis
0,440	12	12,071 ^c	2800,717 ^b	General

The null hypothesis states that the location parameters (slope coefficients) are the same across response categories.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج spss

أول خطوة يجب القيام بها قبل تحليل نتائج التقدير هي التأكد من اختبار الخطوط المتوازية حسب

صياغة الفرضيتين على النحو التالي:

H_0 : معاملات النموذج ثابتة عبر فئات الاستجابة للمتغير التابع؛

H_1 : معاملات النموذج غير ثابتة عبر فئات الاستجابة للمتغير التابع.

من الجدول أعلاه نجد الاختبار غير دال من خلال المعنوية (p value) والتي هي أكبر من 0,05، إذاً

نرفض H_0 ونقبل H_1 ، وبالتالي نقول إن المعلمات المقدرة في النموذج ثابتة عبر فئات الاستجابة، فشرط

توازي الخطوط عبر فئات المتغير التابع محقق ما يتيح لنا فرصة الاعتماد على نتائج التقدير في التقييم

والتحليل.

جدول 3-25

جودة تأثير معاملات النموذج

Model Fitting Information

Sig.	df	Chi-Square	-2 Log Likelihood	Model
			4370,193	Intercept Only
0,000	3	1557,404	2812,789	Final

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية لمربع كاي تساوي (1557,404) عند درجة حرية

(df=3) ومستوى دلالة إحصائية تساوي (0,000)، وهذا يعني أن النموذج الإحصائي الذي تم تقديره،

والمتضمن تقدير المكانة الاجتماعية والأقدمية وقطاع العمل ذو إحصائية في تخفيض قيمة لوغاريتم

دالة التوزيع للنموذج الذي يتضمن حد الثابت فقط عند مستوى أقل من (0,05)، وهذا يعني أيضاً أن

النموذج الذي يتضمن المكانة الاجتماعية والأقدمية وقطاع العمل يفسر تصنيف مختلف مستويات

رفاهية الأسر، ويتنبأ أيضاً بذلك أفضل من النموذج الذي لا يتضمن تلك المتغيرات المستقلة. وبناءً على

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

ذلك توصلنا إلى أن المتغيرات المستقلة لها أهمية وتأثير ومساهمة ذات دلالة إحصائية في تصنيف رفاهية الأسر بجميع مستوياتها، وأن الفرضية الصفرية التي تنص على أن جميع عوامل نموذج الانحدار اللوجستي تساوي صفراً مرفوضة، وأن نتائج الاختبار تثبت أن هناك متغيراً واحداً على الأقل من المتغيرات (المكانة الاجتماعية والأقدمية وقطاع العمل) المتضمنة في النموذج لا يساوي الصفر، أي أن هناك متغيراً واحداً على الأقل من المتغيرات المتضمنة في النموذج له مساهمة وتأثير واهمية في رفاهية الأسر.

ويلاحظ أن نتيجة اختبار مربع كاي السابق والذي يظهر مخرج البرنامج spss قد تم الحصول عليه من خلال قيمتي لوغاريتم دالة الترجيح (-LL2) لنموذجين مختلفين؛ فالنموذج الأول هو عبارة عن النموذج الذي تصمن حد الثابت فقط، حيث كانت قيمة لوغاريتم دالة الترجيح (-LL2) لهذا النموذج والذي يرمز له في هذه الحالة بالرمز D_0 تساوي (4370,193). أما بعد إدخال المتغيرات المستقلة موضع الدراسة وهي المكانة الاجتماعية والأقدمية وقطاع العمل فقد أصبحت قيمة لوغاريتم دالة الترجيح والتي يرمز لها في هذه الحالة بالرمز D_M تساوي (2812,789).

وحيث إن تقويم أهمية ودلالة المتغيرات المستقلة التي تم إدخالها في النموذج يعتمد على مدى قدرة تلك المتغيرات المستقلة على تخفيض قيمة دالة الترجيح (-LL2) من D_0 إلى D_M . وحيث أن الفرق بين إحصائيتي D_0 و D_M تساوي عدد المتغيرات المستقلة التي أدخلت في النموذج، فإن الدلالة الإحصائية لتخفيض الإحصائية D_0 إلى D_M تحسب كالتالي:

$$G_M = D_0 - D_M$$

$$G_M = 4370,193 - 2812,789$$

$$G_M = 1557,404$$

وهي نفس إحصائية مربع كاي التي ظهرت في الجدول السابق.

ويخبر الاختبار السابق الباحث عن مستوى الدلالة الإحصائية لمساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير وتصنيف المتغير التابع، لكنه لا يعبر عن الدلالة العملية لهذا النموذج. وكما أن هناك إحصائيتي R^2 و R^2 المعدلة في تحليل الانحدار الخطي، فإن هناك العديد من مؤشرات (R^2 (Pseudo) المقابلة، بعضها يعطى مباشرة من خلال مخرجات الحزمة الإحصائية spss والبعض الآخر سيقوم الباحث بحسابه يدوياً.

الإحصائية الأولى لمقاييس R^2 Pseudo هي R_L^2 والمسماة أيضاً R^2 Mc Fadden وهي تحسب كالتالي:

$$R_L^2 = \frac{G_M}{D_0} = \frac{(D_0 - D_M)}{D_0} \dots \dots \dots (16,3)$$

$$R_L^2 = \frac{1557,789}{4370,193} = 0,356$$

وهذه الإحصائية تعني أن نموذج الانحدار اللوجستي المتضمن متغيرات المكانة الاجتماعية والأقدمية وقطاع العمل يسهم بنسبة (35.6%) في زيادة قيمة لوغاريتم دالة الترجيح للنموذج الذي يتضمن حد الثابت فقط دون أي سمة من المكانة الاجتماعية والأقدمية وقطاع العمل، ومع أن هذه الإحصائية مشابهة في المبدأ لـ R^2 الموجودة في نماذج الانحدار الخطي، إلا أنه لا يمكن تفسيرها على أنها هي نسبة التباين المفسر كما هو الأمر في تحليل الانحدار الخطي. والسبب في ذلك أن إحصائية R^2 في الانحدار الخطي تحسب باستخدام مجموع مربعات الانحرافات عن المتوسط، سواء مجموع المربعات الكلية أو مجموع مربعات البواقي أو مربعات الانحدار.

لكن في الانحدار اللوجستي نلاحظ إن إحصائية R_L^2 تم حسابها من خلال النسبة في زيادة لوغاريتم معاملات الترجيح، وحيث أن لوغاريتم معامل الترجيح يناظر إلى حد ما مجموع مربعات الانحرافات في المفهوم، ولكنه لا يتطابق معه؛ لذا فقد اعتبرت إحصائية R_L^2 إحدى مقاييس Pseudo R^2 أي مقياس زائف وليس حقيقيا، وهو مقياس جيد ومفيد في تفسير الدلالة العملية لنموذج الانحدار اللوجستي، وكذلك مقارنة النماذج اللوجستية المختلفة مع الحذر عند تفسيره.

أما إحصائية R_C^2 فتحسب كالتالي:

$$R_C^2 = \frac{G_M}{(G_M + N)} \dots \dots \dots (17,3)$$

$$R_C^2 = \frac{1557,789}{(1557,789 + 1303)} = \frac{1557,789}{2860,789} = 0,544$$

ويلاحظ أن هذه القيمة تقترب من قيمة R_L^2 المحسوبة سابقا، علما بأن إحصائية R_C^2 ليس لها المعنى المباشر والواضح في نسبة تخفيض لوغاريتم دالة الترجيح كما هو الأمر في إحصائية R_L^2 ، مع ما يتمتع به ذلك التفسير من قرب لمفهوم تخفيض مجموع مربعات البواقي المعروف في تحليل الانحدار الخطي.

وهناك أيضا إحصائية أخرى ضمن إحصاءات R^2 المزيفة وهي إحصائية R_N^2 وتسمى (R^2) (Negelkerk) كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

جدول 3-26

مقاييس الدلالة العلمية لنموذج الانحدار اللوجيستي

Negelkerk	Cox and Snell	2-LL
0,720	0,544	4370,193

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

ذهب مينارد (Menard) إلى أن مقارنة الإحصاءات السابقة تظهر تفوق القيمة الإحصائية لـ R^2 ، وذلك لسهولة تفسير معناها واقترابها من احصاءة R^2 في الانحدار الخطي¹.

3-13. اختبار جودة المطابقة:

لإجراء هذا الاختبار نقوم باستخدام اختبار هوزمر-ليشيو لمعرفة جودة المطابقة وذلك من خلال معرفة درجة تطابق القيم المتوقعة مع القيم المشاهدة، حيث يتم في هذا الاختبار تقسيم عينة الدراسة إلى عشريات اعتماداً على الاحتمالات المتوقعة، ومن ثم حساب مربع كاي من التكرارات المشاهدة والمتوقعة. ثم بعد ذلك يتم احتساب قيمة الاحتمال P من توزيع مربع كاي بدرجة حرية تساوي (4) وذلك لاختبار مطابقة النموذج اللوجيستي².

وقبل إجراء الاختبار نقوم بصياغة الفرضيتين على النحو التالي:

H_0 : يوجد تطابق بين البيانات المشاهدة والمتوقعة؛

H_1 : لا يوجد تطابق بينهما.

جدول 3-27

اختبار مربع (هوزمر-ليشيو) لجودة المطابقة

المتغير التابع	كاي تربيع χ^2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
رفاهية الأسر	2,784	4	0,595

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة اختبار مربع كاي لهوزمر وليشيو تساوي (2,784) عند درجة حرية تساوي (4) ومستوى دلالة يساوي (0,595)، وبما أن قيمة مربع كاي غير دالة إحصائياً، فهذا يدل على رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية القائلة بأن البيانات المتوقعة بالنموذج المستخدم تطابق البيانات المشاهدة.

¹ Scott Menard, **Logistic Regression**, University of Colorado, USA, Colorado, 2009, p 183.

² عادل بابطين، مرجع سابق، ص 218.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

14. تقدير معاملات النموذج اللوجستي:

لتقدير معاملات النموذج اللوجستي قمنا بتحديد المتغيرات التفسيرية للنموذج (المكانة الاجتماعية، الأقدمية، قطاع العمل)، والمتغير التابع (رفاهية الأسر)، وإدخالهم في برنامج spss فتحصلنا على النتائج التالية في الجدول أدناه كالتالي:

جدول 3-28

نتائج تقدير النموذج اللوجستي الرتبي

Exp^{β}	مجال الثقة		مستوى الدلالة	درجة الحرية	والد (Wald)	الخطأ المعياري	المعاملات β	
	الحد الأدنى	الحد الأقصى						
	-1,085	-1,772	0,000	1	66,378	0,175	-1,428	[رفاهية الأسر=0]
	1,205	0,528	0,000	1	24,394	0,175	0,863	[رفاهية الأسر=1]
	2,228	1,524	0,000	1	109,095	0,18	1,876	[رفاهية الأسر=2]
	4,644	3,831	0,000	1	417,436	0,207	4,238	[رفاهية الأسر=3]
	6,783	5,834	0,000	1	678,929	0,242	6,308	[رفاهية الأسر=4]
16,743	3,003	2,634	0,000	1	896,599	0,094	2,818	المكانة الاجتماعية
1,353	0,408	0,195	0,000	1	30,896	0,054	0,302	الأقدمية
2,477	1,074	0,740	0,000	1	113,282	0,085	0,907	قطاع العمل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss

من نتائج الجدول أعلاه، نستطيع كتابة نماذج الدوال والتي من خلالها نستنبط النموذج اللوجستي الرتبي المقدر للظاهرة محل الدراسة؛ وهذه الدوال هي على النحو التالي:

$$f(y \leq 0) = \frac{1}{1 + \exp^{-(-1,428 - (2,818x_{i1} + 0,302x_{i2} + 0,907x_{i3}))}}$$

$$f(y \leq 1) = \frac{1}{1 + \exp^{-(0,863 - (2,818x_{i1} + 0,302x_{i2} + 0,907x_{i3}))}}$$

$$f(y \leq 2) = \frac{1}{1 + \exp^{-(1,876 - (2,818x_{i1} + 0,302x_{i2} + 0,907x_{i3}))}}$$

$$f(y \leq 3) = \frac{1}{1 + \exp^{-(4,238 - (2,818x_{i1} + 0,302x_{i2} + 0,907x_{i3}))}}$$

$$f(y \leq 4) = \frac{1}{1 + \exp^{-(6,308 - (2,818x_{i1} + 0,302x_{i2} + 0,907x_{i3}))}}$$

14-1. قياس القدرة التنبؤية لمعاملات النموذج من خلال اختبار والـ (Wald Test):

للقيام بهذا الاختبار يتوجب علينا اختبار كل من الفرضية الصفرية والفرضية البديلة وفقاً للصياغة

التالية:

$$H_0: \beta_1 = 0; \beta_2 = 0; \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0; \beta_2 \neq 0; \beta_3 \neq 0$$

حيث يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

- قيمة اختبار والـ Wald لمتغير المكانة الاجتماعية عند درجة حرية واحدة تساوي (896,599) وبمستوى دلالة إحصائية من خلال p value والتي تساوي (0,000)، ما يعني رفض الفرضية الصفرية بأن معامل الانحدار اللوجستي لمتغير المكانة الاجتماعية لا يختلف عن الصفر، وهذا يعني أن هذا المعامل دال إحصائياً، فلمتغير المكانة الاجتماعية إذاً قدرة تنبؤية بمستويات رفاهية الأسر؛ كما تظهر حدود فترة الثقة عند مستوى (95%) نفس النتيجة، حيث بلغت قيمة الحد الأعلى لفترة الثقة (3,003) وقيمة الحد الأدنى (2,634).
- أما قيمة اختبار والـ Wald لمتغير الأقدمية عند درجة حرية واحدة تساوي (30,896) وبمستوى دلالة إحصائية من خلال p value والتي تساوي (0,000)، ما يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن معامل الانحدار اللوجستي لمتغير الأقدمية لا يختلف عن الصفر، وهذا يعني أن هذا المعامل دال إحصائياً، فلمتغير الأقدمية إذاً قدرة تنبؤية بمستويات رفاهية الأسر؛ كما تظهر حدود فترة الثقة عند مستوى (95%) نفس النتيجة، حيث بلغت قيمة الحد الأعلى لفترة الثقة (0,408) وقيمة الحد الأدنى (0,195).
- وبالنسبة لقيمة اختبار والـ Wald لمتغير قطاع العمل عند درجة حرية واحدة تساوي (113,282) وبمستوى دلالة إحصائية من خلال p value والتي تساوي (0,000)، ما يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن معامل الانحدار اللوجستي لقطاع العمل لا يختلف عن الصفر، وهذا يعني أن هذا المعامل دال إحصائياً، فلمتغير قطاع العمل إذاً قدرة تنبؤية بمستويات رفاهية الأسر؛ كما تظهر حدود فترة الثقة عند مستوى (95%) نفس النتيجة، حيث بلغت قيمة الحد الأعلى لفترة الثقة (1,074) وقيمة الحد الأدنى (0,74).

2-14. تفسير معاملات اللوجيت (Logit coefficient):

بما أننا قمنا بتقدير معاملات النموذج اللوجستي الرتبي، يتوجب علينا إذاً تفسير معاملات النموذج المقدر وفقاً لمراحل التقدير، لذلك سنقوم بهذه العملية تبعاً للطرق التالية:

• التفسير بدلالة معاملات اللوجيت (Logit coefficient):

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل اللوجيت لمتغير المكانة الاجتماعية تساوي (2,818)، حيث تفسر هذه القيمة على أنها كلما زاد متغير المكانة الاجتماعية بدرجة واحدة فإن مقدار لوغاريتم نسبة الترجيح للمتغير التابع يزيد بقيمة 2,818، وذلك مع ثبات أثر بقية المتغيرات المستقلة الأخرى؛ ويلاحظ أن قيمة لوغاريتم معامل الترجيح يمكن أن تأخذ أي قيمة من موجب ما لانهاية إلى سالب ما لانهاية.

وبنفس الطريقة يمكننا تفسير معامل اللوجيت لمتغير الأقدمية، حيث يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة المعلمة تساوي (0,302)، وهذا يعني أن قيمة اللوجيت (لوغاريتم معامل الترجيح لمتغير رفاهية الأسر) يزداد بمقدار (0,302) إذا زادت درجة الأقدمية بدرجة واحدة، وذلك مع ضبط أثر المتغيرات المستقلة الأخرى.

كما أن تفسير معامل اللوجيت لمتغير قطاع العمل يتم بنفس الطريقة، حيث يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة المعامل تساوي (0,907). وهذا يعني أن قيمة اللوجيت (لوغاريتم معامل مستوى رفاهية الأسر) يزداد بمقدار (0,907) كلما زادت درجة قطاع العمل بمقدار درجة واحدة، مع ثبات أثر بقية المتغيرات المستقلة الأخرى.

ويلاحظ أن طريقة التفسير السابقة لمعاملات الانحدار هي نفس طريقة تفسير معاملات انحدار المربعات الدنيا الخطي، وهذا يعني أن قيمة المعامل لأي متغير كلما اقترب من الصفر، دلّ ذلك على أن ذلك المتغير المستقل ليس له أهمية وتأثير في تفسير التغير والتباين الذي يحدث في المتغير التابع، ومن ثمّ لن يكون له تأثير أيضاً في التنبؤ بالمتغير التابع؛ أما إذا ابتعدت قيمة معامل المتغير المستقل عن الصفر، فإن ذلك يعني زيادة أهمية ذلك المتغير في تفسير ما يحدث للمتغير التابع من تباين، ومن ثم في التنبؤ بقيمة المتغير التابع، علماً بأن القيمة الموجبة للمعامل تعني أن ذلك التأثير إيجابي، بمعنى أنه كلما زادت قيمة المتغير المستقل زادت معها قيمة المتغير التابع، أما القيمة السالبة للمعامل فتعني أن التأثير والعلاقة سالبة، بمعنى أنه كلما زادت قيمة المتغير المستقل، انخفضت قيمة المتغير التابع؛ وهكذا...

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

ومع هذا التشابه في تفسير معامل الانحدار اللوجيستي مع معامل الانحدار الخطي، فإن الفرق الجوهرى هو أن المتغير التابع في حالة الانحدار اللوجيستي ليس هو المتغير التابع ثنائي القيمة الأصلي والذي يرمز له بالرمز Y ، وإنما هو لوغاريتم معامل الترجيح بأن تكون قيمة المتغير التابع Y تساوي (واحد صحيح) ($Y=1$) أي أن المتغير التابع هو:

$$\log(Odds) = \log\left(\frac{p(y=1)}{1-p(y=1)}\right) \dots\dots\dots (18,3)$$

ويتضح من التفسيرات السابقة للمعاملات، أن التفسير رياضي بحت، أما المعنى العملي من تفسير معامل اللوجيت من خلال توضيح مقدار التغير في لوغاريتم معامل الترجيح عند زيادة المتغير المستقل ذو علاقة بمقدار وحدة واحدة، مع ضبط المتغيرات المستقلة الأخرى، أي ليس له معنى عملي واضح وملموس. صحيح أن هذه الطريقة في التفسير مباشرة من الناحية الرياضية، وصحيح أنها نفس الطريقة التي يتم بها تفسير المعاملات في نماذج الانحدار الخطي المعتاد، إلا أن العيب الواضح لهذه الطريقة في التفسير هو معنى التفسير، وافتقاره لأي مضمون عملي ملموس¹.

وخلاصة ما سبق أن تفسير معاملات الانحدار اللوجيستي بدلالة التغير في اللوجيت (لوغاريتم معامل الترجيح) ليس له معنى عملي واضح، وإنه مجرد تفسير للعلاقة الرياضية المباشرة على حساب المعنى التطبيقي.

● التفسير بدلالة معاملات الترجيح (Odds):

الطريقة الثانية في تفسير معاملات نموذج الانحدار اللوجيستي هي من خلال تفسير التغير في معاملات الترجيح. فإذا كان معامل اللوجيت (Logit Coefficient) معامل لوغاريتم معامل الترجيح (Logit Odds Coefficient) لمتغير المكانة الاجتماعية يساوي (2,818)، فإنه يمكن تحويل ذلك المعامل إلى معامل الترجيح مباشرة (Odds Coefficient) من خلال أخذ الدالة الأسية (معكوس اللوغاريتم) لمعامل اللوجيت β ، أي أن معامل الترجيح سيساوي \exp^{β} . وهذا يعني في حالة متغير المكانة الاجتماعية أن معامل الترجيح Odds Coefficient يساوي $\exp^{2.818}$ ويساوي (16,743).

الملاحظة الأولى في تفسير هذا النوع من المعاملات بدلالة معامل الترجيح هي أن التأثيرات أصبحت ضربية multiplicative بدلا من أن تكون جمعية additive، والسبب في ذلك هو أن تحويل اللوجيت من

¹ عادل بابطين، مرجع سابق، ص. ص 232-233.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

خلال أخذ الدالة الأسية لتحويل اللوجيت إلى معامل الترجيح Odds، يجعل الطرف الأيمن من المعادلة تتحول من مكونات جمعية إلى ضربية حسب التدرج التالي في صياغة المعادلات الآتية:

$$\ln\left(\frac{p}{1-p}\right) = \beta_0 + \beta_1x_1 + \beta_2x_2 + \beta_3x_3$$

$$\exp^{\ln\left(\frac{p}{1-p}\right)} = \exp(\beta_0 + \beta_1x_1 + \beta_2x_2 + \beta_3x_3)$$

$$\left(\frac{p}{1-p}\right) = e^{\beta_0} * e^{\beta_1x_1} * e^{\beta_2x_2} * e^{\beta_3x_3} \dots \dots \dots (19.3)$$

وهذا يعني من حيث التفسير التالي:

أن قيمة المعامل لا تفسر على أنها مقدار الزيادة أو النقصان في قيمة المتغير التابع (الذي هو معامل الترجيح في هذه الحالة) لكل وحدة تغير في المتغير المستقل، وإنما تفسر على أنها قيمة معامل الضرب Multiplicative Factor الذي سيزيد أو ينقص في المتغير التابع (معامل الترجيح) لكل وحدة تغير في المتغير المستقل.

✓ في النماذج الجمعية يكون المتغير الذي ليس له تأثير هو المتغير الذي قيمة معاملته يساوي الصفر، وذلك لأن مجموع الحد الذي يساوي صفراً مع بقية الحدود يضيف أو يؤثر، أما في النماذج الضربية مثل هذه الحالة، فإن المتغير الذي ليس له تأثير هو المتغير الذي قيمة معاملته تساوي الواحد الصحيح وليس الصفر، وذلك لأن النموذج ضربي، وهذا يعني أن الحد الذي يساوي الواحد الصحيح هو الذي لن يترك أثراً في القيمة المتوقعة للنموذج.

✓ أن معاملات اللوجيت الموجبة سوف تكون معاملات الترجيح لها أكبر من الواحد، أي أن ذلك المتغير سيزيد من قيمة معاملات الترجيح المتوقعة؛ أما معاملات اللوجيت السالبة، فإن معاملات معامل الترجيح لها ستكون أصغر من الواحد الصحيح، أي أن ذلك المتغير سيقبل من قيمة معاملات الترجيح المتوقعة.

• التفسير بدلالة نسبة الترجيح (Odds Ratio):

من خلال التفسيرات السابقة لمعامل الترجيح، نلاحظ أن التفسير كان عبارة عن معدل الزيادة في معامل الترجيح لكل وحدة واحدة من وحدات المتغير المستقل، فإذا كان المتغير المستقل x والذي معامل ترجمه المتغير التابع له هو O_x ، وإذا كان معامل الترجيح هو (\exp^β) ، فإن ذلك يعني أن المتغير المستقل x عندما يزداد بمقدار وحدة واحدة ليصبح $(x+1)$ ، فإن قيمة معامل الترجيح له هي O_{x+1} وهي عبارة عن حاصل ضرب معامل الترجيح O_x مضروباً في \exp^β .

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

بناءً على ما سبق ذكره، فإن المعامل \exp^{β} والذي يستخدم معه معامل الترجيح يمكن استبداله بمصطلح أكثر وضوحاً ومباشرة وهو ما يعرف بنسبة الترجيح Odds Ratio، والذي يرمز له بالرمز OR. وخالصة ما سبق هي أن الطريقة الأوسع انتشاراً كما يرى غارسون في تفسير معاملات الانحدار اللوجيستي اللوجيت (Logit) هي تحويلها إلى نسبة ترجيح التي تتجاوز الواحد الصحيح سوف تشير إلى معامل ترجيح Odds موجب بأن يكون المتغير التابع يساوي الواحد (طبعاً في تحليل الانحدار اللوجيستي الثنائي)، وكلما اقتربت قيمة نسبة الترجيح من الواحد الصحيح كلما قل كان تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع أقل؛ وكما يرى غارسون فإن اللوجيت عندما يتم تحويلها إلى نسبة ترجيح Odds ratio فإن نسبة الترجيح يمكن التعبير عنها كنسبة مئوية للزيادة في معامل الترجيح¹.

وبناءً على ذلك، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة معامل اللوجيت لمتغير المكانة الاجتماعية يساوي (2,818)، وأن قيمة نسبة الترجيح المقابلة لها (أي الدالة الأسية e^{β} لذلك المعامل) تساوي (16,743). وهذا يفسر بأن معامل الترجيح Odds الأصلي للمتغير التابع يتغير بمقدار حاصل الضرب في (1674,3%) كلما زاد متغير المكانة الاجتماعية بوحدة واحدة، أي أن معامل الترجيح يضرب في (1674,3%) فنقول إنه كلما زادت قيمة متغير المكانة الاجتماعية بدرجة واحدة سيزيد معامل الترجيح Odds بمقدار (16,743) مرة.

ونلاحظ أن قيمة هذا المعامل مرتفعة جداً، لأنه يبتعد عن الواحد الصحيح بكثير، مما يعني أن القدرة التنبؤية لمتغير المكانة الاجتماعية بمستويات رفاهية الأسر قوية جداً، وهذا أمر بديهي مبني على المنطق الاقتصادي والاجتماعي من خلال النظرية الاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة لمتغير الأقدمية فنجد أن معامل اللوجيت لهذا المتغير يساوي (0,302)، وأن قيمة نسبة الترجيح المقابلة لها تساوي (1,353). وتفسير هذا يعني أن معامل الترجيح Odds الأصلي للمتغير التابع يتغير بمقدار حاصل الضرب في (135,3%) كلما زاد متغير الأقدمية بوحدة واحدة، أي أن معامل الترجيح يضرب في (135,3%)، وهذا معناه أنه كلما زادت قيمة متغير الأقدمية بدرجة واحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة معامل الترجيح Odds بمقدار (1,353) مرة.

يبقى لنا في الأخير متغير قطاع العمل حيث أن معامل اللوجيت لهذا المعامل بلغت (0,907)، كما أن نسبة الترجيح المقابلة لها هي (2,477). ما يعني أن معامل الترجيح Odds الأصلي للمتغير التابع (رفاهية الأسر) يتغير بمقدار حاصل الضرب في (247,7%) كلما زاد متغير قطاع العمل بدرجة واحدة، ومعنى ذلك

¹ David Garson, **Logistic Regression: Binary and Multinomial**, School of Public & International Affairs, North Carolina State University, 2014, p. 82.

الفصل الثالث: قياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر

أنه كلما زادت قيمة متغير قطاع العمل بدرجة واحدة أدى ذلك إلى حتمية زيادة معامل الترجيح Odds بمقدار (2,477) مرة.

إن نسبة الترجيح Odds Ratio المستخدمة في تفسير المعاملات تعتبر أحد مقاييس حجم التأثير المفيدة جداً عند مقارنة تأثيرات المتغيرات المستقلة.

خاتمة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لمستويات رفاهية الأسر بالنسبة للعينة محل الدراسة، والتي تخص أسراً من الغرب الجزائري، وذلك قصد إعطاء صبغة اقتصادية قياسية للموضوع محل الدراسة من أجل التوصل إلى أهم المتغيرات التي لها تأثير فعال على مستويات رفاهية الأسر. فباستعمال الأساليب الإحصائية والقياسية، تم استخلاص أهم المتغيرات المؤثرة بصفة فعالة على مستوى رفاهية الأسر، والتي من خلالها قمنا ببناء النموذج القياسي الملائم للظاهرة (النموذج اللوجستي الرتبى)، معتمدين في ذلك على طرق الاقتصاد القياسي في عملية التقدير وذلك باستخدام مختلف أنواع البرامج الإحصائية.

على ضوء ما ذكرنا آنفاً، توصلنا إلى أن للرفاهية متغيرات كمية وأخرى متغيرات نوعية من حيث التركيب والتأثير، فباعتبار الدخل عامل أساسي في عملية التوزيع وكمتغير كمي، توصلنا بفضل نتائج الدراسة إلى أنه يتلازم ويترابط مع كل من المستوى الوظيفي والمستوى التعليمي والحالة المهنية للزوجة من حيث المساهمة والتأثير، هذا من الناحية القياسية، أما من الناحية الاجتماعية فنجد بأن النتيجة لا تتنافى ومقتضيات النظرية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال إبراز دور المكانة الاجتماعية في الارتقاء بالمستوى المعيشي إلى أرقى المستويات.

لذلك ومن هذا المنطلق قمنا بتسمية المركبة المتكونة من المتغيرات المذكورة أعلاه بالمكانة الاجتماعية؛ ومن المتغيرات التي تم إدراجها كمتغير في بناء النموذج، هي كل من الأقدمية المهنية وحجم الأسرة وعمر رب الأسرة، والتي من خلالها تم تكوين المركبة الثانية تحت اسم الأقدمية، حيث ساهمت هذه المتغيرات في بناء المركبة بنسب لا بأس بها وهذا ما لا يتنافى مع المنطق الاقتصادي والاجتماعي للظاهرة محل الدراسة، مما جعل لهذه المركب "الأقدمية" تأثير جيد وفعال في بناء النموذج.

من خلال ما سبق ذكره أثبتت لنا الدراسة بأن النتائج المتوصل إليها لا تتنافى والمفهوم الحديث للرفاهية والذي لا يقتصر فقط على متغير الدخل، حيث أننا توصلنا إلى ان للرفاهية متغيرات اقتصادية وأخرى اجتماعية تساهم تقريباً بنفس الفعالية والتأثير من حيث التركيب والإثبات.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

على الرغم من أن الرفاهية العامة وتوزيع الدخل هما من الظواهر التي تدخل ضمن نطاق علم الاقتصاد، إلا أنهما يختلفان من أوجه عدة عن الظواهر الأخرى التي تتناولها تلك العلوم، وذلك للأبعاد الأخلاقية والقيمية التي يحملانها، وللتباين الكبير في تفسير أبعادهما ومسبباتهما، ومن ثمّ الحلول المقترحة لكل منهما.

إن النظر لأبعاد المشكلة ومسبباتها لا يعتمد فقط على الفلسفة الفكرية التي يحملها الباحثون في هذا المجال، وإنما في العديد من الأحيان على الموقع الذي يحتله هذا الموضوع ومدى الالتزام بترتيبات ذلك الموقع، وعلى سبيل المثال فإن النظر إلى الرفاهية العامة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، تتكون أساساً من محاربة الفقر بكل أنواعه ومن ثمّ فإن أحد الحلول الرئيسية المطروحة هو إعادة توزيع الدخل؛ إلا أن هذه العملية لا يتفق عليها الباحثون ولا أفراد المجتمع أيضاً، وذلك بسبب الآثار المترتبة من خلال هذه العملية.

ولهذه الاعتبارات، يظهر مشهد التنمية العالمي في السنوات الأخيرة صورة درامية لتقدم بشري لم يسبق له مثيل، لتتقدم البشرية جنباً إلى جنب مع فقر عالمي شامل يثير الاكتئاب، وذلك نظراً للانفصام الحاصل بين الطبقة الفقيرة والأغنياء، وذلك بسبب التفاوت المفرط في توزيع الثروة؛ لذا فإنه من غير المستغرب أن يعاد وضع قضية الفقر وتقليصه واستئصاله على رأس جدول أعمال التنمية الدولية، لذلك فإن القضاء على الفقر أصبح ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية من طرف الحكومات؛ حيث شهد القرن الحالي إعادة الاهتمام بهذه القضايا التي تثيرها ظاهرة تدني المستوى المعيشي، خصوصاً في الدول النامية، وقد ترتب على هذا الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر مثيرات نظرية وتطبيقية في مجال قياس الفقر ودراسة أهم محدداته، وكذلك دراسة تفاضل أحوال الفقراء والتعرف على كيفية القضاء على هذه الظاهرة بغية تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات.

بناءً على ما سبق ذكره، فإن تكاتف الجهود لتحقيق الهدف المراد (الرفاهية)، يتطلب رؤية مستقبلية واسعة مصحوبة بعمل دؤوب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويجب أن يستند هذا العمل الدؤوب على تحليل سليم وتحريك لتلك الدوافع القادرة على إحداث التغيير المطلوب؛ حيث تشابك قضية الرفاهية مع قضايا كثيرة، وكلها تتعلق بقضايا التنمية والأوضاع المختلفة لها وخاصة قضايا الإصلاح الاقتصادي وأسلوب الحكم.

فالنمو السكاني الغير المنتظم يساهم في زيادة وإدامة الفقر، مما يطمس في أغلب الأوقات التقدم المتواضع المحرز في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك يؤدي النمو السكاني المرتفع إلى تركيبة أعمار فتية تخلق بدورها معدل إعالة عالية وهذا لا يتسبب في عبء كبير على الموارد المالية للفقراء فحسب، وإنما يخلق أيضا ضغوطا على سوق العمل الذي يتعين عليه توفير عدد كاف من الوظائف للشباب الذين ينظمون إلى القوة العاملة لأول مرة، كما أنّ هناك ترابط مباشر بين الرفاهية والوضع الصحي والتحصيل العلمي؛ فالاستثمار في الموارد البشرية كتحسين مستويات الصحة والتعليم، لا يساهم في تقليص الفقر فحسب، بل يؤدي أيضا إلى التنمية وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أنه من الواضح أن أية استراتيجية جديدة للقضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة، لا بد وأن تعالج قضية الاحتياجات الأساسية والرعاية الصحية والتعليم والمأوى، والحصول على إمدادات المياه والنظافة، وتوفير الخدمات الاجتماعية ذات النوعية الجيدة للطبقات المختلفة من المجتمع.

1. ملخص الموضوع:

نظرا لأن الدراسة شملت عينة لا بأس بها من حيث المفردات، فإن الاهتمام تركّز بشكل أساسي على الوصول إلى أوجه التشابه والقواسم المشتركة بين المتغيرات الاقتصادية ذات الطابع الكمي والمتغيرات الاجتماعية ذات الطابع النوعي من حيث التأثير على الموضوع محل الدراسة "رفاهية الأسر"؛ ومن هذا المنطلق فإن إشكالية البحث تدور حول كيفية قياس كيفية قياس أثر كل من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى رفاهية الأسر للعينة محل الدراسة.

حيث جاءت هذه الدراسة في ثلاث فصول، مستعرضين في الفصل الأول الإطار النظري والتاريخي لمفهوم الرفاهية، وذلك بهدف معرفة هذا المفهوم لمصطلح الرفاهية، باعتبار أنه واسع ومتشعب، لذلك أردنا من خلال هذا الفصل أن نضع تأطيراً نظرياً حتى تتمكن من بناء قاعدة تعريفية نظرية عن طريق تحديد الحد الأدنى لمستوى الرفاهية بالاعتماد على أسلوب خط الفقر العالمي، والذي من خلاله نستطيع أن نتمكن من القياس والتحليل وفق أسس مبنية على المفهوم الصحيح والمتعارف عليه عند أهل التخصص من مختلف المدارس الفكرية.

وفي الفصل الثاني فقد تناولنا الفقر ونظرية توزيع الدخل لتحقيق العدالة كهدف في الاقتصاديات المختلفة، حيث اعتمدنا فيه على أهم الأسس والركائز التي تعتمد عليها الدول في محاربة الفقر، وذلك

من خلال إرساء القواعد الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق المؤشرات القياسية المعتمدة في ذلك ومن أهمها مؤشرات قياس الفقر بمختلف أنواعه، ومؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل. كما أن التطرق للوظيفة التوزيعية وما يتعلق بتوزيع الدخل في الفصل الثاني من الدراسة يؤكد صحة ما ذكرناه آنفاً، فإذا كان مفهوم الرفاهية والمؤشرات المصممة لقياسها تركز بشكل أساسي على الجوانب المادية، فإن توزيع الدخل لا يقتصر على ذلك فحسب، بل يتعداه إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية مثل النفوذ والمكانة الاجتماعية والفرص المتاحة والتي تعد عوامل مهمة في الحصول على الثروة والدخل في المجتمعات، وهذا ما لاحظناه في نتائج هذه الدراسة.

أما الفصل الثالث فقد خصص للمقسم التطبيقي، حيث قمنا بقياس التفاوت في توزيع الدخل ومستويات رفاهية الأسر، بالاعتماد على أهم المؤشرات القياسية لتحديد مستويات رفاهية الأسر، وذلك انطلاقاً من تحديد الحد الأدنى لمستوى الرفاهية بالاعتماد على أسلوب خط الفقر المعتمد دولياً، وقد قمنا بتقسيم الفصل التطبيقي إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** قياس التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر والأفراد، وقد اعتمدنا في هذا القياس على كل من مؤشر جيني ومعامل كوزنتس.
- **المبحث الثاني:** قياس الفقر في إطار الدخل والاحتياجات الأساسية، وذلك بالاعتماد على مختلف مؤشرات قياس الفقر كمؤشر فجوة الفقر، مؤشر الفقر المطلق، مؤشر شدة الفقر ومؤشر سان للفقر.
- **المبحث الثالث:** قياس مستويات رفاهية الأسر، العينة (أسر من بعض ولايات الغرب الجزائري)، وذلك انطلاقاً من الحد الأدنى لمستوى رفاهية الأسر، تم تطبيق النموذج اللوجيستي الرتبي في نمذجة الظاهرة محل الدراسة (مستويات رفاهية الأسر)، بعد معالجة مشكل التعدد الخطي وذلك بتقليص المتغيرات بطريقة تحليل المركبات المتعددة (MCA).

2. نتائج الدراسة:

مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي لعب دوراً هاماً في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمجتمع، إلا أن هذا العامل وحده لم يكن كافياً، حيث كان للسياسات الحكومية دوراً حاسماً في هذا المجال، وذلك من خلال السياسات المصممة والمتمثلة في سياسات الدعم وشبكات الأمن الاجتماعي والتوظيف وتوفير التعليم والخدمات الصحية للمناطق الريفية، ومحاولة إيجاد تنمية إقليمية أكثر توازناً، وذلك بإيجاد الحوافز لإقامة المشروعات الإنتاجية خارج نطاق المدن.

فالتطرق إلى المفاهيم وطرق القياس والإحصاءات الملائمة ومدى حداتها، قد تم تخصيص الفصل التطبيقي لذلك، حيث تمت مناقشة مفهوم التوزيع وطرق قياسه وأهم المشكلات التي تواجه الدراسات التطبيقية في هذا الشأن، حيث أشارت البيانات الإحصائية في الجدول قبل حساب المؤشر إلى أن الأسر التي يقل متوسط دخلها الفردي عن 5000 دينار شهرياً تشكل 12.28% من مجموع الأفراد، إلا أنها تحصل فقط على 3% من مجموع الدخل، أي أن حصة أفراد الفئة الأولى من الدخل تقل عن معدلاتها العادية، ونجد دخلها منخفض بالمقارنة مع بقية الفئات في العينة، فلو أن جميع فئات العينة كانت تحصل على نفس الدخل لحصلت كل فئة من فئات الدخل على نسبة مساوية لنسبتها العادية من الدخل، أي لحصلت الفئة الأولى على 10.36% من مجموع الدخل بدلاً من 3%.

ولما كان قياس هذا الأخير مهماً في دراستنا باعتباره المؤشر الذي من خلاله نستطيع تحديد مقدار التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر، وبالتالي معرفة مستوى عدالة التوزيع؛ حيث تم التوصل إلى أن معامل جيني للتفاوت في الدخل بين الأسر بلغ 0.311 ومنه نستنتج أن توزيع الدخل بين الأسر في العينة متقارب، مما يشير إلى وجود فئات واسعة في الطبقة الوسطى من ذوي الدخل المحدود، ويعتقد أن هذا التوزيع الحاصل للدخول يعتبر مقبولاً إلى حد ما، ما يعني أن هناك نوعاً ما عدالة في توزيع الدخل بين الأسر في العينة محل الدراسة.

ولمعرفة شدة التباين في توزيع الدخل بين الأسر توجب علينا حساب معامل كوزنتس؛ وباستعراض البيانات المتاحة لنا، تم حساب معامل كوزنتس بالنسبة للبيانات التي تمثل التباين العشري المطلوب لتطبيق القانون المذكور وذلك عن طريق حساب النسب المئوية للإنفاق (di) نجد أن النتيجة هي: 0.441، حيث نلاحظ أن الفئة الأولى تحصل على نسبة مئوية من الدخل 3% والتي تقل عن النسبة المئوية اللازمة وهي 10%. في حين نلاحظ العكس بالنسبة للفئات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، حيث تحصل هذه الفئات على نسب مئوية أكثر من 10%، وهذا ما يعني قلة وجود تباين في توزيع الدخل بين الأسر، مما يشير إلى وجود فئات واسعة في الطبقة الوسطى، وهذا يدل على أن هناك نوعاً ما عدالة في توزيع الدخل.

ولمعرفة المستوى العام إجمالاً لرفاهية الأسر قمنا بحساب مقياس كاكوا واني، حيث بلغ مستوى الرفاهية الاقتصادية لمجتمع المنطقة بواسطة الصيغة الأولى والتي تنطبق على بيانات هذه الدراسة 8610.46 دج، بينما بلغت 9539.79 دج بواسطة الصيغة الثانية، وفي كلا الطريقتين يتبين أن مستوى

الرفاهية الاقتصادية في المنطقة دون المتوسط. وتختلف هذه القيمة عن المقاييس السابقة لتوزيع الدخل ما بين الأسر.

وبالاعتماد على أسلوب خط الفقر العالمي، والمقدر بـ 2.15 دولار يومياً كخط فقر مطلق، أي ما يعادل 13000.00 دج شهرياً للفرد، و1.25 يومياً دولار كخط فقر مدقع، أي ما يعادل 7500.00 دج شهرياً للفرد، حيث تم تحديد نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقماً والمقدرة بـ 19%، أما الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً فقد كانت بنسبة 23%، مما يشير إلى أن 42% من أسر العينة محل الدراسة هي أسر تحت خط الفقر.

وعليه، توجب علينا معرفة مقدار التفاوت الحاصل في الدخل بين هذه الأسر (الفقيرة)، ومعرفة المقادير اللازمة للخروج بهذه الفئة من دائرة الفقر، فقد قمنا بالاعتماد على أهم المؤشرات في هذا السياق، وكان من بينها:

✓ مؤشر فجوة الفقر: حيث تم التوصل إلى قيمة هذا المؤشر والتي بلغت 0.128، فمن خلال قيمة مؤشر فجوة الفقر ($PGI = 0.128$) نقول بأن حجم الفجوة بين دخل الفقراء وخط الفقر كبيرة نوعاً ما، حيث أن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد هو تقريباً 13% من متوسط دخول الفقراء للخروج من دائرة الفقر.

ففي دراستنا التطبيقية، لدينا 6680 فرد في العينة محل الدراسة، مع خط فقر يبلغ 13000.00 دج شهرياً لكل فرد، ومؤشر فجوة فقر يبلغ 12.76%. وبالتالي، يبلغ إجمالي الزيادة المطلوبة من أجل الحد من الفقر أكثر من 11 مليون دينار شهرياً، بينما يبلغ متوسط الزيادة من أجل الحد من الفقر 1658,24 دينار لكل فرد شهرياً. لاحظ أن 11077026,31 دينار تمثل 12.76% من خط الفقر (13000.00 دج) مضروبة في 6680 فرد.

✓ مؤشر شدة الفقر: بلغت قيمة هذا المؤشر 0.064، حيث تشير النتيجة المتحصل عليها إلى أن هناك تفاوت في الدخل بين الفقراء والمقدرة نسبته بـ 6.4%.

✓ مؤشر سان للفقر: بعد حساب قيمة مؤشر سان للفقر والمقدرة بـ 0.221 نستنتج أن خطر حدوث الفقر وشدته واردة باحتمال قدره 22.1%، كما أن هناك تفاوت كبير في توزيع الدخل بين الأفراد وهذا أثبتته النتائج من خلال معامل جيني المعدل والمقدر بـ 0.562، وخلاصة لهذه النتائج نقول إن الطبقة الفقيرة معرضة أكثر لخطر شدة الفقر.

أما في المبحث الثالث من الفصل التطبيقي فقد خصص لنمذجة وقياس مستويات الرفاهية للأسر في العينة محل الدراسة، وبعد تحليل البيانات وتفريغ المتغيرات من الاستمارة وفرزها، حيث تم الحصول على ثمانية متغيرات مستقلة وهي: (عمر رب الأسرة، الدخل الأسري، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد أفراد الأسرة، الأقدمية المهنية، الحالة المهنية للزوجة، قطاع العمل)، إضافة إلى رفاهية الأسر كمتغير تابع؛ فبالاعتماد على هذه المتغيرات قمنا بعد ذلك باختبار فرضيات النموذج الملائم للقياس، وبما أن المتغير التابع (رفاهية الأسر) هو متغير ترتيبي ويأخذ قيم من 0 إلى 5 وجدنا أن النموذج الملائم هو نموذج الانحدار اللوجستي الرتبي.

واستجابة لفرضيات النموذج اللوجستي الرتبي وعملاً بتحقيقه، قمنا بمعالجة مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، وذلك بتطبيق طريقة (MCA) تحليل المركبات المتعددة، فكانت النتائج أنه قد تم دمج المتغيرات وتقليصها في ثلاث مركبات أساسية على النحو التالي:

- **المركبة المتعددة الأولى:** تم الحصول على هذه المركبة من خلال دمج أربع متغيرات وهي: (الدخل الأسري، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي والحالة المهنية للزوجة)، استناداً إلى نتائج جدول مساهمة المتغيرات في بناء المركبات المتعددة، حيث ساهمت هذه المتغيرات الأربع المذكورة آنفاً بنسب كبيرة في بناء المركبة الأولى المتعددة، وتم تسمية هذه المركبة الأولى بالمكانة الاجتماعية.
 - **المركبة المتعددة الثانية:** أما المركبة المتعددة الثانية فقد تم بناؤها من ثلاث متغيرات وهي: (عمر رب الأسرة، عدد أفراد الأسرة، الأقدمية المهنية)، وذلك من جدول مساهمة المتغيرات في بناء المركبات المتعددة، حيث ساهمت هذه المتغيرات الثلاث المذكورة آنفاً بنسب كبيرة في بناء المركبة الثانية المتعددة، وتم تسمية هذه المركبة الثانية بأقدمية الأسرة.
 - **المركبة المتعددة الثالثة:** أما بناء هذه المركبة المتعددة فقد تم بناؤها من متغير واحد وهو قطاع العمل، وبالتالي تبقى هذه المركبة على اسم المتغير وهو قطاع العمل.
- وبعد تقليص المتغيرات ومعالجة مشكل التعدد الخطي قمنا بإعداد النموذج اللوجستي الرتبي، فتحصلنا على النتائج والتي من خلالها نستطيع تفسير تأثير المتغيرات المستقلة (المكانة الاجتماعية، أقدمية الأسرة وقطاع العمل) على المتغير التابع (رفاهية الأسر) على النحو التالي:
- الخلاصة الأولى هي:

• قيمة معامل اللوجيت لمتغير المكانة الاجتماعية يساوي (2.818)، وأن قيمة نسبة الترجيح المقابلة لها (أي الدالة الأسية e^{β} لذلك المعامل) تساوي (16,743)، وهذا يفسر بأن معامل الترجيح Odds الأصلي للمتغير التابع يتغير بمقدار حاصل الضرب في (1674.3%) كلما زاد متغير المكانة الاجتماعية بوحدة واحدة، أي أن معامل الترجيح يضرب في (1674.3%) فنقول إنه كلما زادت قيمة متغير المكانة الاجتماعية بدرجة واحدة سيزيد معامل الترجيح Odds بمقدار (16,743) مرة.

ويلاحظ أن قيمة هذا المعامل مرتفعة جداً، لأنه يتعد عن الواحد الصحيح بكثير، مما يعني أن القدرة التنبؤية لمتغير المكانة الاجتماعية بمستويات رفاهية الأسر قوية جداً، وهذا أمر بديهي مبني على المنطق الاقتصادي والاجتماعي من خلال كل من النظرية الاقتصادية والنظرية الاجتماعية.

• أما بالنسبة لمتغير الأقدمية فنجد أن معامل اللوجيت لهذا المتغير يساوي (0,302)، وأن قيمة نسبة الترجيح المقابلة لها تساوي (1,353)، وتفسير هذا يعني أن معامل الترجيح Odds الأصلي للمتغير التابع يتغير بمقدار حاصل الضرب في (135,3%) كلما زاد متغير الأقدمية بوحدة واحدة، أي أن معامل الترجيح يضرب في (135,3%)، وهذا معناه أنه كلما زادت قيمة متغير الأقدمية بدرجة واحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة معامل الترجيح Odds بمقدار (1,353) مرة.

• أما معامل اللوجيت لقطاع العمل فإن قيمة هذا المعامل بلغت (0,907)، كما أن نسبة الترجيح المقابلة لها هي (2,477)، ما يعني أن معامل الترجيح Odds الأصلي للمتغير التابع (رفاهية الأسر) يتغير بمقدار حاصل الضرب في (247,7) كلما زاد متغير قطاع العمل بدرجة واحدة، ومعنى ذلك أنه كلما زادت قيمة متغير قطاع العمل بدرجة واحدة أدى ذلك إلى حتمية زيادة معامل الترجيح Odds بمقدار (2,477) مرة.

أما الخلاصة الثانية فهي:

العلاقة القوية والطرديّة بين الرفاهية العامة ومستويات التعليم، فمن الملاحظ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما ارتفع مستوى الرفاهية العامة، فالعلاقة بين هذين المتغيرين قوية وطرديّة، وهذا لا يتنافى مع المنطق، فالدراسات أظهرت أن الفقر الذي هو نقيض الرفاهية يزداد بين الأميين أو الذين لهم مستويات تعليمية متدنية والعكس بالعكس، وهذا ما توصلنا إليه في دراستنا من خلال الارتباط

الوثيق الحاصل بين المستوى التعليمي والمستوى الوظيفي، والمثير للأهمية هو أنه كلاهما ساهما بنسبة كبيرة جدا ومتقاربة فيما بينهما في بناء المركبة المتعددة كمتغير رئيسي وهي (المكانة الاجتماعية).

وهذا ما تقره الدراسات الاجتماعية العالمية والتي من شأنها: "أن توضح حالة تأكيد التباين بين المجتمعات ذات المستوى التعليمي العالي والمجتمعات ذات المستوى التعليمي المتدني في التفاوت في المستوى المعيشي، لذلك فإنه غالبا ما يكون أبناء العائلات الفقيرة عديدي أو منخفضي المستوى التعليمي، وفي حالات كثيرة يكون لهذه الحلقة المفرغة بعد اجتماعي".

3. نتائج اختبار الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى والتي مفادها أن الرفاهية هي القدرة على توفير ما فوق الضروريات مما هو من سلم الحاجات، انطلاقاً من المفهوم، وبالاعتماد على أسلوب خط الفقر العالمي لتحديد خط الفقر وتطبيق أساليب القياس وبعد تأكيد النتائج وتثبيتها، تم تأكيد هذه الفرضية.
- أما الفرضية الثانية، والتي تتلخص في أن المتغيرات الاقتصادية لها تأثير مباشر وفعال على مستويات رفاهية الأسر بالغرب الجزائري، فقد تبين لنا أن هذه المتغيرات باعتبارها متغيرات مباشرة في التأثير على مستوى الرفاهية، فهي تعد ذات تأثير فعال، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة والكبيرة في بناء المركبة المتعددة للمكانة الاجتماعية.
- أما الفرضية الثالثة والتي تؤكد على أن المتغيرات الاجتماعية لها تأثير غير مباشر وفعال على مستويات رفاهية الأسر، فقد تبين لنا أن هذه المتغيرات باعتبارها متغيرات غير مباشرة في التأثير على مستوى الرفاهية، فهي تعد ذات تأثير فعال، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة والكبيرة في بناء المركبة المتعددة للمكانة الاجتماعية.
- أما الفرضية الرابعة، والتي تؤكد على أن نموذج الانحدار اللوجستي الرتي هو النموذج المناسب لقياس محددات رفاهية الأسر بالغرب الجزائري، فبعد إعداد هذا النموذج وبنائه تبين لنا أنه النموذج المناسب لقياس الظاهرة محل الدراسة (رفاهية الأسر)، وذلك من خلال النتائج الجيدة المتحصل عليها، كاختبار المطابقة واختبار توازي الخطوط واختبار والد (Wald) لمعنوية المعلمات؛ وهذا ما يقودنا إلى تأكيد هذه الفرضية.

4. آفاق البحث:

تناولت الدراسة موضوع الرفاهية على مستوى الأسر وأثرها على الفرد في المجتمع، وهذه الدراسة لا تخلو من النقائص، ونظراً لاتساع الموضوع، فيمكن تناوله من خلال دراسة المواضيع التالية:

- دراسة تطبيقية للموضوع على مستوى القطر الجزائري؛
- القيام بدراسات تركز على الطرق والاليات والتي من خلالها تستطيع الدولة تحقيق الرفاهية للمجتمع؛
- الحكم الراشد ودوره في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات؛
- المؤسسات الاجتماعية ودورها في الارتقاء بالمجتمعات إلى المستوى المطلوب.

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أ/ المؤلفات:

1. ابن منظور. *لسان العرب*. تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق لعبيدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. 1419هـ-1999م،
2. أبو الأعلى المودودي. *الحكومة الإسلامية*. القاهرة: المختار الإسلامي للطباعة والنشر، 1977.
3. أبو القاسم عمر الطبولي. *أساسيات الاقتصاد*. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، 1990.
4. أبو عبيد القاسم بن سلام. *كتاب الأموال*. بيروت: دار الكتب العلمية، 224هـ.
5. إبراهيم منصور أحمد. *عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية (رؤية اقتصادية مقارنة)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
6. أحمد إبراهيم منصور. *عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
7. أحمد زكي بدوي. *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*. بيروت: مكتبة لبنان، 1982.
8. أحمد مختار عمر. *معجم اللغة العربية*. القاهرة: دار الحديث للنشر والتوزيع، 1429هـ/2008م.
9. إدريس أحمد. *أبو الأعلى المودودي صفات من حياته وجهاده*. تونس: دار بو سلامة للطباعة والنشر، دون تاريخ النشر.
10. إدريس نادر التل. *علم اقتصاد السوق الحرة*. عمان: دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 1990.
11. إسماعيل بن كثير. *البداية والنهاية*. القاهرة: دار الحديث، 1994.
12. إسماعيل عبيد حمادي. *التلازم بين التخلف والفقر والجوع*. بغداد: بيت الحكمة، 2002.
13. أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق لعبيدي. *لسان العرب*. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1419هـ-1999م.
14. أنطوان حداد. *الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد 2*. واشنطن: الأمم المتحدة، دون سنة نشر.
15. أيمن منتصر. *المفهوم الإسلامي لاقتصاديات الرفاهية*. 1408هـ.
16. بول سبيكر. *مبادئ الرعاية الاجتماعية مقدمة للتفكير في دولة الرعاية*. ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي، 2017م.

17. توماس ماير، نيكول براير. *مستقبل الديمقراطية الاجتماعية*. مؤسسة فريدريش ألبرت. ترجمة: د. خليل أبو عياش. الطبعة الأولى. المطبعة الاقتصادية. عمّان، 2008.
18. ثروت بدوي. *أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى*. بيروت: دار النهضة العربية، 1967.
19. الجرجاني. *كتاب التعريفات*. بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، 2003.
20. جورج نايمهانز، و صقر احمد صقر. *تاريخ النظرية الاقتصادية والإسهامات الكلاسيكية*. الحرس: المكتبة الأكاديمية، 1997.
21. حاجي فطيمة. *سياسات مكافحة الفقر*. دار الراية للنشر والتوزيع. عمّان، 2017.
22. حسن. *النموذج الاجتماعي الديمقراطي، دولة الرفاهية الاجتماعية*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
23. حسين إسماعيل نامق. *العدالة وأثرها في القاعدة القانونية المدنى نموذجاً " دراسة مقارنة بالشرعية الإسلامية "*. القاهرة: دار الكتب القانونية، 2011.
24. حسين باقر محمد. *قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا*. نيويورك: الأمم المتحدة، 1996.
25. حسين عمر. *الرفاهية الاقتصادية (بحث في الأسس العلمية والتطبيقات العملية لرفاهية الفرد والمجتمع)*. القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.
26. حسين عمر. *التحليل الكلي*. جدة: دار الشروق، 1976.
27. حميد حنون خالد. *الأنظمة السياسية*. بيروت: مكتبة السنهوري، 2012.
28. خالد فتوح. *الرفاهية: قراءة في المفهوم ومؤشرات القياس*. تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2021.
29. الخطابى البستي/أبو سليمان، ترجمة وتحقيق: عبد السلام عبد الشافي. *معالم السنن*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1429هـ_2009.
30. الخلال أحمد بن محمد. *السنة*. الرياض: دار الراية، 2007.
31. خميس محمد هارون أبو بكر. *العدالة الاجتماعية كأهم ركائز البنين المالي في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة الوضعية المعاصرة مع الإشارة إلى مصر*. القاهرة: جامعة القاهرة، 2007.
32. رفعت العوضي. *نظرية التوزيع*. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1974.
33. زين الدين بن إبراهيم بن نجيم. *الأشباه والنظائر*. دمشق: دار الفكر، 1420هـ_1999م.

34. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد. السياسات الاقتصادية الكلية والفقير مع إشارة خاصة بالوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
35. سحر فتح الله، بخيت حسين علي. الاقتصاد القياسي: محاضرات وتمرين. عمان: دار البازوري، 2009.
36. سيد قطب. العدالة الاجتماعية في الاسلام. القاهرة: دار الشروق، 1995.
37. صالح حميد العلي. توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة. بيروت: اليمامة-دمشق، 2001.
38. صالح غانم محمد. مفهوم الحرية في الفكر السياسي، معطيات اسلامية أمام أفكار ونظريات غربية. عمان: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2014.
39. صديقي جميل العطار. جامع البيان عن تأويل القرآن. بيروت: دار الفكر، 2001.
40. صلاح الدين نامق. حسين عمر. القيمة والتوزيع. دار المعارف. القاهرة، 1968.
41. طارق فاروق الحصري. التحليل الاقتصادي الكلي (نظرة معاصرة). القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007.
42. عبد الحميد ابراهيمي. العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
43. عبد الرحمان ابن خلدون. المقدمة. بيروت: دار الجيل، 2004.
44. عبد الرحمان سيف سردار. اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل. دار الياقوت للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الأولى، 2015.
45. عبد الرزاق الفارس. الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
46. عبد الملك عبد الوهاب. الاقتصاد (مقدمة وتحليل) - الجزء الثاني. بغداد، العراق: مطبعة شفيق، 1967.
47. عبد الحميد الغزالي. الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
48. عدنان داود العذاري، هدى زبير الدعي. قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي. عمان: دار جريز للنشر والتوزيع، 2010.
49. عصام شيخ الأرض. "صناعة الفقر- جدلية (الفقر، المعونة، الفساد)". دار تموز- ديموزي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. الطبعة الأولى، 2021.

50. علي القادري . دولة الرفاهية الاجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
51. علي عبد القادر. سلوك الفقر في البلاد العربية. دمشق: الأمم المتحدة، 1996.
52. علي مكيد. الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
53. فاضل الجابري. العدالة الاجتماعية في الإسلام. المركز العالمي للدراسات الإسلامية، 1418هـ.
54. فخر الدين الطريحي. مجمع البحرين . إيران: مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، 1480هـ.
55. فيليب عطية. "أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث." سلسلة علم المعرفة، ماي، 1996.
56. لويس معلوف. المنجد في اللغة والإعلام. دار المشرق. بيروت، 2009.
57. كارلو جينيليتي. الفقر في الوطن العربي: تجميع للقضايا الرئيسية في كتب عن الفقر. دمشق: الأمم المتحدة، 1996.
58. مايع شيب الشمري، كاظم طالب الطالقاني شوكت. الأمن الاقتصادي الأسس والتحديات وسبل التحقيق. مركز الدراسات والبحوث المعاصرة، 2018م.
59. ماير، توماس، نيكول براير. مستقبل الديمقراطية الاجتماعية. عمان: المطبعة الاقتصادية، 2008.
60. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. القاموس المحيط. بيروت: دار العلم للجميع، دون سنة النشر.
61. محمد أبو زهرة. المجتمع الإنساني في ظل الإسلام. بيروت: دار الفكر، دون تاريخ النشر.
62. محمد بن جرير الطبري. تحقيق: جميل العطار صديقي. جامع البيان عن تأويل القرآن. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت، 2001.
63. محمد السنهوري. الإسلام والتحديات الاقتصادية. عمّان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
64. محمد الطاهر بن عاشور. أصول النظام الاجتماعي في الإسلام. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1985.
65. محمد حسن بن باقر. معجم فقه الجواهر. لبنان: الغدير للطباعة والنشر، 1997.
66. محمد حسين باقر. "قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا." سلسلة دراسات مكافحة الفقر. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996.
67. محمد حلبي مراد. أصول الاقتصاد. القاهرة: مطبعة نهضة مصر، 1961.
68. محمد شوقي الفنجرى. الإسلام والمشكلة الاقتصادية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، دون سنة النشر.

69. محمد علي موسى المعموري. تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية. بغداد: جامعة بغداد، 2000.
70. محمد فؤاد عبد الباقي. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف. القاهرة: دار الحديث، 1422هـ_2001م.
71. محمد كاظم المهاجر. الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج. نيويورك: الأمم المتحدة، 1996.
72. مراد ديانى. "اتساق الحريات الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة." سلسلة دراسات: الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2013.
73. مريم وحيد. دراسة في مفهوم العدالة الاجتماعية 1961-1981. القاهرة: جامعة القاهرة، 2018.
74. منيرة فخرو. الفقر في الوطن العربي. دمشق: الأمم المتحدة، 1996.
75. موريس كرانسوتون. معجم المصطلحات السياسية. بيروت: دار النهار للنشر، 2005.
76. نجاح عبد العليم أبو الفتوح. أثر استبعاد الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد في التحول إلى اقتصاد إسلامي. القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 1994.
77. نعمة نعمة. مبادئ الأمة اللبنانية في فكر سعيد عقل. بيروت: دار سائر المشرق، 2019.
78. نهراف. النموذج التعاوني "دراسة مقارنة": النموذج الدولي الفرنسي والنموذج التعاوني الألماني، دولة الرفاهية الاجتماعية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
79. نور الدين علي. الافاق الحديثة في تحقيق العدالة الجنائية (في الافاق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية). القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، 1971.
80. وهبه ربيع. التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.
81. ياسر العدل. مفهوم الفقر ومواجهته. القاهرة: الأهرام، 2002.
82. يوسف باسل. الفقر وحقوق الإنسان. بغداد: بيت الحكمة، 2002.
83. هادي حسن. النموذج الاجتماعي الديمقراطي، دولة الرفاهية الاجتماعية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

ب/ المقالات العلمية:

1. أحلام علي أحمد الزهراني. "الرفاهية النفسية وعلاقتها بإدارة الذات لدى عينة من الطالبات ذوات الإعاقة بجامعة الملك عبد العزيز". مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، بلا تاريخ، الإصدار 28.
2. أحمد جاسم محمد، محمد حسن عودة. "دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (1975-2011)". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2014.
3. حسين ثامر زنزل السامرائي. "تحليل اقتصادي وقياس لاستخدام نموذج باريتو لتعظيم الرفاهية الاقتصادية من خلال معياري التخصص الأمثل لإنتاج المنتجين (الذرة والقمح) في محافظة صلاح الدين". مجلة الزراعة العراقية، 2012.
4. دوخي عبد الرحيم الحنيطي. "عدالة توزيع الدخل والانفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة: دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن". مجلة جامعة الملك سعود، 2005.
5. رخا سليمان عاطف، سالي محمد عامر. "أثر الوحدة في مكان العمل على رفاهية الموظف ونوايا الدوران الوظيفي". مجلة البحوث المالية والتجارية، 2021.
6. سلطان بلغيث. "الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر". مجلة العلوم الإنسانية، 02 يناير، 2007.
7. الشماع همام ، و مهدي يسري. "احتساب التفاوت في توزيع الدخل في العراق من خلال السياسة المالية". مجلة الدراسات الاقتصادية، 1999.
8. صابر عثمان سعيد ، و شظان جمال حمة. "قياس وتحليل التفاوت في توزيع الرفاهية الاقتصادية بمحافظة السلیمانية لعام 2007". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2013.
9. عدنان غانم، و فريد خليل الجاعوني. "استخدام تقنية الانحدار اللوجيستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة (دراسة تطبيقية لعينة عشوائية من محافظة دمشق)". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2011.
10. يونس علي أحمد. "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009م". مجلة الإدارة والاقتصاد، جانفي، 2010.
11. عمار فتحي موسى ، و منى حسنين طه. "دور الرفاهية النفسية كمتغير وسيط في العلاقة بين السمعة التنظيمية والأداء الوظيفي بمصر". مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 2019.
12. محفوظ عرابي. إرساء دعائم التنمية المستدامة في الجزائر من أجل تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرفاهية «المجلة الدولية للأداء الاقتصادي 21، ديسمبر 2020.

13. محمد بابيكر. "نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاجتماعي". مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، 2014.
14. محمد بوقناديل ، و أحمد زغودي. "أثر النفقات الاجتماعية الصحية على ترقية الرفاهية الصحية للطفولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1985-2014)". مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 2015.
15. مريم وحيد مخيمر. الخطاب السياسي في السينما المصرية: دراسة في مفهوم العدالة الاجتماعية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. المجلد 20، العدد 03، جويلية 2019.
16. مهدي سهر غيلان الجبوري ، سعدون رشيد خضير الزبيدي. "قياس وتحليل العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق". مجلة الإدارة والاقتصاد، 2014م.

ج/ الرسائل العلمية:

1. أحمد إبراهيم منصور. عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية مقارنة . سلسلة أطروحات الدكتوراه. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
2. خميس محمد هارون أبو بكر. العدالة الاجتماعية كأهم ركائز البنيان المالي في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة الوضعية المعاصرة مع الإشارة إلى مصر. القاهرة: جامعة القاهرة، 2007.
3. صابر بيرداود عثمان. التحليل الاقتصادي لتفاوت الرفاهية الاقتصادية بين الحضر والريف في العراق للمدة (1976-1993). بغداد: كلية الزراعة جامعة بغداد، 2001.
4. عادل أحمد حسن بابطين. الانحدار اللوجستي وكيفية استخدامه في بناء نماذج التنبؤ للبيانات ذات المتغيرات التابعة ثنائية القيمة. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 2009.
5. نجاح عبد العليم أبو الفتوح. أثر استبعاد الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد في التحول إلى اقتصاد إسلامي. القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 1994.

د/ التقارير الدولية:

1. البنك الدولي. تقرير عن التنمية في العالم. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1990.
2. التنمية البشرية. اللامساواة والتنمية البشرية. تقرير التنمية البشرية، 2005.
3. المركز الوطني للدراسات والتحليل حول السكان والتنمية. "المركز الوطني للدراسات والتحليل حول السكان والتنمية". الجزائر، 2005.
4. تقرير التنمية الإنسانية العربية. 2002.

ه/ الملتقيات:

1. إيمان بودير. تطور الرفاهية الذاتية في الجزائر " دراسة تحليلية". معسكر: جامعة مصطفى اسطمبولي ، 2019.
2. لخضر بوخاتم. "المسؤولية الاجتماعية للمنظمات كآلية استراتيجية للمساهمة في تحقيق الرفاهية للمجتمعات." (المؤسسات والرفاهية) الجزء الثاني. الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد، 2021.
3. معتز بالله عبد الفتاح. "الأسس الفلسفية والسياسية للتوظيف التوزيعية للدولة، نظمها ، سبتمبر ، ص "بحوث ومناقشات الندوة الفكرية. الإسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، 2006.
4. محمد وزاني، قادة عيسى، بوزيان قروج. "تجارب ونماذج أوروبية للرفاهية والنمو الاقتصادي." المؤتمر الدولي (المؤسسات والرفاهية). الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد، 2021.
5. نريمان هاجر بن طرشة، حنان رفاص. "دراسة تحليلية لأبرز دول الرفاهية في العالم لسنة 2020." المؤتمر الدولي (المؤسسات والرفاهية) الجزء الثاني. معسكر: دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021.

و/ المواقع الإلكترونية:

1. سعد الحسين نعمة. شبكة النبأ. 18 ديسمبر، 2019. <http://annabaa.org/arabic/studies/21662>
2. سعيد نواراة آيات. بحث عن الفقر. 11 فبراير، 2019. <https://mawdoo3.com>
3. طارق النجار. شرح معامل ألفا كرونباخ. 16 أبريل، 2016. <http://-learninggate.blogspot.com>
4. فهد محمد المزيني. الرفاهية النفسية "الحياة الطيبة". 13 جوان، 2020. <https://arabiccoaching.com/en/articles/detail/2262/?t>
5. فيل، ليري، مورا هاي. معالجة عدم المساواة أمر حيوي لإنهاء الفقر المدقع بحلول 2030. 02 أكتوبر، 2016. <https://www.albankaldawli.org>
6. محمد تيسير. ماهو معامل ألفا كرومباخ. 28 يناير، 2022. <https://blog.ajsrp.com>
7. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا. تعريف الفقر وطرق قياسه. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3217

8. مريم ساروغي. الرفاهية الاجتماعية العاطفية. 05 مارس, 2022. [/https://iiit.org/ar](https://iiit.org/ar)
9. مشعل طلال. مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر. 22 أغسطس, 2018. <https://mawdoo3.com>
10. سعيد نواراة آيات. بحث عن الفقر. 11 فبراير, 2019. <https://mawdoo3.com>

المراجع باللغة الأجنبية:

1. B. , ATKINSON. *The Economics of Inequality*. Oxford: Clarendon Press, 1975.
- A.V Fisher, Justina . n.d.
2. Krainz, D. "Enhancing Wellbeing of Employees Through Corporate Social Responsibility Context." *Megatrend Review*, n.d.
3. Christopher Pierson. *Beyond the Welfare State, The New Political Economy of Welfare*. Cambridge: Polity Press, 2006.
4. (UNDP), United Nations Development Programme. *Human Development for Everyone*. Stockholm: Human Development Report, 31 december 2016.
5. A, SAMUELSON P. *The Economists and the History of Ideas*. Cambridge: MA: Harvard University Press, 1962.
6. Addinsoft SARM. *XLASTAT*. Septembre 2017. <https://www.xlstat.com>.
7. Antony, B, Atkinson, Rainwater Lee, and M Timothy. "Income Distribution in OECD Contries: Evibence from the Luxembourg Income Study." *Social Policy Studies*. Paris: OECD, 1995.
8. Anthony B, Atkinson. *Poverty and social security*. London: London Harvester wheat sheaf, 1989.
9. Antony , Atkinson. *The Economics of Inequality*. Oxford: Oxford Clarendon Press, 1983.
10. Jackson Ben. "The Conceptual History of Social Justice." *POLITICAL STUDIES REVIEW*, 2005.

11. Christian Bjornskova, Axel Dreher, and Justina A.V Fis. "Forman Institutions and Subjective well-being Revisiting the cross-country evidence." *European Journal and Political Economy*, 2010.
12. Abdelmajid Bouzidi. *Les années 90 de l'econome Algerienne*. Alger: ENAG, 2000.
13. Cicognani. "Personal Wellbeing in M.A.C.," *Encyclopedia of Quality of Life and Wellbeing Research*, Dordrecht: Springer, 2014.
14. John CLASEN. *Comparative Social Policy*. Oxford: Oxford: Blackwell, 1999.
15. COHEN, JOSHUA. "C. JOSHUA, «Maximizing Social Welfare or Institutionalizing Democratic Ideals», , vol. 19 March 1991, pp. 39-58." *Politics and Society*, March 19, 1991.
16. Conseil National économique et social. «la maitrise de la globalisation: une nécessité pour les plus faibles.» Alger: session plèniere, 2001.
17. *Definition of luxury in English*. Febraury 20, 2022. <http://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/luxury>.
18. Kemal Devis. Other. *General Equilibrium models For Development Policy*. Washington: World Bank, Research Publication, 1982.
19. William Van Eaghen. *Poverty in the Middle East and North Africa*. London; New York: Macmillan Press; St. Martin's Press, 1998.
20. European social statistics. *Income, powerty abd social exclusion: 2nd report. data 1994-1997*". Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2002.
21. FILMER, DEON, HAISHAN FU, and CAROLINA SANCHEZ-PARAMO. *An adjustment to global poverty lines*. may 02, 2022. <https://blogs.worldbank.org/voices/adjustment-global-poverty-lines>.
22. David Garson. *LOGISTIC REGRESSION: BINARY AND MULTINOMIAL*. North Carolina State University: School of Public & International Affairs, 2014.

23. Gary s, Fields. *Poverty, Enequality, and Development*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.
24. Gramer, J S. *The Origine of Logistic Regression*. Tenbergen: Tinbergen Institutute Discussion Paper TI 20026119/4, 2002.
25. Gurría, Angel. *The Economy of Well-Being*. july 2019. <https://www.oecd.org/social/economy-of-well-being-brussels-july-2019.htm>.
26. Hagenaars, Aldi. *The Definition and Measurement of Poverty*. Madison, Wis.: Journal of human resources : JHR., 1988.
27. Hefferon , and Boniwell. *Positive Psychology: Theory Research and Applications*. England: British Library, 2011.
28. Saida HENNI. «pauveté de capacité et dévelppement durable en Algerie.» *paupérisation des société Maghrébines*, s.d.
29. HUNTINGTON , S. p. " «What Price Freedom»." *Dialogue*, 1994.
30. Jan, Pen. *Income Distribution*. London: Penguin Books, 1971.
31. Kakwani. *Income Inequality and Poverty: Methods of Estimation and Policy Applications*. (New York: Oxford University Press, 1980.
32. Mickey Kaus. *The End of Equality* . New York: Yale University Press; Basic Books, 1992.
33. David Kleinbaum , and Mitche Klein . *Logistic Regression*. USA: a Self-learning Teext. USA: Springer. , 2002.
34. Laerd. *Ordinal Regression using SPSS Statistics*. Febraury 13, 2020. <https://statistics.laerd.com/spss-tutorials/ordinal-regression-using-spss-statistics.php>.
35. Lydal, H. *The Sructure of Earninigs*. London: Clarenton Press, 1968.
36. Meiser, J. W. *Introducing Liberalism in International Relation Theory*. Febraury 18, 2018. www.e-ir.info/18/02/2018/introducing-liberalism-in-international-relation-theory/.

37. Mesfin Esayas Lelisho, Abebe Argaw Wogi, Seid Ali Tareke,. "Ordinal Logistic Regression Analysis in Determining Factors Associated with Socioeconomic Status of Household in Tepi Town, Southwest Ethiopia." *Hindawi*, February 03, 2022.
38. Ministère de la Santé et de la réforme Hospitalière. «Developpement en Algerie: pauvreté.» *journee mondiale de la population*. Alger: Bibliothèque EL HAMA, 2002.
39. Mortin, Ravallion. *Poverty Comparison*. U . K: Hav wood, 1995.
40. Michael Novac. "Social Justice: Not What You Think It Is." *Heritage Foundation*, December 2009.
41. OECD. "Economic Well-being in OECD Framework for Statistics on The Distribution of Household." *OECD publishing*, 2013.
42. Lars Oseberg , and Andrew Sharp. *New Estimates of the Index of Economic Well-being for Canada*. Ottawa : Ontario K1P 5B5, 2009.
43. Dodge &. Other "The Challenge of Defining Wellbeing." *Journal of Wellbeing*, n.d.
44. John Puzzullo. *Logistic Regression*. October 18, 2003. <http://members.aol.com>.
45. Quick, A, and S Abdallah. "Why Personal Wellbeing and Green Brand -The Toyota Case." *Procedia Manufacturing*, n.d.
46. R, DAVIS H & SCASE. "Western Capitalism and State Socialism." *Sociological Inquiry*, 1990.
47. Revallion. *Poverty Comparisons: A Guide to Concepts and Methods* . n.d.
48. Robert, HEILBRONER. "Was the Right All Along." *Harper's*, January 1991.
49. Robert, Heilbroner, Lester. *The Economic Problem*. Inc USA: Prentice Hall, 1975.
50. Robert, Sugden. *The Economics of Rights, Co-operation, and Welfare*. Oxford: Basil Blakwell, 1986.
51. Samuel, Fleischacker. *A short History of Distributive Justice*. London: Cambridge, 2004.
52. Scott Menard. *Logistic Regression*. Colorado: University of Colorado, USA, 2009.

53. Sen, Amartia. "Poverty An Ordinal Approach to Measurement." *Econometrica*, March 1976.
54. Seydou, Koné. «Croissance Economique et Bien-Etre En Cote d'ivoire .» *Developpement du Capital Humain*, 2016.
55. stephen, lea. "Multivariate Analysis II: Manifest Variables Analysis." *Logistic Regression and Discriminant Analysis*. Exeter: University of Exeter, March 11, 1997.
56. Sundrum, R. M. "Income Distribution in Less Developed Countries." *Economic Development and Cultural Change*, July 1992.
57. Paul Sweezy. "Socialism, Capitalism, and Inequality." *Monthly Review*, March 1983.
58. Michael Touchton, and Brian Wampler . "Imrroving social well-being through new democratic institution ." *Comparative Political Studies*, 2014.
59. Zelazna A, Bojar M. "Corporate Social Responsibility Towards the Environment in Lublin Region Poland: A Comparative Study of 2009 and 2019." *Sustainability Journa*, 2019.

ملاحق

ملاحق

الملحق الأول: استمارة استبيان حول موضوع الرفاهية

استمارة استبيان حول موضوع الرفاهية

أخي المواطن، أختي المواطنة: إن الاستمارة التي بين يديك تهدف الى جمع بيانات أولية لغرض دراسة أكاديمية حول موضوع الرفاهية في الغرب الجزائري، نرجو تعاونكم معنا خدمة للمسيرة العلمية مع أسى عبارات الشكر والعرفان

المحور الأول: معلومات حول المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

1. عمر رب الأسرة () سنة.

2. عدد أفراد الأسرة ().

3. المستوى التعليمي لرب الأسرة:

تعليم متوسط

تعليم ابتدائي

غير متعلم

شهادة عليا

تعليم جامعي

تعليم ثانوي

4. الحالة المهنية لرب الأسرة:

متقاعد

لا يعمل

يعمل

5. القطاع الذي يعمل أو كان يعمل فيه رب الأسرة:

أعمال حرة

القطاع الخاص

القطاع العام

6. إذا كان ينتمي إلى أحد القطاعين فالوظيفة الحالية لرب الأسرة هي:

إطار سامي

مسؤول

موظف

عامل بمؤسسة

7. إذا كان من أصحاب الأعمال الحرة، فما هي المهنة؟

القطاع التجاري

القطاع الصناعي

القطاع الحرفي

القطاع الفلاحي

العمل اليومي

نقل وتخزين

المهن الحرة

البناء والمقاولات

8. عدد سنوات المهنة لرب الأسرة:

أقل من 10 سنوات بين 10 و20 سنة أكثر من 20 سنة

9. هل زوجة رب الأسرة تعمل؟

• نعم

• لا

• إذا كانت تعمل فالوظيفة هي () .

10. إذا كان في الأسرة أفراد آخرون يعملون فعدددهم هو () .

11. الدخل الإجمالي الشهري للأسرة هو () دينار.

المحور الثاني: معلومات حول متغير رفاهية الأسر

1. هل لرب الأسرة حساب الضمان الاجتماعي؟

• نعم

• لا

2. هل يوجد في الأسرة من يعاني من مرض مزمن؟

• نعم

• لا

3. مكان السكن:

مدينة قرية بادية

نوع السكن:

فيلا منزل شعبي شقة

4. ملكية السكن:

ملك إيجار إعانات الدولة خيري "وقف"

5. في حالة ملكية الأسرة أكثر من مسكن:

عدد المساكن التي تملكها الأسرة () .

6. هل تملك الأسرة سيارة؟

• نعم

• لا

7. عمر السيارة المملوكة:

• أقل من 5 سنوات

• بين 5 و10 سنوات

• أكثر من 10 سنوات

8. مصدر شراء السيارة:

قرض تم تسديده قرض في فترة التسديد ادخار هبات أو مصادر مالية

أخرى

9. في حالة امتلاك الأسرة أكثر من سيارة:

عدد السيارات هو ()

10. هل تتوفر خدمة الأنترنت في المنزل؟

• نعم

• لا

11. هل للأسرة رحلات سياحية داخل الوطن؟

• نعم

• لا

• عدد الرحلات () رحلة.

12. هل للأسرة رحلات سياحية خارج الوطن؟

• نعم

• لا

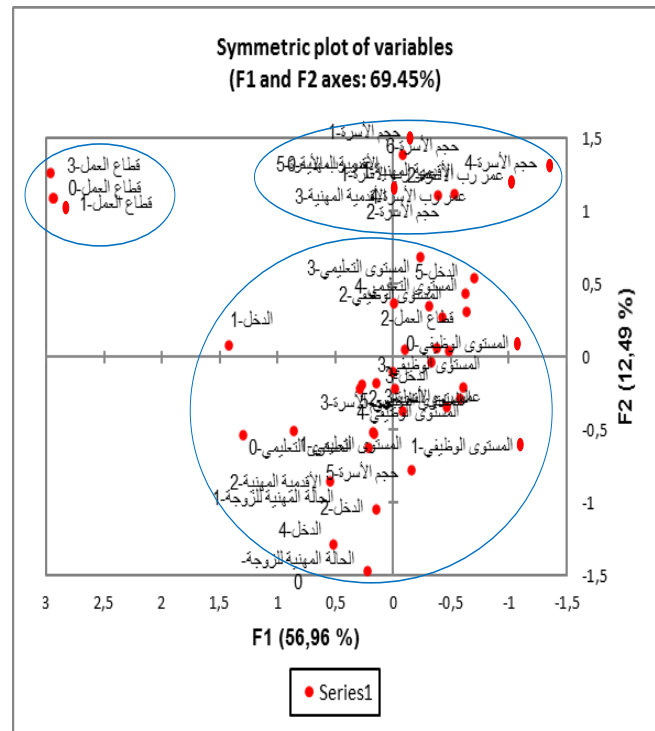
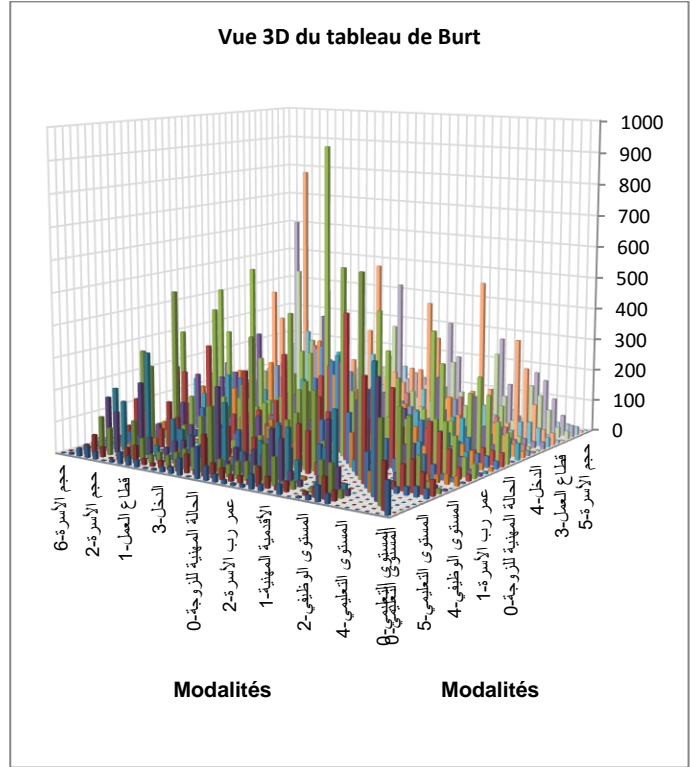
• عدد الرحلات () رحلة.

الملحق الثاني: نتائج التحليل المركبات المتعددة (MCA)

XLSTAT 2018.1.49320 - Multiple Correspondence Analysis (MCA) - Start:

02/09/2022 at 11:20:10 / End: 02/09/2022 at 11:20:44 / Microsoft Excel 16.01542

F3	F2	F1	
-0,771	-5,544	13,538	المستوى التعليمي-0
-3,166	-6,428	10,853	المستوى التعليمي-1
-7,515	-3,405	4,689	المستوى التعليمي-2
-7,698	1,112	-2,284	المستوى التعليمي-3
9,265	10,239	14,766	المستوى التعليمي-4
15,570	-1,711	-4,893	المستوى التعليمي-5
7,555	11,800	31,791	المستوى الوظيفي-0
-18,789	-12,772	4,429	المستوى الوظيفي-1
-6,256	9,364	14,462	المستوى الوظيفي-2
18,490	-5,662	-7,630	المستوى الوظيفي-3
12,996	-1,721	-3,433	المستوى الوظيفي-4
7,542	11,819	31,874	الأقدمية المهنية-0
-6,503	15,050	-7,074	الأقدمية المهنية-1
-12,172	9,277	-8,143	الأقدمية المهنية-2
11,757	-25,346	-5,218	الأقدمية المهنية-3
-9,080	21,112	-7,364	عمر رب الأسرة-1
-4,953	7,234	-0,120	عمر رب الأسرة-2
6,433	-3,052	2,400	عمر رب الأسرة-3
5,794	-9,450	3,014	عمر رب الأسرة-4
2,798	-17,724	2,548	عمر رب الأسرة-5
-14,459	-12,555	16,105	الحالة المهنية للزوجة-0
14,459	12,555	16,105	الحالة المهنية للزوجة-1
-0,809	1,522	26,394	الدخل-1
-16,564	-7,070	-1,622	الدخل-2
-3,870	-0,594	-5,682	الدخل-3
6,592	0,736	-8,490	الدخل-4
9,190	5,610	11,326	الدخل-5
6,720	12,082	28,452	قطاع العمل-0
-2,565	-9,467	3,142	قطاع العمل-1
3,631	2,556	17,195	قطاع العمل-2
-7,681	-1,299	0,057	قطاع العمل-3
0,467	6,856	-0,405	حجم الأسرة-1
-7,210	17,940	-6,136	حجم الأسرة-2
3,223	-7,540	-0,460	حجم الأسرة-3
5,141	-12,170	7,793	حجم الأسرة-4
-0,804	-7,704	3,080	حجم الأسرة-5
1,779	-3,885	0,594	حجم الأسرة-6



Results for variables:

Main Coordinates (Variables):

F3	F2	F1	
-0,074	-0,533	1,301	المستوى التعليمي-0
-0,251	-0,509	0,860	المستوى التعليمي-1
-0,426	-0,193	0,266	المستوى التعليمي-2
-0,348	0,050	-0,103	المستوى التعليمي-3
0,392	0,433	-0,625	المستوى التعليمي-4
1,914	-0,210	-0,602	المستوى التعليمي-5
0,696	1,088	2,931	المستوى الوظيفي-0
-0,913	-0,620	0,215	المستوى الوظيفي-1
-0,184	0,276	-0,426	المستوى الوظيفي-2
1,113	-0,341	-0,459	المستوى الوظيفي-3
2,168	-0,287	-0,573	المستوى الوظيفي-4
0,695	1,090	2,938	الأقدمية المهنية-0
-0,483	1,119	-0,526	الأقدمية المهنية-1
-0,462	0,352	-0,309	الأقدمية المهنية-2
0,362	-0,781	-0,161	الأقدمية المهنية-3
-0,476	1,106	-0,386	عمر رب الأسرة-1
-0,253	0,370	-0,006	عمر رب الأسرة-2
0,389	-0,185	0,145	عمر رب الأسرة-3
0,322	-0,525	0,167	عمر رب الأسرة-4
0,165	-1,044	0,150	عمر رب الأسرة-5
-0,257	-0,223	0,286	الحالة المهنية للزوجة-0
0,626	0,543	-0,697	الحالة المهنية للزوجة-1
-0,044	0,082	1,424	الدخل-1
-0,875	-0,374	-0,086	الدخل-2
-0,396	-0,034	-0,327	الدخل-3
0,377	0,042	-0,485	الدخل-4
1,017	0,314	-0,633	الدخل-5
0,701	1,260	2,966	قطاع العمل-0
-0,139	-0,513	0,170	قطاع العمل-1
0,079	0,056	-0,375	قطاع العمل-2
-0,609	-0,103	0,005	قطاع العمل-3
0,095	1,387	-0,082	حجم الأسرة-1
-0,276	0,687	-0,235	حجم الأسرة-2
0,095	-0,221	-0,014	حجم الأسرة-3
0,362	-0,856	0,548	حجم الأسرة-4
-0,134	-1,285	0,514	حجم الأسرة-5
0,671	-1,465	0,224	حجم الأسرة-6

Standard coordinates (Variable):

F3	F2	F1	
-0,151	-1,016	1,949	المستوى التعليمي-0
-0,510	-0,971	1,288	المستوى التعليمي-1
-0,866	-0,368	0,399	المستوى التعليمي-2
-0,707	0,096	-0,155	المستوى التعليمي-3
0,797	0,826	-0,936	المستوى التعليمي-4
3,890	-0,401	-0,901	المستوى التعليمي-5
1,415	2,074	4,390	المستوى الوظيفي-0
-1,854	-1,183	0,322	المستوى الوظيفي-1
-0,374	0,526	-0,638	المستوى الوظيفي-2
2,261	-0,650	-0,688	المستوى الوظيفي-3
4,404	-0,547	-0,858	المستوى الوظيفي-4
1,413	2,077	4,402	الأقدمية المهنية-0
-0,982	2,133	-0,788	الأقدمية المهنية-1
-0,939	0,671	-0,463	الأقدمية المهنية-2
0,736	-1,488	-0,241	الأقدمية المهنية-3
-0,966	2,108	-0,578	عمر رب الأسرة-1
-0,514	0,705	-0,009	عمر رب الأسرة-2
0,791	-0,352	0,218	عمر رب الأسرة-3
0,653	-1,000	0,251	عمر رب الأسرة-4
0,335	-1,991	0,225	عمر رب الأسرة-5
-0,521	-0,425	0,428	الحالة المهنية للزوجة-0
1,271	1,036	-1,044	الحالة المهنية للزوجة-1
-0,089	0,157	2,133	الدخل-1
-1,779	-0,712	-0,128	الدخل-2
-0,804	-0,065	-0,490	الدخل-3
0,766	0,080	-0,727	الدخل-4
2,066	0,598	-0,949	الدخل-5
1,423	2,401	4,444	قطاع العمل-0
-0,282	-0,978	0,255	قطاع العمل-1
0,161	0,106	-0,562	قطاع العمل-2
-1,237	-0,196	0,007	قطاع العمل-3
0,192	2,644	-0,123	حجم الأسرة-1
-0,561	1,309	-0,352	حجم الأسرة-2
0,192	-0,422	-0,020	حجم الأسرة-3
0,735	-1,633	0,821	حجم الأسرة-4
-0,273	-2,450	0,770	حجم الأسرة-5
1,363	-2,793	0,335	حجم الأسرة-6

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة النموذج المناسب لقياس العوامل أو المتغيرات الأساسية الأخرى دون الدخل، والتي إن كان لها تأثير إيجابي أو سلبي على مستوى الرفاهية، وذلك بغرض معرفة مستويات رفاهية الأسر بالغرب الجزائري.

نظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع والمتمثلة في أن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية كونها تتعدى الجانب الاقتصادي لتشمل الجانب الاجتماعي، فقد اخترنا في هذه الدراسة أهم المؤشرات والعوامل الكامنة وراء تحقيق الرفاهية، وذلك بدءاً بحساب معامل جيني والمقدر بـ 0.311، ثم قياس مستويات رفاهية الأسر، وذلك بدءاً بقياس بحساب مقياس كاكا واني؛ إذ بلغ مستوى الرفاهية الاقتصادية بواسطة الصيغة الأولى والتي تنطبق على بيانات هذه الدراسة 8610.46 دج، بينما بلغت 9539.79 دج بواسطة الصيغة الثانية، وفي كلا الصيغتين يتبين أن مستوى الرفاهية الاقتصادية في المنطقة دون المتوسط. وتختلف هذه القيمة عن المقاييس السابقة لتوزيع الدخل ما بين الأسر.

ولقياس رفاهية الأسر، توجب علينا تحديد الحد الأدنى لمستوى الرفاهية اعتماداً على أسلوب خط الفقر العالمي، والمقدر بـ 2.15 دولار يومياً كخط الفقر، أي ما يعادل 13000.00 دج شهرياً للفرد، و1.25 يوماً دولار كخط فقر مدقع، أي ما يعادل 7500.00 دج شهرياً للفرد، حيث تم تحديد نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً والمقدرة بـ 19%، أما الأسر الفقيرة فقراً نسبياً فقد كانت بنسبة 23%، مما يشير إلى أن 42% من أسر العينة محل الدراسة هي أسر تحت خط الفقر.

ومن ثم، قمنا بنمذجة وقياس مستويات الرفاهية للأسر في العينة محل الدراسة بإدراج متغيرات أخرى مع الدخل تكتسي صبغة اجتماعية محضّة، وبعد معالجة مشكل التعدد الخطي تكون لنا النموذج من (المكانة الاجتماعية، الأقدمية وقطاع العمل) كمتغيرات مستقلة، وبإعداد نموذج الانحدار اللوجستي الرتبي، توصلنا إلى أنّ المكانة الاجتماعية كمتغير ذات طابع اجتماعي ترتقي إلى مستوى المتغيرات الاقتصادية من حيث الأهمية، حيث بلغت قيمة معامل اللوجيت لمتغير المكانة الاجتماعية (2.818)، فقيمة نسبة الترجيح المقابلة لها تساوي (16,743)؛ وهذا ما توصلنا إليه في دراستنا من خلال الارتباط الوثيق الحاصل بين المستوى التعليمي والمستوى الوظيفي، والمثير للأهمية هو أنه كلاهما ساهما بنسبة كبيرة جداً ومتقاربة فيما بينهما في بناء المركبة المتعددة كمتغير رئيسي وهي (المكانة الاجتماعية).

الكلمات الدالة: رفاهية الأسر، توزيع الدخل، قياس الفقر، مستويات الرفاهية، النموذج اللوجستي الرتبي.

Abstract:

The study aimed to identify the appropriate model for measuring the factors or other basic variables without income, which have a positive or negative impact on the level of well-being, in order to determine the well-being levels of households in western Algeria.

Given the significant importance of this topic, which extends beyond the economic aspect to include the social aspect, we tested in this study the most important indicators and factors underlying the achievement of well-being. This started with calculating the Gini coefficient, estimated at 0.311, and then measuring the levels of household well-being using the Kaká and Ani scale. The economic well-being level was found to be 8610.46 Algerian dinars (DZD) using the first formula and 9539.79 DZD using the second formula. In both formulas, it is evident that the economic well-being level in the region is below average. This value differs from previous income distribution measures among households.

To measure household well-being, we had to determine the minimum level of well-being based on the international poverty line method, estimated at \$2.15 per day as the poverty line, equivalent to 13000.00 DZD per month per individual, and \$1.25 per day as the extreme poverty line, equivalent to 7500.00 DZD per month per individual. The percentage of households living in extreme poverty was estimated at 19%, while the percentage of households living in relative poverty was 23%, indicating that 42% of the study sample households are below the poverty line.

Subsequently, we modeled and measured the well-being levels of households in the study sample by including other variables with income that have a pure social nature. After addressing the issue of multicollinearity, we obtained a model consisting of social status, seniority, and sector of employment as independent variables. By using the ordered logistic regression model, we found that social status, as a socially oriented variable, is as important as economic variables. The logit coefficient for the social status variable was 2.818, and the corresponding odds ratio was 16,743. This finding was reached through the strong correlation between educational level and occupational level, both of which contributed significantly and closely to the construction of the composite variable, which is social status.

Keywords: household well-being, income distribution, poverty measurement, well-being levels, ordered logistic regression model.